

حول الوقف

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد من يا أحمد قد ارشدا
 اطعاه الله عز الانام
 فربما عنت الصلاة حال
 والله وحجته الامنة
 علم رايض المصطفى محمد
 وولده والتابعه شريفا
 وبخلافه والتابعه شريفا
 انشاء العبد الفقير المذنب
 محمد شوقي بن ابراهيم مكي

جمع وتحقيق

أ.د. محمد شوقي بن ابراهيم مكي

لأن الله عز وجل
 ولست مع الاخوان
 شغلنا اوقايه العلم
 به الخلق عنه الامور والكرب

رسائل حول الوقف

- ١- استبدال الوقف (شمس الدين محمد بن عثمان الحريري-ت ٧٢٨هـ).
- ٢- كشف العوار عن وقف السمسار (قاسم بن قُطْلُوبُغا-ت ٨٧٩هـ).
- ٣- إيضاح الوفاق والخلاف بين الأئمة في مسائل الأوقاف (عبد الوهاب بن عربشاه-ت ٩٠١هـ).
- ٤- الإنصاف في تمييز الأوقاف (جلال الدين السيوطي-ت ٩١١هـ).
- ٥- الوقف المسجل وغير المسجل (ابن غانم المقدسي-ت ١٠٠٤هـ).
- ٦- تحقيق السؤدد باشتراط الريع أو السكنى في الوقف للولد (حسن بن عمار الشرنبلالي-ت ١٠٦٩هـ).

جمع وتحقيق

أ. ط. محمد شوقي بن إبراهيم مكّي

١٤٢٠هـ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

© محمد شوقي إبراهيم مكي ، ١٤١٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مكي ، محمد شوقي إبراهيم

رسائل في الوقف - الرياض .

٣٦٠ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ١ - ٦١٩ - ٣٥ - ٩٩٦٠

أ- العنوان

١- الوقف

١٩/٤٤٢٥

ديوي ٢٥٣,٩٠٢

رقم الايداع ١٩/٤٤٢٥

ردمك : ١ - ٦١٩ - ٣٥ - ٩٩٦٠

المحتويات

الصفحة

العنوان

٥	تقديم
١٥	مراجع التقديم
١٩	أولاً: استبدال الوقف
٤٣	مراجع استبدال الوقف
٤٧	ثانياً: كشف العوار عن وقف السمسار
٩٤	مراجع كشف العوار
٩٩	ثالثاً: إيضاح الوفاق والخلاف بين الأئمة في مسائل الأوقاف
٢٣٤	فهرس مسائل إيضاح الوفاق
٢٤٨	مصادر مؤلف المخطوطة
٢٥١	مصادر ومراجع التحقيق
٢٦٣	رابعاً: أ- الإنصاف في تمييز الأوقاف
٢٨٣	ب- الوجه الناضر في ما يقبضه الناظر
٢٨٦	مراجع الإنصاف والوجه الناضر
٢٨٩	خامساً: الوقف المسجل وغير المسجل
٣٣٢	مراجع الوقف المسجل
٣٣٩	سادساً: تحقيق السؤدد باشتراط الريع أو السكنى في الوقف للولد
٣٥٥	مراجع تحقيق السؤدد

تقديم:

يعتبر الدين الإسلامي من أكثر الأديان التي شجعت على الإحسان والصدقة وإيتاء ذي القربى، ولعل الوقف من أحد سبل تقديم الصدقة الجارية ومساعدة الأصدقاء والمحتاجين، وبذلك يكون الوقف الإسلامي بغاياته ومنطلقاته منهجاً وأسلوباً إنسانياً تتميز به الحضارة الإسلامية. فكما قال الإمام الشافعي رحمه الله: "لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته داراً ولا أرضاً تبرراً بحبس وإنما حبس أهل الإسلام"^(١). وعلى الرغم من ذلك فقد لاقى الوقف خلافاً واسعاً بين الفقهاء في أسسه ومجالاته وطرقه. ولعل هذا الإصدار يهدف إلى جمع العديد من الرسائل المخطوطة الصغيرة في حجمها والعظيمة الأهمية في نفعها والتي تزخر بها مكتباتنا العربية في سفر واحد يجلي بعض الغموض ويشرح وجهات نظر بعض الفقهاء وأصحاب الاختصاص حول جوانب عدة للوقف. ولو أن بعض هذه المخطوطات فيها الكثير من التكرار والخلط بين الوقف والوصية إلا أن الأمانة العلمية تقتضي نقلها كما هي مع أنه يمكن أحياناً فهم محتوياتها بشكل أفضل فيما لو صنف وترتب بطرق أخرى، ولكن هذا لا يدخل في اختصاص هذه الدراسة. ويجمع بين هذه المخطوطات، بالإضافة إلى الموضوع، خيط أساس وهو أنها جميعها تتبع المذهب الحنفي.

ولقد أثار موضوع الوقف اهتمام الباحث رغم أنه من غير المتخصصين في العلوم الفقهية بعد كتابة بحث جغرافي عن الأراضي الوقف في المدينة المنورة^(٢)، وذلك للتعلم في دراسة هذه الظاهرة الفريدة في الملكية والتي لا شك أن لها تأثيراً كبيراً على توزيع استعمالات الأراضي في المدينة الإسلامية. وكما هو معروف فإن التفقه في

(١) - الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ج ٣، ص ٥٢.

(٢) - مكّي، محمد شوقي بن إبراهيم، "الأراضي الوقف في المدينة المنورة"، الدارة، مجلد ١، ١.

علوم الدين أمر حثنا عليه ديننا الإسلامي الحنيف وإيضاح بعض الأمور التي قد تغفل عن البعض هو واجب كل مسلم قادر على ذلك .

ولعل الفرصة مواتية في الوقت الحاضر في ظل ظروف ارتفاع تكاليف المعيشة وتعدد متطلبات الحياة لتضافر الجهود لجميع قطاعات المجتمع أفرادا ومؤسسات وحكومات لإحياء ما ضعف عبر الزمن من قواعد وأعراف وخصائص تتصل بالوقوف لما عرف من فوائده لجميع هذه القطاعات وبإمكانيات تطوير أساليب هذه الفوائد.

تعريف الوقف:

الوقف - لغة - الحبس^(١)، مصدر قول وقف الشيء إذا حبسه ومنه وقف الأرض أو المبنى أو المزرعة على ولده أو على الفقراء . ولقد اختلفت المذاهب في تعريف الوقف . فمثلا عرف بعض فقهاء الحنفية الوقف بأنه "حبس المملوك عن التمليك للغير"^(٢) . كما عرف فقهاء الشافعية الوقف بأنه "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته، وتصرف منافعه إلى البر تقربا إلى الله تعالى"^(٣) . وعرف بعض فقهاء المالكية الوقف بأنه "إعطاء منفعة شيء مدة وجوده

(١) - انظر مادة وقف في الأزهرى، أبو منصور، تهذيب اللغة، ج ٩، ص ٣٣٣؛ الفيروز آبادي، مجد

الدين، القاموس المحيط، ج ٣، ص ٢٠٥؛ ابن منظور، لسان العرب المحيط، م ٣، ص ٩٦٩

(٢) - السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج ١٢، ص ٢٧؛ ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد

المختار على الدر المختار، ج ٤، ص ٣٣٩ .

(٣) - المناوي، زين الدين عبد الرؤوف الحدادي الشافعي، تيسير الوقوف على غوامض أحكام

الوقوف، مخطوط كتبه أحمد أبو الفضل الحسيني الشافعي السهمودي من نسخة كتبها ابن

المؤلف، ص ٧-٨، مكتبة الأزهر، رقم ٢٨٥٣٣/٢١٣٠؛ البجيرمي، سليمان بن عمر

بن محمد الشافعي، بجيرمي على الخطيب، ج ٣، ص ٢٠٢؛ البجيرمي، سليمان بن عمر بن

محمد الشافعي، حاشية البجيرمي على منهج الطلاب، ج ٣، ص ٢٠١ .

لازما بقاءه في ملك معطيه ولو تقديرا^(١). وعند الحنابلة يعرف الوقف بأنه ” تحبب الأصل وتسهيل ثمره“^(٢). ولعل هذا التعريف الأخير هو أفضل التعاريف كما ذكر محمد الكبيسي لأن فيه اقتباس من قول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب ؓ ”حبس الأصل وسبل المنفعة“^(٣).

وقال صاحبان أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما أن الوقف معناه حبس العين عن أن تملك لأحد من العباد والتصدق بمنفعتها ابتداء وانتهاء فقط، فالحالة الأولى إذا وقف من أول الأمر إلى جهة بر لا تنقطع. ويسمى الوقف في هذه الحالة وقفًا خيريًا. والتصدق انتهاء فقط فيما إذا وقف على من يحتمل الانقطاع واحدا أو أكثر مما لا يعتبر الصرف أتليه صدقة ثم جعلها من بعدهم لجهة بر لا تنقطع كما إذا وقف على نفسه وذريته ومن بعدهم للمساكين. ويسمى الوقف في هذه الحالة وقفًا أهليًا أو ذريا فإذا آل إلى جهة البر صار خيريًا^(٤).

وتعني هذه التعريفات أن الوقف عند الحنفية يتيح بقاء العين في حوزة الواقف وعدم خروجها عن ملكه حتى يمكن له أن يتصرف فيها بكل أنواع التصرفات الناقلة للملكية. وفسر التصديق بالمنفعة بالتصرف في الوجوه التي اشترط الواقف أن تصرف فيها. وعند الشافعية متى لزم الوقف صارت العين الموقوفة غير قابلة لأي تصرف من التصرفات الناقلة للملكية مثل البيع والهبة والتصدق والتوريث. وعند المالكية لا يجوز

(١) - الأزهرى، صالح بن عبد السميع الأبي، جواهر الإكليل شرح مختصر الشيخ خليل،

ج ٢، ص ٢٠٥، منح الجليل على مختصر خليل، ج ٤، ص ٣٤؛ الخطاب، أبو عبد الله محمد

بن محمد، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ج ٦، ص ١٨.

(٢) - ابن قدامة، موفق الدين، المغني و الشرح الكبير، ج ٦، ص ٢٠٦.

(٣) - الكبيسي، محمد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج ١، ص ٨٨.

(٤) - عشوب، عبد الجليل عبد الرحمن، كتاب الوقف، ص ١-٢.

بيع العين الموقوفة ولا هبتها ولا تورث عن الواقف إذا مات لأن وقف العين تعلق به حق للغير يتعارض مع مقتضى هذه العقود والأسباب . والوقف عند الحنابلة يعني عدم التصرف فيه وصرف الثمرة في مصارفها التي وقفت عليها .

وتدل كل هذه التعريفات على أن الوقف متى صدر من أهله مستكملاً لشروطه أوجب للموقوف عليهم حقاً في ثمرة العين الموقوفة . فالوجوب عند أبي حنيفة لأنه نذر بالتصدق بالغلة ، والوجوب عند عامة الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة لأن العين الموقوفة تعلق بها استحقاق الموقوف عليهم ومنعت يد الواقف عنها^(١) . ولعل سبب هذا الخلاف أن الوجوب عند أبي حنيفة وجوب ديانة لا يسوغ للموقوف عليهم مقاضاة الواقف إن منعهم حقهم . أما عند عامة الفقهاء فالوجوب وجوب قضاء يخول الموقوف عليهم مقاضاة من يمنعهم حقهم دون مبرر شرعي .

تطور مفهوم الوقف:

لعل مفهوم الوقف قد لم قدم حضارة الإنسان إذ ترجع بعض المصادر الأوقاف إلى عهد إبراهيم الخليل عليه السلام^(٢) ، الذي أوقف البيت العتيق ليكون مثابة للناس وأماناً . ويستدل من بعض المصادر التاريخية إلى احتمال بناء الكعبة في نحو مطلع الألف الثانية قبل الميلاد^(٣) . على أنه يوجد من المؤرخين من يرى بأن تاريخ إبراهيم عليه السلام لم يكن هو البداية للحضارة المدنية ، إذ توجد بعض الاستكشافات الأثرية التي تشير إلى وجود بعض المستوطنات البشرية التي يعود تاريخها إلى العصر الحجري

(١) - الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر، الاسعاف في أحكام الأوقاف، ص

ص ٢٣، ٧ .

(٢) - الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم بن علي، أنفع الوسائل، ص ٦٨ .

(٣) - مدني، أمين، التاريخ العربي وبدايته، ط ٢، ص ٧٧ .

القديم في شبه الجزيرة العربية ،آي إلى نحو ٢٠ ألف سنة قبل الميلاد^(١) . وخلال الألف الرابعة والألف الثالثة قبل الميلاد عرفت حضارات متطورة بين نهر دجلة والفرات ومنها انتشرت شرقا وغربا^(٢) . ولهذا يعتقد بأن البابليون وقدماء المصريون والرومان عرفوا صوراً تشبه الوقف وإن لم تسمى بهذا الاسم نفسه . فكان بعض ملوك البابليين يهبون بعض أراضيهم لبعض أتباعهم للانتفاع بها دون أن تنتقل ملكيتها إليهم^(٣) . كما رصدت الإقطاعيات في مصر القديمة على الآلهة والمعابد للاستفادة من غلالها لتسيير أمورها وصيانتها^(٤) . وعرف الرومان نظام المؤسسات الخيرية التي تقوم على رعاية الفقراء والعجزة^(٥) .

أما في الإسلام فعمل أول صدقة موقوفة هي بساتين مخيريق التي أوصى بها إلى النبي ﷺ في السنة الثالثة من الهجرة فوقفها النبي عليه السلام^(٦) . ثم سار الخلفاء والصحابة على منهج الرسول ﷺ في وقف أغلى ما يملكون على الذرية أو القرابة أو عامة الناس . فقد وقف عمر ﷺ بعض أملاكه في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضييف وابن السبيل . ووقف أبو طلحة بعض أمواله في قرابته ، كما وقف الزبير ﷺ بعض دوره للصدقة والمردودة من بناته . وواضح أن كل هذه الأوقاف كانت تهدف إلى

(١) - المصري، عبد الله، مقدمة عن آثار الاستيطان البشري بالمملكة العربية السعودية، أطال ، عدد ١، ص ٩-٢٠ .

(٢) - مدني ، أمين ، التاريخ العربي وبدايته ، ط ٢، ص ١٤٩ ؛

• Johnson, J.M., Urban Geography, p. ٥

(٣) - سليمان، عامر، القانون في العراق القديم، ص ٢٣٣ .

(٤) - الكبسي، محمد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج ١، ص ٢٤ .

(٥) - أبو طالب، صوفي حسن، بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني، ص ١٥٠ .

(٦) - قال بذلك الحافظ في الفتح وفي إسناده الواقدي وفي مغازي الواقدي (ابن دقيق العيد، أبي الفتح

تقي الدين، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٩) .

التقرب من الله سبحانه وتعالى وكسب الأجر والثواب والتخلي عن تكديس الأموال .
امثالاً لقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

ثم تطور مفهوم الوقف لحرمان بعض الورثة من حقوقهم في الميراث مثل حرمان البنات، مما يعني أنه انخرط عن الغرض الأساسي منه الذي وضعته الشريعة الإسلامية وشجعه النبي ﷺ حينما قال لأبي طلحة : ﴿ اجعلها في قرابتك في حسان بن ثابت، وأبي بن كعب ﴾ ولقد أشار الشوكاني إلى أن: " من وقف شيئاً مضارة لوارثه كان وقفه باطلاً " (٢) .

وفي العهد الأموي توسع الوقف ليشمل دور العلم وطلابها ومعلميها بل وحتى توجيه نوع التعليم مثل اشتراط كتب معينة للدراسة في المدارس الموقوفة (٣)، مما أدى إلى قيام إدارات خاصة تتولى أمور الأوقاف . فقد ظهر في مصر أول ديوان مختص بتسجيل الأقباس في سجل خاص يحفظ حقوق المستحقين فيها (٤) . وأصبحت الأوقاف منذ عهد هشام بن عبد الملك (٦٥ - ٨٧ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥ م) تابعة للقضاة يقبضون ريعها ويصرفونه حسب شروط الواقف (٥) . وفي العهد العباسي صار لإدارة الأوقاف رئيس يسمى " صدر الوقف " مهمته الإشراف على الإدارة وتعيين موظفيها . وأصبح الوقف وسيلة رئيسة لبناء وتشيد كل ما يؤدي إلى تطوير احتياجات السكان، فكان

(١) - آل عمران: ٩٢ .

(٢) - الشوكاني، محمد بن علي، الدرر المضية مع شرح الدراري البهية، ج ٢، ص ١٤١ .

(٣) - بن جنيد، يحيى محمود، الوقف والمجتمع، ص ٢٢ .

(٤) - أمين، محمد، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨-٩٢٣ هـ / ١٢٥٠-١٥١٧ م):

دراسة تاريخية وثائقية، ج ١، ص ٤٩ .

(٥) - الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف، الولاية والقضاة، ص ص ٤٤٤، ٥١٦ .

يمثل البديل للإنفاق الرسمي للدولة الذي تعتمد عليه حياة الناس في العصر الحديث. فتعدد الأفراد الذين يوقفون أموالهم على المستشفيات والمساجد والتكايا والأسبلة، وعلى دفن الموتى، وعلى ختان الأطفال، وعلى الإعانة على الزواج، وعلى طلب العلم، وعلى الرحلة لأداء فريضة الحج، وعلى كفالة الفقير واليتيم والمحروم، وعلى رعاية الحيوان، وغير ذلك من الأغراض الشريفة التي يرجون بها ثواب الله^(١). وتظهر إنسانية الحضارة الإسلامية في أبهى صورها في حقيقة أن الإسلام لم يفرق في الإفادة من الأوقاف بين المسلم والكافر، وبين المقيم وعابر السبيل. فقد جاء عن الخصاص حين سئل عن: رأيت الرجل المسلم يجعل أرضه أو داره صدقة موقوفة على أهل بيته أو على قرابته وهم من أهل الذمة ثم من بعدهم على المساكين؟ قال: فالوقف جائز ويمون وقفا على ما وقفه وعلى ما اشترط من ذلك^(٢).

وفي عهد الفاطميين صار لإدارة الأوقاف ثلاث شعب تعمل تحت سلطة القضاة وهي: ديوان الأحباس المساجد، وديوان الأحباس الحرمين وجهات البر الأخرى، وديوان للأوقاف الخاصة. وفي العهد المملوكي تدهورت أوضاع الأوقاف، ولم يعد سلاطينهم الوسائل للاستيلاء على الأوقاف أو ريعها لتحقيق أغراض شخصية. واستغل أسلوب الاستبدال لاغتصاب الكثير من الأوقاف الخيرية والأهلية^(٣). وقد تركت الأوقاف في يد نظارها يتصرفون فيها كيف شاؤوا. وساد الغش والتدليس في مواردها. وفي عهد محمد علي باشا تم الاستيلاء على الأوقاف بكل أنواعها في مصر بحجة الإنفاق عليها وتنظيمها وأنشئ ديوان خاص لذلك في سنة ١٢٥١هـ.

(١) - الغزالي، محمد، الإسلام والمناهج الاشتراكية، ط٢، ص ١٦١-١٦٧.

(٢) - الخصاص، أبو بكر أحمد بن عمرو، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٤٠.

(٣) - أمين، محمد، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م):

دراسة تاريخية وثائقية، ص ٣٤١-٣٧٢.

وصرفت مرتبات موظفي هذا الديوان من قبل وزارة المالية منذ سنة ١٢٧٦هـ^(١) .

وفي العهد العثماني أقبل السلاطين على التوسع في الوقف حتى صارت له إدارات ونظم معقدة لتنظيم شؤونه مثل نظام المحاسبة^(٢)، ونظام تحصيل موارد الأوقاف، ونظم المسقفات والمستغلات الوقفية لتحديد أنواع الأراضي الوقفية . وتتابع ظهور القوانين والأنظمة الخاصة بالوقف بنوعيه الذرى والخيري أو المشترك منذ العهد العثماني وحتى الوقت الحاضر . وساهمت الأوقاف في تقديم الكثير من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية مما كان له أكبر الأثر في تطور الحياة الاجتماعية والثقافية وتقديم الرعاية الصحية والدينية لشعوب العالم الاسلامي .

وقد ظهرت بعض الأصوات حديثا تطالب بإلغاء الوقف كنظام قائم في المجتمع^(٣)، على أساس أن أنواع الوقف الحالية لم تكن معروفة في صدر الإسلام وخاصة بالنسبة للوقف الذرى الذي ينعدم فيه أثر الصدقة والقربى . إلا أن هناك كثير من الفقهاء الذين يرون إجماع السلف على جواز الوقف بنوعيه^(٤) . ومع هذا فقد أقدمت بعض الدول على حل الوقف كما هو الحال في لبنان التي حجت أحكام القانون الذرى منذ سنة ١٩٧٤م، وكذلك سوريا التي حلت الوقف الذرى منذ سنة ١٩٤٩م، كما اتجهت مصر منذ ثورة ١٩٥٢م إلى إلغاء الأوقاف الأهلية، ثم صدر في سنة ١٩٥٣م قانون يحدد أوجه الصرف على الأوقاف الخيرية وربطها بوزارة الأوقاف التي أصبحت تتحكم في أوجه الصرف حتى إلى جهات لم يشترطها الواقف . وفي العراق ظهر منذ سنة ١٩٥٢م قانون يميز إلغاء الوقف الذرى ولا يوجبه .

(١) - العقي، سيد علي أبي السعود، الولاية على الوقف، ص ٧١ .

(٢) - الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ١، ص ٦٥، ٧٥، ٣٢٩ .

(٣) - مخلوف، محمد حسنين، منهج اليقين في بيان الوقف الأهلي من الدين، ص ٢ .

(٤) - الكبسي، محمد عبيد، أحكام الأوقاف في الشريعة الإسلامية، ص ٤٣ - ٤٥ .

منهج التحقيق:

اتبع في تحقيق هذه المخطوطات الخطوات التالية:

- ١ - إعادة كتابة المخطوطة بالخط النسخ مع إعادة رسم بعض الحروف التي كتبت في الأصل في بعض المخطوطات بطريقة الكتابة عند المغاربة مثل الفاء والقاف والهاء.
- ٢ - إثبات النص مضبوطاً على قواعد إملاء اللغة العربية حيث أن بعض المؤلفين يعمدون أحياناً إلى تسهيل الهمزة وحذفها وإلى عدم التفريق بين رسم الممدود والمقصور. وقد تم تصحيح ذلك دونما الإشارة إليه في الهامش.
- ٣ - اعتمد في التحقيق على أمهات الكتب في فقه المذاهب الأربعة وكذلك على الكتب والمخطوطات في إثبات المسائل المتعلقة بالأوقاف وإيضاح أوجه الخلاف بين الأئمة حولها. ولهذا نجد أحياناً أن الهوامش تستغرق جزءاً كبيراً من الصفحة لأن شرح بعض الأمور الغامضة يستدعي التفصيل فيها. وهناك بعض المخطوطات التي تمت الإشارة إليها ولكنها إما مفقودة كلياً أو أجزاء منها مثل كتاب الوقف في كتاب الأصل لمحمد الشيباني، وبالتالي عمد المحقق إلى الإشارة إلى الكتب التي اقتبست من هذه الأصول فيما يتصل بالمسألة.
- ٤ - استكمال النقص في بعض الأحاديث النبوية التي وردت في المخطوطة.
- ٥ - يضاف أحياناً بين قوسين مربعين أو معقوفتين [] شرح المحقق لبعض العبارات غير الدارجة التي وردت في المخطوطة أو أمهات الكتب المرجعية.
- ٦ - لم يتعرض المحقق إلى القيمة الجمالية في أبيات المخطوطة، وكذلك لم يتناول بالنقد تركيبها أو بنيتها. فكما أشار مؤلف الطبقات السنية في تراجم الحنفية

بأن أغلب نظم ابن عربشاه يخلو إلا من القليل الجيد^(١).

- ٧ - تم التعريف باختصار بأسماء الأعلام والأماكن الواردة في المخطوطة، مع ملاحظة وجود عدد محدود من هذه الأعلام التي لم تشر لها كتب التراجم وبذلك لم يتمكن من التعريف بها.
- ٨ - تم إرجاع أقوال العلماء المستشهد بهم في الرسائل إلى مصادرها الأصلية قدر المستطاع.
- ٩ - تم وضع قائمة بالمراجع للتحقيق في نهاية كل رسالة.
- ١٠ - تم وضع بعض الفهارس في نهاية بعض الرسائل.

(١) - الغزي، تقي الدين عبد القادر التميمي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ج ٤، ص ٤٠٨ .

المراجع:

- أبو طالب، صوفي بن حسن، دون تاريخ، بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني، سلسلة دراسات إسلامية، رقم ١، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- أمين، محمد محمد، ١٩٨٠م، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م): دراسة تاريخية وثقافية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ابن دقيق العيد، أبي الفتح تقي الدين (ت ٧٠٢هـ—)، دون تاريخ، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (٢٨٢-٣٧٠هـ)، ١٣٨٤هـ، تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة (تحقيق عبد السلام هارون، ومراجعة محمد علي النجار).
- الأزهرى، صالح عبد السميع الآبي، دون تاريخ، جواهر الإكليل: شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الإمام مالك إمام دار التزليل، دار الفكر، بيروت.
- البجيرمي، سليمان بن عمر بن محمد الشافعي، ١٣٧٠هـ—، بجيرمي على الخطيب: حاشية خاتمة المحققين وعمدة الأئمة المدققين المسماة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
- البجيرمي، سليمان بن عمر بن محمد الشافعي، دون تاريخ، حاشية البجيرمي على منهج الطلاب لأبي زكريا الأنصاري، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- الجبرتي، عبد الرحمن، ١٩٨٥، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لجنة البيان

العربي، القاهرة (تحقيق وشرح حسن محمد جوهر، وعبد الفتاح السررنجاوي،
والسيد إبراهيم سالم) .

- الحطاب، أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي (ت
٩٥٤هـ)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، مكتبة النجاح، طرابلس-ليبيا .

- السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ)، دون
تاريخ، كتاب المبسوط، ط ٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت .

- الشافعي، محمد بن إدريس (١٥٠-٢٠٤هـ)، دون تاريخ، الأم، دار المعرفة،
بيروت .

- الشوكاني، محمد بن علي، ١٣٩٨هـ، الدرر المضية شرح الدرر البهية، دار
المعرفة، بيروت .

- الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر، ١٩٨١، الإسعاف في
أحكام الأوقاف، دار الرائد العربي، بيروت .

- الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المنعم
بن عبد الصمد (٧٢٠-٧٥٨هـ)، أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل،
مطبعة الشرق، القاهرة (تصحيح ومراجعة مصطفى محمد خفتاجي، ومحمود
إبراهيم) .

- العقبي، سيد علي أبو السعود، ١٣٨٦هـ، الولاية على الوقف، رسالة مقدمة لنيل
درجة أستاذ، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٥١٣، مكتبة الملك عبد
العزيز العامة، الرياض .

- الغزالي، محمد، دون تاريخ، الاسلام والمناهج الاشتراكية، دار الكتب الحديثة،
القاهرة .

- الفيروز آبادي، مجد الدين، ١٣٥٧هـ، القاموس المحيط، ط ٤، المكتبة التجارية

الكبرى، القاهرة.

- القرآن الكريم.

- الكبيسي، محمد عبيد، ١٣٩٧هـ، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، مطبعة الإرشاد، بغداد.

- الكندي، أبي عمر محمد بن يوسف، ١٩٠٨م، كتاب الولاة وكتاب القضاة، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.

- المناوي، زين الدين عبد الرؤوف الحدادي الشافعي، تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف، مخطوطة، مكتبة جامعة الأزهر، رقم ٢٨٥٣٣/٢١٣٠، القاهرة.

- بن جنيد، يحيى محمود، ١٩٩٧م، الوقف والمجتمع: نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي، سلسلة كتاب الرياض، رقم ٣٩، مؤسسة الإمامة الصحفية، الرياض.

- سليمان، عامر، ١٩٧٧م، القانون في العراق القديم: دراسة تاريخية قانونية مقارنة، جامعة الموصل، الموصل.

- عشوب، عبد الجليل بن عبد الرحمن، ١٣٥٤هـ، كتاب الوقف، ط٢، مطبعة الرجاء القاهرة.

- مخلوف، محمد حسنين، ١٣٥١هـ، منهج اليقين في بيان أن الوقف الأهلي من الدين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

- مدني، أمين، ١٤٠١هـ، التاريخ العربي وبدايته، سلسلة الكتاب العربي السعودي، رقم ٤٥، ط٢، تمامة، جدة.

- مصري، عبد الله حسن، ١٣٩٧هـ، مقدمة عن آثار الإستهيطان البشري بالملكة العربية السعودية، أطلال، عدد ١، ص ٩-٢٠.

- مكّي، محمدشوقي بن إبراهيم، ١٤٠٥هـ، "الأراضي الوقف في المدينة المنورة"،
الدارة، مجلد ١٠، عدد ٢، ص ٣٥-٤٣ .

الرسالة الأولى

استبدال الوقف

وصف المخطوطة:

تقع المخطوطة في سبع ورقات من القطع المتوسط (١٣,٥ x ١٨ سم) وقد كتبت بخط نسخ حسن في القرن العاشر الهجري، وأسلوبها فيه بعض الركاكة سواء ما ذكره ابن الحريري أو في الرد عليه من قبل الشيخ المارديني. وتوجد نسخة من هذه المخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ضمن كتب مجاميع الفقه الحنفي. وتحمل الرقم ١٠٣ مجاميع. وتوجد نسخة مصورة من هذه المخطوطة في قسم المخطوطات بعمادة شؤون المكتبات في جامعة الملك سعود بالرياض وتحمل الرقم ٢٢ ف.

التعريف بالمؤلف:

هو شمس الدين محمد بن عثمان بن أبي الحسن بن عبد الوهاب الأنصاري الحريري الحنفي. عاش بين ٦٥٣ - ٧٢٨ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٢٨ م. وهو فقيه حدث. بمصر عن أبي الصيرفي والقطب بن عصرون وابن أبي اليسر وكان عادلا مهيبا صارما دينيا رأسا في المذهب. توفي وهو قاض على مصر. من آثاره ((شرح الهداية)) - في فروع الفقه الحنفي^(١).

المخطوطة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. يقول العبد الفقير إلى رحمة ربه عز وجل محمد بن الحريري الأنصاري الحنفي أنه طلب منه الحكم باستبدال الوقف المطلق. فقلت لا يجوز ذلك إلا رواية عن

(١) - الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ١٠، ص ٢٨٢؛ ابن العماد، أبي الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٦، ص ٨٨.

أبي يوسف رحمه الله . فاحتج عليّ بإذن القاضي شمس الدين السروجي الحنفي لسراج الدين الحنفي^(١) في أنه حكم بذلك في بعض الخانقات البيرونية^(٢) كما نقل في ذلك ولعلاء الدين طبرس^(٣) . فقلت هذا خلاف المذهب ، وهذه الرواية لا ينهض عليها دليل لأن الوقف بمنزلة الإعتاق بعد تمامه . وقد استدل في أول كتاب أبي يوسف وهو

(١) - هو أبو العباس ، شمس الدين أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي . ولد سنة ٦٣٩هـ — وتوفي سنة ٧١٠هـ (١٢٤١-١٣١٠هـ) . وهو فقيه حنفي ينعت بقاضي القضاة . أشخص من دمشق إلى مصر ، فولي الحكم الشرعي فيها مدة وعزل قبل وفاته بأيام . ودفن بقرب الشافعي بالقاهرة . كان بارعاً في علوم شتى . ونسبته إلى (سروج) بنواحي حران (من بلاد الجزيرة) . له كتب منها ((شرح الهداية)) في الفقه ، يتكون من ستة مجلدات ضخمة ، وله اعتراضات على الشيخ ابن تيمية في علم الكلام . وقد رد عليه ابن تيمية في مجلدات (الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، ج ١ ، ص ٨٤) .

(٢) - الخانقاة هي المدرسة الصغيرة المساحة التي كثر انتشارها في مصر في عهد المماليك ، ومنها الخانقات التي تنسب إلى الظاهر بيبرس (٦٢٥-٦٧٦هـ / ١٢٢٨-١٢٧٧م) صاحب الفتوحات والأخبار والآثار والعمائر التي وقف عليها أوقافاً كثيرة ، والذي انتقلت في عهده الخلافة إلى الديار المصرية (الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، ج ٢ ، ص ٥٨-٥٩ ؛ سرور ، محمد جمال الدين ، ١٩٣٨م ، الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره ، ص ١٥٤-١٥٧) .

(٣) - هو علاء الدين طبرس بن عبد الله الجندي ، أديب ونحوي من المماليك . اشتراه أحد الأمراء في البيرة وعلمه القرآن والخط واعتقه . فقدم إلى دمشق وتفقّه ومهر في الأدب . ونظم ألفية ابن مالك ومقدمة ابن الحاجب ، جامعاً بينهما في أرجوزة سماها ((الطرف)) تتكون من سعمائة بيت وشرحها . ومات بالطاعون في صالحة دمشق (الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، ج ٣ ، ص ٣٣٨ ؛ ابن العماد ، أبي الفلاح عبد الحي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ج ٦ ، ص ١٦١) .

قول الشافعي بمثالة الإعتاق لأنه إسقاط الملك^(١)، فإذا كان هذا بجته فكيف يقول بجواز الاستبدال مع أن الوقف بمثالة الإعتاق وكيف يجوز استبدال الحر بالموقوف؟. فهذا القول لا ينهض عليه دليل وهو مخالف للمذهب بل هو مخالف للإجماع لأنه لم ينقل عن الصحابة ولا عن التابعين فيما علمنا ولا عن الإمام الشافعي ومالك وأحمد فيجوز نقضه لذلك، فإنه نص أصحابنا على نقض أحكام الدلائل فيها أوضح من دليل هذا. وقد نص المصنف في كتاب أدب القاضي أنه إذا رفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاه، إلا أن يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع أو يكون قولاً لا دليل عليه^(٢). وهذا القول من هذا القبيل لأنه ليس عليه دليل لأنه أعني الوقف بمثالة الإعتاق كما مر، وهذا لأن الأشياء كلها لله تعالى. وإذا أسقط العبد ما ثبت له من الحق رجع إلى أصله فانقطع تصرفه عنه كما في الإعتاق. وكذا قوله وإذا أصبح الوقف على اختلافهم خرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه. فهذه المباحث كلها دالة على أنه لا يجوز التصرف فيه بالاستبدال فكيف نقول بجواز الاستبدال. هذا قول بلا دليل فلا ينفذ الحكم فيه وكذا قال المصنف أيضاً في أدب القاضي^(٣). وفيما

(١) - جاء في كتاب الوقف: قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يزول ملك الوقف إلا أن يحكم به الحاكم أو يعلقه بموته فيقول: إذا مت فقد وقفت داري على كذا. وقال أبو يوسف: يزول ملكه بمجرد القول. وقال محمد: لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسلمه إليه (المرغيناني، برهان

الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر، الهداية شرح بداية المبتدي، ج ٣، ص ١٣).

(٢) - جاء في مسائل نقض الحكم في كتاب أدب القاضي عن الإمام الشافعي قوله: ومن اجتهد من الحكم ففضى باجتهاده، ثم رأى أن اجتهاده خطأ -أورد عليه قاض غيره فسواء فيما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو ما في معنى هذا- رده. وإن كان يحتمل ما ذهب إليه ويحتمل غيره لم يرده وحكم فيما يستأنف بالذي هو أصوب عنده (الماوردي، أبي الحسن البصري، أدب القاضي، ج ١، ص ٦٨٢).

(٣) - جاء في شرح كتاب أدب القاضي: ينبغي للقاضي أن يقضي بما في كتاب الله تعالى من

اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر مخالفة البعض وذلك خلاف وليس باختلاف . وهذا مخالف للجمهور أيضاً^(١) . وأما المسائل التي وعدت بذكرها فهي ما قال المصنف رحمه

الأحكام التي لم تنسخ، لأن الكتاب إمام المتقين وإمام كل حجة . فإن ورد عليه شيء لم يعرفه في كتاب الله قضى في ذلك بما جاء عن رسول الله ﷺ لأننا أمرنا باتباع الرسول عليه الصلاة والسلام . فإن لم يجد نصاً جاء عن رسول الله ﷺ قضى فيه بما اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ . فإن كان شيء لم يأت فيه عن الصحابة شيء وكان فيه إجماع التابعين يقض به . وإن ورد عليه شيء لم يجد فيه أيضاً شيء من التابعين فإن كان من أهل الإجتهد قاسه على ما يشبهه من الأحكام واجتهد برأيه وتحرى الصواب ثم يقضي به . فإن لم يكن من أهل الإجتهد يستفت في ذلك ولا يقضي بغير علم ولا يستحي من السؤال (البخاري، حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة، كتاب شرح أدب القاضي للخصاف، ج ١، ص ١٧٩-١٨٢) .

(١) - هذه المسألة فيها تفصيل . فقد ورد في كتاب أدب القاضي: إذا حدث الإجماع بعد الخلاف في عصرين مختلفين، كاختلاف الصحابة في حكم على قولين فيجمع التابعون على أحدهما، فالظاهر على مذهب الشافعي وما عليه جمهور الصحابة أن حكم الاختلاف ثابت وأن ما تعقبه من الإجماع غير منعقد لأن انقراض الصحابة على قولين في حكم إجماع منهم على تسويغ الإجتهد في ذلك الحكم . وفي انعقاد الإجماع بعد إبطال ما أجمعوا عليه من تسويغ الإجتهد فيه فصار في إثبات إجماع التابعين إبطال إجماع الصحابة فلم يجوز (الماوردي، أبي الحسن علي البصري، أدب القاضي، ج ١، ص ٤٨٢-٤٨٣) . وجاء في كتاب شرح أدب القاضي: ولو أن قاضياً قضى بشاهد ويمين أو بقتل بقسامة أو بيع أم الولد ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فإن هذا مما لا ينبغي لهذا القاضي أن ينفذه لأن الله تعالى شرع فصل القضاء بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، فكان الفصل في القضاء بشاهد ويمين مخالفاً للكتاب . والقتل بالقسامة إذا قضى به قاض ثم رفع إلى آخر ينقض هذا القضاء لأنه مخالف للإجماع . وأما بيع أم الولد فعلى قول محمد ينقض، وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله فلا ينقض لأن الصحابة اختلفوا في جواز بيعها ثم أجمع المتأخرون على أنه لا يجوز . فالصحابة متى اختلفوا في شيء ثم أجمع التابعون على أحد القولين فعند أبي حنيفة وأبي

الله في اشتراط الدخول من الزوج الثاني في التحليل لما بحث فيه ثم ولا خلاف فيه لأحد سوى سعيد بن المسيب رضي الله عنه وقوله غير معتبر حتى لو قضى به القاضي لا ينفذ^(١). ولا يخفى عن كل ذي لب ذاق طعم الفقه أن الدليل ثم أقوى من الاستبدال. ومثل سعيد قال به مع أنه أفضل التابعين كما قال الإمام أحمد عنه^(٢).

يوسف لا ينسخ، وعند محمد ينسخ. فكان القضاء عندهما في محل الإجتهد فيكون نافذاً فلا يكون للتالي أن ينقضه، وعند محمد يخالف الإجماع فكان للتالي أن ينقضه (البخاري، حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة، شرح كتاب أدب القاضي للخصاف، ج ٣، ص ١٢٣-١٢٦).

(١) - جاء في كتاب الهداية: إن الطلاق ثلاثاً في الحرة أو ثنتين في الأمة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها، ثم يطلقها أو يموت عنها. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿فلن يطلقها فلا تحل له بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فالمراد المطلقة الثالثة. والثنان في حق الأمة كالثلاث في حق الحرة لأن الرق منصف لحل الخلية على ما عرف. ثم الغاية نكاح الزوج مطلقاً والزوجية المطلقة إنما تثبت بنكاح صحيح، وشرط الدخول ثبت بإشارة النص، وهو أن يحمل النكاح على الوطء حملاً للكلام على الإفادة دون الإعادة إذ العقد استفيد بإطلاق اسم الزوج، أو يزداد على النص بالحديث المشهور وهو قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿لا تحل للأول حتى تذوق عسيلة الآخر﴾. روي بروايات. ولا خلاف لأحد فيه سوى سعيد بن المسيب رضي الله عنه. وقوله غير معتبر حتى لو قضى به القاضي لا ينفذ (المرغيناني، برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر، الهداية شرح بداية المبتدي، ج ٢، ص ١٠). ومن هذه الروايات عن ابن عمر رضي الله عنه: سئل النبي ﷺ عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فيتزوجها آخر فيغلق الباب ويرخي الستر ثم يطلقها قبل أن يدخل بها، هل تحل للأول، قال ﷺ: ﴿لا تحل للأول حتى تذوق العسيلة، وقيل حتى يجامعها الآخر﴾، رواه أحمد والنسائي (الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ج ٧، ص ١٦٣).

(٢) - قال الإمام الأصبهاني: هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لوي القرشي المخزومي المدني. كان ختم

وكذا إذا قضى وكذا إذا قضى القاضي بالخط لا ينفذه . وكذا في مسألة اللوث بأن وجد قتيلا في محلة وبينه وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة فعين ولي القتل رجلين في المحلة أهما قتلاه وحلف على ذلك عند مالك رحمه الله تعالى يقضي بالقود، وكذا إذا قضى القاضي بالشاهد واليمين يبطله القاضي . وكذا لو أعتق نصف عبده فقضى القاضي ببيع نصفه وباعه فرفع ذلك إلى قاضٍ آخر يبطل البيع والقضاء . وكذا لو كان القود بين رجل وامرأة ففعت المرأة عن القود فأبطل ذلك قاض وقضى بالقود للرجل وقال لا عفو للنساء فإنه لا ينفذ . ولقاضي آخر أن ينفذ العفو ويبطل القود^(١) . فانظر إلى هذه المسائل التي لا تنفذ وتنقض فإن الدليل فيها أوضح من مسألة الاستبدال . فكيف يسوغ القضاء بالاستبدال، هذا قول بعيد من الفقه، وكيف يجوز الحكم بالاستبدال وقد نص الأصحاب ﷺ على خلافه، فإن اتبعت الكتب فرأيتهم نصوا على عدم جواز الاستبدال . وسأكتب عباراتهم إن شاء الله تعالى . قال قاضي خان في فتاويه: لو كلن الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها، وإن كانت أرض الوقف سبخة لا ينتفع بها لأن سبيل الوقف أن يكون موبداً لا يباع وإنما تثبت ولاية الاستبدال بالشرط، وبدون الشرط لا تثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط

أبي هريرة على ابنته [ختن: خاتنه] أي تزوج إليه وصاهره . وقيل سميت المصاهرة مخاتنة لالتقاء الختانين بسببها (البستاني، بطرس، محيط المحيط، ج ٥، ص ٥٠٥)، وأعلم الناس بمحدثه، ولد لستين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب ﷺ . كان من جُلة فقهاء التابعين ونساکهم وخيارهم وأعلم من بقي منهم بقضاء رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ﷺ . مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين، وقيل إنه مات سنة خمس وتسعين . ونقل عن الإمام أحمد أنه قال عنه: ثقة من أهل الخير، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه . وقال هو من أجل التابعين (الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن علي، رجال صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٣٧) .

(١) انظر ((كتاب شرح أدب القاضي للخصاف)) لجميع هذه المسائل، ج ١، ص ١٢٤-١٣٣ .

الخيار لا يملك المشتري رده وإن لحقه في ذلك عيب^(١).

وفي كتاب الوقف لهلال: قلت أرأيت لو قال صدقة موقوفة لله أبدا ولم يشترط أن يبيعها أله أن يبيعها ويستبدل بها ما هو [خير] منها. قال لا يكون له ذلك إلا أن يكون بشرط البيع وإلا فليس له أن يبيع. قلت ولم لا يجوز له ذلك وهو خير للوقف. قال لأن الوقف لا يطلب بها التجارة ولا يطلب بها الأرباح، وإنما سميت وقفا لأنها تبقى ولا تباع. وإنما جوزت ذلك إذا اشترط في عقد الوقف على أمور الناس ولأن الوقف إنما وقف على مثل ذلك. ولو جاز له بيع الوقف بغير شرط كان في أصله كان له أن يبيع ما استبدل بالوقف فيكون الوقف في كل يوم، وليس هكذا الوقف. قلت أرأيت لو كانت الأرض الموقوفة سبخة لا ينتفع بها. قال وإن كانت سبخة لا ينتفع بها ليس له أن يبيعها إلا أن يشترط ذلك^(٢).

وذكر الشيخ العلامة رشيد الدين سعيد في مختصره بهذا المعنى ولفظه. ولو لم يشترط في الوقف البيع والاستبدال فليس له أن يبيعه ويستبدل له ما هو خير منه لأن الوقف لا يطلب به التجارة والأرباح، وإن كانت الأرض الموقوفة سبخة لا ينتفع بها فليس له أن يبيعها إلا أن يشترط^(٣). وفي خزانة الأكمل ولو لم يشترط البيع في الوقف

(١) - انظر الأوزجندي، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ج ٣، ص ٣٠٧. وفي فتاوى قاضي خان وإن لحقه في ذلك غبن.

(٢) - راجع البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٤-٩٥.

(٣) - جاء في تاج التراجم أن رشيد الدين بن سعيد من شيوخ محمد بن عثمان ابن الحريري. وقد نقل محقق تاج التراجم عن الدرر الكامنة أن من شيوخ ابن الحريري في الفقه سعيد بن علي البصراوي، فقد يكون هو المقصود به (ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم السوداني، تاج التراجم، ص ٢٦٨). وجاء في شذرات الذهب عن شخصيات القرن السابع الهجري عن سعيد بن علي بن سعيد رشيد الدين البصراوي الحنفي أنه مدرس الشبلية أحد أئمة المذهب كان ديناً ورعاً نحوياً شاعراً. توفي في شعبان وقد قارب الستين (ابن العماد، أبي

لا يصح بيعه ولا استبداله وإن كان الثاني خير من الأول . وشرط السلف في الوقف أن لا يباع ولا يورث ولا يوهب . وإن كانت الموقوفة سبخة فاستبدل بها ما هو خير وفيه نفع لم يجز إذا لم يكن البيع شرط في الوقف الأول^(١) . وفي تنمة الفتاوى الصغرى للشيخ برهان الدين أبو المعالي، وفي السير الكبير أن استبدال الوقف باطل إلا رواية عن أبي يوسف أيضا^(٢) .

وفي جوامع الفقه للعتابي وعن محمد رحمه الله لو كان مسجدا فاستبدلوا بدار رجل هي أوسع لم يجز . ومن الناس من يجوز الاستبدال بالوقف^(٣) . فإن قلت فقد روي عن محمد رحمه الله جواز الاستبدال، قلت هذه الرواية معارضة لهذه الرواية عنه أبي يوسف مناقضة لمذهبه كما تقدم فلا يعرج عليها . فيبقى ما نقلته سالما عن المعارض . وظاهره أنه عن أئمتنا كلهم، إذ الأصل أن المصنفين أطلقوا مسألة فلا خلاف أنها محمولة على اتفاق الأصحاب . وفي التجنيس والمزيد لصاحب الهداية رجل وقف ضيعته على أن يبيعها ويصرف ثمنها إلى حاجته فالشرط والوقف باطل هو المختار لأنه ينعدم به التأييد^(٤) . قلت فعلى هذا يكون المختار أيضا في اشتراط الاستبدال أن الوقف والشرط باطل لأن العلة المذكورة موجودة وحينئذ ظهر بذلك أنه

الفلاح عبد الحي الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٥، ص ٣٨٥ -
٣٨٦. وذكر صاحب الطبقات السنية أنه توفي في أربع وثمانين وستمائة (الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الحنفي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ج ٤، ص ٣٧-٣٨) . ولكن لم يعثر على مختصر باسم البصراوي .

- (١) - الجرجاني، أبي يعقوب يوسف بن محمد، خزنة الأكمل، ج ٣، ورقة ١٤٩ .
(٢) - السرخسي، محمد بن أحمد، شرح كتاب السير الكبير لمحمد الشيباني، ج ٥، ص ٢٠٨٧ .
(٣) - العتابي، أبو نصر أحمد بن محمد بن عمر، الفتاوى العتابية، ورقة ٢٤٧ .
(٤) - جاء ذلك في كتاب الوقف (راجع المرغيناني، برهان الدين أبي الحسن علي، التجنيس والمزيد في الفتاوى، ص ٢١٢) .

لا يجوز الاستبدال بالوقف من جهة المذهب والدليل . أما من جهة المذهب فإن الكتب التي بين أظهرنا معروفة وهي مائة مصنف واثنان . والخلاصة ما كتبه . فمن زعم أن المذهب الاستبدال ، أو القائلون بجوازه أكثر فقد كذب على المذهب . فلا ينبغي العدول عن ذلك لما في الاستبدال من فتح باب فيه مفسدة تؤدي إلى نقض الأوقاف كما لا يخفى . وهذا الذي اعتمدت عليه وبه أقضي وأفتي والله سبحانه وتعالى أعلم . وهذا آخر كلام مولانا قاضي القضاة شمس الدين الحريري الحنفي في الاستبدال عفا الله عنه .

فأجابه الشيخ أقضى القضاة فخر الدين أبو عمر عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني الحنفي رحمه الله تعالى^(١) : **بسم الله الرحمن الرحيم** يقول العبد الفقير إلى الله تعالى عثمان بن إبراهيم بن مصطفى الحنفي عامله الله بلطفه الحنفي . أما بعد حمد الله تعالى على نعمائه والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم أنبيائه وخلاصة أصفیائه وآله وصحبه وأوليائه ، فإنني وقفت على ما جمعه القاضي شمس الدين الحريري في مسألة الاستبدال بالأوقاف فرأيت ناكبا عن طريق الإنصاف راغبا في الظهور بإظهار الخلاف . وألف هذا الجمع اليسير مشتملا على الخطأ الكثير مع ركافة ألفاظ تمحها الأسماع وتأبأها الطباع . فأردت أن أنبه على أوهامه وأبين مواضع خطأه وإيهامه . فاستخرت الله تعالى واستعنت به ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . فأول ذلك قوله يقول فلان أنه طلب منه الحكم باستبدال الوقف بطلق ، فقلت لا يجوز ذلك إلا رواية عن أبي يوسف . والعذر له في قوله فقلت بعد قوله طلب منه الحكم أنه التفات

(١) - يقال له التركماني ، فقيه حنفي عاش بين سنة ٦٥٠ - ٧٣١ هـ / ١٢٥٢ - ١٣٣١ م . وهو من العارفين بالتفسير ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالديار المصرية . وتوفي في القاهرة . له ((شرح الوجيز الجامع لمسائل الجامع)) في شرح ((الجامع الكبير)) للشيباني - فقه (الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، ج ٤ ، ص ٣٦٢) .

من الغيبة إلى التكلم، لكن من يخبر حقيقة حاله يعلم أن هذا العذر ليس مقبولا . وقوله
إلا رواية عن أبي يوسف قد ذكر هو بعد هذا أنه روى عن محمد أيضا وستره مبينا
فقد نقض ما ادعاه بذلك . كيف وقد نص الأصحاب في الكتب الأمهات على الجواز
إذا تعينت المصلحة ولم يحكوا خلافا على ما يأتي بيانه، فدل على أنه قول أبي يوسف
وغيره . ثم احتج على أبي يوسف فقال كيف نقول بجواز الاستبدال مع أن الوقف
بمثلة الإعتاق عنده فهم من قول أبي يوسف بجواز الاستبدال أنه ناقض مذهبه في زوال
ملك الواقف بمجرد القول وجعل الوقف بمثلة الإعتاق . وهذا الفهم وهم منه . وكم
من عايب قولا صحيحا وافته من الفهم السقيم^(١) . وبيان ذلك أن المراد - والله تعالى
أعلم - من تشبيهه بالإعتاق أن كلا منهما يزيل الملك بمجرد القول ، لا أنهما سميان في
جميع الأحكام إذ لا يلزم من تشبيه الشيء بالشيء أن يكون مثله في جميع الأشياء .
ولا يمكن دعوى ذلك مع وضوح الفرق بينهما ، فإن الإعتاق يبطل الملك والمالية
بالكلية ، والوقف يبطل الملك دون المالية . ولهذا يتصرف فيه استغلالا واستعمالا
بخلاف الحر بعد الإعتاق . ولأن الاستبدال لو شرط في أصل الوقف جاز في قول أبي
يوسف وغيره ، ولم يقل أحد بجواز ذلك في الإعتاق لأن العتق لا يَحْتَمِلُ النقص،
والوقف تصرف يَحْتَمِلُ النقص . ألا يرى أنه لو وقف في مرضه ثم مات وعليه دين
ينقض الوقف، ولو كان أعتق عبده لا ينقض .

وما يتفرع عليه ما ذكره في المحيط: اشترى عقارا ووقفه قبل القبض وقبل نقد
الثلث فالأمر موقوف، فإن أدى الثلث وقبض جاز الوقف وإن مات ولم يترك مالا يباع

(١) - إشارة إلى شعر المتنبي، قال القاضي الباقلاني: أنشدني أبو القاسم الزعفراني، قال: أنشدني

المتنبي لنفسه القطعة التي يقول فيها (الباقلاني، أبو بكر، إعجاز القرآن، ص ٨٧):

وكم من عائب قولا صحيحا	وأفته من الفهم السقيم
ولكن تأخذ الآذان منه	على قدر القرائح والعلوم

العقار ويبطل الوقف بخلاف ما لو أعتق المبيع قبل القبض ثم مات وعليه دين حيث لا ينتقض العتق لما قلنا أن العتق لا يقبل النقص والوقف يقبله، فدل على أن المراد ما ذكرته^(١). وسياق كلام صاحب الهداية يدل عليه وهو قوله وإذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند أبي يوسف بمثالة الإعتاق، فلا تناقض بين تجويزه الاستبدال وبين قوله بزوال ملك الواقف عن الوقف بمجرد القول لأنه لا يبطل الوقف بالاستبدال ولا يعيده ملكا للواقف^(٢).

ولو كان القول بالاستدلال مناقضا للقول بزوال ملك الواقف لكان مناقضا فيما إذا كان الاستبدال مشروطا في الوقف أيضا. ولم يقل بها أحد من أصحابنا بل جعل الصحيح فيه قول أبي يوسف على ما يأتي بعده. فإذا لم يتوجه الطعن في المشروط بالتناقض لا يتوجه في غير المشروط أيضا للمعنى الجامع وهو بقاء الوقف ببقاء بدله. ومعنى بيان ذلك أن الوقف إذا صار مال لا ينتفع بمثله وتعينت المصلحة في الاستبدال ورأى القاضي ذلك كان فيه بقاء الوقف من حيث المعنى والعبرة للمعاني. وفيه امتناع عن إضاعة المال المنهي عنه وحفظه لجهة الوقف على أصل أبي يوسف ومحمد وهو

(١) - جاء في فتاوى قاضي خان: أن رجل اشترى أرضا فوقها قبل القبض جاز إن نقد الثمن وإن لم ينقد الثمن فالوقف موقوف لأن الوقف يشبه العتق فإنه لا يبطل بالشروط الفاسدة (الأوزجندی، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ج ٣، ص ٣١٧). وجاء في البحر الرائق: ولو وقفها المشتري قبل القبض إن نقد الثمن جاز الوقف وإلا فهو موقوف... وإن مات الواقف من غير وفاء بيع وبطل الوقف (ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج ٥، ص ٢٠٣، ٢٠٥).

(٢) - المقصود عند الإمام أبي حنيفة وعند الطحاوي الوقف في مرض الموت بمثالة الوصية يلزمه إلى أنه يعتبر من الثلث، وإذا كان الملك عندهما يزول بالتصدق المؤبد بالمنافع، فإنه يزول بالقول عند أبي يوسف. وهو قول الشافعي بمثالة الإعتاق لأنه إسقاط الملك (المرغيناني، برهان الدين أبي الحسن، الداية شرح بداية المبتدي، ج ٣، ص ١٤).

المختار، وذلك أن الوقف في الشرع عندهما حبس العين على ملك الله تعالى وزوال ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجه تعود منفعته على العباد . ومعلوم بالضرورة أن في الاستبدال عند تعيين المصلحة استمرار المنفعة على الموقوف عليهم، وفي إبقائه على حاله انقطاعها عنهم . والمقصود الأصلي من الوقف انتفاع الموقوف عليهم بالثمرة لا بعين الأصل من حيث هو فالجمود على العين ومنع الاستبدال عند تعيين المصلحة مبطل لهذا المعنى الذي هو مقتضى الوقف فيكون على خلاف الأصل . وسيأتي من أقوال السلف وألفاظ الكتب ما يؤكد هذا إن شاء الله تعالى . فعلم بذلك أنه رحمه الله تعالى يقول بتجوز الاستبدال ولم يناقض مذهبه وإن تشبيهه بالإعتاق باق على حاله معنى وأن الاستبدال وإن كان في الظاهر إبطالا لكنه من حيث المعنى إستثناء وإحياء لا إبطال . فجاز هذا المعنى، ثم الإعتاق المشبه به قابل للنقض إذا طرأ عليه أمر شرعي يقتضي ذلك فيما إذا أعتقت الأمة المسلمة فارتدت والعياذ بالله تعالى ولحقت بدار الحرب ثم سبيت فإن العتق ينتقض وتملك هذه الجارية وكذلك العبد الكافر إذا أعتق فنقض العهد ولحق بدار الحرب ثم سبي^(١) . فإذا انتقض الإعتاق لأمر شرعي بغير بدل فلن ينتقض الوقف المعطل ببدل يقوم مقامه ويسمونه انتفاع الموقوف عليهم أولى وأحرى . وشاهد الاعتبار ما ذكر في المحيط وغيره هو ما لو شهد شاهدان لرجل بوقف أنه ملكه فحكم الحاكم بذلك ثم رجعا ضمنا قيمة الوقف ويشتري بها أرض أخرى فيوقف مكان الأول على شرائطها^(٢) . وهذا لا خلاف فيه بين أصحابنا .

(١) - الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التارخانية، ج ٤، ص ٣٠٢-٣٠٣ .

(٢) - جاء عن الخصاص: رأيت شاهدين شهدا على رجل أنه جعل أرضه التي حدها الأول ينتهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على المساكين فحكم الحاكم على المشهود عليه بذلك وجعل الأرض وفقا على المساكين ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما . قال يضمنان للمشهود عليه قيمة الأرض يوم حكم بها القاضي عليه . قلت فملا حال الأرض الموقوفة . قال تجري غلتها على المساكين أبدا على مذهب من يميز الوقف من

وستأتيك هذه المسئلة وأمثالها عند ذكر أقوال المجيزين إن شاء الله تعالى .

وقوله وكيف يجوز استبدال الحر بالمرقوق فهذا القول لا ينهض عليه دليل . أقول
إنما منع استبدال الحر بالرقيق لكون الحر غير قابل لذلك لخروجه عن المالية بالكلية،
فلذلك امتنع التصرف بخلاف الوقف فإنه لم يخرج عن كونه مالا يتصرف فيه على ما
تقدم، فكان قابلا عند تعيين المصلحة لأن يقام غيره مقامه ويتنفع به كما ينتفع
بالأول . وقد مر تقرير قوله وهو مخالف للمذهب . ليت شعري من أين له أن المذهب
ما ذكره ولم ينقل ذلك عن الإمام رحمه الله بل المنقول عنه أن الاستبدال في المشروط
حكاه الخصاف في وقفه وسيأتي ذلك في موضعه^(١) . وإنما نقل المنع عند محمد وعارضه
رواية الجواز عنه، ولم ينص أحد من الأصحاب في الكتب التي رأيناها مع كثرتها
وشهرتها على أن المذهب هو المنع وأن المختار هو قول محمد^(٢) . وقد ادعى هو أنه

أصحابنا (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٣٢-٣٣٣) . كما
أشار الصغناقي إلى ضمانته الشهود إذا رجعوا عن شهادتهم (الصغناقي، حسين بن علي بن
حجاج، النهاية في شرح الهداية، ورقة ١٩٠) .

(١) - جاء في باب الوقف على الرجل والشرط فيه: قلت: أليس قد أجاز أبو يوسف الوقف إذا
شرط بيعه والاستبدال به؟ قال بلى . . . هذا استحسان . ألا ترى أن رجلا وقف أرضا
له فيها نخل فتقلع نخلها وخربت الأرض حتى لم تغل شيئا وكان بيعها والاستبدال بثمنها
أقل مساحة منها أعود على أهل هذا الوقف وأصلح لهم أنه لا بأس ببيعها وأن يشتري
القاضي بثمنها أرضا أقل منها فتكون وقفا على ذلك الشرط . فإذا كان هذا جائز فلا بأس
أن يشترط الواقف بيع ما وقف والاستبدال به ما يكون وقفا مكانه . وقد روي عن أبي
يوسف في رجل وقف أرضا له وجعل غلة ذلك راجعا إلى المساكين وشرط أن له إبطال
ذلك وبيعه ولم يقل يستبدل بثمنه ما يكون وقفا مكانه أن الوقف جائز والشرط الذي
اشترطه من البيع باطل لا يجوز (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام
الأوقاف، ص ٢٢) .

(٢) - جاء في البحر الرائق: أن محمد ذكر في السير الكبير مسألة تدل على عدم جواز الاستبدال

تتبع الكتب الموجودة على ما سيأتي، ومع ذلك لم ينقل عن أقبل أحد أنه نص على أن المذهب ما ذكره بل ذكر أقوالا معارضة بأكثر من هذا وأصرح، قابلة ما ذكره للتأويل وستراها كما ذكرتها فعلم بذلك أن قوله وهو مخالف للمذهب مجرد تشهبي .

وقوله وهو مخالف للإجماع هذا أعجب من الأول، فإن مخالفة الإجماع لا تظهر إلا إذا اتفق الجمهور على شيء واشتهر ذلك عنهم ثم شذ إنسان تقول مخالف لقولهم وما سوغوا له في الاجتهاد في ذلك القول . أما إذا لم ينقل عنهم منع ولا إجازة، وقال شخص من أهل الاجتهاد قولاً واستند فيه إلى دليل شرعي لا يقال بأنه مخالف للإجماع ولو كان هذا مخالفاً للإجماع لكان الإمام رضي الله تعالى عنه في فروع كثيرة اجتهد فيها مخالفاً للإجماع . وكذلك محمد رحمه الله في أكثر فروع الجامع الكبير وكتب الأئمة كالشافعي وغيره مشحونة بفروع لم تنقل عن الصحابة والتابعين لكنها مستنبطة من القواعد الشرعية ولم نر أحداً قال عنهم أنهم بتلك الفروع خرجوا عن الإجماع . فعلم بذلك أن التشنيع على أبي يوسف هو التشنيع . ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور لأنه لم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم ولا عن التابعين فيما علمنا ولا عن الإمام الشافعي ومالك وأحمد . أقول فما لم ينقل عن الصحابة والتابعين على تقدير التسليم

بالوقف وصورتها الكفار إذا استولوا على بلدة من بلاد المسلمين ثم ظهر عليها المسلمون وقسموها فيما بينهم فأصاب رجل من الغائين أرضاً فجعلها صدقة موقوفة للمساكين ودفعها إلى قيم يقوم عليها ثم حضر المالك القديم فليس له أن يأخذها . قالوا وهذا لأنه زال عن ملك الواقف وصار بحال لا يقبل النقل من ملك إلى ملك فلا يكون للمالك القديم حق الملك . أما على قول أبي حنيفة الوقف باطل حتى كان للواقف أن يبيع الوقف حال حياته، فإذا مات يصير ميراثاً عنه . فكان للمالك القديم حق الأخذ إلا في المسجد خاصة . فإن اتخاذه المسجد عنده صحيح ويزول عن ملكية متخذه فلا يكون للمالك القديم حق الأخذ فيه (ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج ٥، ص ٢٢٣) . ولعل هذه الإشارة الأخيرة تؤيد ما ذهب إليه صاحب المخطوطة الشيخ محمد الحريري .

جواز الاستبدال فكذلك لم ينقل عنهم المنع، فكيف يتحقق مخالفتهم مع أنه نقل عن الصحابة والتابعين والأئمة ما ستقف عليه. ويظهر لك مجازفة هذا الرجل وهجومه على أمر لا يحققه. وهأنذا أذكر من ذلك ما رأيته ذكر في الذخيرة والسير الكبير عن علي عليه السلام أنه وقف على ولديه الحسن والحسين رضي الله عنهما، فلما خرج إلى صفين قال: إن نأت بهم الدار فيبعوه ولم يكن علي عليه السلام شرط البيع في أصل الوقف^(١). وعن عمر عليه السلام أنه أمر سعدا بنقل المسجد بالكوفة، وأن يجعل في قبلته بيت المال وذلك حين بلغه أن بيت المال نقب^(٢). وفي الكتابين المذكورين: وكان الحسن عليه السلام يرى بيع الحبس والاستبدال بثمنه غيره. ونص عليه أصحابنا في كتبهم من غير ذكر خلاف. وهو قول مجاهد ويحيى الأتصاري وحماد والثوري والأوزاعي وغيرهم. وحكى بعضهم الإجماع فيه. ورواه ابن القسم وابن وهب عن مالك في رواية ابن القسم زيادة وهو الجواز فيما عدا العقار من حيوان وعروض^(٣).

(١) - انظر هذه الرواية في: برهان، حسام الدين، الذخيرة، ورقة ٢٢٠؛ أما رواية السير الكبير فقد ذكرت في ص ٤ من هذا الكتاب.

(٢) - جاء في المغني ما روي عن عمر عليه السلام أنه كتب إلى سعد لما بلغه أنه قد نقب بيت المال الذي بالكوفة، انقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد فإنه لن يزال في المسجد مصلى، وكان هذا بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان إجماعاً، ولأن فيما ذكرناه استبقاء الوقف بمعناه عند تعذر إبقائه بصورته (ابن قدامة)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٦٣٢-٦٣٣.

(٣) - جاء في المنتقى رواية ابن وهب عن ربيعة نقلاً عن ابن حنبل في تجويز بيع الحبس. وروى ابن القاسم عن مالك لا تباع الدار المحبسة وإن خربت وصارت عرصاً. ولكنه فرع عن هذه المسألة إذا بيع الحبس بأمر السلطان لإدخاله في موضع أو مسجد فقد روى ابن القاسم عن مالك يشترى بثمنه دور مكافئ (الباجي)، أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الأندلسي، كتاب المنتقى شرح موطأ الإمام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس عليه السلام، ج ٥، ص ١٣٠-١٣١. كما ذكر ابن حزم في رواية ابن القسم في جواز بيع العروض

وعن ربيعة والوليد بن مسلم بيع المتعطل من الأوقاف بإذن الإمام وصرف ثمنه في مثله^(١). وحكى الرافعي وجهها للشافعية في جفاف الشجر وزمانة الدابة وأنه الأصح في الحصر البالية والخشب الموقوف مع القول ببقاء الوقف^(٢). وأما مذهب الإمام أحمد رحمه الله في بيع المتعطل من الأوقاف غير المسجد وصرف ثمنه في مثله مع بقاء الوقف فمشهور ولا يختلف المذهب عندهم في ذلك، وهذا هو الاستبدال بعينه^(٣). وذكر في

والحيوان إذا ذهب منفعتها كالفرس يهرم والثوب يخلق بحيث لا ينتفع بهما فيحوز بيعه ويصرف ثمنه في مثله فإن لم تصل قيمته إلى كامل جعلت في نصيب من مثله (ابن جزري، أبو القاسم محمد، القوانين الفقهية، ص ٢٤٤).

(١) - ذكر ابن جزري أن ربيعة أجاز بيع الربع المحبس إذا خرب ليعوض به آخر (ابن جزري، أبو القاسم محمد، القوانين الفقهية، ص ٢٤٤).

(٢) - ذكر الفيروزآبادي نقلا عن الرافعي: لو جفت الشجرة الموقوفة أو قلعتها ريح أو زمنت الدابة لم ينقطع الوقف على المذهب، وإن امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام، بل ينتفع بها جذعا بإجارة وغيرها. ويحتمل أن تباع لتعذر الانتفاع بها على وفق شرط الواقف والتمن الذي بيعت به على هذا الوجه، كقيمة العبد، فيأتي فيه ما مر، فلو لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها بإحراق ونحوه صارت ملكا للموقوف عليه كما صححه ابن الرفعة والقمولي وجرى عليه ابن المقرئ في روضه. لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كأم الولد ولحم الأضحية. قال النووي: والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا بليت وجذوعه إذا انكسرت ولم تصلح للإحراق، وذلك لفلا تضبيع وإدراك اليسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها (الفيروزآبادي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي، شرح المذهب للإمام أبي زكريا محي الدين النووي، ج ١٥، ص ٣٤٧).

(٣) - إذا وقف مسجدا فحرب المكان وانقطعت الصلاة فيه لم يعد إلى الملك، ولم يجر له التصرف فيه، لأن ما زال الملك فيه لحق الله تعالى لا يعود إلى الملك بالاختلال كما لو أعتق عبدا ثم زمن. وإن وقف نخلة فحقت أو بهيمة فزمنت أو جذوعا على مسجد فتكسرت ففيه وجهان، أحدهما: لا يجوز بيعه لما ذكرنا في المسجد، والثاني: يجوز بيعه لأنه يرجى منفعته

الذخيرة وعن محمد رحمه الله إذا ضعفت الأرض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمانها أرضاً أخرى هي أكثر ريعاً من الأولى كان له أن يبيعها ويشترى بثمانها أرضاً أخرى^(١). وفي فتاوى قاضي خان: وروي عن محمد رحمه الله إذا ضعفت الأرض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمانها أرضاً أخرى هي أنفع للفقراء وأكثر ريعاً كان له أن يبيع هذه الأرض ويشترى بثمانها أرضاً أخرى، وعن محمد رحمه الله يرى استبدال الأرض بالأرض^(٢). وفي خزانة الأكمّل ومحمد رحمه الله يرى الاستبدال

فكان يبيعه أولى من تركه بخلاف المسجد فإن المسجد يمكن الصلاة فيه مع خرابه . وقد يعمر الموضع فيصلى فيه . فإن قلنا تباع كان الحكم في ثمنه حكم القيمة التي توجد من متلف الوقف وقد بيناه (الفيروزآبادي)، أبو اسحق إبراهيم بن علي، المجموع شرح المذهب لأبي زكريا محي الدين النووي، ج ١٥، ص ٣٦٠-٣٦٢).

(١) - جاء في الذخيرة: إذا كانت أرض الوقف بعيدة عن المصر ولا يرغب في استخراج بيوتها بأجرة ترقى منفعتها الزراعة فليس له ذلك . والوجه في ذلك أن الواقف ما عين جهة قضاء لكن عنا الاستغلال بالزراعة بحكم الظاهر . فإن المقصود من الأرض البيضاء ظاهر الاستغلال بالزراعة فيجب العمل بالظاهر ما لم يوجد جهة أخرى هي أنفع في حق الفقراء، لأننا نعلم قطعاً أن غرض الواقف من الوقف إنفاق الفقراء . ففي الوجه الأول وجدنا جهة أخرى هي أنفع في حق الفقراء من الزراعة فتركنا هذا الظاهر تحصيلاً لغرض الواقف بأبلغ الوجه . وقد روي عن محمد رحمه الله ما هو أبعد من هذا فإنه قال إذا ضعفت الأرض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمانها أرضاً أخرى هي أكثر ريعاً كان له أن يبيع هذه الأرض ويشترى بثمانها ما هو أكثر ريعاً (البخاري)، الصدر الشهيد حسام الدين، الذخيرة، ص ٢١٥-٢١٦، ٢١٩).

(٢) - وروي عن محمد رحمه الله تعالى ما هو فوق هذا، قال إذا ضعفت الأرض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمانها أرضاً أخرى هي أنفع للفقراء وأكثر ريعاً كان له أن يبيع هذه الأرض ويشترى بثمانها أرضاً أخرى جوز رحمه الله تعالى استبدال الأرض بالأرض (الأوزجندی، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ج ٣، ص ٣٠٠).

بالوقف^(١)، وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله الواقف إذا شرط لنفسه الاستبدال في أصل الوقف صح الشرط والوقف، وملك الاستبدال . أما بدون الشرط أشار في السير الكبير إلى أنه لا يملك الاستبدال إلا القاضي إذا رأى المصلحة في ذلك^(٢).

وفي تنمة الفتاوى المذكورة: والوقف يحتمل الانتقال من أرض إلى أرض أخرى . فإن أرض الوقف إذا غصبها غاصب وأجرى عليها الماء حتى صارت لا تصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشتري لها أرضا أخرى فتكون الثانية وقفا على وجه الأولى . وكذلك أرض الوقف إذا قل نزها لآفة فصارت بحيث لا تصلح للزراعة أو لا يفضل غلتها عن موتها ويكون صلاح الوقف في الاستبدال^(٣) . وهكذا في خلاصة الفتاوى وفي المحيط: واستبدال الوقف جائز في الجملة . ألا ترى أنه لو أتلّف إنسان الوقف يغرم قيمته ويشتري بها أرض أخرى ويوقف مكان الأولى على تلك الشرايط^(٤) . وكذا لو

(١) - الجرجاني، أبي يعقوب يوسف بن محمد، خزنة الأكمّل، ج ٣، ص ١٥٧، ١٥٩ .

(٢) - جاء في فتاوى قاضي خان: وأجمعوا على أن الواقف إذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك الاستبدال . أما بدون الشرط أشار في السير أنه لا يملك الاستبدال إلا القاضي إذا رأى المصلحة في ذلك (الأوزجندی، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ج ٣، ص ٣٠٦) .

(٣) - البخاري، حسام الدين، تنمة الفتاوى، ورقة ٢٢٦ . وجاء ذلك أيضا عن الأوزجندی فقال: أرض الوقف إذا غصبها إاصب وأجرى الماء عليها حتى صار بحرا لا يصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشتري بقيمتها أرضا أخرى فتكون الثانية وقفا على وجه الأولى (الأوزجندی، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ج ٣، ص ٣٠٦) .

(٤) - جاء في خلاصة الفتاوى: إذا شرط في أرض الوقف أن يستبدل به أرضا أخرى إذا شاء ذلك يكون وقفا مكانها فالوقف والشرط جائزان عند أبي يوسف . وكذا لو شرط أن يبيعها ويستبدل بثمنها أرضا أخرى مكانها . وعند محمد وهلال الوقف جائز والشرط باطل . وفي واقعات الإمام فخر الدين خان قول هلال مع قول أبي يوسف وعليه الفتوى أن هذا الشرط لا يبطل الوقف لأن الوقف يحتمل الانتقال من أرض إلى أرض فإن أرض الوقف إذا

شهد شاهدان لرجل بوقف أنه له وقضى القاضي ثم رجعا ضمنا قيمته ويفعل كذلك^(١). وفي المحيط أيضا مسجد عتيق حرب لا يعرف بانيه وبني أهل المحلة مسجدا جديدا وباعوا المسجد العتيق واستعانوا بثمنه في بناء المسجد الجديد جاز على قول من يرى جواز هذا البيع. ولو كان المسجد وقف لم يجوز بيعه إلا بأمر القاضي^(٢). وفي

غصبها غاصب وأجرى عليها الماء حتى صارت بحرا لا تصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشترى بقيمتها أرضا أخرى فتكون الثانية وقفا مكانها. وكذا أرض الوقف إذا قل نزلها بأفة فصارت بحيث لا تحمل الزراعة أو لا يفضل غلتها عن موتها ويكون صلاح الوقف في الاستبدال بأرض أخرى. ولو قال الواقف على أن أبيعها وأشتري بثمنها أرضا أخرى صح الوقف استحسانا (البخاري، طاهر أحمد، خلاصة الفتاوى، ورقة ٣٩١). وجاء في المحيط البرهاني إذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرضا أخرى إذا شاء ذلك فيكون وقفا مكانها فهو جائز عند أبي يوسف يعني الوقف والشرط، وكذلك إذا شرط أن يبيعه ويستبدل لثمنه مكانه. وعند محمد وهلال الوقف جائز والشرط باطل لأن هذا الشرط لا يؤثر في البيع من زوال الملك والوقف يتم ذلك ولا يتقدم به معنى التأييد أصل الوقف فيتم الوقف بشروطه ويبقى الاستبدال شرطا فاسدا فيكون باطلا في نفسه. وإن شرط في الوقف أن له بيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل. وعن أبي يوسف أن الوقف جائز والشرط باطل، ذكره الخصاص في وقفه (البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ج ٣، ورقة ٥).

(١) - الخصاص، أبو بكر بن أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٣٢-٣٣٣.

(٢) - نقل صاحب المحيط عن الأحناس: إذا حرب المسجد ولا يعرف بانيه وبني أهل المسجد مسجدا آخر ثم أجمعوا على بيعه واستعانوا بثمنه في ثمن المسجد الآخر فلا بأس به. قال أبو العباس الناطفي في الأحناس فقياسه في وقف هذا المسجد أنه يجوز صرفه إلى عمارة مسجد آخر إذا لم يعرف الواقف ولا وارثه. فأما إذا عرف للمسجد باني فليس لأهل المسجد أن يبيعه لأنه لما حرب ووقع الاستغناء عنه عاد إلى ملك بانيه أو ورثته فلا يكون لأهله أن يبيعه. وما ذكر من الجواب أما لم يعرف بانيه قول محمد لا قول أبي يوسف لأن على

جوامع الفقه: ومن الناس من يجوز الاستبدال في الوقف^(١). وفي السير الكبير قال أبو يوسف رحمه الله يجوز الاستبدال بالأوقاف^(٢). وفي الفتاوى الظهيرية والذخيرة وفتاوى قاضي خان قال هشام سمعت محمد رحمه الله يقول في الوقف إذا صار بحال لا ينتفع به المساكين فالقاضي يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك لغير القاضي^(٣). وفي قنية المنية: مبادلة دار الوقف بدار أخرى إنما يجوز إذا كانت في محلة واحدة أو كانت المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة، وفي عكسه لا يجوز^(٤). وفي منية المفتي استبدال الوقف جائز ما لم يكن مسجدا^(٥). وفي الهداية ما يدل على أن الاستبدال جائز بإجماع أصحابنا، وهو قوله وما تهدم من بناء الوقف وآلته صرفه [[الحاكم]]^(٦) في عمارته إن احتاج وإن استغنى عنه ٠٠٠ إلى أن قال وإن تعذر إعادة [عينه]^(٧) إلى موضعه وصرف ثمنه إلى المرمة صرفا للبدل إلى مصرف المبدل^(٨). انتهى كلامه. ولا

قول أبي يوسف هو مسجد أبدا ولا يكون لأهل المسجد أن يبيعهوه. وعن أبي سلمة السهمي قال محمد في مسجد إذا خرب فلا يعرف بانيه فحكمه حكم الأرض العامرة التي لا يعرف لها رب فيكون أمرها إلى الإمام (البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ج ٣، ورقة ٢٤).

(١) - العتاي، أبو نصر أحمد بن محمد بن عمر، الفتاوى العتائية، ورقة ٢٤٧.
(٢) - السرخسي، محمد بن أحمد، شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، ج ٥، ص ٢٠٨٧.

(٣) - ظهير الدين، محمد بن أحمد، الفتاوى الظهيرية، ورقة ٢٥٤؛ برهان، حسام الدين، الذخيرة، ورقة ٢١٩؛ الأوزجندي، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ج ٣، ص ٣٠١.

(٤) - الزاهدي، مختار بن محمود، قنية المنية، ورقة ١٠٧.
(٥) - السجستاني، يوسف بن أحمد، منية المفتي، ورقة ٥٩.
(٦) - عبارة (هـ الحاكم) سقطت من المخطوطة الأصل.
(٧) - عبارة (عينه) سقطت من المخطوطة الأصل، وكتب في المخطوطة بدلها عليه وهي خطأ.
(٨) - المرغيناني، برهان الدين أبي الحسن علي، الهداية شرح بداية المبتدي، ج ٣، ص ١٧.

خلاف أن المنهدم من البناء والآلة وقف إذ الجزء لا يخالف الكل فجواز بيعه وصرف ثمنه إلى المرممة والاستبدال بعينه . وقد صرح به في قوله صرفه للبدل مصرف المبدل . فإذا جاز الاستبدال في الجزء لمصلحة اقتضت ذلك جاز في الكل بجامعة المصلحة . وهذا ظاهر لمن انصف . وقوله فإنه نص أصحابنا على نقض أحكام الدلائل فيها أوضح من دليل هذا . أقول أخطأ في هذا الكلام من وجهين: أحدهما أنه نفى دليل هذه المسألة الكلية بقوله فهذا القول لا ينهض عليه دليل ثم ناقض فقال الدلائل فيها أوضح من دليل فثبت له دليلاً وإن كان غيره أوضح منه . والثاني أنه جعل أدلة هذه المسائل التي تنقض مع وهائها وإجماع أصحابنا رحمهم الله على أنه ليس فيها مسألة إلا وهي مخالفة للكتاب أو السنة أو الإجماع أوضح من دليل الاستبدال عند تعين المصلحة وليس فيه مخالفة كتاب ولا سنة ولا إجماع أن فيه بقاء الوقف واستمرار المبيع وامتناع عن إضاعة المال وتحصيل مقصود الواقفين على ما يأتيك إن شاء الله تعالى . فقوله وقد نص المصنف في كتاب أدب القاضي أنه إذا رفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاه إلا أن يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع أو يكون قولاً لا دليل عليه . وهذا القول من هذا القبيل لأنه ليس عليه دليل لأنه أعني الوقف بمثلة الإعتاق كما ذكره المصنف وتكراره له بعد هذا مراراً ، وهو يريد صاحب الهداية عجيب جداً . أترأه يشرح كتاب الهداية أم تراه يعتقد أنه كلما أطلق لفظة المصنف يفهم منه صاحب الهداية على ما روي في جوامع الفقه عن محمد رحمه الله في المسجد القديم، ذكره على ما ذكره في التجنيس والمزيد بلا مناسب ولا معنى جامع . فمن استبعد أن يترك المناسب المتعلق بمحل النزاع لو ظفر به ثم هو مذ ادعى عدم الجواز من جهة المذهبين ومن جهة الدليل ثم شرع في ذكر المذهبين ولم يحصل بذكره إلا التهويل بذكر المصنفات وكثرها . وقد ظهر بمحمد الله تعالى فيه في ذلك . ولم يذكر جهة الدليل بعد إثباته بلفظ أما -وهي للتفصيل- فيقتضي ذلك ذكرهما جميعاً والاختصار على أحدهما خطأ في الوضع .

قوله فمن زعم أن المذهب الاستبدال أو القائلون بجوازه أكثر فقد كذب على المذهب . أقول التسارع إلى تكذيب أهل العلم من غير تحقيق آفة متولدة من الكبر وهوى النفس والطمأنينة على الهوى مضاد لطريق أهل العلم . فقد تقدم من أقوال المجيزين مع كثرتها وقوتها ما يستدل به من أيقظ الله بصيرته على أن هذا الرجل لو عالج نفسه بالتهذيب لما سارع إلى هذا التكذيب عافانا الله تعالى مما ابتلاه به وأنا أشهد الله تعالى أنني غير راض بفتح باب الاستبدال فإني وإن كنت اعتقد صحته حين يتعطل الوقف أو يؤول إليه لو ترك على حاله لما فيه من إحيائه وإبقائه مع استمرار النفع للموقوف عليهم وتحصيل غرض الواقف أعلم أن هذا الحق يتوسلون به إلى الباطل فتبا الأوقاف . . . حالها . وإني لم أوافق عليه حين فوض إلي غير مرة ولكن لما رأيت هذا الرجل ذكر ما ذكر من التعصب أردت أن أكشف . . . بزخرفته دعواه ما ينطقه من هواه، فهذا الذي حملني على . . .

المراجع:

- ابن العماد، أبي الفلاح عبد الحي، ١٣٩٩هـ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار المسيرة، بيروت . -
- ابن جزري، أبو القاسم محمد، دون تاريخ، القوانين الفقهية، دار القلم، بيروت .
- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (ت ٦٢٠هـ)، دون تاريخ، المغني لابن قدامة، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض . -
- ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم السوداني (ت ٨٧٩هـ)، ١٤١٣هـ، تاج التراجم، دار القلم، دمشق (تحقيق وتقديم محمد خير رمضان يوسف) .
- ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، دون تاريخ، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، إيج إيم - سعيد كمبني، كراشي .
- الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه (ت ٤٢٨ هـ)، رجال صحيح مسلم، دار المعرفة، بيروت (تحقيق عبد الله الليثي) .
- الألباني، محمد ناصر الدين، ١٣٩٩هـ، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السلسلة، المكتب الإسلامي، بيروت .
- الأندري، عالم بن العلاء الأنصاري (ت ٧٨٦هـ)، ١٤١١هـ، الفتاوى التارخانية، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراشي (تحقيق القاضي سجاد حسين) .
- الأوزجندی، حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود قاضي خان (ت ٥٩٢هـ)، فتاوى قاضي خان، مكتبة ماجدية، عيدكاه (باكستان) .
- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الأندلسي (٤٠٣-٤٩٤هـ)، كتاب المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة سيدنا مالك بن

أنس ، مطبعة السعادة، القاهرة .

• الباقلاني، أبو بكر (ت ٤٠٣هـ)، ١٣٩٨هـ، إعجاز القرآن، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

• البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة (ت ٥٣٦هـ)، الذخيرة، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٧٦١٧/ف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض .

• البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة (ت ٦١٦هـ)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٤٣٩٩/٢ق، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة .

• البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة (ت ٦١٦هـ)، تنمة الفتاوى، مخطوطة أصلية، مكتبة السليمانية (بني جامع)، رقم ٥٩٧، إستانبول .

• البخاري، طاهر أحمد، خلاصة الفتاوى، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ١٥١٥، جامعة الملك سعود، الرياض .

• البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة (ت ٥٣٦هـ)، ١٣٩٨هـ، كتاب شرح أدب القاضي، مطبعة الإرشاد، بغداد (تحقيق محمد هلال سرحان) .

• البستاني، بطرس، ١٨٧٠م، محيط المحيط: قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت .

• البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، ١٣٥٥هـ، كتاب أحكام الوقف، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد .

• الجرجاني، أبي يعقوب يوسف بن محمد، خزانة الأكمل، مخطوطة أصلية، ج ٣،

- مكتبة السليمانية (مكتبة رئيس الكتاب مصطفى أفندي)، رقم ٣٢٩، إستانبول.
- الخصاف، أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني (ت ٢٦١هـ)، كتاب أحكام الأوقاف، مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية، القاهرة.
- الزاهدي، مختار بن محمود، قنية المنية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٣٣٤٨، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الزركلي، خير الدين، دون تاريخ، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط ٢،
- السجستاني، يوسف بن أحمد، منية المقي، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ٥٩١، جامعة الملك سعود، الرياض.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، دون تاريخ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة الحياة، بيروت.
- السرخسي، محمد بن أحمد، ١٩٧٢م، شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة (تحقيق عبد العزيز أحمد).
- الصغناقي، حسين بن علي بن حجاج (ت ٧١٠هـ)، النهاية في شرح الهدايق، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٢٣٠ف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- العتاي، أبو نصر أحمد بن محمد بن عمر، الفتاوى العتائية، مخطوطة أصلية، مكتبة السليمانية، رقم ٦٦٥، إستانبول.
- الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الحنفي (ت ١٠٠٥هـ)، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض (تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو).
- الفيروزآبادي، أبو اسحق إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي، دون

تاريخ، المجموع شرح المذهب للإمام النووي، أبو زكريا محي الدين بن شرف
(ت ٦٧٦هـ)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

• الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي (ت ٤٥٠هـ)،
أدب القاضي، مطبعة الإرشاد، بغداد.

• المرغيناني، برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (ت
٥٩٣هـ)، التجنيس والمزيد في الفتاوى، مخطوطة مصورة على ميكروفيلم،
رقم ف ٢/١١٣٠، جامعة الملك سعود، الرياض.

• المرغيناني، برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (ت
٥٩٣هـ)، دون تاريخ، الهداية شرح بداية المبتدي، المكتبة الإسلامية، بيروت.
• سرور، محمد جمال الدين، ٩٣٨م، الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره،
دار الكتب المصرية، القاهرة.

• ظهير الدين، محمد بن أحمد، الفتاوى الظهيرية، مخطوطة مصورة على ميكروفيلم،
رقم ف ١/١١٥١، جامعة الملك سعود، الرياض.

• كحالة، عمر رضا، ١٣٧٦هـ، معجم المؤلفين: تراجم مصنفى الكتب العربية،
دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الرسالة الثانية

كشف العوار عن وقف السمسار

وصف المخطوطة:

تقع المخطوطة في ثمان ورقات من القطع المتوسط (٢٦ x ١٨ سم) وتتألف من ١٥ صفحة إضافة إلى سطرين هي بداية المخطوطة على صفحة منفصلة وأربعة أسطر هي نهاية المخطوطة على صفحة منفصلة. وفي كل صفحة كاملة ٢٧ سطراً، وفي كل سطر متوسط ١١ كلمة. وقد كتبت بخط نسخ حسن. وكتبت العناوين وبعض الكلمات بالخير الأحمر. وقد قام بنسخ هذه المخطوطة الشيخ شمس الدين محمد بن طبعيا الحنفي في سنة ٨٧٢ هـ^(١). ورغم حسن الخط إلا أنه توجد في المخطوطة بعض العبارات المكررة والأخطاء الإملائية واللغوية. فمثلاً نجد فيها بعض الحروف غير المنقوطة أحياناً وعدم التفريق بين الياء الممدودة والياء المقصورة مما يضع بعض الصعوبات في قراءة أجزاء من المخطوطة. ومع هذا فالمخطوطة فيها نقل من المخطوطة الأصلية لفتاوى السبكي، ولذا فهي مفيدة في تصحيح بعض الكلمات في النسخ المطبوعة من فتاوى السبكي. وتوجد نسخة من هذه المخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ضمن كتب مجاميع الفقه الحنفي، وتحمل الرقم ١٦٢ مجاميع. وتوجد نسخة مصورة منها في قسم المخطوطات بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود بالرياض، وتحمل الرقم ٦٩.

(١) قال عنه السخاوي اشتغل ولازم الزين قاسم الحنفي، وقرأ على القول البديع وسمع على المقرئ والبدر العيني. وكتب بخطه جملة وتكسب بالشهادة. ولم يكن بالبارع ولا المتفقد في شهادته. وابتنى بالقرب من منظره أمير حسين داراً. وكان له ورفيقه مجلس على باهله. ومات سنة ٨٨٤ هـ (السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد، طبقات الحنفية، ص ١٥٢).

التعريف بالمؤلف :

قاسم بن قُطْلُوبُغا، زين الدين أبو العدل السوداني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي . وهو عالم بفقہ الحنفية ومؤرخ وباحث . كانت ولادته ووفاته بالقاهرة (٨٠٢-٨٧٩هـ/١٣٩٩-١٤٧٤م) . مات أبوه وهو صغير فنشأ يتيماً . حفظ القرآن وتكسب بالخياطة وبرع فيها . اخذ بعض التفسير عن العلاء البخاري، وأخذ علوم الحديث عن التاج أحمد الفرغاني النعماني قاضي بغداد والفقہ عن الفرغاني وابن حجر والمجد الرومي والنظام السيرامي والعز عبد السلام البغدادي وعبد اللطيف الكرمانلي، وأصوله عن العلاء والسبكي، وأصول الدين عن العلاء والبساطي . كما قرأ على سعد بن الديري سراج العقائد للنسفي، والفرايض والميقات على ناصر الدين الماردنياء وغيره . وأخذ الصرف عن البساطي، والمعاني والبيان عن العلاء والنظام، والمنطق عن السبكي . واشتدت عنايته بملازمة ابن الهمام بحيث سمع عنه غالب ما كان يقرأ عنه في هذه الفنون وغيرها . وارتحل مع شيخه التاج النعماني إلى الشام حيث أخذ عنه جامع مسانيد أبي حنيفة الخوارزمي وعلوم الحديث لابن الصلاح . ودخل الإسكندرية وقرأ بها على الكمال بن خير وقاسم الشروحي . وحج أكثر من مرة وزار بيت المقدس . ونظر وكتب الأدب ودواوين الشعر فحفظ منها شيئاً كثيراً .

عرف القاسم الحنفي بقوة الحافظة والذكاء، وأشير إليه بالعلم وأذن له غير واحد بالإفتاء والتدريس . قال السخاوي في وصفه: "إمام علامة طلق اللسان قادر على المناظرة مغرم بالانتقاد ولو لمشائخه، مع شائبة دعوى ومساجحة" . ووصفه ابن الديري بـ "الشيخ العالم الذكي" . وقال عنه ابن حجر: "الإمام العلامة المحدث الفقيه الحافظ" . وترجمه الزين رضوان في بعض مجاميعه بقوله: "من حذاق الحنفية كتب الفوائد واستفاد وأفاد" . وكان في أغلب حياته أحد صوفية ((الأشرفية))، واستقر به الحال في تدريس الحديث بقبة المدرسة البيرونية عقب ابن حسان، ثم رغب عنه بعد

ذلك . وقرره جانبك الجداوي في مشيخة مدرسته التي أنشأها بباب القرافة ثم صرفه وقرر فيها غيره . وعين لمشيخة الشيوخونية فترة من الزمن . وقد تعرض للأذى من بعض من استفادوا منه واتهم بالكذب وانتصر له العز بن جماعة قاضي الخنابله ، وهجرهم بسببه مدة ، حتى تَوَسَّطَ بينهم . أسمع من لفظه جامع مسانيد أبي حنيفة في مجلس الناصري ابن الظاهر جقمق برواية له عن التاج النعماني عن محي الدين أبي الحسين . اعتلت صحته مدة طويلة بعدة أمراض حتى توفي ليلة الخميس الرابع من ربيع الآخرة سنة تسع وسبعين وثمانمائة ودفن على باب المشهد المنسوب لعقبه عند أبويه وأولاده .

له من المؤلفات ((تراجم التراجم)) في علماء الأحناف ، و ((غريب القرآن)) ، و ((تقويم اللسان)) - مجلدان ، و ((نزهة الرائض في أدلة الفرائض)) ، و ((تلخيص دولة الترك)) ، و ((تراجم مشايخ المشايخ)) ، و ((تراجم مشايخ شيوخ العصر)) ، و ((رسالة في القراءات العشر)) ، و ((الفتاوى)) ، و ((شرح مختصر المنار)) في الأصول ، و ((أسئلة وأجوبة في الأوقاف)) ، و ((شرح درر البحار وتخريج أحاديث الاختيار)) . وقد حصر محقق ((تاج التراجم)) ١١٦ مؤلفاً لابن قطلوبغا^(١) .

(١) - الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، ج ٦ ، ص ١٤ - ١٥ ؛ ابن العماد ، أبي الفلاح عبد الحي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ج ٧ ، ص ٣٢٦ ؛ السودوتي ، ابن قطلوبغا ، زين الدين قاسم ، تاج التراجم ، ص ١١ - ١٥ ؛ كحالة ، عمر رضا ، معجم المؤلفين ، ج ٨ ، ص ١٠٥ ؛ السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد ، طبقات الحنفية ، ص ١٢٦ - ١٢٩ .

المخطوطة:

تأليف الشيخ العلامة زين الملة والدين الشيخ قاسم الحنفي عامله الله بلطفه الخفي
ونفع به في الدنيا والآخرة، آمين .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله مستحق الحمد، رب زدني علماً وبعد:

فإن سيدنا وشيخنا صاحب التقرير والتحرير منقح أغصان الفروع والأصول،
ومعدن ميزان المعقول والمنقول أبو المعالي زين الملة والدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي
عامله الله بلطفه الجلي والحنفي وأدام النفع به لمحمد وآله، قال هذا ذكر ما حدث في
الأماكن المنسوب وقفها إلى الصدر الأجل عبد الرحمن بن عبد الله السمسار في الغلال
السلطانية وما بسببها سميته كشف العوار عن وقف السمسار .

فأول الأمر أني وقفت على رهن المعلم عبد الرحمن المذكور نصف الفندق الكائن
بخط الخشابين، وما اشتمل عليه من المخازن والطباق وجميع القاعة وعلوها الكائن
ذلك بخط الجسر الأفرم^(١) المعروف ذلك قديماً بمسلك ابن ريشة المطل على البحر
الأعظم وجميع البستان الكائن بالخط المذكور مؤرخ الرهن المذكور بخامس عشرين
رمضان سنة ست عشر وثمانمائة عند القاضي تاج الدين عبد الرزاق البقل، ثم إن المعلم

(١) يقع جسر الأفرم في الجهة القبلية لمصر مطلاً على النيل . وقد عمر الناس هناك بعد سنة
ستمائة من الهجرة، وكان قبل ذلك آخر عمارة مدينة القاهرة دار الملك التي وضعها الآن
بحوار المدرسة المعزية . وقد كان موضع الجسر بركة ماء تغمرها مياه النيل وتتصل بخط
راشدة حيث جامع راشدة . وفي قبلي هذه البركة البستان الذي كان يعرف ببستان الأمير
تميم بن المعز ويعرف اليوم بالمعشوق وهو وقف على رباط الآثار . فإذاً يمتد جسر الأفرم
بين المدرسة المعزية وبين رباط الآثار النبوية، وهو ينسب إلى الأمير عز الدين أهدم الأفرم
الصالح النجدي أمير جندار . وقد تنافس وجهاء دولة الناصر محمد بن قلاوون في السكن
بهذا الجسر وبنوا وتفننوا في بديع الزخرفة والعمارة فيه (المقريزي، تقي الدين أبي العباس
أحمد بن علي، كتاب المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٣٤٦، ٣٤٧، ج ٢، ص ١٦٥)

عبد الرحمن وقف جميع هذه الأماكن وغيرها في تواريخ آخرها العشر الأول من ذي الحجة ختام شهور سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة . وحكم بالوقف في يوم الثلاثاء خامس شهر ربيع الآخر من شهور سنة أربع وعشرين وثمانمائة قبل فكاك الرهن . وتوفي المعلم عبد الرحمن والأماكن المذكورة مرهونة بعد . واستمر الرهن إلى سنة إحدى وأربعين وثمانمائة، فوَقعت مصلحة بين القاضي تاج الدين عبد الرزاق المرقن وبين من بقي من ورثة المعلم عبد الرحمن على شيء من الدين وإبراء من باقيه بمجلس القاضي ناصر الدين الشنشي ^(١) .

ووقف المرهون باطل عند غيرنا وأما عندنا فقال الخصاص وغيره في رجل رهن ضيعة له من رجل على مالٍ أخذه منه ، ثم إنه وقف هذه الضيعة وقفاً صحيحاً . فإن افتكها الواقف فالوقف جائز وإن مات قبل أن يفتكها فإن كان له مال أدي الدين من ماله والضيعة وقف ، وإن لم يكن له مال غير هذه الضيعة بيعت الضيعة في الدين وبطل الوقف ^(٢) . ومن ذلك أن البستان المعروف ببستان ذي الرياستين لم يزل جارياً في وقف أربابه منجية أيد نظاره عليه يؤجرونه ويستغلونه إلى سنة اثنين وستين وثمانمائة . والحال أنه مذكور في وقف المعلم عبد الرحمن المذكور وثبت محاضر بتعطل بعضه فابتاع واشتراه الأمير جاني بك الدوادار ^(٣) . ووقع نزاع في بعضه وحكم لمتقدم التاريخ،

(١) ورد ذكره في ((السر الصفي في مناقب السلطان الحنفي كأحد نواب العيني [يقصد قاضي القضاة محمود العيني الحنفي] وأحد الأعيان (البتوني، علي بن عمر، السر الصفي في مناقب السلطان الحنفي، ج ٢، ص ٢٢، ٢٨)

(٢) - انظر الخصاص، أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني، ص ٣٧؛ البصري، هلال بن يحيى مسلم الرأي، ص ١٦٢ .

(٣) - من عادة الدولة أن يكون لها من أمرائها من يقال له الدوادار ومهمته تبليغ الرسائل عن السلطان وإبلاغ عامة الأمور وتقديم التقارير إلى السلطان والمشاركة على من يحضر إلى الباب السلطاني وتقديم البريد وهو الذي يقدم إلى السلطان كل ما تؤخذ عليه العلامة

وتاريخ المذكورين سابق على تاريخ المعلم عبد الرحمن بنحو مائتي سنة . وعقد مجلس بين يدي السلطان الملك الظاهر حقمق^(١) وعين فيه قاضي القصر سعد الدين الديري

السلطانية من المناشير والتواقيع والكتب (المقريزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي، كتاب المواعظ والاعتبار، ج ٢، ٢٢٢). ولعل الذي أماننا هو جان بك الظاهري حقمق الجركسي الدوادار . أصله فيما قيل لجرباش الحميدي الناصري ثم ملكه قبل بلوغه استبغا الطياري حيث اشتراه منه للظاهر قريباً من سنة ٨٣٧هـ . واعتقه وسافر معه في تجريدة أرزنكان . فلما تسلطن صيره خاصكياً، ثم ولاه النظر على الكنائس وهدم ما تجدد فيها، ثم شادية جدة في سنة ٨٤٩هـ . وعاد بشيء كثير له وللسلطان فزاد عنده حظوة . وظهرت له كفاءته ولا زال أمره في غو وزيادة حتى قيل له نائب جدة . ثم استقر في الاستبدارية . وكان أيام الأشرف إينال أعز طائفته بحيث انتفع بسفارته من شاء الله من الظاهرية . واعفي من الاستبدارية وصار من أمراء الطبليخانات وأثرى وحصل بالشراء وغيره على العديد من القرى والضياح بديار مصر وغيرها . وأنشأ التربة الجميلة خارج باب القرافة المشتملة على المدرسة والصوفية زكتاب الأيتام والحوض والبستان الفائق الوصف وما احتوى عليه من البحرة والقبتين والرصيف تجاههما الدال على علو همته . كما حصل على البستان والسبيل ظاهر مكة قريباً من العسيلات بطريق منى . وملك الأشرفية فضلاً عن الظاهرية بالاعطاء والبذل . وانهالت عليه الأموال لا سيما من بلاد الحجاز . وكان هو القائم بخلع المؤيد . وبعد ثلاثة أيام من استقرار خشقدم استقر في الدوادارية الكبرى بعد موت يونس الأقباي وصار مدير المملكة وصاحب حلها وعقدها . مات مقتولاً بيد الأجلاب يوم الثلاثاء مستهل شهر ذي الحجة من سنة ٨٦٧هـ عند باب سر الجامع الناصري (السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج ٢، ص ٥٧-٥٩).

(١) - هو السلطان الملك الظاهر سيف الدولة أبو سعيد حقمق العلاني الظاهري . غير معروف تاريخ ولادته . عاشر سلاطين دولة المماليك الجراكسة، وبويع في السلطنة بعد خلع الملك العزيز يوسف بن الأشرف برسباي وذلك في سنة ٨٤٢هـ . وكان أصل الملك الظاهر حقمق جركسي جلبه الخواجا كزل فاشتراه منه علي بن علي الأتابكي إينال اليوسفي

لفصل القضية^(١). فوقف على مسند أولاد عبد الرحمن فإذا هو منقطع الثبوت وبهامشه فصل يتضمن نقض حاكم الوقف نفسه وثبوت ذلك لدى حاكم آخر والحكم بموجبه

وقدمه للملك الظاهر برقوق فصار في جملة الممالك السلطانية فأعتقه واستخدمه ، ثم بقي خاصكياً ثم رقي ساقياً . ولما تولى السلطة الملك الناصر فرج بن برقوق قبض عليه وسجنه . ولما جاء الملك المؤيد شيخ أطلق سراحه وعينه أمير طبلخانة ثم خازن داراً . وأخذ يترقى في سلم الوظائف المملوكية حتى أصبح حاجب الحجاب في عهد الأشرف برسبائي ثم أمير آخور كبير ، وأمير سلاح ، ثم أتاك العساكر . فلما توفي برسبائي وتولى ابنه أصبح جقمق نظام المملكة ومشيرها . فلما خلع برسبائي من السلطة تولى جقمق كرسي السلطة المملوكية . وهو الرابع والثلاثون من ملوك الترك والعاشر من ملوك الشراكسة . عاش نيافاً و ٨٠ سنة . وخلع بولده المنصور ، برغبة منه ، لشدة مرضه . ومات بعد خلعه باثني عشر يوماً في سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٣ م (الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، ج ٢ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ؛ محمد ، سعاد ماهر ، ١٣٩٣هـ ، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون ، ج ٢ ، ص ١٩٩ ؛ ابن العماد ، أبي الفلاح عبد الحفي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ج ٧ ، ص ٢٩١) .

(١) - هو سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي بكر بن مصلح ، أبو السعادات ، المكنى سعد الدين ، النابلسي الأصل ، المقدسي الحنفي ، نزيل القاهرة المعروف بابن الديري جد الأسرة الخالدية بفلسطين . عاش بين ٧٦٨-٨٦٧هـ / ١٣٦٧-١٤٦٣ م . ولد في القدس ونسبته إلى قرية الدير في مرزا بجل نابلس . وقيل نسبته إلى الدير الذي بحارة المراديين من بيت المقدس . وانتقل إلى مصر ، فولي بها قضاء الحنفية سنة ٨٤٢هـ عقب الشيخ البدر العيني ، واستمر قاضياً ٢٥ سنة . وضعف بصره فاعتزل القضاء ، وتوفي بمصر . ومن مصنفاته كتاب ((الحبس والتهمة)) ، و ((السهم المارقة في كيد الزنادقة)) ، و ((تكملة شرح الهداية للسروجي)) - ست مجلدات ولم ينهيها ، و ((شرح العقائد)) المنسوبة للنسفي ، و ((النعمانية)) - منظومة طويلة فيها فوائد نثرية ، وغير ذلك كثير (الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، ج ٣ ، ص ١٣٨-١٣٩ ؛ السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، ج ٣ ، ص ٢٤٩-٢٥٣ ؛ ابن العماد ، أبي الفلاح عبد الحفي ، شذرات الذهب ، ج ٧ ، ص ٣٥٦) .

وبطلان الوقف من حاكم مالكي ويبيع عدة أماكن وأحكام بصحة البياعات فلاعترف المدعون بصحة ما جرى في ذلك كله وأشهدوا على أنفسهم بذلك وبأن لا تمسك لهم بوقف ولا بغيره وإبراء كل فريق الآخر براءة كاملة وحكم بذلك قاضي القضاة برهان الدين الديري ونفذ له ذلك^(١). ثم صدر بعد ذلك إلى أن وصل إلى سؤال يتضمن أن الحاكم في الوقف كان قد منع من الحكم من نظام الملك وحكم قبل أن يبلغه المنع، فهل المنع عزل أم لا؟، وإذا كان عزلاً فهل ينفذ الحكم قبل بلوغ خير المنع أم لا؟.

فأجبت السائل بلفظي أي أعلم في هذه القضية خلاف هذا ولا يسعني الكتابة بخلاف ما أعلم. ثم دفع إليّ سؤالاً آخر في واقف وقف جميع البناء الكائن بزريرة الهندي^(٢) على نفسه وعلى غيره وشرط النظر في ذلك لنفسه وحكم حاكم حنفي بصحة الوقف ولزومه. فأجبت بأن الوقف باطل باتفاق علمائنا رضي الله عنهم لفقد شرط صحة الوقف. أما عند أبي يوسف فلكونه غير تابع وأما عند محمد فلاشروط النظر لنفسه^(٣)، والحكم بالبطلان باطل والله تعالى أعلم.

(١) لا يوجد لهذا الاسم ذكر في كتب التراجم ولعله هو نفسه القاضي سعد الدين الديري وإنما أضاف له المؤلف صفة أخرى وهي برهان الدين.

(٢) تقع في عطفة الهندي التي هي جزء الآن من حارة العطوف التي تتفرع من شارع وكالة الصابون والجمالية الذي يبتدئ من باب النصر وينتهي إلى قراقول الجمالية بأول شارع وكالة التفاح (مبارك، علي باشا، ١٩٨٢، الخطط التوفيقية، ط ٢، ج ٢، ص ١٩٩-٢٠٣).

(٣) - جاء في كتاب الوقف: لو جعل الواقف غلة وقفه كلها أو بعضها لنفسه ابتداء ثم من بعده لجهة سماها أو جعلها لغيره ابتداء ثم من بعده لنفسه صح على رأي أبي يوسف المفتي به ولم يصح على رأي محمد. ووجه قول محمد أن الوقف تبرع على وجه التمليك إلى الله فاشتراط كل الغلة أو بعضها لنفسه مما يبطله لأن تملك الإنسان من نفسه لا يتحقق كما في الصدقة المنجزة. ووجه قول أبي يوسف ما روى أن رسول الله ﷺ كان يأكل من صدقته الموقوفة، ولا يحل الأكل منها إلا بالشرط فدل ذلك على صحته. وأن الوقف إزالة

ثم وقفت على هذا السؤال وعليه جواب أنه يصح إذا قضى به القاضي . فكتبت أن هذا الجواب باطل لأن الإمام لما ولي القاضي حنفيا فقد عزله عن الحكم بغير مذهب الحنفية كما صرح به في فتاوى الشيخ الخطيب وبعض شروح الهداية . فلا يصح قضاؤه المذكور لأنه خلاف مذهب الحنفية^(١) . وقال في فتاوى الزاهدي وغيره

الملك إلى الله تعالى على وجه القرية فإذا شرط الواقف بعض الغلة أو كلها لنفسه فقد جعل ما صار مملوكا لله لنفسه وليس ملك نفسه لنفسه، وهذا جائز (عشوب، عبد الجليل، كتلب الوقف، ص ١٦٩-١٧٠؛ البصري، هلال بن يحيى مسلم الرأي، ص ٧٢) . كما ورد في الدر المختار : إذا شرط الواقف الولاية لنفسه حين الوقف جاز وكانت الولاية عليه . وذكر بعضهم أن هذا الجواز متفق عليه بين الصاحبين (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج ٣، ص ٣٨٧) . وهذا يعني أن الفتيا التي انتقدها الشيخ قاسم الحنفي لم تخالف مذهب الحنفية في الجواز . كما أن وقف العقار من الحالات الجائز وقفها والتي تشمل الأرض الخالية من البناء والتي عليها بناء . ولا يوجد في النص ما يشير إلى قصد الواقف وقف البناء دون الأرض .

(١) - جاء في فتاوى الخطيب التمرتاشي: سئل عن قاض حكم في حادثة بما يخالف الإجماع هل ينفذ قضاؤه أم لا؟، وهل إذا كان القاضي مقلدا وقضى بخلاف مذهبه عامدا أو ناسيا هل ينفذ قضاؤه أم لا؟ . وإذا قلتم بعدم النفاذ هل يجوز له نقضه أم لا؟ . والجواب : إذا قضى في الحادثة المذكورة بما يخالف الإجماع لا ينفذ قضاؤه أصلا . وأما إذا قضى وهو مقلد بما يخالف مذهب إمامه ومقلده لا ينفذ وهو المختار للفتوى، وينقض . وإن وقع فيه تفاصيل وخلاف . وقد ذكر الكمال في فتح القدير أن الخلاف بين الإمام وصاحبيه إنما هو في القاضي المجتهد، وأما المقلد فإن ولاه السلطان ليحكم بمذهبه فلا يملك المخالفة ويكون معزولا بالنسبة إلى ذلك بالحكم . فإذا كان كذلك لا ينفذ قضاؤه (الخطيب التمرتاشي، محمد بن عبد الله بن أحمد العمرى الغزي الحنفي، فتاوى الخطيب، ورقة ١٦٧) . وفي الواقع تتطابق هذه الفتوى مع ما ذكر صاحب المخطوطة ولكن المشكل أن عصر هذا الخطيب متأخر (٩٣٩-١٠٠٤هـ) عن فترة تأليف أو نسخ هذه المخطوطة . ولا يوجد حسب علمي خطيب آخر ذكر هذه الفتوى، مما قد يثير الشك حول فترة نسخ هذه المخطوطة، إذ

أن قضاء القاضي المقلد بغير مذهبه لا ينفذ^(١).

ثم عقد مجلس بحضرة السلطان الملك الظاهر خشقدم^(٢) وحكى في سجل القاضي نور الدين الصوفي^(٣) بنقص وخلل فقال فيه وقال الشيخ العلامة زين الدين قاسم

يحتمل أن تكون قد نسخت في مستهل القرن الحادي عشر الهجري وأضيفت لها هذه المعلومة أثناء النسخ.

وانظر كذلك ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير على الهداية: شرح بداية المبتدي، ج ٧، ص ٣١٧ .

(١) - جاء في قنية المنية: القاضي المقلد إذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ (الزاهدي، مختار بن محمود، ورقة ١٨٧) . بل روى عن محمد رحمه الله: في الأصل أن المقلد لا يجوز أن يكون قاضيا . وذكر الخصاص ما يدل على جوازه (العيني، أبي محمد محود بن أحمد، البناية في شرح الهداية، ط ٢، ج ٨، ص ٤) . جاء في كتاب الأحكام للقراقي في الإجابة على السؤال التاسع والعشرون بأن " ليس كل الأحكام يجوز العمل بها، ولا كل الفتاوى الصادرة عن المجتهدين يجوز التقليد فيها، بل في كل مذهب مسائل إذا حقق النظر فيها امتنع تقليد ذلك الإمام فيها كالأحكام حرفا بحرف . كما جاء في جواب السؤال التاسع والثلاثون بأن إجراء الأحكام التي مدرتها العوائد مع تغير تلك العوائد: خلاف الإجماع وجهالة في الدين، بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة (القراقي، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس، الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، ص ١٢٩، ٢٣١-٢٣٢) . ولكن جاء في كتاب المذهب أنه لا يجوز أن يعقد تقلد القضاء على أن يحكم بمذهب بعينه لقوله عز وجل ﴿فاحكم بين الناس بالحق﴾ [ص: ٢٦]، والحق ما دل عليه الدليل وذلك لا يتعين في مذهب بعينه . فإن قلد على هذا الشرط بطلا التولية لأنه علقها على شرط وقد بطل الشرط فبطلت الولاية (الشيرازي، أبي اسحق إبراهيم بن علي، المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي ﷺ، ج ٢، ص ٢٩٢) .

(٢) - هو السلطان الملك الظاهر سيف الدولة أبو سعيد خشقدم الناصري . ولي السلطنة يوم الأحد

الحنفي بصريح لفظه أن هذا الوقف باطل . فالتفت إليه سيدنا قاضي القضاة وسأله عن مستنده في ذلك . فقال منقولات بعض أصحابنا كصاحب الذخيرة وغيره . فأجابته سيدنا ومولانا قاضي القضاة الحنفي بأن قال ما قاله بعض أصحابنا من عدم جواز الوقف بدون أرضه محله قبل القضاء به، وأما هذا الوقف المقضي به المنفذ على بقية المذاهب فصحيح ماضي . فأحضر سيدي عبد البر أوراقا متضمنة لمنقولات من كتب الحنفية مقتضية لتصحيح الوقف المسطر بأعاليه والقضاء به . وكتاب وقف مولانا السلطان الملك الظاهر برفوق^(١) وقف أماكن وأبنية وحصصا من أبنية وأراضي وغير

لإحدى عشر ليلة بقيت من شهر رمضان سنة ٨٦٥هـ . ولد سنة ٧٩٥هـ . وهو رومي حليه الخواجا ناصر الدين، واشتراه المؤيد شيخ وأعتقه وصار خاصكيا عنده وتقلب في وظائف الدولة إلى أن جعله الأشرف إيتال أتابكا لولده فخلعه وتسلمن مكانه . وكانت مدة سلطنته ست سنوات ونصف تقريبا . ومرض فطال مرضه وتوفي يوم السبت لعشر خلون من ربيع الأول من سنة ٨٧٢هـ (ابن العماد، أبي الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب، ج٧، ص ٣١٥؛ الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج٢، ص ٣٥٢) .

(١) - هو علي بن أحمد بن محمد نور الدين القاهري الحنفي ويعرف بالصوفي . ولد تقريبا في سنة تسع وعشرين وثمانمائة بالقاهرة، ونشأ بها يتيما فحفظ القرآن والعمدة والكتر والناظر وألفية ابن مالك . وتفقه على الكثير من العلماء مثل ابن الديري والعضدي والصيرامي والشمني وغيرهم . وحج في سنة إحدى وخمسين وثمانمائة وجاور . وأذن له غير واحد بالإفتاء والتدريس مثل ابن الديري، بل ناب عنه وعن من بعده في القضاء واستقر في تدريس الجانبيكية برغبة العز بن عبد السلام البغدادي، وفي الإعادة بالأبوبكرية برغبة الشمس الأمشاطي . وأخذ مشيخة البرقوقية وفي تدريس المهندارية برغبة الشمس الجلاي خازن المحمودية، وفي تدريس الطحاوي بالمؤيدية بعد الأمين الأقصرائي، وفي الصرغتمشية وغيرها من الجهات (السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٣، ص ١٨٩-١٩٠) .

(٢) - هو السلطان الملك الظاهر أبو سعيد برفوق بن آنص . أخذ من بلاد الجركس وبيع ببلاد

السلطان الملك الظاهر برقوق^(١) وقف أماكن وأبنية وحصصاً من أبنية وأراضي وغير ذلك على نفسه وشرط النظر لنفسه وثبت على القاضي شمس الدين الطرابلسي^(٢).

(١) - هو السلطان الملك الظاهر أبو سعيد برقوق بن آنص. أخذ من بلاد الجركس وبيع ببلاد القرم فجلبه خواجه فخر الدين عثمان بن مسافر إلى القاهرة فاشتراه منه الأمير يلغا الخاصكي واعتقه وجعله من جملة مماليكه الأجلاب فعرف ببرقوق العثماني. فلما قتل يلغا أخرج الملك الأشرف الأجلاب من مصر فساروا ومنهم برقوق إلى الكرك. وأقام برقوق هناك عدة سنوات سجن خلالها بضع سنوات ثم أفرج عنه ومن معه. فمضى إلى دمشق وخدم ومن معه عند الأمير منجك نائب الشام حتى طلب الأشرف اليلغاوية فقدم برقوق واستقر في خدمة ولدي السلطان على وحاجي. وعند خروج السلطان إلى الحج ثار عليه اليلغاوية ومنهم برقوق. وبعد عدة ثورات نجح برقوق في القبض على الأمير يلغا الناصري وهو القائم بتدبير أمور الدولة وملك الأصبطل وما زال به حتى خلع الصالح حاجي وتسلطن في يوم الأربعاء تاسع عشر من شهر رمضان من سنة ٧٨٤هـ. ويعتبر أول من ملك مصر من الجراكسة. وأكثر من جلب الجراكسة إلى أن ثار عليه الأمير يلغا الناصري وهو يومئذ نائب حلب فسار إلى مصر ففر برقوق من قلعة الجبل في الخامس من جمادى الأولى من سنة ٧٩١هـ. وملك الناصر القلعة وأعاد الصالح حاجي ولقبه بالملك المنصور. وقبض على برقوق وبعثه إلى سجن الكرك. ولكنه خرج من السجن وسار إلى دمشق ومنها خرج إلى مصر فوصلها في الرابع عشر من شهر صفر سنة ٧٩٢هـ. وقام بالعديد من أعمال الإصلاح فقد بنى المدرسة البرقوقية بين القصرين في مصر، وجسر الشريعة بالغور، وقناة العروب بالقدس. واستبد بالسلطة حتى توفي ليلة الجمعة منتصف شهر شوال من سنة ٨٠١هـ (المقريزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ٢، ص ٢٤١؛ الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٢، ص ١٨).

(٢) - هو شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر الطرابلسي الحنفي. تفقه ببلده على شمس الدين بن أيمن التركماني وغيره، وبدمشق على صدر الدين ابن منصور. وقدم القاهرة فتقرر من طلبة الصرغتمشية وأخذ عن السراج الهندي وناب عنه في الحكم وسمع على الشيخ جمال

ومن مضمون إسماله^(١) أنه حكم بموجب الوقف وصحته وإن كان بناء بدون أرض، وإن كان مشاعا، وإن شرط الواقف الغلة لنفسه، وإن اشترط الواقف النظر في ذلك لنفسه، وفتاوى عديدة تقتضي صحة الوقف، والحكم به من جملتها إفتاء سيدنا الأقبصري وسيدنا الشمني وسيدنا عبد الرحمن الصيرامي^(٢). انتهى.

الدين الأسبوطي بمكة. وولي القضاء بالقاهرة مرتين استقلالا. وكان خبيرا بالأقضية عارفا بالوثائق. قال العثماني في تاريخه كان شيخا مهابا مليح الشبهة فقيها مشاركا في الفنون عارفا بالشعر وطرق أحوال الأحكام. توفي في ذي الحجة من سنة تسع وتسعين وسبعمائة (ابن العماد، أبي الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٦، ص ٣٦١).
(١) - الإسجال في علم الجدل هو الإتيان بألفاظ تسجل على المخاطب وتفيد الإتيان والادخال (البستاني، بطرس، محيط المحيط، ج ١، ص ٩٢٧).

(٢) - الأقبصري هو أمين الدين يحيى بن محمد الحنفي. وكان شيخ الحنفية في زمانه، أى بالقاهرة. ولد سنة نيف وتسعين وسبعمائة. وانتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه. توفي في أواخر ذي الحجة راجعا من الحج في سنة ٨٧٩هـ (ابن العماد، أبي الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب، ج ٧، ص ٣٢٨). والشمني هو أحمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني القسنطيني الأصل، الإسكندري، أبو العباس، تقي الدين. عاش بين ٨٠١-٨٧٢هـ / ١٣٩٩-١٤٦٨م. وهو محدث مفسر نحوي. ولد بالإسكندرية وتعلم وتوفي بالقاهرة. له ((شرح المغني)) لابن هشام، و ((مزيل الخفا على ألفاظ الشفا))، و ((كمال الدراية في شرح النقاية)) في فقه الحنفية (الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ١، ص ٢١٩). والصيرامي هو عبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن عيسى عضد الدين بن نظام الدين بن سيف الدين. وقد يختصر فيقال سيف الصيرامي الأصل القاهري الحنفي. ولد في ثامن من شوال من سنة ثلاث عشرة وثمانمائة بالقاهرة ونشأ بها فحفظ القرآن والكتب والمنار والتلخيص في المعاني، وجود القرآن. ولم يرح عن ملازمة والده في العلوم العقلية حتى برع في فنون عديدة. وسمع على الحب بن نصر الله الحنبلي وغيره، وأجاز له العيني. واستقر في مشيخة البرقوقية بعد والده، وتصدر للإقراء، فأخذ عنه الفضلاء وقصد بالفتاوى، وصار أحد أعيان الحنفية. كتب حاشية على البيضاوي. وقد حج عدة مرات وجاور وزار بيت المقدس.

أما بيان النقص والخلل فإن لفظ جوابي أنه باطل لما صرح به الإمام الخصاصف وهلال وقاضي خان وصاحب الذخيرة أن وقف البناء بدون أرضه لا يجوز وأنه قول محمد رحمه الله في الأصل^(١)، وأن قاضي خان قال لا يصح الوقف على الأرض المستأجرة ولا المستعارة ولا على التزل فيشترط صحة وقف المنقول عند أبي يوسف أن يكون تابعا^(٢). وعند محمد شرط صحة الوقف مطلقا إن سلمه للمتولي، وهذا غير

توفي يوم الجمعة منتصف ربيع الثاني من سنة ٨٨٠هـ (السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج ٢، ص ١٥٨-١٥٩).

(١) - سئل الإمام الخصاصف عن رجل وقف بناء دار له دون الأرض، فقال لا يجوز (الخصاصف، أبي بكر أحمد بن عمرو، كتاب أحكام الأوقاف، ط ١، ص ٣٤). وذكر هلال البصري ما كان في الأرض الموقوفة من بناء قائم أو من نخل أو من شجر قائم فهو وقف (البصري، هلال بن يحيى، ط ١، ص ٢٨٨). وجاء في الذخيرة نقلا عن هلال البصري أن وقف البناء من غير وقف الأصل لم يجز وهو الصحيح (برهان، حسام الدين، الذخيرة، ورقة ١٩٦). وجاء في فتاوى قاضي خان: أن وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز. ولا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية وإجارة (الأوزجندي، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ط ٢، ج ٣، ص ٢٩٤).

(٢) - انظر الأوزجندي، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ط ٢، ج ٣، ص ٢٨٨، ٢٩٤. كمل سئل هلال البصري عن من وقف أرضا من أرض الخراج والواقف هو المزارع. قال لا يجوز الوقف لأنه أكار وليس له من الأصل شيء ولا يكون الوقف إلا في الأصل. ألا ترى أنه لو كان فيها أكار دونه له فيها شيء بشرط فوقف أكارته لم يجز ذلك، فكذلك المزارع الأول (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٦). وجاء في كتاب مباحث الوقف تفصيل هذه المسئلة وهي أن الموقوف إن كان منقولا وكان تابعا للعقار صح وقفه مطلقا أى سواء تعورف عليه أم لا. وإن كان وقفه استقلالا فإن كان متعارفا جاز وقفه وإن كان غير متعارف فلا يجوز. وينبغي على ذلك أن الأرض إن كانت موقوفة وقرر عليها الحكر وبني عليها المحتكر بإذن المتولي جاز له وقف هذا البناء لأن ذلك متعارف

تابع وغير مسلم فلم يصح على قول أحد من علمائنا. وإنما ما ذكر من جواب القاضي لي فخلاف الواقع. وأما ما أجاب به الشيخ أمين الدين من أنه يصح إذا قضى به القاضي فأجبتهم بأنه غلط من قائله. المنقول أن القاضي إذا كان مجتهدا وكان اجتهاده إلى شيء في محل الاجتهاد فقضى به نفذ لا هذا. فأجابني السلطان بنفسه وقال للمجتهد قرائن، فقلت فلذلك كان هذا باطلا. فتلقف مني الخصوم هذا وسألوا السلطان أن لا يحكم فيهم القاضي إلا بمنقول في المذهب. فقال القاضي أن أقضي بفتوى الشيخ أمين الدين، فقلت له وما ذنب الإمام محمد وأبو يوسف عندك حتى أنك لا تقضي بقولهما أو بقول أحدهما. فشكاني إلى السلطان فسكت.

وأما الأوراق التي أحضرها ولد القاضي فكراسان أحدهما من شرح التمرتاشي على الجامع الصغير^(١) يتضمن أن عن محمد في اشتراط الغلة

عليه سواء وقفه على الجهة الموقوفة عليها الأرض أو على جهة أخرى (الأنباني، محمد زيد، كتاب مباحث الوقف، ط ٢، ص ٢٠). وقد اتفق صاحبان على صحة وقف المنقول تبعا للعقار كما تقدم وعلى جوازه استقلالاً في السلاح والكراع لورود النص (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٤٧).

(١) - هو أبو العباس ظهير الدين أحمد بن إسماعيل التمرتاشي الخوارزمي، إمام جليل القدر عالي الإسناد، مطلع على حقائق الشريعة الحنفية، له شرح ((الجامع الصغير))، و ((كتاب التواريخ))، وغير ذلك (الشيبياني، أبي عبد الله محمد بن الحسن (١٣٢-١٨٩هـ)، ١٤٠٦هـ، الجامع الصغير، ص ٥٢؛ الغزي، تقي الدين بت عبد القادر، ١٤١٠، الطبقات السنية، ج ١، ص ٢٨٦؛ القرشي، محي الدين أبو محمد، ١٣٩٩، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ١، ص ١٤٧-١٤٨). وتوجد نسخة مصورة على ميكروفيلم من شرح التمرتاشي على الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيبياني (والمسمى فتاوى التمرتاشي) في الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، وتحمل الرقم ١٩٦٩٢/ب، ص ٣٠٧، ٣٢٩، ٢٢٣.

لنفسه روايتان^(١)، والآخر في شرح الكثر للزيلعي فيه الكلام على مذهب محمد في الوقف^(٢). وكون هذا مقتضى لتصحيح الوقف المسطر بأعاليه غلط فاحش لأن محل الروايتين فيما يصح وقفه. وما نحن فيه مما لا يصح وقفه على ما صرحت به نصوص أهل المذهب المخالفة لما فهموه عن شارح الكثر.

وأما الفتوى فالشيخ تقي الدين الشمني والشيخ عضد الدين عبد الرحمن يفذلكان للشيخ أمين الدين والشيخ أمين نقل بعض العبارة الدالة، وسيأتي شرح ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى. وأما ما نقلوه عن الطرابلسي فهو من الجهالات أن القاضي المقلد لا رأي له ولا عمل بخلاف منقول مذهب. وقد صرح الإمام حافظ الدين السبازي في كتابه جامع الفتاوى أن علم قضاء العصر لا تصلح شبهة فضلاً من يكون حجة^(٣) - هذا لفظه، فما ظنك ممن تأخر عصره عنه، ثم فضحوا أنفسهم بالأحكام الباطلة والفتاوى المختلفة. فمن ذلك أن القاضي جلال الدين البكري الشافعي^(٤) علم أن

(١) - ورد في حاشية ابن عابدين أن اشتراط الولاية لنفسه جائز بالإجماع لكن لما كان في دعوى الإجماع نزاع فالتوفيق بأن عن محمد روايتين: إحداهما توافق قول أبي يوسف والأخرى تخالفه. فدعوى الإجماع مبنية على الرواية الأولى ودعوى الخلاف على الثانية. فلا خلل في النقلين، فلذا مشى الشارح عليهما في موضعين مشيراً إلى صحة كل من العبارتين وعليه الفتوى (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ط ١، ج ٣، ص ٣٨٧).
(٢) - انظر الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الحنفي، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، ط ٢، ج ٣، ص ٣٢٥.

(٣) - انظر البراز، حافظ الدين محمد بن محمد شهاب الكردي، الفتاوى البزازية (المسماة بالجامع الوجيز)، ط ٣، ج ٢، ص ١٣٣.

(٤) - هو أبو البقاء جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد البكري الصديقي (٨٠٧-٨٩١هـ/١٤٠٤-١٤٨٦م). وهو فقيه مصري ولد ونشأ بدهروط (في الصعيد الأدنى) وانتقل إلى القاهرة فبرع في الأصول والحديث. وتفرد بفروع الشافعية فلم يقارن فيه فيها أحد. وروى قضاء الإسكندرية في سنة ٨٦٣هـ. وحدث سيرته ولكنه عزل. فعاد إلى

مدعي الوقف معرف وسمسار في الغلال وسمع شهادة من لا يعرف معنى الرشد شرعا بأن هذا المعرف أرشد الموجودين من ذرية الواقف وقضى له بالنظر على وقف قبل ثبوته .

والإمام تقي الدين السبكي يقول في كتاب الفتاوى: " والأرشدية لم يتكلم الفقهاء فيها، إلا أنا نعلم أن أرشد أفعل التفضيل من الرشد فيقتضي زيادة فيه ومشاركة . فمن قال أن الرشد الصلاح في المال فقط فالأرشدية الزيادة فيه من غير اشتراط الصلاح في الدين . ومقصودنا في هذا المقام صدق الاسم فقط، وأما أهلية النظر فيأتي الكلام فيها .

ولو استوى اثنان في الصلاح في المال وزاد أحدهما بالصلاح في الدين فالذي يظـهر صدق الأرشدية عليه . وإن فرعنا على أن الرشد من صلاح في المال فقط لما قدمناه أن الرشد في الدين أعظم وإنما صرفنا عنه في الآية قرينة المال فلا ينكر بإدراجه تحت اسم الرشد المطلق فتصبح الزيادة بسببه . ويحتمل أن ينازع في ذلك، إما لأن الاسم الرشد صار حقيقة شرعية عند هذا القائل على صلاح المال فقط . وإما لأنه يقول عليهما بالاشتراك اللفظي وأفعل التفضيل لا بد وأن يكون المفضل والمفضل عليه مما يصدق عليهما الاسم بالتواطؤ . والأقرب عندي الأول وأن الرشد إنما جاء لصلاح المال للقرينة . وأما من قال بأن الرشد لا يحصل إلا بالصلاح فيهما جميعا فمن جهة كونه يخرج الصلاح في الدين عن مسمى الرشد فيه البحث المتقدم يحتمل أن يخرجـه، والأقرب أنه لا يخرجـه . ومن جهة اشتراطه له في اسم الرشد وأن الحقيقة مركبة فعلى

القاهرة واشتغل بالإقراء والإفتاء إلى أن توفي . من تصانيفه: كتاب ((شرح المنهاج)) - في فروع الشافعية، و ((شرح الروض للمقري)) - في الفروع أيضا، و ((شرح تنقيح اللباب)) - وهو اختصار العراقي لكتاب لباب الفقه، وأفرد مسائل على مل من ((الروضة))، و ((المنهاج)) (الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٧، ص ٦٧؛ السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج ٧، ص ٢٨٤-٢٨٦) .

ومثاله وجد اثنان كل منهما مصلح لدينه وماله وأحدهما مصلح لدينه أكثر من الآخر فهل نقول أنه أرشد؟. أما على ما اخترناه أنه الأقرب فنعم، وعلى الاحتمال لا لأن اسم أرشد خارج عن الصلاح. فالصلاح في الدين وإن كان شرطاً فيه [فقد يجوز أن الرشد طبقات والناس فيه ^(١)] يتفاوتون مصلح لماله فقط، ومفضل عليه مصلح لدينه وماله مفضل عليه في الدين ومفضل عليه في المال، [ومفضل عليه فيهما مفضل عليه في الدين وهو مفضل عليه في [المال] ^(٢) وعكسه. فهذه ثمان مراتب اثنان منها في أصل الرشد، وإن جمع في الأرشدية المطلقة في [اثنان في الأرشدية من وجه وهما الأخيرتان والأربع المطلقة واحدة منها على مذهب أبي حنيفة وواحدة منها على ما اخترناه أنه الأقرب و[اثنان متفق عليهما. وقد رقمنا على الأول خ وعلى الأخيرتين ت وبقيت مرتبتان لم نتعرض لهما، إحداهما الرشد [في] الدين فقط والثانية المفضل عليه، وإنما تركناها لأن المسئول عنه النظر في الأوقاف. ومن لا يصلح ماله لا يصلح مال غيره. وإن كان الوقف مثلاً مسجداً شرط واقفه أن يكون إمامه الأرشد من نسله احتمل عندي أن لا يحصل في المال هنا اعتبار، بل الدين لأنه المقصود في الإمامة. وهذا على ما قدمت أنه الأقرب، وبذلك يتم أن الرشد عشر درجات.

القاعدة الثانية أنه قد لا يوجد في النسل رشيداً أصلاً فلا شك أنه لا نظر لهم. وقد يوجد فيهم رشيد واحد فهل [واحد] ^(٣) نقول لا نظر له لأن أفعل التفضيل يقتضي المشاركة والواحد ليس معه من يشاركه. أو نقول له النظر لأن الظاهر أنه إنما يشترط التفضيل عند المشاركة فإن لم يحصل مشاركة اعتبرت الصفة الأصلية عمل الناس على الثاني. وفي الروضة عن فتاوى ابن الصلاح لو شرط النظر للأرشد من أولاده فأتيت كل واحد منهم أنه الأرشد اشتركوا في النظر من غير استقلال إذا

(١) - العبارة بين قوسين معقوفين سقطت من المخطوطة.

(٢) - العبارة بين قوسين معقوفين سقطت من المخطوطة.

(٣) - كلمة زائدة في المخطوطة ويمكن حذفها دون تأثير على صياغة الجملة.

التفضيل عند المشاركة فإن لم يحصل مشاركة اعتبرت الصفة الأصلية عمل الناس على الثاني . وفي الروضة عن فتاوى ابن الصلاح لو شرط النظر للأرشد من أولاده فأثبت كل واحد منهم أنه الأرشد اشتركوا في النظر من غير استقلال إذا وجدت الأهلية في جميعهم . فإن وجدت في بعضهم اقتصر بذلك لأن البيئات تعارضت في الأرشد وتساقطت وبقي الأصل الرشد فصار كما لو قامت البيئة برشد الجميع من غير تقييد وحكمه التشريك لعدم المرتبة .

وأما عدم الاستقلال فكما لو فوض لشخص مطلقا . قلت تساقطهما في الأرشد لا شك فيه والعمل بهما في إثبات الرشد لكل منهما فيه نظر لأنه إذا لم تقبل الشهادة في شيء كيف تقبل بما يستلزمه وموضع الشهادة والأرشدية والرشد إنما يثبت بطريق أن التفضيل يقتضي الشركة وزيادة . والمشهود به إنما هو الزيادة . وقوله لو قامت البيئة برشد الجميع من غير تفضيل حكمه التشريك فيه نظر أيضا لأنه إذا كان الشرط للأرشد ولا أرشد كيف يستحق فهذا الاستحقاق ليس بدلالة قول الواقف بل بعلة لم يفهم منه من إناطة النظر بالرشد وتقديم الأرشد على الرشد . فإذا لم يحصل موجب التقديم ثبت الأرشد . وهذا لائق بقواعدنا فإننا نعتمد الألفاظ . ولو وجد رشيدا واثنان أرشد واستويا فالظاهر بل أقطع بأنهما يشتركان لأنه ليس في اللفظ ما يوجب واللفظ عام . وحيث يكون لكل منهما التصرف على الاجتماع والانفراد لاقتضاء العموم ذلك . فإن أفضى الحال إلى منازعة أو فساد بمعارضة بتصرف كل منهما الآخر فالحاكم حيث ينظر بينهما ويعين واحدا منهما أو يحجر عليهما في الانفراد ومن الاختلاف بحسب ما يظهر له من المصلحة" (١) .

(١) - السبكي، أبي الحسن تقي الدين علي، فتاوى السبكي، ج ٢، ص ٤٥-٤٧ .

قلت قال الخصاف وهلال شرط أن ولايتها لأفضل ولدي فكان ولده في الفضل سواء ، قال يكون لأكبرهم سناً^(١) . وقال في الذخيرة وإذا استوى الاثنان في الصلاح فالأعلم بأمر الوقف أولى^(٢) . ولو كان أحدهما أكثر ورعا وصلاحا والآخر أعلم بأمور الوقف فالأعلم أولى بعد أن يكون بحال تؤمن حياته^(٣) ، انتهى . قلت وهذا الذي جعل ناظرا في هذه الحادثة أعين ذلك لبيع الوقف بالاستبدالات الباطلة . ولقد أشهد عليه في مكتوب الوقف بعد أن صار ناظرا أنه لا دافع له ولا مطعن في أماكن من الوقف أبيعته قبل ولايته بدراهم أخذها من المشتريين . فاسمع واعجب والله يعلم المفسد من المصلح .

"الثالثة أن من اعتبر في الرشد المال فقط لا يقدح عنده الفسق في اسم الأرشدية . ومن يعتبر الدين يقول أنه يقدح على التفضيل الذي تقدم . الرابعة أنه يشترط من جهة الشرع في الناظر عدم ما يخل بالنظر زيادة على ما شرطه [الواقف]"^(٤) . قلت قال الخصاف وهلال: لو قال ولاية هذه الصدقة إلى أفضل ولدي فكان أفضلهم ليس بموضع ذلك، قال يجعل القاضي لهذا الوقف رجلا يقوم به^(٥) .

(١) - انظر الخصاف، أبي بكر أحمد بن عمر، كتاب أحكام الأوقاف، ط ١، ص ٢٠٤؛ البصري، هلال

بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٠٩ .

(٢) - انظر برهان، حسام الدين، الذخيرة، ورقة ٢١٥ .

(٣) - نقل ذلك صاحب البحر الرائق عن الفتاوى الظهيرية (ابن نجيم، زين الدين الحنفى، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٥٠؛ ظهير الدين، محمد بن أحمد، الفتاوى الظهيرية، ورقة ٢٣٣) .

(٤) - السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ج ٢، ص ٤٧ .

(٥) - الخصاف، أبي بكر أحمد بن عمر، كتاب أحكام الأوقاف، ط ١، ص ٢٠٤؛ البصري، هلال بن

يحيى، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٠٨ .

"قال الشيخ^(١) والفرق بين الناظر المنصوب من الواقف والناظر المنصوب من جهة الشرع أن المتصرف من جهة الشارع يشترط فيه العدالة الباطنة إما بعلمه وإما بالبينة . وأما المنصوب من جهة ١ [لواقف فشرطه من جهة الواقف ما شرطه . وشرطه من جهة ٢] الشارع هل نقول العدالة الباطنة كما في الأول والعدالة في تصرف الأب لولده؟ . لم أرى للفقهاء كلاما في ذلك، والأقرب الثاني . فإذا زالت العدالة الظاهرة بأن عرف منه فسق فعند من لا يجعله رشيدا صار غير متصرف بشرط الواقف . وعند من يجعله رشيدا كالفسق الطارئ كما تقوله أصحابنا أو المقارن كما تقوله الحنفية إن كان ذلك الفسق مخلا بالنظر فلا شك أنه قاذح وقواعد الحنفية لا تبعد عنهم احتمال .

الخامسة إذا حكم الحاكم لواحد بالنظر ممن ثبتت عنده اتصافه بشرط الواقف وقد ثبت عنده عدالته الباطنة صح . وأما إذا لم تثبت عنده إلا عدالته الظاهرة فهل له الحكم بالنظر اعتمادا على شرط الواقف العدالة الباطنة؟ . لم أر في ذلك نقلا أيضا وأنا متردد فيه . يحتمل ترجيح الثاني لأن الذي يسبق إلى أذهان الناس في أحكام القضاء المبالغة في شرائطها، ويحتمل أن يرجح الأول لأنه الشرط . وكثير نقول إذا باع الأب مال ولده [وأثبت ذلك عند القاضي ولم يثبت عنده من عدالته الظاهرة]^(٣) هل يحكم بصحة البيع أو لا، والظاهر أنه يحكم وألا تتوقف أحوال كثير من الآباء"^(٤) . قلت وأما عندنا فقد قال الخصاص إذا قال الواقف على أن ولاية هذه الصدقة إلى أفضل ولدي فكان أفضله ليس لموضع ذلك قال يجعل القاضي لهذا الوقف فيما يوليه أمره .

(١) - يقصد السبكي .

(٢) - العبارة بين قوسين معقوفين سقطت من المخطوطة .

(٣) - العبارة بين قوسين معقوفين سقطت من المخطوطة .

(٤) - السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ط ١، ج ٢، ص ٤٧ .

وفسر الأفضل في الذخيرة بأنه الأورع والأصح والأقوى في أمور الوقف، وكذا قال هلال^(١). وهذا يقض أنه لا يكفي اتصافه بشرط الوقف. وقد تقدم هذا الشيء والله تعالى أعلم.

السادسة[أن] النسل شمل الذكور والإناث من أولاد الذكور ومن أولاد البنات. هذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء^(٢). قلت الصحيح عندنا من أولاد الذكور دون البنات. "السابعة أنه لا يتقدم أولاد البنين على أولاد البنات بل من اتصف بالشرط استحق، وإنما قلنا لأنه قد يتوهم أن من يقول بدخول أولاد البنات يرجح عند اجتماع أولاد البنين"^(٣). قلت ما ذكره إحدى الروايتين والصحيح ما قدمته. "الثامنة أن الشهادة بالأرشدية من نسله تحتاج إلى أن يكون النسل معلومين محصورين حتى يكون المشهود له أرشد من باقيهم، فمتى لم يكونوا معلومين ولا محصورين كيف يمكن الشاهد الجزم بذلك. التاسعة مع العلم بهم هل يحتاج إلى حضورهم والدعوى عليهم والشهادة في وجوههم لا يخلوا إما أن تكون دعوى الشهود متعلقة بهم أو بغيرهم. فإن كانت متعلقة بهم احتاج إلى حضور من يدعى عليه، وإذا حصل[الحكم] عليه لا يتعدى إلى غيره، وإن حصل على غيرهم فلا يتعدى إليهم.

العاشرة قول القاضي ثبت أرشدية هذا أو حكمت بهذا أو أذنت له في النظر محمول على أنه استوفى الشروط في الدعوى. و[من شرط الدعوى] سماع البينة في وجه الخصم، والخصم قد يكون أجنبيا لمطالبة له بأجرة ونحوها فلا يكون إثبات الأرشدية والنظر مقصودا لنفسه بل لغيره وهو إثبات الأجرة والمطالبة بها لثلاث تعطل الحقوق.

(١) - الخصاص، أبي بكر أحمد بن عمر، كتاب أحكام الأوقاف، ط ١، ص ٢٠٤؛ البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٠٨؛ وذكر صاحب الذخيرة: الأفضل هو الأورع

والأصلح والأهدى (برهان، حسام الدين، الذخيرة، ورقة ٢١٥).

(٢) - السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ط ١، ج ٢، ص ٤٧.

(٣) - السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ط ١، ج ٢، ص ٤٨.

وقد يكون أحد النسل فيكون إثبات الأرشدية والنظر مقصوداً لتقديمه على قرابته المشاركين له في النسل"^(١). قلت قال في جامع الفتاوى في قول الحاكم حكمت على هذا لهذا بكذا"^(٢). والذي عليه علم المدى والمتأخرين أن كلام العالم العادل مقبولاً وكلام الظالم أو الجاهل لا إلا الجاهل العادل إذا أحسن التفسير يقبل وإلا فلا. ولا خفاء إن علم قضاة بلادنا ليس بشبهة فضلاً عن الحجة إلا في كتاب القاضي للضرورة فيه، انتهى.

ولم يقع فيما نحن فيه إلا حضور من لا يعرف معنى الرشد وشهادته بأن هذا أرشد الموجودين من ذرية فلان، ثم الحكم له بالنظر من غير دعوى ولا خصم حاضر لا من النسل ولا أجنبي مطالب بشيء، وتسطير الموثقين على العادة مع عدم علم الشهود والحاكم بشيء مما ذكر حتى قيل في غير هذه الحادثة لبعض افعلوا كذا فإنه الذي يسوغ شرعاً فقال إنما يفعل المصطلح.

"الحادية عشر إذا قامت بينة أخرى بالأرشدية لغيره يكون إذا جرت المنازعة بينهما فإن كان ذلك قبل الحكم والإثبات تعارضت البيتان ويحتمل أن يأتي فيهما وجهان أحدهما يتساقطان ولا يحكم لواحد منهما كما قال أصحابنا فيما إذا تعارضت بيتان في نجاسة أحد الإناءين فكل منهما أثبت في واحد ونفت في الآخر. وقلنا بالتساقط له أن يشمل كلا منهما، ولم يجعلوا اليقين للنجاسة في أحدهما والحالة هذه أبداً فكذلك هنا لا يثبت الرشد لواحد منهما ولك أن تسوى بينهما ويصير كما لو علم استوائهما في الرشد لأن مضمون الشهادتين رشدهما والتعارض في الشهادة تتساقطان به ويقي أصل الرشد. وأما إذا كان بعد الحكم والثبوت فإن لم يطل الزمان وأرادت البينة الثانية معارضة للأولى فعلى ما سبق فإن عندنا لا فرق بين أن يكون التعارض بعد الحكم أو

(١) - السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ط ١، ج ٢، ص ٤٨.

(٢) - البزار، حافظ الدين محمد بن أحمد، الفتاوى البزارية، ج ٥، ص ١٥٧-١٥٨.

قبله . وعند الحنفية لا أثر له بعد الحكم فيستمر الحكم على ما هو عليه وإن طال الزمان . وأمكن صدقهما باعتبار الوقتين، فهل نقول أنه يحكم بالثانية مع إطلاقهما . ويحمل على ذلك إذ لا منافاة . أو نقول لا بد من تصريحها بأن هذا أمر متجدد ولأن الأصل استمرار الأرشدية الثانية والحكم بها الذي يقتضيه المذهب أنه لا بد من ذلك^(١) . قلت قال الخصاص وهلال فإن قال ولاية هذه الصدقة إلى الأفضل فالأفضل من ولدي وتولاها أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل من الذي تولاها الأول، قال يكون ولايتها إلى الذي صار أفضل من الذي تولاها الأول^(٢) .

"الثانية عشر إن حَكَمَ الحاكم بذلك لبعض أولاد البنات فهل يقول أحد أنه حكم بإدخال أولاد البنات في النسل . يحتمل أن يقال بذلك لأنه لو لا دخولهم لما حكم لهم . ويحتمل أن يقال لا لأنه لا فرق عنده بين أولاد الذكور وأولاد البنات . فلو رد الحكم في محل اشتراط النظر على ذلك وحاصل أن المحكوم به هو النظر لا دخول هذا الشخص . فإن قيل يلزم من الحكم بالنظر لشخص دخوله قلنا اللازم دخوله واعتقاد دخوله والحكم بدخوله الأول والثاني مسلمان . ولا يحصل منهما المقصود، والثالث ممنوع .

الثالثة عشر إذا أثبت أن هذا الحكم الذي حكم له الحنفي مُرتكباً فسقاً مقارناً الحكم أو طارئاً بعده وذلك الفسق لا يقدر في الأرشدية على مذهب الحاكم المذكور ولكنه يقدر في النظر فهل يقدر في الحكم إذا كان مقارناً له ويرفعه إذا طرأ عليه أو لا؟ . الظاهر الأول من جهة اشتراطه في النظر"^(٣) . قلت والمحكوم له في مسألتنا معرف

(١) - السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ج ٢، ص ٤٨ .

(٢) الخصاص، أبي بكر أحمد بن عمر، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٠٤؛ البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٠٩ .

(٣) - السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ج ٢، ص ٤٨ .

المراكب وسمسار الغلال فحينئذ لم يصادف حكم الحاكم محله وبه تبين ما قلنا من عدم علم الحاكم بمقتضى مذهبه في ذلك .

"الرابعة عشر إذا كان الأرشد فاسقاً على مذهب أبي حنيفة أو على مذهب الشافعي إذا كان الفسق طارئاً هل ينتقل النظر إلى من بعده لأنه ليس بأهل أن يقوم الحاكم مقامه لأنه متصف بالصفة التي شرطها الواقف، وإنما امتنع من جهة الشرع؟ . فيه نظر ووجه هذا البحث قول الفقهاء أن الغيبة في النكاح لا تنقل الولاية إلى الأبعد، بل تزوج الحاكم والصبي والفسق والسفه ونحوها تنقل إلى الأبعد وذلك لأن هذه سالبة الأهلية دون الأول . ووجه الشبه أن الأهلية للنظر بالنسبة إلى الشرع ليست للفاسيق وبالنسبة إلى شرط الواقف حاصلة بوصف الأرشدية . فهل نقول أن محصول الصفة المقصودة للواقف هو كالأهل لكن تعددت مباشرته لشرط الشرع، فيقوم الحاكم مقامه أولاً فينتقل لمن شرطه الواقف بعده، وقد يكون غيره وغير الحاكم فيه النظر الذي ذكرناه؟، انتهى" (١) .

وما تبين منه الباطل: الأول وإنما ذكرته بتمامه ليستفاد ما فيه مما زاد على مطلوبنا والله أعلم . والباطل الثاني أنه ذهب بهذا المكتوب المنقطع الثبوت إلى القاضي المالكي المعروف بالتحريري (٢) وشهد عنده على خط شهود بعض القضاة المنفذين

(١) - السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ج ٢، ص ٤٩ .

(٢) - هو محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل ولي الدين بن فتح الدين أبي الفتح ابن شمس الدين بن شمس الدين بن مجد الدين التحريري الأصل القاهري المالكي . ولد في ثاني عشر من إحدى الجمادين من سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بالقاهرة، ونشأ فقيراً . وقرأ القرآن عند البدر حسن الفيومي، وحفظ العمدة والمختصر للشيخ خليل وألفية النحو وأخذ الفقه عن أبي الجود والقاضي ولي الدين السنباطي وغيرهما . وناب في القضاء من شوال سنة ستين وثمانمائة عن الولوي السنباطي فمن بعده . وحج في سنة سبع وسبعين وثمانمائة . وتميز في القضاء عن كثيرين ولا سيما في القضاء والشروط . وذكر بالإقدام (السخاوي)، شمس الدين محمد بن

بحكم الحاكم الحنفي بالوقف بعد ذلك فنفذه واعتبر ذلك اتصالاً. وبيان بطلان ذلك بما قال الشيخ الإمام أبو العباس في كتاب ((تنبيه الحكام على غوامض الأحكام)) مما ينبغي التنبيه له الحكم الملقق وهو باطل بإجماع المسلمين وصورته أن القاضي المالكي يرى الحكم بالشهادة على الخط^(١). فإذا أثبت الخط وحكم به واتصل بالشافعي فالظاهر أنه ينقضه لأنه مخالف للسنة الصحيحة وهو قوله ﷺ على مثل هذا فاشهد، أى على مثل الشمس^(٢). والخط يحتمل التزوير فلا تجوز الشهادة عليه ولا الحكم به فلو أثبت الخط قاضي مالكي ولم يحكم وأنه إلى قاضي شافعي فحكم لم يجز له ولم ينفذ حكمه. وإن حكم نقض حكمه لأن الشافعي لا يعتقد جواز ذلك. وكثير من جملة القضاة المنسوبين إلى الشافعية يفعلون ذلك. ومثل هؤلاء القضاة يجب عزلهم ولا يحل توليتهم. وكذلك إذا وقف على نفيه وأثبت المالكي بمكتوب وقف قد مات شهوده واتصل بها من محلل شافعي فنفذه وحكم بصحة الخط ليحيز ذلك للقاضي الحنفي فهذا لا يجوز للشافعي تعاطيه لأنه حكم وقضاء ملفق والفساد المحلل قد لفق قول مجتهد مع قول آخر يرحب بنقض حكمه، انتهى بحروفه. وقولنا وقول الشافعي

عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج ٥، ص ٢٧٤-٢٧٥.

(١) يقصد كتاب ((توقيف الحكام على غوامض الأحكام)) لأبي العباس، شهاب الدين أحمد بن عماد، ورقة ١٦٠.

(٢) - جاء في كشف الخفاء ما رواه الحاكم والبيهقي عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: إذا علمت مثل الشمس فاشهد وإلا فذع، ورواه الديلمي عنه بلفظ ابن عباس: لا تشهد إلا على أمر يُضيء لك كضياء الشمس. ورواه الطبراني والديلمي أيضاً عن ابن عمر، وقال النجم بعد أن عزاه بلفظ الترجمة للسحاوي لا يعرف بهذا اللفظ. وأورده الرافعي بلفظ أن النبي ﷺ سئل عن الشهادة، فقال للسائل ترى الشمس، قال نعم، قال على مثلها فاشهد أو فذع. قال ابن الملقن وهو غريب بهذا اللفظ، انتهى (العجلوني، اسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ط ٤، ص ٩٣-٩٤).

واحد في عدم جواز ذلك^(١). قال الإمام الخصاص في كتاب أدب القاضي وكذلك قاض قضى بشهادة رجل شهد على خط أبيه، فإن هذا باطل لا ينفذ حكم القاضي بذلك. قال شارحه أبو المعالي هذا قول لا يعتبر بمقابلة قول الجمهور من العلماء والكتاب وهو قوله تعالى ﴿إلا من شهد بالحق وهم يعلمون﴾^(٢)، وهذا لا يعلم. فإذا قضى القاضي بذلك كان هذا القضاء باطلاً. فإذا رفع إلى قاض آخر كان له أن ينقضه^(٣)، انتهى.

(١) - جاء عن الإمام الشافعي قوله في باب مشاورة القاضي من كتاب الأفضية: لا يحكم القاضي حتى يجد دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس. على لأن الوجه الذي عمل به هو الوجه الذي يلزمه والذي هو أولى به من الوجه الذي تركه. وهكذا يعمل في القياس، لا يعمل بالقياس أبداً حتى يكون أولى بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو أصح في المصدر من الذي ترك. ويحرم عليه أن يعمل بغير هذا من قوله استحسنت لأنه إذا أجاز لنفسه استحسنت أجاز لنفسه أن يشرع في الدين. وغير جائز له أن يقلد أحداً من أهل دهره وإن كان أبين فضلاً في العقل والعلم منه. ولا يقضي أبداً إلا بما يعرف، وإنما أمرته بالمشورة لأن المشير ينهيه لما يغفل عنه ويدله من الأخبار على ما لعله أن يجهله. فأما أن يقلد مشيراً فلم يجعل الله هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ. وإذا اجتمع له علماء من أهل زمانه أو افرقوا فسواء ذلك كله لا يقبله إلا تقليداً لغيرهم من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس يدلونه عليه حتى يعقله كما عقلوه. فإن لم في عقله ما إذا عقل القياس عقله وإذا سمع الاختلاف ميزه فلا ينبغي له أن يقضي، ولا ينبغي لأحد أن يستقصيه، وينبغي له أن يتحرى أن يجمع المختلفين لأنه أشد لتقصيه العلم وليكشف بعضهم على بعض بعيب بعضهم قول بعض حتى يتبين له أصح القولين على التقليد أو القياس (الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ط ٢، ج ٤، ص ٢٠٣).

(٢) - سورة الزخرف: ٨٦.

(٣) - جاء في الباب الثاني والأربعون من كتاب شرح أدب القاضي: وكذلك لو أن قاضياً قضى بشهادة رجل يشهد على خط أبيه، أو أبطل مهراً بغير بينة ولا إقرار، فإن هذا باطل لا

على أن ما وقع من المالك في هذه الحادثة من الحكم بصحة الثبوت فهو فتوى بصحة لفظ الحكم بسماع الحكم الشهادة من غير خصومة صحيحة على خصم وصب الحكم على غير المدعي به لأن المعنى بالثبوت هو سماع الشهادة، فكأنه قال حكمت بصحة سماع الشهادة على الخط . وقد صرح منفذه وهو الحاكم الحنبلي بحضرة القضاة الأربعة والسلطان الملك الظاهر وغيرهم من المشايخ وخلفاء الحكم العزيز بأنه لم يصدر منه إلا ما جرت به العادة من أن الشهود تشهد على المثبت بما نسب إليه في أسجاله . فالقول نفذت ذلك .

ومن الخلل أيضاً أن الحاكم الحنفي سمع الدعوى في هذا العقار بتصادق المدعي والمدعى عليه أن العقار في يدهم . وقد قال في الهداية: وفي العقار لا يكفي بذكر المدعي بتصديق المدعى عليه أنه في يده بل لا يثبت اليد فيه إلا بالبينّة أو علم القاضي هو الصحيح^(١) انتهى . ثم بعد سماع الدعوى ذكر أحد المدعى عليهم أنه لا يعرف المكان المدعى به وذهب وشاهده ثم عاد وذكر أنه لم يضع يده عليه ولم يستغله لا بنفسه ولا غيره . وبعد ظهور خلل الدعوى بقيت ثم استأنفت الحكم الباطل بعد أن شهد عليه كل من المدعى عليهما أن لا دافع له ولا مطعن الآن بما صورت إسجاله .

ينفذ حكم هذا القاضي بذلك، لأن بعض العلماء وإن قالوا بجواز الشهادة على خط أبيه صورته: أن الرجل إذا مات فوجد ابنه خط أبيه في صك علم يقيناً أنه خط أبيه فإنه يشهد بذلك الصك لأن الابن خليفة الميت في جميع الأشياء . لكن هذا قول مهجور، فلا يعتبر بمقابلة قول الجمهور من العلماء والكتاب وهو قوله تعالى: «إلا من شهد بالحق وهم يعلمون»، وهو لا يعلم . فإذا قضى القاضي بذلك كان هذا القضاء باطلاً، فإذا رفع إلى قاض آخر كان له أن ينقضه (البخاري، حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة، كتاب شرح أدب القاضي للخصاف، ج ٣، ص ١٣٦) .

(١) - انظر كتاب الدعوى في: المرغيناني، أبي الحسن علي بن أبي بكر، الهداية شرح بداية

المبتدي، ج ٣، ص ١٥٦ .

واعلم أن المعذور إليهما بفصل الأعذار أآتمنه بموجب ذلك، وسأله الحكم ببقاء الوقف المسطر بأعاليه على حكمه فيه وصحة الحكم الصادر من الحاكم الحنفي بالوقف المسطر إسجاله بظاهر كتاب الوقف المسطر بأعاليه وإبطال حكم الحاكم المثبت للوقف بما حكم به من النقض المسطر بحاشية كتاب الوقف المسطر بأعاليه . والحكم المترتب على ذلك من الحاكم الحنفي الرازي بموجب النقض وإبطال حكم الحاكم المالكي السملائي المترتب على ذلك^(١) . فاستخار الله تعالى وراجع مستنبيه وأشهد على نفسه أنه ثبت عنده وصح لديه جريان وقف البناء المدعى به المحدود وجميع ما ذكر ذلك في كتاب الوقف ثبوتاً شرعياً بالطريق الشرعي بشهادة من يعين ذلك في رسم شهادته آخر إشهاد كل ممن سمي نفسه فيه على نفسه بعدم الدافع والمطعن لذلك أو لشيء منه ثبوتاً شرعياً وحكم ببقاء الأماكن المذكورة فيه على حكم الوقف^(٢) واقفها المذكور في كتاب الوقف وإمضاء الوقف الصادر من الحاكم الحنفي بموجب الوقف وصحة المشروح في إسجاله المؤرخ بيوم الثلاثاء خامس شهر ربيع

(١) - لعله محمد بن حسن بن علي التميمي البكري، أبو عبد الله شمس الدين الحنفي . ولد في سنة ٧٧٥هـ وتوفي في سنة ٨٤٧هـ . قال عنه الزركلي : صوفي من أهل القاهرة، اشتهر بأخبار حكيت عنه مع السلطان فرج بن برقوق . وله أخبار أيضاً مع الملك الظاهر جمقمق وغيره . له العديد من المصنفات منها ((الروض النسيق في علم الطريق))، وله ديوان شعر ذكره البتوني (الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ١٢، ج ٦، ص ٨٨؛ البتوني، علي بن عمر، السر الصفي في مناقب السلطان الحنفي، ج ١، ص ١٨-١٩، ج ٢، ص ٣٠-٣١، ٣٣، ٩٥).

أما السملائي فهو علم الدين بن سليمان السملائي الذي ورد ذكره في الأخبار التي وقعت للشيخ شمس الدين محمد بن علي الحنفي (البتوني، علي بن عمر، السر الصفي في مناقب السلطان الحنفي، ج ٢، ص ١٤-١٥).

(٢) - لعلها حكم وقف واقفها .

الآخرة من شهور سنة أربع وعشرين وثمانمائة، وإلغاء الحكم بالنقض الصادر من الحاكم الميثب للوقف بعد صدور ما صدر منه المسطر في الفصل بحاشية كتاب الوقف والإشهاد الصادر منه على نفسه بما شرح في الفصل المنبّه عليه فيه . وفصل الإشهاد والنقض مؤرخ بسابع عشر ربيع الأول عام خمسة وعشرين وثمانمائة . وإلغاء أيضاً الحكم الصادر من الحاكم الرازي بموجب ذلك وإلغاء أيضاً الحكم الصادر من السملائي ببطالان الوقف حكماً وإمضاء وإلغاء صحيحاً شرعياً .

ثم أفاض في الفتاوى المختلة بقوله معتمداً في ذلك فتوى مسـتـنـيـه في الوقف المسطر بأعاليه المشتمل على كامل وشايع وبناء . وفيما شرط الواقف من اشتراطه بعض الغلة لنفسه، ومن اشتراطه النظر لنفسه، والحكم من الحاكم الحنفي بما حكم به في الأسجال المسطر بظاهره من الحكم بموجب ذلك وصحته . هل ذلك صحيح معمول به أم لا؟، وهل هو رافع للخلاف أم لا؟، وهل الإشهاد الصادر من الحاكم الحنفي الميثب للوقف بما أشهد به على نفسه من النقص المسطر بحاشية الوقف من الأصل، والنقض وغيره وجميع ما شرح بالفصل المنبّه فيه، هل ذلك مقبول من القاضي رافع لحكمه بالوقف، وهل الحكم الصادر من الرازي صحيح أم لا؟، وهل حكم السملائي المالكي ببطالان الوقف وصيرورته ملكاً رافع لحكم الوقف؟، أم الوقف باق على حكمه؟، وهل الإقرار الصادر ممن أقر على نفسه بما نسب إليه في شرح عقد المجلس قاصر على نفسه أم يتعدى إلى غيره؟، وهل إذا ثبت حكم الحاكم الحنفي بالوقف عند قاضي مالكي الآن بطريق الشهادة على الخط وحكم بصحة الثبوت في ذلك على مقتضى مذهبه الشريف، واتصل حكم الحاكم المالكي بالحنبلي ونفذه كالتنفيذ الشرعي يُسوغ للحاكم الحنفي سماع دعوى المتولي على الوقف بهذا الطريق أم لا؟ .

فأفاد شيخ الإسلام بأن الحكم بالوقف صحيح رافع للخلاف مانع للغير المخالف من العمل بخلاف ذلك. وما صدر من الحاكم بالوقف من الإشهاد على نفسه من النقص غير صحيح ولا رافع للحكم بالوقف. وكذلك الحكم الصادر من الرازي الحنفي وكذلك الحكم الصادر من المالكي والوقف المشروح أعلاه باق على حكمه. والحكم المرتب على الوقف صحيح بمثابة أنه محلاً مجتهداً فيه بإقرار من أقر بمبدأ أقر به في عقد المجلس قاصر على من أقر لا يتعدى غيره ويسوغ للحاكم الحنفي سماع الدعوى من المتولي على الوقف الآن، واتصال كتاب الوقف بالطريق المشروحة أعلاه إيفاءً للأوقات، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وفتوى الشيخ الإمام شيخ الإسلام سعد الدين الديري على سؤال في حاكم حنفي اتصل به وقف وحكم به واشهد على نفسه بالحكم، ثم اتفق غرض نفسي من جماعة ذوي جاه على إبطال الوقف فاجتمعوا بالحاكم بسبب ذلك فاشهد على نفسه بعد الحكم بسند أنه اتصل به بطريق شرعي أن السلطان الملك الظاهر تططر^(١) منع

(١) - هو أبو الفتح ططر بن عبد الله الظاهري ملك الديار الشامية والمصرية. كان من جملة مماليك الظاهر برفوق ولا زال يترقى حتى صار أميراً مائة مقدم ألف بالديار المصرية. وتقلت به الأحوال إلى أن مرض الملك المؤيد وأوصى له بالتكلم على ابنه أحمد. فلما مات المؤيد خرج ططر إلى البلاد الشامية بالسلطان والخليفة والقضاة والعساكر وعزل وولى ثم دخل حلب ثم عاد إلى دمشق واستمال الخواطر ثم عزم على خلع الملك المظفر لصغره فخلعه في ١٩ شعبان من سنة ٨٢٤هـ وتسلطن هو ولقب بالملك الظاهر أبي الفتح وجلس على كرسي الملك. ثم خرج في ١٧ رمضان من سنة ٨٢٤هـ إلى مصر فوصلها يوم الخميس الرابع من شوال، فمرض ولزم بيته إلى أول ذي القعدة. وتباشر الناس بعافيته، إلا أن المرض عاوده وتزايد حتى الثاني من شهر ذي الحجة فجمع الخليفة المعتضد بالله القضاة وعهد لولده محمد تصريف الأمور وأن يكون الأمير جانبك الصوفي متكلماً في الأمور. وحلف الأمراء ومن بينهم أبو الفتح ططر على ذلك. وتوفي ططر في الرابع من ذي الحجة

إثبات الوقف المذكور قبل صدور الحكم بالوقف وأنه نقض حكم نفسه بالوقف لكونه لم يصادف محلاً شرعياً بمقتضى المنع المذكور مقبول والنقض مانع أم لا؟، وهل المنع بمعنى العزل أم لا؟، وإذا كان لا ينعزل إلا بالبلوغ فمثل العتق بيد الحاكم إن شاء نقض وإن شاء ترك. والغرض أن حكم الحاكم بالوقف صحيح.

والجواب، الحمد لله الهادي للحق صدور الحكم بالصحة بشروطه المعتمدة الظاهرة معتبر فالتنقض المرتب على سبب محتمل الوجود والاعتبار لا يعمل في رفعه لا سيما إذا قامت تبرئة الميل إلى الأغراض الدنيوية، والله تبارك وتعالى أعلم. وفتوى الشيخ الإمام أمين الدين الأقصري على هذا السؤال بعينه: الحمد لله المنعم بعد ثبوت الحكم بالوقف بشروطه الشرعية لا يلتفت إلى ما ذكر ولا يجوز للحاكم أن ينقض حكمه بما ذكر ولا يسمع رجوعه ولا يعتمد عليه. وحاشا لمثل من ذكر أن يقع منه مثل هذه الأجوبة التي نسمع بمثلها. ولو فرض وقوعه لا يؤثر ذلك في إبطال الوقف الثابت المنفذ على الأئمة الأربعة لشروطه الشرعية. والله تعالى يصلح أمور المسلمين.

وفتوى الشيخ أمين الدين الأقصري أيضاً في شخص وقف وقفاً على أرض محتكرة وشرط الولاية لنفسه وحكم به حاكم حنفي واتصل بقاضٍ من القضاة ثم بعد سنة أشهد عليه أنه نقض الحكم لأنه اتصل به أو بلغه بعد ذلك أن نظام الملك تططر منعه من ذلك. فهل الوقف المذكور معتبر عند محمد ويفتق به، وإذا حكم به حاكم حنفي ينفذ ويتأكد بحكمه ويصير مجمعاً على صحته وشرط الولاية صحيح؟. وقال به محمد أيضاً موافقاً للإمام أبو يوسف، ونقل ذلك في شرح الكتر أنه إذا شرح لنفسه

من سنة ٨٢٤هـ، ودفن بالقرافة وكانت مدة سلطنته أربعة وتسعين يوماً فقط (ابن العماد، أبي الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٧، ص ١٦٥-١٦٦).

يكون صحيحا بالإجماع^(١)، وهل المسألة مركبة أم لا؟ . وجوابه، الحمد لله المنعم بالصواب . الصحيح أن وقف المنقول المتعارف يجوز وهو المعمول به في هذا الزمان . وهو قول الإمام محمد رحمه الله تعالى . وأما شرط الولاية لنفسه فقال في شرح الكتر للزيلعي أن ذلك صحيح بالإجماع، أي بين أبي يوسف ومحمد . وعلى هذا القول لا يكون مركبا، وكذلك نقل في شرح الجامع الصغير للثمرتاشي أن شرط الغلة لنفسه يجوز في رواية عنه . فعلى هذه الرواية لا تركيب فيه وليس له نقض حكمه بناء على ما ذكر بعد استيفاء شرائطه الشرعية . ولو صح منعه منه وقد حكم قبل بلوغه ذلك يصح والحالة هذه . وجواب الشيخ عضد الدين عبد الرحمن الصيرامي: اللهم اهدنا سواء السبيل: الجواب كما أجاب شيخ الشيوخ وفي جوابه النفع الجزيل بما يغني عن مزيد التطويل . وجواب الشيخ تقي الدين الشمني: جوابي كجواب شيخ الشيوخ، انتهى .

وإنما قلت أن هذا الحكم باطل فليصدون الدعوى من غير خصم لأنه لا خصم إلا باليد ولا يد إلا بالبينة أو علم القاضي . ولم يوجد أو حقق هذا، ليس هذا بيدي لم تكن لهم عليه سبيل . قال في الفصول شرط نفاذ القضاء في المجتهد أن يصير الحكم حادثة فتجري فيه خصومة صحيحة بين يدي القاضي من خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء بالإجماع^(٢)، انتهى . واتصال المدعي، فالحكم بالثبوت بالشهادة على الخط الذي تقدم بطلانه وأنه منع جملة القضاة الذين يجب عزلهم، وأنه ملفق من هذا الوجه . والملفق باطل بإجماع المسلمين كما تقدم نقله بنصه . ونصه ولفوات ركن

(١) - الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٣، ص ٣٢٥ .

(٢) - انظر الفصل الثاني من فصول الأحكام لأصول الأحكام والتي يطلق عليها أيضا فصول العمادي أو الفتاوى العمادية: شرط آخر لنفاذ القضاء في المجتهدات وهو أن يصير الحكم حادثة فيجري فيه خصومة صحيحة بين يدي القاضي من خصم على خصم (العمادي، جمال الدين بن عماد الدين، فصول الأحكام لأصول الأحكام، ص ٩) .

القضاء . كما قال في البدائع: وركن القضاء هو أن يكون بحق^(١) . وهذا القضاء قضاء باطل . وهو وقف المنقول قصدا . والشائع مع شرط الولاية لنفسه لقوله في السير الكبير ومنه يعقوب وقف المنقول باطل . وكان يقول القياس بنفي جواز وقف الأرض لما فيه من تعطيل الملك عن التملك . إلا أن الشرع عطل ملكنا عن المساجد لقربة تعلقت بها فألحقنا بها الأرض لأنها تتأبد كالمساجد^(٢) ، انتهى بحروفيه .

(١) - انظر كتاب أدب القاضي في بدائع الصنائع (الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٩، ص ٤٠٧٨-٤٠٨٢) . كما جاء في بدائع الفوائد فيما نقل عن ابن عقيل: الحاكم إذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات ودلائل الحال كفقهاء في كليات الأحكام ضيع الحقوق . فههنا فههنا لابد للحاكم منهما: فقه في أحكام الحوادث الكلية وفقه في الوقائع وأحوال الناس يميز بين الصادق والكاذب والمحسوق والباطل . ثم يطبق بين هذا وهذا بين الواقع والواجب فيعطي الواقع حكمه من الواجب والبيئة اسم لكل ما بين الحق ومن خصها بالشاهدين فلم يوف مسماها حقه ولم تأت البيئة في القرآن قط مرادا بها الشاهدان وإنما أتت مرادا بها الحجة والدليل والبرهان مفردة ومجموعة . وكذلك قول النبي ﷺ البيئة على المدعي المراد به بيان ما يصح دعواه والشاهدان من البيئة (ابن قيم الجوزية، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، ج ٣، ص ١١٧-١١٨) .

(٢) - جاء في شرح السير الكبير: عند أبي يوسف وقف المنقول باطل إلا ما جرى العرف فيه ولأن المذهب عند أبي يوسف بأن وقف المنقول باطل فكذلك حبس المنقول في سبيل الله باطل . وكان يقول: القياس ألا يجوز وقف الأراضي لما فيه من تعطيل الملك ولا تملك من أحد، إلا أن الشرع عطل ملكنا عن المساجد لقربة تعلقت بها، عائد نفعها إلينا من حيث الثواب . فجوزنا في مثله وقف الأراضي لأنه من جنس المساجد فإنها تبقى وعائد نفعها كالمساجد (السرخسي، محمد بن أحمد، شرح كتاب السير الكبير، ج ٥، ص ٢١٠٤، ٣٠٨٣) .

وقال محمد في الأصل إذا رفع الرجل أرضاً له محدودة مقسومة صدقة موقوفة وأشهد عليها فجعلها موقوفة الأصل لا تباع ولا توهب ولا تورث يجبس أصلها ويتصدق بغلتها على الفقراء والمساكين وابن السبيل ولم يدفعها إلى والٍ يقوم بها وجعل نفسه الوالي لها لم تجز هذه الصدقة^(١)، ولا تجوز الصدقة إلا مقبوضة، ألا ترى أنه لو تصدق بأصلها على مالكٍ يملكها لم تجز الصدقة ولم يكن للمتصدق عليه حتى يقبضها. وكذلك الصدقة الموقوفة لا تجوز حتى تخرج من يد صاحبها الذي تصدق بها إلى والٍ يقوم بها. وإذا أخرجها المتصدق إلى والٍ يقوم بها صارت صدقة جائزة لا يقدر المتصدق بها على الرجعة فيها، فإن مات لم يكن ميراثاً، وإن لم يخرجها من يده إلى والٍ غيره يقوم بها لم تجز هذه الصدقة لأنها صدقة غير مقبوضة فله أن يرجع فيها ويبيعها إن أحب وإن مات كانت ميراثاً. قال محمد وهذا قول ابن أبي ليلى كان يجيز الصدقة الموقوفة إذا قبضها والٍ غير صاحبها، فإما صدقة في يد صاحبها فإنه كان لا يجيز لها. وهذا قولنا لأننا لا نجيز الصدقة إلا مقبوضة. وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب حين تصدق بصدقته جعل حفصة أم المؤمنين ابنته الوالية لها^(٢)، انتهى بحروفه.

(١) - نقل الخصاص عن محمد بأن الوقف غير جائز حتى يخرج من يده إلى يد غيره للمساكين (الخصاص، أبي بكر أحمد بن عمر، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢١؛ كما نقل عن محمد رحمه الله بأن الوقف لا يلزم حتى يسلم الواقف الموقوف إلى المتولي لأنه صدقة فيكون التسليم من شرطه ولأن التمليك من الله تعالى لا يتحقق قصداً لأنه مالك الأشياء ولكنه يثبت في ضمن التسليم إلى العبد كما في الزكاة وغيرها من الصدقات المنفذة (الأنباني، محمد زيد، كتاب مباحث الوقف، ص ٥).

(٢) - ذكر الخصاص فيما رواه عن أبي الزناد بن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه جعل صدقته إلى حفصة ثم إلى ذي الرأي من أهله ولوالي الصدقة أن يأكل ويؤكل صديقاً غير متأثر منها مالا (الخصاص، أبي بكر أحمد بن عمر، كتاب أحكام الأوقاف، ط ١، ص ٨).

وقال باب الصدقة الموقوفة فيملكان غير مقسوم . قال محمد لو أن رجلاً له نصف أرض في مشاع غير مقسوم جعلها صدقة موقوفة فدفعه إلى والٍ يقوم بذلك لم تجز هذه الصدقة وكان لصاحبها أن يرجع فيها إذا شاء ويطل هذه الصدقة لأن الصدقة لا تجوز إلا ما كان مقسوماً محرزاً^(١)، انتهى بحروفه . وقال شمس الأئمة في شرح السير الكبير فلو شرط أنه هو القيم في أصل الحبس فالحبس باطل عند محمد لفوات شرطه^(٢)، هذا لفظه بحروفه . فحكم هذا القاضي بإبقاء الوقف الباطل باطل وحكمه بإمضاء الحكم الصادر من الحاكم الحنفي بموجب الوقف وصحته باطل لأن الحكم المضي فات عنه شرط صحة الحكم وركنه . أما فوات الشرط فلاطباق المصنفين على أن طريق الحكم في الوقت إن سلّم الوقف إلى المتولي لم يرجع فيه

(١) - جاء شرح هذه المسألة في كتاب الوقف للشيخ عشوب باتفاق الصاحبان رحمهما الله على حواز وقف المشاع الذي لا يمكن قسمته وهو ما يضره التبعض ولا ينتفع به الانتفاع المقصود منه قبل القسمة كالحمام الصغير والبئر والرحى . واختلف الصاحبان فيما تمكن قسمته فذهب محمد إلى عدم صحة وقفه وأبو يوسف إلى صحته إلا في المسجد والمقبرة فلن الشيوع فيهما مطلقاً مانع من صحة وقفهما . ومبنى الخلاف في المشاع المحتمل للقسمة اشتراط التسليم وعدم اشتراطه . فلما اشترطه محمد في صحة الوقف اشترط ما هو من تمامه وهو الإفراز والقسمة . ولما لم يشترطه أبو يوسف لم يشترط ما هو من تمامه . والراجح المفتى به هو مذهب أبو يوسف (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٥٦ - ٥٧) . وقد ذكر هذا الشرح أيضاً في شرح فتح القدير (البايزي، أكمل الدين محمد بن محمود، شرح العناية على الهداية، ج ٥، ص ٤٦) .

(٢) - شرح السرخسي قول محمد رحمهما الله: "وإن جعله حبساً واشترط في ذلك أنه هو القيم فيه فهذا باطل في الحكم"، لأنه لما اشترط أن يكون هو القيم في ذلك فلم يوجد الإخراج من يده . وقد ذكرنا أن شرط صحة الحبس عند محمد رحمه الله تعالى هو الإخراج من يده والتسليم إلى غيره (السرخسي، محمد بن أحمد، شرح كتاب السير الكبير، ج ٥، ص ٢١١٠-٢١١١) .

الواقف بحكم أنه غير لازم ونحوه . فإذا ترافعا إلى الحاكم وحكم بانقطاع ملكه عن الوقف فيلزم . وقال في التحفة ولو رفع الأمر إلى القاضي فأمضى القاضي الوقف بناء على دعوى صحيحة وشهادة قائمة على ذلك فأنكر الواقف صح^(١)، انتهى بحروفه . وهذا الوقف ليس له متول ولم يخرج عن يده كما صرح في كتاب وقفه في جعل النظر لنفسه . وكما ثبت عند المالكي أنه لم يزل حايضا له إلى ثبوته إلى آخر ما ذكر، وهو وقف أهلي . وقد قال في فصول الأستروشنى والعمادي إن كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل، وإن كان على الفقراء أو على المسجد عند أبي يوسف ومحمد تقبل، وعند أبي حنيفة لا تقبل^(٢) . وهذا التفصيل هو المختار وهو في فتوى أبي الفضل الكرمانى^(٣) . وقال في الذخيرة: أما الوقف الذي هو حق العباد فلا تقبل الشهادة فيه بدون الدعوى وهو الصحيح^(٤) . وليس له الحكم بخلاف هذا لقوله في كتاب الأحكام: أما الحكم أن الفتيا بما هو مرجوح فخلاف الإجماع . وأما فوات ركن الحكم فلا أنه حكم بباطل كما صرحت به نصوص أبي يوسف ومحمد فيه . وأما إلغاء الحكم بالنقض فباطل لا نعم [ما^(٥)] يتصل به أصلا لا بالشهادة على الخط ولا بغيرها، وإنما وجد بها شيء . بمكتوب الوقف فصل صورته: أشهد على نفسه

(١) - انظر كتاب الدعوى من شرح تحفة المحتاج (ابن حجر، شهاب الدين أحمد الهيثمي الشلفعي،

حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ج ١٠، ص ٣٠٧) .

(٢) - الأستروشنى، أبو الفتح مجد الدين، الفصول، ورقة ٣٤ ؛ العمادي، جمال الدين بن عماد

الدين، فصول الأحكام لأصول الأحكام، ورقة ٤٨ .

(٣) - جاء ذلك في كتاب التجريد (الكرمانى، أبي الفضل عبد الله بن محمد بن أميرويه بن محمد بن

إبراهيم، فتاوى الكرمانى، ورقة ٢٠٩) . وجاء ذلك أيضا عن سيف الدين الكرمانى

(الكرمانى، سيف الدين محمود بن محمد، فتاوى الحرر، ورقة ١٥٢) .

(٤) - انظر برهان، حسام الدين، الذخيرة، ورقة ٢٢٥، ٢١٠ .

(٥) - إضافة من المحقق حتى تستقيم العبارة .

الكرامة العبد الفقير إلى الله تعالى شهاب الدين شرف العلماء أوحد الفضلاء مفتي المسلمين أبو العباس أحمد السيد الشريف المثبت الحاكم المسمى نظام هذا المكتوب أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه أنه اتصل به في يوم تاريخه بطريق معتبر شرعي أن مولانا المقام الشريف الملك الطاهر ططر سقى الله [تو^(١)] عهده كان في شهر ربيع الأول عام أربعة وعشرين وثمانمائة حين كان أميراً نظام الملك الشريف متولي تدبير أمر المملكة الإسلامية المظفرية منع في إثبات العين المحكوم بوقفيتها المشروحة فيه قبل صدور الحكم المسطر ظاهره، وأنه نقض الحكم المسطر ظاهره لكونه لم يصادف محلاً بمقتضى المنع المذكور وأن العين المشهود بوقفيتها باقية على ما كانت عليه قبل الحكم لم يجر عليها حكم وأن حكمها حكم الأوقاف التي لم يحكم الحاكم فيها بصحة ولا ببطلان فشهدت عليه بذلك في سابع عشر ربيع الأول عام خمسة وعشرين وثمانمائة، وفيه مصلح شهاب الدين الصحيح ومكتوب على صك قبل الحكم والأوقاف التي لم يحكم فيها حاكم بالصحة ولا بطلان صحيح. ذلك ومكتوب غلطاً وأنه نقض ومكتوب بين السطور لكونه صحيح ذلك. وكتب أحمد بن محمد بن النعاس، انتهى.

ولفظة يوم مكتوبة على كشط ظاهر ظهوراً بيناً غير معتذر عنها كما اعتذر عنها عن الغلطات الآخر يشهد العقل والوجود أنه كان في موضع الكشط لفظة قبل وأن حقيقته أنه أشهد على نفسه الآن ما كان قبل ذلك من المنع قبل الحكم، والحكم بعد بلوغ المنع والنقض إلى آخره. ولهذا اعتمده الحنفية والمالكية إلى آخره. وأما الموجود فقد وجدت لفظة قبل في بعض حكايات هذا الفصل في بعض السجلات. ووجود ذلك مصرحاً في فصل آخر على مكتوب آخر. فللتحامل اعتمدوا هذه اللفظة المكتوبة على الكشط وألغوا النقص معتمدين طريق الرشادة لا طريق الاتصال المعتبر ولا بدعوى به عند الحاكم ولا بيان وجه للإلغاء. وقد قال في كتاب فتاوى المولى الأعلى

(١) - زائدة لم تتمكن من قرائتها.

في فصل ما للقاضي أن يبطله: وإذا قضي على رجل لرجل بحق واشهد على قضائه شهوداً فلم يبين بأي وجه قضي ثم رُفِعَ ذلك إلى قاض آخر فقال الثاني اشهدوا أي قد أبطلت ما قضي فلان على فلان ثم رفع إلى قاض ثالث فإن الثالث يأخذ بنقض الثاني ويبطل ما أبطله الثاني^(١)، انتهى . فما ظنك بهذه الإلغاءات .

وأما بيان خلل الفتاوى فقول مستنبيه الحكم بالوقف صحيح قد بينت أنه غير صحيح لفقد شرطه ونفله وركنه كما نقلته عن أئمة المذهب . وقوله وما صدر من الحاكم بالوقف من الإشهاد على نفسه بالنقض غير صحيح لم يبين له وجهاً فيلغوا، وكذا ما بعده . وقوله ويسوغ للحاكم الحنفي سماع الدعوى من المتولي على الوقف الآن، واتصال كتاب الوقف بالطريق المشروحة مخالف لما صرح به الإمام الخفاف وما بعده من علماء الحنفية بأنه باطل لمخالفة الكتاب والسنة ومعنى الشهادة كما نقلته عن كتاب أدب القاضي للخفاف وشرحه لأبي المعالي وغيرهما^(٢)، وأنه من صنع جهلة القضاة الذين يجب عزلهم فإنه ملفق والملفوق باطل بإجماع المسلمين كما نقلته عن كتاب ((تنبيه الحكام على غوامض الأحكام)) وهو منقول أيضاً في فتاوى الشيخ الإمام في طبقات التقليد وغير ذلك^(٣)

(١) - ذكرت هذه المسألة أيضاً في الباب الحادي والأربعون من كتاب شرح أدب القاضي (البخاري، حسام الدين عمر، كتاب شرح أدب القاضي للخفاف، ج ٢، ص ١٠٩) . كما ذكرت هذه المسألة في الفتاوى الغياثية في كتاب القضاء (الخطيب، داود بن يوسف، الفتاوى الغياثية، ص ١٦٢) .

(٢) - راجع كتاب شرح أدب القاضي لمعرفة شروط القضاء ومعنى الشهادة (البخاري، حسام الدين عمر، كتاب شرح أدب القاضي، ج ٣، ص ١٢٧-١٢٩، ٣٣٢-٣٣٧) .

(٣) - جاء عن الناطقي أن مراتب القضاء أربعة: أحدها إذا كان نفس القضية مختلفاً فيها فللحاكم الذي يرى خلافها إبطال القضية الأولى متى رفعت إليه، إلا أن ترفع قضيته إلى حاكم آخر يرى جوازها فنفذ حكم القاضي الأول ثم رفع إلى حاكم يرى إبطاله فليس للحاكم الثاني

وأما ما أجاب به سيدنا قاضي القضاة سعد الدين الديري فمبني على حقيقة السؤال، ولم يصح ما ذكر فيه شيء. أما قوله ثم اتفق غرض نفساني من جماعة ذوي جاه على إبطال الوقف فاجتمعوا بالحاكم بسبب ذلك . . . الخ ففما لم يثبت. وأما قوله والغرض أن حكم الحاكم صحيح فدعوى كاذبة، وقد بينت بطلانه بالنقل الصريح الصحيح. ولما أفق السائل لنفسه بأن الحكم صحيح أجابه بأن صدور الحكم بالصحة بشروطه المعتبرة الظاهرة معتبر، فكذلك فعل المحبب الثاني حيث قال بعد ثبوت الحكم بالوقف بشروطه الشرعية لا يلتفت إلى ما ذكر، وتبين أن اعتماد الحاكم في هذا ليس على فتوى المفتين وإنما هو على فتوى نفسه. وقول الشيخ أمين الدين في الجواب الثاني الصحيح أن وقف المنقول المتعارف يجوز . . . الخ فيه تدليس لأنه يقتض أنه في المستول عنه وليس كذلك لأن المستول عنه الوقف على الأرض المحتكرة وذلك لا يجوز لقول الإمام فخر الدين قاضي خان في فتاواه لا يجوز الوقف على الأرض المستأجرة ولا المستعارة^(١)، وليس علة المنع التعارف وإنما علته إبراء عقد مؤبد على ملك مؤقت. وبالثابت يفوت التأييد الذي شرط في العقد الوارد، فذكر الشيخ المحبب الكلي المتوفر الشروط لخالي من الموانع جوابا للجري المشتمل على ذلك. وقوله وأما شرط الولاية لنفسه فقال في شرح الكتر للزيلعي أن ذلك صحيح بالإجماع من تحريف

أن ينقضه لأنه حاكم جائز الحكم قد نفذه. والثاني إذا كانت المسألة مختلفا فيها وهناك نص متأول أو إجماع مسوغ فيه الاجتهاد أو لم يكن نص ولا إجماع فإن الحاكم متى حكم بالاجتهاد لا يجوز لحاكم آخر يرى خلافه إبطاله لأن حاكما جائز الحكم قد قضى به ونفذه. والثالث أن يكون في مقابلته نص غير متأول أو إجماع مقطوع به فإذا حكم بخلاف النص أو الإجماع لحاكم آخر إبطاله. والرابع أن لا يكون في المسألة خلاف فحكم بخلاف النص أو الإجماع فلحاكم آخر إبطاله (الناطقي، أبو العباس أحمد، الأجناس، ورقة ٢٠٨ - ٢٠٩).

(١) - الأوزجندي، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ط٢، ج٣، ص٢٩٤.

كلم المشايخ عن موضعه . فموضع الإجماع المذكور الإجماع في صورة خاصة أو على تقدير احتمال باطل حرف إلى الإجماع المطلق ليمسك به في هذه الحادثة واعتمد من يوجد عليه الخلل فيما تصرف فيه من عبارات المشايخ وترك الصريح الصحيح من قول المجتهدين الأول والله تعالى أعلم بالسبب في هذا^(١) .

بيان ما ذكرته أن الزيلعي قال وأما الثاني وهو فصل اشتراط الولاية لنفسه فجليز بالإجماع لأن شرط الواقف معتبر فيراعى كالتنصوص، غير أنه عند محمد يسلمه ثم يكون له الولاية لأن التسليم شرط عنده^(٢)، هذا لفظه . فيبين أن محمدا إنما يتفق مع أبي يوسف في صورة ما إذا شرط الولاية وسلم لا مطلقا، فإن الشيخ أحمد سلمه الله لفظ الأول وسكت عن التسليم المشروط عند محمد المفقود في المسئول عنه ليصح له التمسك في المسئول عنه . ولا خفاء في أن الصغار تكشف هذا العوال^(٣) . والله يعلم المفسد من المصلح .

ثم قال الزيلعي وذكر هلال في وقفه فقال : قال أقوام أن شرط الواقف الولاية - يعني بعض المشايخ قالوا ذلك- قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الأشبه أن يكون هذا قول محمد وقد بيناه، ولا يقال كيف يكون هذا قول محمد والتسليم شرط عنده على ما بينا لأننا نقول هذا لا ينافي التسليم لأنه يمكن أن يسلمه إليه ثم يأخذه منه، وذكر في النهاية أنه يحتمل أن يسقط التسليم عنده إذا شرط التسليم عنده إذا شرط الولاية لنفسه لأن

(١) - الإجماع هو حجة قطعية على الصحيح . وإنما يكون قطعيًا حيث اتفق المعترفون على أنه إجماع، لا حيث اختافوا، كما في الإجماع السكوتي وما ندر مخالفه . ولا بد للإجماع من مستند، نص أو قياس، وقد يكون النص أو القياس خفيا . فإذا أجمع على مقتضاه سقط البحث عنه، وحرمت مخالفته مع عدم العلم به . ويقطع بحكمه وإن كان ظنيا (وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، ج ٢، ص ٤٩) .

(٢) - الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، ط ٢، ج ٣، ص ٣٢٩ .

(٣) - العول: الميل عن الحق (البستاني، عبد الله، البستان، ج ٢، ص ١٦٨٣) .

شرطه يراعى^(١)، انتهى . فأخذ ما في شرح الهداية وتصرف فيه فجاء بلفظه الإجماع من كيسه وهو تأول فاحتاج إلى بيان محلها فقال غير أن محمد وعلمه بقوله لأن شرط الواقف معتبر التنفيذ فإنه إنما يراعى ما كان صحيحاً . ألا ترى أنه لو شرط أن يستبدل به أن محمداً قال هذا الشرط باطل . وقولهم ولو أن الواقف شرط ولايته لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي أن يترعه من يده ولم يراعى هذا الشرط . ويؤخذ عليه في قوله كالتصوص فإن مراده أن شرط الواقف يجب العمل به كنص الشارع . وهذا خلاف ما قاله العلماء . قال شيخ الإسلام قولهم شرط الواقف كنص الشارع أى في الدلالة والفهم لا في وجوب العمل . وقوله غير أن محمداً يسلمه ثم يكون له الولاية إيجاز محل لأن لفظه ولو دفعه إلى قيم وشرط أنه إن مات القيم قبله فله أن يقيم فيه من أحب جاز الشرط، فيراعى كشرط آخر ولم يمنع هذا الشرط إخراجهم من يده فتم الحبس ولا تبطل بعوده إلى يده كيد غيره^(٢) . قال الزيلعي وذكر هلال فقال أقوام أن شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له وإن لم يشترط لا يكون له ولاية . يعني بعض المشايخ قالوا ذلك . ويؤخذ عليه في هذا بأن هلال الرأي أدرك بعض أصحاب أبي حنيفة ومات سنة خمس وأربعين ومائتين، فلا يحكي عن المشايخ لأن المشايخ بالاصطلاح يقال على من دونه هو .

ثم من الشراح من فسر قول هلال كما ذكر في الذخيرة أن المراد بالولاية ولاية الملك الثابتة قبل الوقف وإن شرطها لنفسه كانت له ولا يصح الوقف كما قال محمد وإن لم يشترط لم يكن له الولاية الثابتة قبل الوقف ويصح الوقف . وعن هذا قال

(١) - الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٣، ص ٣٢٩؛

البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٠١ .

(٢) - السرخسي، محمد بن أحمد، شرح كتاب السير الكبير، ج ٥، ص ٢١١ .

المشايع الأئمة أن يكون هذا قول محمد^(١) . ولا يرد الاحتمال الآتي على من مشى على هذا التفسير . ومن الشراح من أخذ قول هلال بلا بيان مع قول صاحب الهداية قال مشايخنا الأئمة أن يكون هذا قول محمد واستكملوا ذلك، منهم الصغناقي^(٢) . فقال فإن قلت كيف يصح نسبة هذا القول إلى محمد ومن مذهبه أن التسليم إلى المتولي شرط صحة الوقف . فعلى هذا لا يجوز أن يشرط الواقف الولاية لنفسه على قوله بأن هذا يمنع التسليم إلى المتولي . فكان على مذهبه يجب أن لا يكون له الولاية شرط أو لم يشرط . فأخذ الزيلعي هذا وقال لا يقال كيف يكون هذا والتسليم شرط عنده على ما بينا^(٣) .

قال الصغناقي قلت نعم كذلك إلا أن تأويل هذا فيما إذا سلمه إلى المتولي وقد كان شرط الولاية لنفسه حين وقفه كان له الولاية بعد ما سلمه إلى المتولي^(٤) . قلت وفي هذا سقط وهو بعد موت القيم كما قدمته من لفظه . والصغناقي رحمه الله لم يقف على لفظ محمد في كتابه ولا في شرح كتابه وإنما اختصر هذا من فتاوى قاضي خان فأوجز وأخل، ولو ذكر تفسير قول هلال كما ذكر صاحب الذخيرة لم يرد الإشكال ولا احتاج إلى تأويل . وقد أخذ الزيلعي قول الصغناقي فقال لأننا نقول هذا لا ينافي التسليم لأنه يمكن أن يسلمه إليه ثم يأخذه منه^(٥) . ويؤخذ عليه في هذا أن قوله ثم

(١) - برهان، حسام الدين، الذخيرة، ورقة ٢١٤ .

(٢) - الصغناقي، حسين بن علي بن حجاج، النهاية في شرح الهداية، ورقة ٨١ .

(٣) - الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، ط ٢، ج ٣، ص ٣٢٩ .

(٤) - الصغناقي، حسين بن علي بن حجاج، النهاية في شرح الهداية، ورقة ٤٠٥ .

(٥) - الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، ج ٣، ص ٣٢٩ . ولعل

قول الزيلعي يحقق الشرطين بلا تعارض إذ بمجرد التسليم إلى القيم يتم الوقف وتخرج العين عن ملك الواقف، فإذا ما تولاهما بعد ذلك بمقتضى الشرط لا يصبح هناك فرق بينه وبين غيره من القوام الذين يتولون أمور الوقف بموجب الشرط عند إقامة الوقف سواء في

يأخذه منه خلاف ما قال في شرح السير الكبير ليس للحابس ولاية بعد ما أخرجه من يده حتى لا يكون له أن يعزله ويستبدل به^(١).

قال الصغناقي ويحتمل أن يكون معنى قوله أن شرط الواقف الولاية لنفسه كلنت له فيما إذا شرط الولاية لنفسه يعني إذا شرط الولاية لنفسه يسقط اشتراط التسليم إلى المتولي عنه أيضا لأن شرائط الواقف تراعى إذا شرطها^(٢). فمن ضرورة رعاية شرطه كان لسقوط اشتراط التسليم. كذا وجدت في موضع بخط ثقة. انتهى كلام الصغناقي فأخذه الزيلعي وأسقط أنه وجاره لا يعلم قائلها وإن علم كاتبها. وهذا الاحتمال لا صحة له ولا لتعليله. أما الأول فلما تقدم أن اشتراط الولاية مبطل للحبس فلا يتصور أن الحبس يصح معها ويسقط اشتراط التسليم. وأما الثاني فقد قدمنا أن ليس كل شرط يراعى. وهناك مزيل الشغب. قال الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح السير الكبير ولو مات القيم في حياة الحابس أو بعد موته فالأمر فيه لمن ولاه القيم كوصي الوصي بخلاف ما لو فوض القاضي القضاء إلى غيره ثم مات حيث لا يجوز إلا بإذن الإمام لبقاء ولاية الإمام بعد توليه القضاء حتى لو كان له العزل^(٣). وهنا ليس للحابس ولاية بعد ما أخرجه من يده حتى لا يكون له أن يعزله ويستبدل به. ولو دفعه إلى قيم وشرط أن إن مات القيم قبله فله أن يقيم فيه من أحب جاز الشرط والحبس لأنه أخرجه من يده بهذا الشرط فيراعى كشرط آخر. ولم يمنع هذا الشرط إخراجهم من يده فتم الحبس ولا ييطل بعوده إلى يده كيد غيره. وكذا لو شرط فيما بعد قيم فذلك إليه وليس للقيم الأول أن يجعله لغير من شرطه له الحبس.

الاعتبار أو التصرف.

(١) - السرخسي، محمد بن أحمد، شرح كتاب السير الكبير، ج ٥، ص ٢١١٠.

(٢) - الصغناقي، حسين بن علي بن حجاج، النهاية في شرح الهداية، ورقة ٤٠٦.

(٣) - السرخسي، محمد بن أحمد، شرح كتاب السير الكبير، ج ٥، ص ٢١٠٩-٢١١٠.

كما اعتبر شرطه في القيم الأول فيتعين في غيره . وهكذا وقوف السلف رحمهم الله تعالى . ولأن مثل هذا الشرط جاز في ولاية السلطنة والإمارة، انتهى . وقال في الحبيس ولا يكون الفرس والسلاح حبساً حتى يخرج صاحبه من يده لأنه كالوقوف وتسليمه إلى المتولي شرط عند محمد وإذا سلم لم يكن له الرجوع فيه ويجوز أن يشترط التدبير فيه لنفسه بعد القيم ويكون هو القيم فيه حتى يموت^(١)، انتهى . فاعرض الحكام والمفتون في هذه الحادثة عن هذه النصوص الصحيحة الصريحة واعتمدوا على من أخذ منه بخذف وإسقاط وإيجاز محل على قول من لم يقف عليها ولا عرف سرها وزعموا أن علم هذه النصوص علم الصغار . والمعتبر ما وافق الأغراض الفاسدة فشهدوا على أنفسهم بما لم يصل إليه فهم أعذارهم فجاء النصر ثم جاء النصر ثم عقد مجلس وظهر فيه ما كان فنقضت الأحكام الباطلة والله تعالى الحمد والمنة .

الحمد لله

أفناه الشيخ شمس الدين محمد بن طبيعا الحنفي كاتب هذه النسخة ومالكها قرأه عليّ من نسخة قوبلت هذه عليها . وقد أجاز سلمه الله تعالى ونفعه بالعلم وزانه بالعمل به ويسر له أسباب ذلك بمنه وكرمه . قاله وكتب جامع حقيّر رحمة ربه الغني قاسم الحنفي حامداً ومصلياً ومسلماً وكان ذلك في تاسع عشر شعبان سنة اثنين وسبعين وثمانمائة .

(١) - السرخسي، محمد بن أحمد، شرح كتاب السير الكبير، ج ٥، ص ٢١٠٨-٢١٠٩ .

المراجع:

- ابن البزاز، حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب الكردي (ت ٨٢٧هـ) —
١٤٠٠هـ، الفتاوى البزازية، دار إحياء التراث العربي للنشر
والتوزيع، بيروت.
- ابن العماد، أبي الفلاح عبد الحي الحنبلي (ت ١٨٩هـ)، ١٣٩٩هـ، شذرات
الذهب في أخبار من ذهب، دار المسيرة، بيروت.
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي الأسكندري
الحنفي (ت ٦٨١هـ)، شرح فتح القدير على البداية شرح بداية المبتدي، شركة
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
- ابن عابدين، محمد أمين، ١٣٩٦هـ، حاشية رد المختار على الدر المختار: شرح
تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، دار الكتب
العلمية، بيروت.
- ابن قيم الجوزية، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت ٧٥١هـ)، دون
تاريخ، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ابن نجيم، زين الدين الحنفي، دون تاريخ، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، دار
الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- الأستروشنى، أبو الفتح مجد الدين محمد بن محمود بن حسين، الفصول، مخطوطة
مصورة على ميكروفلم، رقم ٩١٣٠/٤، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- الأقفهي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عماد بن محمد بن يوسف
الشافعي، توقيف الأحكام على غوامض الأحكام، مخطوطة مصورة على

ميكروفلم، رقم ٢/٧٨٢٤عب، مجاميع ص ص ١٠٨-١٦٦، جامعة الملك سعود، الرياض.

• الأنباري، محمد زيد، ١٣٢٩هـ، كتاب مباحث الوقف، مطبعة علي سكر أحمد، القاهرة.

• الأوزجندی، حسن بن منصور (ت ٥٩٢هـ)، فتاوى قاضي خان، ط ٢، مكتبة ماجدية، عيد كاه (باكستان).

• البابري، أكمل الدين محمد بن محمود (ت ٧٨٦هـ)، ١٣١٦هـ، شرح العناية على الهداية، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة.

• البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة (ت ٥٣٦هـ)، ١٣٩٨هـ، كتاب شرح أدب القاضي، مطبعة الإرشاد، بغداد (تحقيق محي هلال سرحان).

• البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة (ت ٥٣٦هـ)، الذخيرة، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٧٦١٧/ف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

• البستاني، بطرس، ١٨٧٠م، محيط المحيط: قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت.

• البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي (ت ٢٤٥هـ)، ١٣٥٥هـ، كتاب أحكام الوقف، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

• الخصاف، أبي بكر أحمد بن عمر الشيباني (ت ٢٦١هـ)، ١٣٢٢هـ، كتاب أحكام الأوقاف، مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية، القاهرة.

- الخطيب التمرتاشي، محمد بن عبد الله بن أحمد العمري الغزي الحنفي، فتاوى الخطيب، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ١١٣٥/أ-ب، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الخطيب، داود بن يوسف، دون تاريخ، الفتاوى الغياثية، المطبعة الأميرية، القاهرة.
- الزاهدي، مختار بن محمود، قنية المنية لتتميم الغنية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٣٣٤٨، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الزركلي، خير الدين، دون تاريخ، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط٢،
- الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الحنفي، دون تاريخ، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- السبكي، أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي، ١٣٥٦هـ، فتاوى السبكي، مكتبة القدسي، القاهرة.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، دون تاريخ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- السرخسي، محمد بن أحمد، ١٩٧٢م، شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن حسن الشيباني، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة (تحقيق عبد العزيز أحمد).
- السمرقندي، أبو الليث نصر ابن محمد (ت ٣٧٣هـ)، التوازل من الفتاوى، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ١١٥٥/١٤، جامعة الملك سعود، الرياض.
- السودوي، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا، ١٤١٣هـ، تاج التراجم، دار العلم، دمشق، (تحقيق محمد خير رمضان يوسف).

- الشافعي، محمد بن إدريس (١٩٠-٢٠٤هـ) (١٣٩٣هـ)، الأم، ط٢، دار المعرفة، بيروت.
- الشيباني، أبي عبد الله محمد بن الحسن (١٣٢-١٨٩هـ)، ١٤٠٦هـ، الجامع الصغير، عالم الكتب، بيروت.
- الشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، دون تاريخ، المذهب في فقه الإمام الشافعي رضي الله عنه، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- الصغاني، حسين بن علي بن حجاج بن علي (ت ٧١٠هـ)، النهاية في شروح الهداية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٢٣٠ف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- العجلوني، إسماعيل بن محمد (ت ١٦٢هـ)، ١٤٠٥هـ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت (أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه أحمد القلاش).
- العمادي، جمال الدين بن عماد الدين، فصول الأحكام لأصول الأحكام، مخطوطة مصورة، رقم ٩٩٥ص، جامعة الملك سعود، الرياض.
- العيني، أبي محمد محمود بن أحمد، ١٤١١هـ، البناية في شرح البداية، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت ١٠٠٥هـ)، ١٤١٠هـ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، دار الرفاعي، الرياض.
- القرشي، محي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد (ت ٦٩٦هـ) - ٧٧٥هـ)، ١٣٩٩هـ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مطبعة عيسى البلي الحلبي وشركاه، القاهرة (تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو).

- الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، دون تاريخ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة الإمام، القاهرة.
- الكرمانى، أبي الفضل عبدالله بن محمد بن أميروه بن محمد بن إبراهيم، فتاوى الكرمانى، مخطوطة أصلية، مكتبة السليمانية (بني جامع)، رقم ٦٢٦، إستانبول.
- الكرمانى، سيف الدين محمود بن محمد (ت ٨٠٧هـ)، فتاوى المحرر، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ١١٢٩/١، جامعة الملك سعود، الرياض.
- المرغيناني، برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (ت ٥٩٣هـ)، دون تاريخ، الهداية شرح بداية المبتدي، المكتبة الإسلامية، بيروت.
- المقرئى، تقى الدين أبي العباس أحمد بن علي، دون تاريخ، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، دار صادر، بيروت.
- ظهير الدين، محمد بن أحمد، الفتاوى الظهيرية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ١١٥١/١ ف، جامعة الملك سعود، الرياض.
- عشوب، عبد الجليل بن عبد الرحمن، كتاب الوقف، ط ٢، مطبعة الرجاء، القاهرة.
- كحالة، عمر رضا، ١٣٧٦هـ، معجم المؤلفين: تراجم مصنفى الكتب العربية، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- مبارك، علي باشا، ١٩٨٢هـ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- محمد، سعاد ماهر، ١٣٩٣هـ، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٤٠٤هـ، الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.

الرسالة الثالثة

إيضاح الوفاق والخلاف
بين الأئمة في مسائل الأوقاف

سنة
المرور

زَعَامِ اَرْضٍ هُوَ اَصْلُ ظَاهِرٍ ، ذَا لِحَقٍّ قَدْ بَيَّنَّتْ مَحْمُودًا
ذَا نَحْوِ قُلُوبٍ دَفَّتْ اَبْجُودًا ، بِحَوْلِ رَبِّهِ مُنْجِمٍ مَهْمُودًا
اَحَدٌ رَسَدَ شَكْلًا مَصْلِيًا ، نُسْلًا عَنِ الشَّيْعِ ثَالِيًا
وَحَسْبُ بِنَا لِسَدِّ الْعُظْمَى ، نَصْرَ الْمَعْنَى وَالْخَيْطِ الْكَافِي

عَلَيْهِ نَاظِرٌ فَفَرَّ عَفْوُهُ زَيْدُ الْكُفْرِ

رَأَيْتُ بَنِي لَعْنَةِ الْعَالَمِ

يُمِيزُ بَيْنَ الْبِرِّ وَالْكَفْرِ

لِلْعَفْوِ وَالْعَفْرِ

عَذَابُهُ

وَالْوَالِ

الْمَسْأَلَةُ الْاُولَى : هَلْ يَكُونُ الْعَفْوُ لِلْعَفْرِ ؟

جوابها : نعم ، بل هو واجب ، ولا خلاف في ذلك بين العلماء

على ما ذكره في المتن

وصف المخطوطة:

نسخة حسنة كتبت بالخير الأسود بواسطة المؤلف بخط مغربي غير واضح في بعض الأحيان، وبها بعض الكلمات والفواصل باللون الأحمر، وعليها حواشي وتعليقات ، فرغ منها المؤلف سنة ٩٠١هـ . وتتألف المخطوطة من ٣٤ ورقة، مقاسها ٢٧×١٨ سم، وفي كل ورقة صفحتان. وتحمل المخطوطة رقم (٢/٨٠ مجاميع) في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة . وهي عبارة عن منظومة مختلفة القوافي تتألف من ١١٢٤ بيتا تضم ٢٣٨ مسألة حول الأوقاف، ولكن تتفق دائما قافية نهاية صدر وعجز البيت في المنظومة . وقد كتبت الصفحة اليسرى من الورقة رقم من المخطوطة بطريقة مخالفة حيث تضمنت أربعة أعمدة عرضية تؤلف بيتين من المنظومة في كل سطر . وتشكل هذه الرسالة الرسالة الأولى ضمن ثمانية رسائل ضمتها المخطوطة التي تنسب للمؤلف. وتتألف كل صفحة من خمسة عشر سطرا، يؤلف كل سطر بيتا في المنظومة، ومتوسط كلمات كل سطر ثمانية كلمات .

ويمكن اعتبار هذه المخطوطة من مؤلفات الشعر التعليمي الذي كثر النظم فيه منذ العصر العباسي الذي شهد ازدهارا كبيرا في العلوم المختلفة . ولكن ما صاحب نهاية الدولة العباسية من انتشار القلاقل السياسية والخرافات والبدع دفع العلماء إلى النظم لتوضيح الكثير من الحقائق العلمية ومجابهة البدع ودعاوى الفرقة والاختلاف لقناعة هؤلاء بسهولة حفظ الشعر وبقائه عالقا في الأذهان .

ومما يميز هذه المخطوطة شموليتها لكثير من مواضيع ومسائل الوقف التي ذكرت متفرقة في كتب الفقه والوقف مما يدل على علو ثقافة مؤلفها وهذا ليس بمستغرب على عالم جليل تولى قضاء القضاة في مرحلة من مراحل حياته العملية . ولكن مما يؤخذ على هذه المخطوطة تكرار النظم عن موضوع واحد في أماكن متفرقة . وكان بالإمكان تقطيع هذه المنظومة وإعادة تركيبها حسب مواضيعها، ولكن الأمانة العلمية

تقتضي إخراجها كما جاءت في الأصل ويترك إدراك هذه المشكلة لفظنة القارئ بالإضافة إلى محاولة المحقق وضع فهرس للمواضيع الواردة في المخطوطة في نهايتها .
وبالإضافة إلى المسائل المجمعة في هذه المخطوطة إلا أن هناك إسهاماً واضحاً لصاحبها في ذكر مسائل وأمثلة توضيحية (ولو أنها محدودة) لم ترد في كتب الوقف السابقة .
ورغم أن العديد من المسائل الواردة في هذه المخطوطة موجودة في كتب الفقه والكتب التي عنت بالوقف، إلا أن من الأسباب التي تدعو إلى تحقيقها - بالإضافة إلى أنها من كتب التراث- هو ورود هذه المسائل في شكل منظومة مما يسمح بذكر زخم كبير من المسائل في حيز محدود مما يسهل على القارئ المقارنة والبحث عن مسائل الوقف يسر وسهولة .

وقد ابتدأت المخطوطة في الورقة الرابعة بعبارة "بسم الله الرحمن الرحيم وبه نكتفي" في السطر الأول مما خفض عدد الأبيات في هذه الصفحة إلى أربعة عشر سطرًا .

أما الورقة الأولى فقد تضمنت فهرساً بمحتويات المخطوطة . وجاء في أول الورقة " الحمد لله وسقط على بن عمر عن جاره له فاجتمع عليه الناس فقال مالكم - تكأ كأتكم على تكأ كؤكم على ذي جنة افرنقوا عني" . ثم تلى ذلك: " مجموعة لطيفة فيها عدة مؤلفات للمرحوم العلامة هبة الله بن عبد الوهاب بن أحمد الشهير نسبه الكريم بعربشاه القرشي رحمه الله وأعزه" . ثم ذكر في الحاشية : "نقله ما عدا نظم الفرائض السراجية فإنها لقوام الدين الأتقاني والباقي لابن عربشاه وبخطه"^(١) .

(١) - تضم المخطوطة كتاب ((الدرر في نظم الفرائض السراجية)) للشيخ قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر العميد الفارابي الأتقاني، كتبت في القرن العاشر الهجري تقريباً بقلم ابن عربشاه القرشي .

رقم الرسالة	عنوان الرسالة	رقم الصفحة
الأولى	إيضاح الوفاق والخلاف في مسائل الأوقاف	٤
الثانية	الجواهر المنضد في علم الخليل بن أحمد	٣٣
الثالثة	رسالة الإنجاب في ذكر الخلافة لأفضل الأصحاب	٥٦
الرابعة	أشرف الرسائل وأطرف المسائل في أزواج النبي	٥٨
الخامسة	الدرر في نظم الفرائض السراجية	٦٣
السادسة	الدرة السنية في الدرة الصمدية والأدعية وهي في مناقب الإمام أبي حنيفة	٧٩
السابعة	درر الفرائد وعرر الفوائد في مسائل منع الرجوع في الهبة	٨٣
الثامنة	فيض غيث الغيب في إيضاح العقائد المرأة من سمات الغيب	١٠٦

وذيلت هذه الصفحة بالقول: "في - الوالد سلمان أحمد بن رمضان الدمشقي في سنة

١٠٧٣ .

وفي الورقة الثانية حديث عن فضل الدعاء جاء فيه: الحمد لله حدث شَيْخَةُ العوسجي ومجيئه إلى رسول الله ﷺ فقال : أنا جئت أسألك عن الله تعالى عز وجل فقال له رسول الله ﷺ : ﴿سَلِّ﴾ ، فقال له يا محمد إلى مَ تدعو، قال: ﴿أدعو إلى الإله الذي ليس كمثله شيء﴾، قال: وأين هو، قال: ﴿بكل مكان موجود، ليس في شيء منها بمحدود﴾، قال: من أين جاء، قال: ﴿إن قولك من أين جاء كمن ينقل من مكان إلى مكان والله تعالى لم يزل ولم يزول﴾، قال: فأين كان، قال: ﴿كان قبل لروم كن للأين والمكان﴾، قال: لقد وصفت ربا عظيما، وساق الحديث بطوله .

ثم تلا ذلك رواية حديث آخر وهو: رجل دعا على كلب فمات من ساعته فقال النبي ﷺ: ﴿من الذي دعى على الكلب؟﴾ فقال رجل من القوم: أنا يا رسول الله، قال: ﴿والذي بعثني بالحق لقد دعوت الله باسم الذي إذا دعى به أجاب وإذا سئل به أعطى﴾. ولو دعوت بهذا الاسم لجميع أمتي في أن يغفر لهم لغفر لهم، قالوا: كيف دعوت؟، قال: قلت اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت بديع السماوات والأرض ذا الجلال والإكرام اكفنا شرَّ هذا الكلب بما شئت وكيف شئت فما برح حتى مات (دلائل النبوة للبيهقي رحمه الله) ^(١).

^(١) - نص الحديث: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو الطيب بن عبد الله بن المبارك، حدثنا أبو علي الحسين بن المسيب المروزي بنيسابور حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق البصري كتب عنه بيلخ حدثنا سليمان بن طريف الأسلمي، عن مكحول، عن أبي الدرداء قال: كنت مع النبي ﷺ فصلّى بنا العصر في يوم الجمعة إذ مرَّ بهم كلبٌ فقطع عليهم الصلاة فدعا عليه رجلٌ من القوم فما بلغت رجله حتى مات، فانصرف رسول الله ﷺ فقال: {من الداعي على هذا الكلب آنفا؟}، فقال رجل من القوم: أنا يا رسول الله! قال: {والذي بعثني بالحق لقد دعوت الله باسمه الذي إذا دعا به أجاب وإذا سئل به أعطى ولو دعوت بهذا الاسم لجميع أمة محمد أن يغفر لهم لغفر لهم} . قالوا: كيف دعوت؟، قال: قلت: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المنان بديع السموات والأرض ذا الجلال والإكرام اكفنا هذا الكلب بما شئت وكيف شئت فما برح حتى مات . وله شاهد من وجه آخر كذلك مرسلًا مختصرًا .

أخبرنا أبو نصر بن قتادة أنبأنا أحمد بن إسحاق بن البغدادى أنبأنا معاذ بن نجدة، حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا عُمَرُ - يعني أبي ذَرٍّ [أنبأنا يحيى بن اسحق] بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري أن رسول الله ﷺ كان في صلاة العصر يوم الجمعة فسنح كلبٌ ليمرَّ بين يديه فخرَّ الكلبُ فمات قبل أن يمرَّ بين يدي رسول الله ﷺ فلما انصرف رسول الله ﷺ من الصلاة أقبل على القوم بوجهه فقال: {أيكم دعا على هذا الكلب؟} فقال رجل من القوم: أنا دعوت عليه يا رسول الله! قال: {دعوت عليه في ساعة مستجابٌ فيها الدعاء}

وفي الورقة الثالثة مقدمة ليست لها علاقة بالوقف وإنما تدور حول خطاب عهد من رسول الله ﷺ إلى طهية بن زهير النهدي . وتضمنت الورقة الأخيرة من المخطوطة أربعة أبيات فقط، بالإضافة إلى معلومات عن نهاية المخطوطة ومؤلفها وتاريخ الانتهاء منها . وقد ختمت المخطوطة بختم مكتبة عارف حكمت الذي ينص على: "مما أوقفه العبد الفقير إلى ربه الغني أحمد عارف حكمت الله بن عصمة الله الحسيني في مدينة الرسول الكريم عليه وعلى آله الصلاة والتسليم بشرط أن لا يخرج عن خزائنه والمؤمن محمول على أمانته".

وفي الورقة الرابعة كانت الصفحة اليمنى شاغرة، بينما تضمنت الصفحة اليسرى عنوان الرسالة على شكل مثلث قاعدته إلى الأعلى على النحو التالي:

كتاب إيضاح الوفاق والخلاف بين الأئمة رضي الله عنهم في مسائل الأوقاف
لمسطر هذه الأحرف مقر عفو ربه سبحانه أبي نصر
هبة الله عبد الوهاب بن أحمد بن محمد بن عبد الله
ابن إبراهيم تاج الدين بن عريشاه المكي
القرشي العثماني الأنصاري
السعدي الخزرجي الحنفي
عاملهم الله
بلطفه

والمسلمين أجمعين بكرمه الجلي ولطفه الخفي ، أورث العالمين .
وتوجد على هذه الصفحة أربعة أختام أكبرها ختم مكتبة عارف حكمت .
وهناك ختم تمليك كتب عليه: "من ممتلكات الفقير الحاج مصطفى صدقي غفر له".

(البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، ١٤٠٥هـ — ، دلائل النبوة ، ج ٦ ، ص ٢٤١ -

وهناك ختمان آخران غير واضحا . وفي الحاشية اليسرى لهذه الصفحة ذكر:- - -
- - - لله تعالى على غيره الخضر يوسف بن خليفة المعطار الشهير بالحنبلي من تركات
سيد عبد العزيز في ٥ شهر رمضان سنة ١١١٧ ، وذيلت هذه العبارة بتوقيع يأخذ
الشكل الدائري تقريبا .

هل هذه هي النسخة الوحيدة؟:

لم أجد فيما اطلعت عليه من فهارس مكنتات المخطوطات في جمهورية مصر العربية والهند ما ورد عن ذكر نسخة أخرى لهذه المخطوطة . كما لم تشر إليها أي من المصادر التي اعتنت بأخبار المخطوطات وأماكن حفظها. ولكنني وجدت نسخة أخرى منها مكتوبة بخط حسن في المكتبة السليمانية بتركيا، وفيها آثار بلل في بعض أوراقها وهذا ما دفع إلى الاعتماد على نسخة مكتبة عارف حكمت في التحقيق .

التعريف بالمؤلف: أبو نصر هبة الله عبد الوهاب بن عربشاه القرشي

وهو:

عبد الوهاب بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم تاج الدين أبو نصر هبة الله الطرخاني ثم الدمشقي نزيل القاهرة المعروف كأبيه - بابن عربشاه - وهو فقيه حنفي^(١) . ولد بحاج طرخان^(٢) (من دشت قبجاق)، وانتقل منها مع أبيه إلى توقات، ثم إلى حلب . وعاش خلال الفترة من ٨١٣ - ٩٠١ هـ / ١٤١١ - ١٤٩٦ م . واستقر في دمشق زمنا، وولى بها قضاء القضاة . وحج في حياة أبيه سنة ٨٥٠ هـ . وسافر إلى القاهرة فولى مشيخة الصرغتمشية^(٣)، وتوفي بها . كان في بداية حياته فقيراً ثم حصلت له

(١) - الزركلي، خير الدين، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ج ٣، ط ٢، ص ٣٣١؛ ابن العماد، أبي الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب، ج ٨، ص ٥٥؛ كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ج ٦، ص ٢١٩؛ السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، طبقات الحنفية، ص ١٠٥ .

(٢) - تقع طرخان الآن في منطقة زونغاريا في مقاطعة تركستان الشرقية (سينكيانج الصينية) .

(٣) - الصرغتمشية هي المدرسة الصرغتمشية التي بناها الأمير سيف الدين صرغتمش الناصر بجلنب مسجد ابن طولون من الجهة البحرية الغربية بين سنوات ٧٥٦ - ٧٥٧ هـ . وقد رتب الأمير مدرسا للفقهاء بها هو قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر العميد بن العميد أمير غلزي الأتقاني وجعل الأمير هذه المدرسة وقفا على الفقهاء الحنفية وخصص لهم جميعا المعاليم من

ثروة بعد ذلك . له عدة مؤلفات لعل من أهمها: ((روضة الرائض في علم الفرائض)) أرجوزة وشرحها، و ((الجواهر المنضد في علم الخليل بن أحمد)) عروض، و ((نفتح العبي)) في تعبير الأحلام- منظومة في نحو ٤٠٠٠ بيت، و ((دلائل الإنصاف في نظم مسائل الخلاف)) أكثر من ٢٥ ألف بيت، و ((الإرشاد المفيد لخالص التوحيد)) نظم أيضاً، و ((شفاء الكليم بمدح النبي الكريم)) نظم، و ((لطائف الحكم))، و ((كشف الكروب)) في ذكر بعض الصالحين، و ((أشرف الأنساب))، و ((أشرف الرسائل وأظرف المسائل))، و ((مرشد الناسك))، و ((الجوهرة الوضية)).

وقف رتبة لهم (المقریزی، ج ٢، ص ٤٠٣ - ٤٠٤) . وقد ورد اسم الفقيه قوام الدين على غلاف هذه المخطوطة من أنه كاتب رسالة ((نظم الفرائض السراجية)) مما يؤكد الاتصال بين العالمين في هذه المدرسة .

المخطوطة:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أكتـفـي

أحمد من بأحمد قد أرشدا
أطفاءه الله عن الأنعام
من ربنا غيث الصلاة هامي
موحيد وآله وصحبه الأئمة
معدم على رياض المصطفى محمد
وولده والتابعين سرمدا
ويعد ذي أرجوزة لطيفة
أنشأها العبد الفقير الملتجئ
ابن نجل عربشاه الغريب العاني
أعانه الله الكريم برأ
لوالديه يرتجي الغفراننا
ولشيوخه مع الأخوان
والمسلمين أجمعين كرمنا
شغلنا أوقاتنا بنظم العلم
به انجلي عن المأموم والكرب
جعلت ذا في غربي أنيسي
ذا صالح الأعمال للخواص

وبالهدى ناد الضلال أحدا
بالمرتضى خير السورى التهامي
مؤبداً مع السلام التامسي
المعلماء وهداة الأئمة
المهاشمي القرشي الأمجد
عليهم رضوان ربى أبدا
قد أظهرت مسائلنا ظريفة
من ربه عفواً وغفراً مرتجى
مقلد لمذهب النعمان^(١)
والمسلمين أجمعين طمرا
تفضلاً ومنة إحسانا
من الغنى الفافر المتان
تفضلاً من ربنا ومنعمنا^(٢)
بدار عز يا ذكوى الفهم
إلى هنا نلت به أعلى الرتب
خير الأجلاء فلذا جليسي
به النجا في الأخذ بالنواصي

(١) - مذهب النعمان هو مذهب الإمام أبو حنيفة، النعمان بن ثابت (٨٠-١٥٠هـ/٦٩٩-٦٩٩هـ)

٧٦٧م) وهو إمام الحنفية أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. قيل أصله من فارس، ولد

ونشأ بالكوفة وتوفي ببغداد (الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٩، ص ٤٠).

(٢) - أضيف هذا البيت في الحاشية.

سبحان من وفَّقني عزَّ علا
ذاتِي غَدَتْ بِنُفْسٍ فَضَّلَ تَشْتِغِلُ
لِلَّهِ كُلُّ الْحَمْدِ وَالشَّيْءُ
فَفَكَّرْتِي قَدْ قَدَحْتَ زِنَادَهَا
لَفِظَ وَجِيزٌ وَسَيِّطُ الْمَعْنَى
مُخْتَصِرٌ وَلِلْمَعْنَى جَمَاعُ
مُعْنَى وَمَقْنَعٌ بَدِيعٌ كَأَنِّي
مِنْهَا جِهَ الْإِرْشَادَ لِلْهَدَايَةِ
مِنْهُ فَارْتَجِي الْقَبُولَ سَرْمَدًا
فَهَذِهِ مَسَائِلُ الْأَوْقَافِ
أَيْضًا وَمَا فِيهَا مِنَ الْوَفَاقِ
أَوْضَحَ مَا أَتَى عَنِ الْأَصْحَابِ
أَيْضًا عَنْ بَعْضِ الْعُظَمَاءِ
ذَا مَا لَكَ وَالشَّلْفِي وَإِنْ
مُقَصِّلاً مُحَرَّرًا مِنْهَا
عَلَيْهِمْ غَيْثُ الرِّضَى مُتَهَمَرٌ
مَعَ النُّقُولِ لَا خِلَافَ يُعْرِفُ
فَكُلُّ طَالِبٍ لَهَا مُحْتَاجٌ
إِلَى تَقَايِةِ الصَّوَابِ يَحْسِبُهَا
أَوْضَحَتْ لِلْقَضَاةِ وَالْحُكَّامِ
مُفِيدَةً جَامِعَةً الْمُقَاصِدِ
فَانْهَمِ قَدْ وَجَدُوا بَيَانِي

أُرْشِدِي لِنَظْمِهِ تَقْضُ عَلَا
وَنَارُ جَهْلٍ بِالْعَرَى تَشْتِغِلُ
غَمَرِي بِالْفَضْلِ وَالنِّعَمَاءِ
صَاحِ اقْبِسْ نُورَاداً فَيَا لَهَا
مُتَشَبِّهٌ مِنْ طَيِّ هَذَا الْمُنَى
مُحَرَّرُ التَّوْضِيحِ هَذَا نَافِعُ
وَشَامِلٌ حَقّاً يَقَا وَوَافِي^(١)
عِنَايَةً مِنْ رَبَّنَا كِفَايَةً
مَا خَابَ قَاصِدُ الْكَرِيمِ أَبَدًا
وَمَا أَتَى فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ
بَيْنَ الْأُثْمَةِ بِالَاتِّفَاقِ
فِيهَا مِنَ الْأَصَحِّ وَالصَّوَابِ
مُتَشَبِّهٌ قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ
كُلُّ إِلَى الصَّوَابِ حَقّاً مُرْشِدُ
وَمَا أَتَى أَذْكَرَ عَنْ أَوْلَى النُّهَى
مِنْ مَعْصَرَاتِ فِرْنٍ مُنْفَجِرُ
فِي غَيْرِهَا أَفْهَامُ تَخْتَلِفُ
وَضَوْنُهُ مَبَاحُ الْهَدَى وَهَاجِ
قَرَرْتُ ذَا مُحَقِّقاً مُوَجَّهَ
ذِي لِلشُّهُودِ غَايَةَ الْمَرَامِ
مُوقِظَةٌ مُرْشِدَةٌ لِلشَّاهِدِ
فَسَلِّكُوا لَمْ يَفْهَمُوا الْمَعَانِي

(١) - حَقُّ الْأَمْرِ يُحَقُّ وَيُحَقُّ حَقّاً وَحَقُّهُ وَجِبَ وَثَبْتُ وَوَقَعَ بِلَا شَكٍّ. يَقُ الشَّيْءُ
يَقُ يُقَوِّقَةً (مِنْ بَابِ عِلْمٍ) أَيْضٌ. وَيَصْبِحُ الْمَعْنَى حَقّاً وَاضِحاً نَاصِعاً
(البستاني، عبد الله، البستان، ص ٣٣٠٣)

فمنهمُ ذَا لِقْصُورِ الْمِمْسَاةِ
 بِذَا الشَّهَادَةِ فَلَا تَصِحُّ قِطْعُ
 لِسْمِ يَفْهَمِ الْوَاقِفِ مَعْنَى مَا شَهِدَ
 يَسْأَلُهُ الشُّهُودُ مَعْنَى مَا بِهِ
 أَلَّا تُكْرِرَ الشَّهَادَةَ أَفْهَمَ
 فَخَاصَّةً قَضَاةُ ذَا الزَّمَانِ
 قَدْ فَسَدَ النِّظَامُ بِالْجَهْلِ
 وَكَيْفَ لَا نَجْلُو مِنَ الْقَسَادِ
 قَدْ أَوْقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ
 قَدْ ظَهَرَ الْحَقُّ مَعِيَ فَارْجِعْ إِلَيَّ
 بَلْ يَدْعِي فِي قَوْلِهِ الصَّوَابَ
 وَأَصْلُهُ مِنَ الشُّهُودِ الْجَهْلَةِ
 ذَا خَبَطَ عَشْرَى مِنْهُمْ فَوَاقِعُ
 لَيْسَ عَلَى الْوَقْفِ أَقُولُ مُقْتَصِرُ
 لَا بُدَّ مِنْ فَهْمِ الْمَعَانِي
 أَسْرَعَ فِيمَا رُمْتُ بِالْإِيضَاحِ
 فَفِي الْجَوَازِ لَا خِلَافَ يُعْلَمُ
 فَفِي لَزُومٍ عَنِ الْأَحْسَامِ
 مَوْصًى بِهِ وَإِنْ يَكُونُ الْقَاضِي

عَنْ ذَكَرَ ذَا قِصْرٍ كُلُّ فَهْمِهِ
 كُنْ بِمَا ذَكَرْتَ قُلْتَ قَدْ ضَبِطَ ١
 بِهِ عَلَيْهِ أَيْقِظَنَّ وَاجْتَهَدَ
 أَشْهَدُهُمْ عَلَيْهِ إِنْ فُوجَّعَ
 كَيْ يَصْدُرَ الْحُكْمُ صَحِيحاً قَرَرْنَ
 مَعَ الشُّهُودِ اعْتَبَرُوا الْغَوَايِ
 فَسَأَلَ اللَّهُ صَلَّاحَ الْحَالِ
 حَالَةَ الْخَبَاطِ (١) مَظْهَرًا يَنْبَادِي
 ذَا أَصْلُهُ كُلُّ يَقُولُ مِنْهُمَا
 صَاحِبُهُ فَلَمْ يُسَلِّمْ يَا أَخِي
 وَالْحَقُّ مَا أَقُولُ جَوَابًا
 فَلَمْ كَرَّرُوا أَفْهَمَ الْمَسْأَلَةَ
 هُمْ حُمُرٌ بَلْ يَقْرَءُ فَوَاقِعُ
 بَلْ فِي الْعُقُودِ كُلِّهَا ذَا مُعْتَبِرُ
 أَرْشَادًا قَدْ كُنْ يَقْظًا نَبِيهَا
 مُقَرَّرًا أَقُولُ بِالْإِفْصَاحِ
 وَفِي اللَّزُومِ قُلْتَ عَنْهُمْ يَفْهَمُ ٢
 قُلْتَ ثَلَاثَةً مِنَ الْأَحْكَامِ
 قَضَى بِهِ إِذَنْ يَقُولُ مَاضِي ٢

(١) - خُباط: داء كالجنون وليس به، ومنه خَبَطَ عَشْوَاءُ أَيْ سَارَ عَلَى غَيْرِ هِدَايَةٍ كَالنَّاقَةِ الْعَشْوَاءِ
 وَهِيَ الَّتِي فِي بَصَرِهَا ضَعْفٌ تَخْبِطُ إِذَا مَشَتْ لَا تَتَوَقَّى شَيْئاً. وَالْخَبْطَةُ مِنَ تَخْبَطُهُ الشَّيْطَانُ إِذَا
 مَسَهُ بِخَبَلٍ أَوْ حَنُونٍ (البستاني، عبدالله، البستان، ج ١، ص ٦٣٥-٦٣٦).

(٢) كان أبو حنيفة رضي الله عنه لا يميز الوقف إلا ما كان منه على طريق الوصايا، فكان أبو حنيفة يجوز الوقف جواز الإعارة فتصرف منفعة إلى جهة الوقف مع بقاء العين على حكم ملك الواقف ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهية ويورث عنه ولا يلزم إلا بأحد

آخره فللمساكين فـذا	شـرط لزوم فعنه قلت ذا
فإن يكن بما ذكرت فيه	يكون وقفا يا أولي التبيه ^(١)
إن لم يكن له التصرف اسمع	باليبيع والإرث فعنه أصغ وع
محمد ^(٢) في مقرر ز صححه	واقفه لمقرم سلمه ^(٣)

أمرين وهما: إما أن يحكم القاضي بدعوى صحيحة وبينه مع قبول الواقف لفتوى القاضي وعزم على زوال ملكه لزوم الوقف ولا يصح الرجوع عنه، وإما أن يخرج الرجل مخرج الوصية فيقول أوصيت بغلة أرضي أو دارى أو يقول جعلتها وقفا بعد موتي فإنه يلزم (الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٧-٨) والذي عليه جمهور الفقهاء أنه متى صح الوقف منعت العين الموقوفة من التصرف فيها بأي شكل يؤدي إلى نقل الملكية. وفي الواقع إن أدلة القائلين بعدم اللزوم بعضها ضعيف منسوخ بالأحاديث الصحيحة الواردة بجواز الوقف (ابن حزم، الحافظ أبي محمد علي الأندلسي الظاهري، المحلي، ج ٩، ص ٢١٧).

(١) - يقصد بأنه إذا أوصى شخص بماله لكي يصرف على المساكين بعد موته أو انقضاء ورثته فإن هذا الشرط يحول المال إلى وقف لازم لا يصح الرجوع عنه (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٩).

(٢) - يقصد بمحمد هنا محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبو يوسف.

(٣) - يشترط محمد بن الحسن الشيباني التسليم كأحد شروط جواز الوقف فلا بد أن تسلم الدار أو المزرعة أو السبيل... الخ إلى من يقوم على مصالحتها حتى لا تتحول إلى خراب لأنه تقرب إلى الله تعالى بعين من ماله فيتوقف جوازه على التسليم كالصدقة. ولم يشترط ذلك أبو يوسف لأن الوقف ليس بتمليك وإنما هو إخراج له عن ملكه إلى الوقف بخلاف الصدقة المنتقدة فإنها إخراج من ملك إلى ملك فتحتاج إلى قبض لعين التملك. أما في حالة الوقف فإن يد المخرج إليه يستفيد الولاية منه فيصير كأنه أخرجه منه إليه ولكن لا تزيد يد الفرع على يد الأصل في الحكم (الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ١٧-١٨) وجاء في المبسوط أن من يتولى الوقف هو المتولي المختار من

وَأَنْ يَكُونَ جَارِياً مُؤْتِداً وَصِيَّةٌ لَمْ يَشْتَرِطْهَا أَبَداً^(١) ٣
لِنَفْسِهِ مِنْ وَقْفِهِ لَا يَشْتَرِطُ عَنِ الْآخِرِ قُلْتُ هَذَا قَدْ ضُبِطَ^(٢) ٤
وَلَمْ يَقُلْ بِذَا الْإِمَامِ الثَّانِي بَلْ أَسْقَطَ الْجَمِيعَ ذُو اللِّسَانِ
قَدْ جَوَّزَ الْوَقْفَ عَلَى النَّفْسِ وَلَوْ كَانَ مُشَاعاً الصَّحَابَ ذَا رَوَا^(٣)

قبل الواقف فيده مقام يد الواقف لا مقام يد الموقوف عليه . فإذا كانت تتم بيد من اختلره الواقف فبيد الواقف أولى فلا معنى لاشتراط قبضه (السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج ١٢، ص ٣٦) . ولو أن هذا المبرر غير قوي لأن القيم وكيل عن الموقوف عليهم عند محمد وعلى هذا يكون قبضه قبضاً للمستحقين .

(١) - اشترط محمد بن الحسن الشيباني التأييد ويرى أن تشتمل صيغة الوقف عليه لفظاً (كالقول أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة) ومعنى (كالقول أرضي هذه صدقة موقوفة على الفقراء) . إما إذا ذكر جهة تنقطع فلا ينعقد الوقف . وتشير معظم كتب الفقه إلى اشتراط أبي يوسف التأييد وإن كان لا يشدد في صيغة الوقف . فعنده كلمة وقفت تدل على التأييد . ولا يعتبر ذكر الجهة التي تنقطع مبطلاً للتأييد بل يصح الوقف ويصرف ريعه بعد الجهة المعنية للفقراء لأن الصدقة محلها الفقراء وهي جهة لا تنقطع فتفيد التأييد معنى (ابن عابدين، ج ٤، ص ٣٣٩، ٣٤٠؛ الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى، الإيساعف في أحكام الأوقاف، ص ١٥-١٦) . ولو أن المالكية والشيعة الإمامية يجوزون الوقف المؤقت لأن الوقف في جملة معناه وفي مغزاه صدقة والصدقة كما تجوز بإنفاق الغلات مؤبداً تجوز بإنفاقها مؤقتاً ولا دليل يبيح تلك ويمنع هذه، فالتفرقة بين الوقف وغيره من الصدقات تحكم لا يبرره نص ولا يستمد ثبوته من كتاب أو سنة . ويرجح بعض الباحثين القول بجواز الوقف المؤقت وهو مذهب المالكية ومن وافقهم (العقبي، سيد أبو السعود، الولاية في الوقف، ص ٦٠) .

(٢) - أضيف هذا البيت في الهامش .

(٣) - هناك احتمالان لمن يقصد بالإمام الثاني . أحدهما قد يكون أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (أحد صاحبي أبو حنيفة) الذي جَوَّزَ جعل الواقف غلة وقفه كلها أو بعضها لنفسه ابتداء ثم

فَعَنَّهُ ذَا الْوَقْفِ نَقُولُ يَلْزَمُ
أَيْضاً إِذَا طَرَى الشُّرُوعُ فِيهِ
يَعْنِي إِذَا اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْوَقْفِ قُل
يَعْقُوبُ قَدْ أَجَازَ لَا الشَّيْئَانِي
وَقَفَ الْمَشَاعَ عِنْدَهُ فَجَايَزَ

بِقَوْلِهِ الْفَتْوَى الصَّحِيحَ فَاغْنَمُوا
صِحَّتَهُ فَقَايَةُ التَّوْجِيهِ
فَنَافَذَ فِيمَا بَقِيَ أَيَا رَجُل
أَقُولُ وَالْفَتْوَى بِقَوْلِ الثَّانِي^(١)
وَاقِفُهُ فَلَهُ أَجَابَ حَايِزَ^(٢) ٥

بعده لجهة معينة أو العكس، ولم يجوز ذلك محمد الشيباني (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ١٦٩-١٧٠). والاحتمال الثاني هو الإمام العالم العلامة حسام المعاني النعمان الثاني برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر ابن الشيخ على الطرابلسي الحنفي صاحب ((الإسعاف في أحكام الأوقاف)) الذي نقل عن أبو يوسف وغيره جواز الوقف على النفس (الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٩٨-٩٩). والأرجح أن يكون المقصود هو الإمام أبو يوسف لأن الطرابلسي وغيره نقل هذا الحكم عنه.

(١) - يقصد هنا يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف، صاحب أبي حنيفة، الذي تولى القضاء لثلاثة من الخلفاء العباسيين وهم المهدي والمهدي والرشد وأول من خوطب بقاضي القضاء، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، وقيل لولا أبو يوسف ما ذكر أبو حنيفة. وتوفي أبو يوسف في سنة ١٨١ أو ١٨٢ هـ (ابن قطلوبغا، أبو العدل زين الدين قاسم، تاج التراجم في طبقات الحنفية، ص ٨١). ويقصد بالشيباني محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة. أخذ الشيباني الفقه عنه ثم عن أبي يوسف، وتوفي في سنة ١٨٩ هـ (ابن قطلوبغا، أبو العدل زين الدين قاسم، تاج التراجم في طبقات الحنفية، ص ٥٤).

(٢) - اتفق الصحاح على جواز وقف المشاع الذي لا يمكن قسمته وهو ما يضره التبعض ولا ينتفع به الانتفاع المقصود منه قبل القسمة كالحمام الصغير والبئر والرحى. ولكن اختلف الصحاح فيما يمكن قسمته: فذهب محمد الشيباني إلى صحة وقفه وأبو يوسف إلى صحته إلا في المسجد والمقبرة فإن الشيوع فيهما مطلقا مانع من صحة وقفهما اتفاقاً لأن بقاء

ومالك وافقه والشافعي^(١) أيضا كذا عزاه يا لودعني^(٢)
فهبة وقف هما سيان أي إذا طرى الشيوع فيه يا أخوي
إذا طرى الشيوع لا يفسده أيضا كذا في الوقف قلت انتبها^(٣)

الشركة فيهما يمنع خلوصهما لوجه الله تعالى والمهاياة فيهما في غاية القبح لأنها قد تؤدي إلى أن يتخذ المسجد للصلاة وقتاً ويتخذ إسطبلاً وقتاً آخر وأن يقبر في المقبرة سنة ثم تنزع سنة أخرى بخلاف الشيوع في غيرهما لأنه يمكن استغلاله . ومبنى الخلاف بينهما في المشاع المحتمل للقسمة اشتراط التسليم وعدم اشتراطه، فلما اشترطه محمد الشيباني في صحة الوقف اشترط مما هو من تمامه وهو الإفراز والقسمة . ولما لم يشترطه أبو يوسف لم يشترط ما هو من تمامه (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٥٦ - ٥٧) . وقد سبقت الإشارة إلى الخلاف بين الصاحبين حول شرط التسليم . ويبدو أن المؤلف هنا يرجح رأى أبو يوسف فيكون ما بنى عليه وهو صحة الوقف المشاع المحتمل للقسمة هو الراجح المفتى به أيضا .

(١) - نقل الكشناوي بأنه: "يصح وقف المشاع والمقسوم من العقار كالرباع وغيرها كما هو معلوم، وأنه لا يتوقف صحته على حكم حاكم، بل يصح ولو بغير علم الحاكم إذا توفرت شروطه" (الكشناوي، أبي بكر بن حسن، أسهل المدارك، ج ٣، ص ١٠١) . كما نقل الشيرازي بأن " ما جاز وقفه جاز وقف جزء منه مشاع لأن عمر رضي الله عنه وقف مائة سهم من خير بإذن رسول الله ﷺ لأن القصد بالوقف حبس الأصل وتسهيل المنفعة والمشاع كالمقسوم في ذلك" (الشيرازي، أبي اسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي، المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، ج ١، ص ٤٤٨) .

(٢) - أسرع إلى الفهم والصواب إسراع النار إلى الإحراق فهو لودعني (البستاني ، عبد الله، البستان، ج ٢، ص ٢١٦٣) .

(٣) - الشيوع الطارئ لا يمنع صحة الوقف وكذلك الشيوع المقارن وقت الوقف فقط، على عكس الشيوع المقارن وقت الوقف ووقت التسليم فيمنع صحة الوقف عند محمد الشيباني (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٥٧) .

وحكم ما بقي من الوقف على
بقاؤه على الجواز ذا الأصح
وباللزوم الشافعي يصرح
ومالك فلا يرى الوقف اسمع
وأحمد بن حنبل الشيباني
صحته ، محمد يقول لا
أقول عن يعقوب هذا قد وضح^(١)
أيضا به الجمهور قلت افصحوا
أعني على النفس^(٢) كذا والشافعي^(٣) ٣
فإنه وأفق قول الثاني^(٤)

(١) - عند أبو يوسف إذا استحق جزء معين فإنه لا يبطل الوقف لأنه لا شيوع في الباقي فكما أنه يصح ابتداءً يصح وقفه بقاءً، بخلاف ما يرى محمد الشيباني من عدم صحة الوقف لو استحق جزء شائع وتبين أن الشيوع كان مقارناً وقت الوقف ووقت التسليم (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٥٧).

(٢) - ورد في كتاب إرشاد السالك أن الوقف يبطل إن كان على النفس ولو مع شريك غير وارث. وأما إن وقف على وارث وأجنبي فإنه قسم، وصح سهم الأجنبي وعاد سهم الوارث ميراثاً وذلك إن حاز الأجنبي ما يخصه قبل موت الواقف أو مرضه، وإلا فالجميع ميراث، فإن أوقفه على نفسه ثم على أولاده وعقبه رجع حبساً بعد موته على عقبه إن حازوا قبل المانع وإلا بطل، هذا إن أوقف في صحته، فإن أوقف في مرضه صح إن حمله الثلث (الكشناوي، أبي بكر بن حسن، أسهل المدارك، ج ٣، ص ١٠٢).

(٣) - ورد في كتاب المذهب في فصل لا يجوز أن يقف المرء على نفسه ولا أن يشترط لنفسه منه شيئاً : قال أبو عبد الله الزبيدي يجوز لأن عثمان رضي الله عنه وقف بئر رومة وقال دلوي فيها كدلاء المسلمين وهذا خطأ لأن الوقف يقتضي حبس العين وتعليك المنفعة والعين محبوسة عليه ومنفعتا مملوكة له فلم يكن للوقف معنى ويخالف وقف عثمان رضي الله عنه لأن ذلك وقف عام ويجوز أن يدخل في العام ما لا يدخل في الخاص والدليل عليه أن رسول الله ﷺ كان يصلي في المساجد وهي وقف على المسلمين وإن كان لا يجوز أن يخص بالصدقة ولأن في الوقف العام يدخل فيه من غير شرط ولا يدخل في الوقف الخاص فدل على الفرق بينهما (الشيرازي، أبي اسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، ج ١، ص ٤٤٨).

(٤) - ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل ما يشير إلى أن من وقف مسجداً أو بئراً لا يكون له فيها

وغير صاحب التقط لك الهـ ^(١)	ذي درر من بحر فضل ربنا
قطوفها يانعة ودانية	أتتك من شرح الطحاوي وافية
أريد بفضل ربي أبلغ المراد	نوادير لذكرها استطراد
أذكر منها نبذة تعمد	في حصة مشاعة فوائد
صححه هذا بلا نزاع ^(٢)	إجازة الشريك بالإجماع
جوازه عنه كذا البيان	من غيره قد منع النعمان

إلا ما لكل مسلم وأجره على الله عز وجل وأورد حديث عبد الله بن الإمام أحمد، قال: حدثني محمد بن أبي بكر عليّ المقدمي ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا هلال بن حق عن الجريري عن ثمامة بن حزن: أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة لم يكن فيها بئر يستعذب منه إلا رومة فقال رسول الله ﷺ من يشتريها من خالص ماله فيكون دلوه فيها كدليّ المسلمين وله خير منها في الجنة؟ فاشترتها [الضمير يعود هنا إلى الخليفة عثمان رضي الله عنه حين إطلالته من داره على الذين قدموا من مصر لمحاصرته في سنة ٣٥هـ] من خالص مالي فأنتم تمنعوني أن أشرب منها (البناء، أحمد بن عبد الرحمن، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ج ١٥، ص ١٧٩-١٨٠).

(١) - الأبيات الثلاثة والثلاثون التالية ذكرت في الحاشية اليسرى ثم السفلى ثم اليمنى ثم العلوية من ورقة رقم ٧ من المخطوطة.

(٢) - يصح الوقف اتفاقاً لو وقف الشريكان حصتهما على جهة واحدة أو جهتين وسلمتا وقفهما معاً إلى متول واحد أو متولين في وقت واحد أو في وقتين ولكن قال كل واحد منهما للمتولي قبض حصتي في الوقف مع حصة شريكي لأكما بذلك صارا كمتول واحد. وصح الوقف عند محمد الشيباني في كل هذه الوجوه لأن الشيوع لم يكن مقارناً للتسليم. أما لو اختلف زمان تسليمهما إلى المتولي ولو عند اتحاد الجهة لم يصح عند محمد الشيباني لوجود الشيوع وقت التسليم وصح عند أبي يوسف لأن الشيوع في جميع الأحوال ليس بمناع عنده (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٥٧).

عندهما صححة ووافقوا قولهما عنهم فذا محقق^(١)
 بيع المشاع لا خلاف فيه ذا عن أولي التحرير والتنبيه ٦
 رهن المشاع فيه خلف ظاهره أصحابنا لمنعه فاعتبروا^(٢)
 والغير بالجواز قلت صرحا حررته مفصلاً وموضحاً
 وهبة المشاع فيما يحتمل قسمة منع الجواز قد نقل
 وفي الذي لم يحتمل نجيزها هذا هو الأصح قلت وجهاً^(٣)

(١) - ذهب أبو حنيفة النعمان إلى أن المشاع الموقوف لا تصح قسمته لأن الغالب في قسمة غير المثليات المبادلة والمبادلة بالوقف بعد لزومه بالقضاء غير جائزة وإنما يؤمر بالمهاياة فيه .
 وذهب الصحابان إلى صحة قسمة المشاع لأن القسمة في غير المثليات وإن غلب فيها معنى المبادلة لكنهما غلبا في القسمة جانب الإفراز على جانب المبادلة نظراً لمصلحته (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٥٨) . وجاء في مختصر الطحاوي إذا جعل حبساً كان ذلك باطلاً إلا أن يجعلها حبساً موقوفاً أو محبوساً صدقة فيكون ذلك جائزاً وتكون رقبته لله عز وجل ومنافعها لمن اشترطها له وإن اقتضوا رجعت إلى الله عز وجل فتكون مصروفة في وجوه القرب منه وسواء أخرجها من يده أو لم يخرجها منها وسواء كانت في كامل أو في جزء شائع وسواء جعلها الواقف لها وقفاً على نفسه أو على من سواه (الطحاوي، أبو جعفر، مختصر الطحاوي، ص ١٣٧) .

(٢) - إن كانت الحصة الأخرى من المشاع الموقوف ملكاً للواقف وأراد القسمة بين وقفه وملكه جاز له أن يبيع الحصة التي يمتلكها ثم يقاسم المشتري وبعد ذلك يشتري منه الحصة إن أحب . وإن وقع بينهما خلاف فله أن يرفع الأمر إلى القاضي فيعين خبيراً يتولى القسمة معه أو يتولى القسمة معه بنفسه (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٥٨) ؛
 الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم، أنفع الوسائل، ص ٨٠ - ٨١) .

(٣) - عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه جوز الهبة في المشاع لأنه عقد تمليك للمال فيصح في المشاع كالبيع وتأثيره أن الجزء المشاع محل لما هو موجب هذا العقد وهو الملك . . . ولأن الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع تمام الهبة وما يؤثر فيه الشيوع فيما يحتمل القسمة وما لا يحتمل القسمة فيه سواء . ولأن الهبة عقد تبرع فتكون بمنزلة القرض والوصية والشيوع

والغير قد أجازاه في الكل
قرضُ المشاع لا خلاف ينقل
في وقفه يعقوب قل صرح
ووافقوا مقالة الفتوى
في الدهر لو قضى به القاضي يصح
لكونه مجتهداً فاسمع
أفادنا نوادراً فالقاضي
لكونه مجتهداً فيه كذا
مفصلة تذكر في التحريـر
عتق نصف عبده لا يعتق

ذي غرر وافتك عن ذي الفضل
بل صح الكل اسمعن يا رجل^(١)
بصحة قل بالجواز افصحاً
هو الصواب والأصح الأوجه
ولا زم ونافذ ذا متضح ٧
وإن يكن مخالفاً يالوذعي^(٢)
إذا قضى بالخلع فسح ماضي
حكمه شامل أتت نظير ذا
ذي عن أولي التحقيق والتقرير
أي كله عن الإمام حقهوا^(٣) ٨

لا يمنع صحة الوصية وهي تبرع بعد الموت فكذلك التبرع في الحياة (السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ط ٢، ج ١٢، ص ٦٤).

(١) - ولا يمنع القرض فلو دفع رجل ألف درهم إلى رجل على أن يكون نصفها قرضاً عليه ويعمل في النصف الآخر بشرطه يجوز ذلك، وبفضل القرض يبطل اعتماد الرأي على اشتراط القبض، فأصل القبض شرط لوقوع الملك في القرض ثم لا تشترط القسمة والدليل على أن القبض مع الشيوع يتم أنه ينتقل الضمان إلى المشتري بالقبض مع الشيوع (السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ط ٢، ج ١٢، ص ٦٤).

(٢) - جاء في كتاب الوقف أنه إذا قضى القاضي بصحة وقف المشاع صح قضاؤه وارتفع الخلاف لأنه قضاء في فصل مجتهد فيه (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٥٧-٥٨).

(٣) - العتق عند أبو حنيفة رحمه الله يتجزأ حتى أن من أعتق نصف عبده فهو بالخيار في النصف الباقي إن شاء أعتقه وإن شاء استساعاه في النصف الباقي في نصف قيمته وما لم يؤد السعاية فهو كالمكاتب وعند أبي يوسف ومحمد الشيباني والشافعي رحمه الله تعالى يعتق كله ولا سعاية عليه لقوله عليه الصلاة والسلام من أعتق شقصاً [القطعة أو النصف من الشيء لسان العرب المحيط] من عبده فهو حر كله ليس لله فيه شريك وفي الكتاب ذكر هذا

فيما بقى يسعى للعييد	فكالمكاتب الإمام وحده
هما وهم فيعتق الكل افهموا	عليه لا سعى فغنهم يعلم
عتق حظه من العبد فقل	تحريره فللشريك يا رجل
نقول أو يسعى العبيد والولا	بينهما أو يضمّن المعتق ذا ٩
لو موسرا به عليه يرجع	للمعتق الولاء قلنا فاسمعوا ^(١)
إلا مع التساوي فالتضمين	مع ضده يسعى ذا تبين
عليه لا يرجع مال المعتوق	له الولاء عنهما محقق ^(٢)

اللفظ عن عمر رضى الله عنه والمعنى أن العتق إسقاط للرق والرق لا يتجزأ ابتداء وبقاء

(السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ج ٧، ط ٢، ص ١٠٢ - ١٠٣) .

(١) - يشرح الآيات الثلاثة السابقة ما جاء في كتاب المبسوط للسرخسي من أنه إن كان العبد بين

رجلين فأعتق أحدهما نصيبه جاز ثم إن كان المعتق موسرا فللساكت ثلاث خيارات في قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن شاء أعتق نصيبه وإن شاء استسعى العبد في قيمة نصيبه فإذا

أدى السعاية إليه عتق والولاء بينهما، وإن شاء ضمن المعتق نصف قسمته ثم يرجع المعتق

على العبد والولاء كله له . وإن كان المعتق معسرا فللساكت خياران: إن شاء اعتق وإن

شاء استسعى وليس له حق تضمين الشريك إلا على قول بشر المريسي والقياس فيه أحد

الشيئين: إما وجوب الضمان على المعتق موسرا كان أو معسرا لأنه بإعتاق نصيبه يفسد

على الشريك نصيبه فإنه يتعذر عليه استدامة ملكه والتصرف في نصيبه وضمان الإفساد لا

يختلف باليسار والعسرة، أو القياس أن لا يجب على المعتق ضمان بحال لأنه متصرف في

نصيب نفسه والمتصرف في ملكه لا يكون متعديا ولا يلزمه الضمان وإن تعدى ضرر

تصرفه إلى ملك غيره . وقد ورد في الأثر عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ

قال في الرجل يعتق نصيبه في المملوك إن كان غنيا ضمن وإن كان فقيرا يسعى في حصة

الآخر (السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ج ٧، ط ٢، ص ١٠٤ - ١٠٥) .

(٢) - في حديث نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قال قوم عليه نصيب شريكه إن

كان له من المال ما يبلغ ذلك ولأنه قصد التقرب والصلة بإعتاق نصيبه وثمام ذلك بعق ما

فمنهم في موسر قيل كذا في مُقر ملك الشريك يا فتى
 باق كما كان فذا البيع له هبته أيضاً له
 فعنهم أوضحته كما ورد ذي نكت لها اغنم ذا الرشيد^(٢) ١٠
 ألفاظ وقف الصحيح الأوجه حرّمته أبدته جَسْئُهُ

بقي فإن كان متمكناً من إتمامه بملكه مقدار ما يؤديه إلى شريكه كان عليه ذلك ولأن اختلاف هذا الضمان باليسار والإعسار لتحقيق معنى النظر للشريك فإنه إذا استسعى العبد يتأخر وصول حقه إليه وإذا ضمن شريكه يتوصل إلى مالية نصيبه في الحال وإنما يكون هذا إذا كان موسراً له من المال ما يبلغ قيمة نصيب شريكه ثم على قول أبي يوسف ومحمد الشيباني لا خيار للساكت وإنما له تضمين الشريك إن كان موسراً واستسعاء العبد إن كان معسراً أخذاً بظاهر الحديث وبناءً على أصلهما أن العتق لا يتجزأ ولهذا كان الولاء عندهما كله للمعتق في الوجهين جميعاً (السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ج ٧، ص ١٠٥-١٠٦).

(١) - عند الشافعي رحمه الله تعالى إن كان المعتق موسراً يعتق كله وهو ضامن لنصيب شريكه وإن كان معسراً فللشريك أن يستلم الرق في نصيبه ويتصرف فيه بما شاء [بالبيع أو الهبة أو العتق] وقال لا أعرف السعاية على العبد ووجه قوله أن عسرة العبد أظهر من عسرة المعتق لأنه ليس من أهل ملك المال، فإذا لم يجب الضمان على المعتق لعسرته فكذلك لا يجب على العبد بل أولى لأن المعتق معسر جان والعبد معسر غير جان (السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ج ٧، ط ٢، ص ١٠٦). وجاء في سنن الدارمي: حدثنا يعلى وأبو نعيم، قال حدثنا زكريا عن عامر في عبد بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه، قال يُتم عتقه، فإن لم يكن له مال استسعى العبد في النصف بقيمة عدل، والولاء لمن أعتق (الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن هرام، سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٩٤-٣٩٥).

(٢) - نكت في العلم: موافقة فلان أو مخالفة فلان . نكتة : مسألة دقيقة أخرجت بدقة نظر وإمعان . والنكتة: بالضم النقطة البيضاء في الثوب الأسود أو السوداء في الثوب الأبيض (البستاني، عبد الله، البستان، ج ٢، ص ٢٤٩٨).

حرّمته حبّسته قال فقط	من غير تأييد فالكلّ ضبط
إن قال ذي مجبوسة مؤبدة	ذي لفظة لوقفه مؤكدة ^(١)
عن الأئمة فهذا يعلم	نواذر نفيسة تغتنام
لفظ التصديق يجوز عندنا	والشافعي في هذه خالفنا ١٠
قد قيد الجواز في مقولة	صدقاً بنية فانتبه ١١
لكون ذا كناية عنه لنا	من غير نية فلا يصحّ ذا ^(٢)

(١) - ورد في كتاب الإسعاف في أحكام الأوقاف بتوقف انعقاد الوقف على صدور ركنه: وركنه لفظ الوقف وما في معناه كقوله صدقة محرمة أو صدقة محبسة أو صدقة مؤبدة أو صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث أو صدقة موقوفة . وهناك بعض الفقهاء مثل يوسف بن خالد السهري رحمه الله الذين يرون بأن قول أرضي صدقة موقوفة أو موقوفة صدقة ولو يزد في آخر هذا القول بأنها للفقراء أبداً لم يجز الوقف . والأرجح الذي عليه قول أغلب الفقهاء هو عدم الحاجة إلى التأييد لأن محل الصدقة في الأصل الفقراء الذين لا ينقطع وجودهم (الطرابلسي، حسام المعاني النعمان الثاني، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ١٤) . وذهب أبو يوسف أيضاً إلى أنه لا يشترط النص على التأييد أو ما يقوم مقامه إذا كان العرف مما يعين مصرفاً لا ينقطع، وإلى أن تعيين المصرف مع النص على التأييد أو ما يقوم مقامه لا يبطل الوقف . فلو قال وقفت أرضي هذه ولم يزد صح وكانت وقفاً على الفقراء لأن مطلق الوقف ينصرف إليهم عرفاً فهو مؤبد (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٣٠) .

(٢) - يرى بعض الفقهاء أن ألفاظ الوقف إذا كانت صريحة فلا تحتاج أي نية كأن يقول الواقف وقفت أو حبست أرضي ونحوها، وأما إن كانت كناية يحتمل الوقف وغيره كقول الرجل أرضي سبيل أو جعلتها للفقراء فإن تعورف الوقف بهذه الألفاظ اعتبرت الأرض وقفاً وإلا سئل عن نيته فإن نوى الوقف فهي وقف لأنه محتمل لفظه وإن لم ينو شيئاً أو نوى الصدقة فهي نذر وعليه أن يتصدق بها أو بقيمتها فإن فعل فقد وفى بنذره وإلا كانت ميراثاً عنه (ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج ٥، ص ١٩٠) .

مسألة لو في الحياة الواقف	بقيمة الوقف تصدق اعرفوا ١٢
جاز له فهذه قيست على	مسألة عن السرخسي انقلا ^(١)
بثمر أرض تصدقت افهمن	بعد وفاتي جاز قال احفظن ١٣
به على طأيفة مُعَيَّنة	أوضح ذا أماننا ويئنه
صدقة موقوفة قلت للأصح	على المساكين الجوار قد وضح ^(٢)

(١) - ورد في كتاب المبسوط للسرخسي بأنه إذا كانت الأرض لرجل أو رجلين فتصدقا بها صدقة موقوفة وسلمها إلى رجل وجعل أحدهما نصيبه موقوفاً على ولده وولد ولده أبداً ما تناسلوا فإذا انقضوا كانت غلتها للمساكين وجعل الآخر نصيبه وقفاً على اخوته وأهل بيته فإذا انقضوا كانت غلته في الحج يحج بها في كل سنة أو كان المتصدق واحداً فجعل نصف الأرض مشاعاً على الأمر الأول ونصفها على الأمر الآخر فذلك جائز لأنها صدقة واحدة يقبضها وال واحد فلا يضرهم على أي الوجه فرقوا غلتها ومعنى هذا أن تمام الصدقة بالقبض. وإذا كان الوالي واحداً فهو يقبض الكل جملة فتتم الصدقة بالكل بقبضه ثم بتفرق جهات الصدقة لا تتفرق الصدقة ألا ترى أن المتصدق لو كان واحداً وفرق الغلة سهاماً بعضها في الحج وبعضها في الغزو وبعضها في أهل بيته وبعضها في المساكين كان ذلك صدقة جائزة فكذلك إذا كان المتصدق اثنين وعين كل واحد منهما نصيبه مصرفاً وهذا كله قول محمد. فأما عند أبي يوسف الصدقة الموقوفة في جميع هذه الوجوه جائزة لأنه يجوزها غير مقبوضة فكذلك غير مقسومة (السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ط ٢، ج ١٢، ص ٤٠-٤١).

(٢) - اختلف العلماء فيما إذا قال المرء جعلت أرضي هذه موقوفة على العميان أو قراء القرآن أو الفقهاء أو أبناء السبيل أو طلبة العلم. فقال بعضهم الوقف غير صحيح لأن هذه الأوصاف تشمل الفقير والغني فلا يدرى لمن تعطى الغلة، للأغنياء أو الفقراء، ولا يمكن صرفها للجهتين لاستلزام اختلاف الجهة غني وفقراً اختلاف المصروف هبة وصدقة وهما مختلفان. ولا يمكن صرف الغلة لأحدهما بعينه لئلا يلزم عليه الترحيح بلا مرجح وهو لا يجوز. وقال بعضهم بصحة هذا الوقف لأن هذه الأوصاف مشعرة بالحاجة استعمالاً إذ العمى

جواز ذا قد منع الخصاف إن الصحيح قلست فالخلاف
موقوفة محبوسة صح اسمعا إن الأخير وهلالاً منعاً^(١)

والاشتغال بالعلم مثلاً يقطع عن الكسب فيغلب فيهم الفقر فيكون هذا هو غرض الواقف فيحمل كلامه عليه . ويصرف حينئذ الربيع للفقراء منهم وهذا هو الصحيح لقوة مدركه (الأنباري، محمد زيد، كتاب مباحث الوقف، ص ١٣) . كما ورد في كتاب الإسعاف بأنه لو جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على اليتامى صح واستحق الغلة كل من مات أبوه ولم يبلغ الحلم ذكراً أو أنثى بشرط كونه فقيراً لأن قصده بالوقف عليهم الفقراء منهم فقط وأما إذا قال على يتامى بني فلان أبداً فإن كانوا يحصرون تكون الغلة للموجودين وقت الوقف سواء كانوا فقراء أو أغنياء أو مختلطين لجعله إياه لأيتام معينين وإن كانوا لا يحصرون تكون لكل يتيم منهم سواء كان موجوداً وقت الوقف أو وجد بعده بشرط كونه فقيراً إذ هو حينئذ بمنزلة جعله إياه للمساكين (الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ١٤٢) .

(١) - ورد في كتاب أحكام الأوقاف للخصاف : لو قال الرجل قد حبست أرضي هذه أو قال حبست أصلها أو قال حرمت أصلها - كل هذا باطل لا يجوز . . . لأن الوقف يحتاج إلى تفسير وتبيين وجهة . وقال إن الوقف يكون على الغني والفقير وعلى قوم بأعيانهم وبغير أعيانهم ويحتاج إلى سبل فإذا لم يبين سبله لم يدر على من يفرق غلة هذا الوقف . فلو قال أرضي هذه وحددها موقوفة لا تكون وقفاً فالفرق هنا بين القول صدقة والقول موقوفة فإنه إذا قال صدقة يجب التصديق بما على المساكين وإلا فهي ميراث للورثة، وإذا قال وقف فقط فإن هذا القول باطل (الخصاف، أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ٣٠، ٣١) . كما ورد في كتاب أحكام الوقف لهلال بن يحيى بأن الوقف جائز إذا قال صدقة موقوفة . أما إذا قال أرضي هذه موقوفة على ولدي ونسلي فلن ذلك لا يجوز لأنه لم يسم آخرها للمساكين ولم يجعل للصدقة ولا للمساكين ذكراً ولا معنى وإذا قال صدقة موقوفة ذكر المساكين بقوله صدقة فهو جائز وكذا لو قال أرضي هذه موقوفة لا تباع ولا توهب ولا تورث على ولدي ونسلي . . . هذا وبالباب الأول

جَوَازُهُ قُلْتُ الْأَصَحُّ الْأَوَّلُ
يَقُولُ يَعْقُوبُ أَقُولُ الْفَتْوَى
مَسْأَلَةٌ لَوْ قَالَ أَرْضِي صَدَقَةٌ
صَدَقَةٌ أَرْضِي فَقَدْ جَعَلْتُهَا
إِنْ قَالَ ذَا جَعَلْتُهَا لِلْفُقَرَاءِ
وَقَفًّا يَصِيرُ قُلْتُ إِلَّا يُسْأَلُ
وَقَفًّا بِهِ أَجْزَلُ لَهُ وَوَجَّهَ
بِذَا التَّصَدَّقَ لَهُ قُلْتُ اعْلَمُوا
وَبِالْقَضَاءِ مِلْكُهُ يَزُولُ
عَنِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْجَالِي
بِقَوْلِهِ وَقَفْتُ زَالَ مِلْكُهُ
كُلُّ بَمَا قَالَ بِهِ لَهُ وَفَاقَ

عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ أَفْهَمُنْ عَوَّلُوا
فِي الْوَقْفِ ذَا الصَّحِيحُ عَنْهُ يَرَوِي
جَعَلْتُهَا أَوْ قَالَ ذَا مَا
نَذَرًا يَكُونُ بِالْوَفَاقِ وَجَّهَ
فِي بَلَدٍ تَعَارُفًا اعْتَبَرَا
عَنْ قَصْدِهِ فَإِنْ نَوَى ذَا الرَّجُلِ
إِلَّا فَنَذَرًا صَارَ ذَا وَتَبَّاهُ (١)
أَيْضًا وَبِالْثَمَنِ عَنَّا يُعْلَمُ
تَعْلِيقُهُ بِالْمَوْتِ ذَا الْمَنْقُولِ (٢) ١٤
وَعَنْهُمَا أَفْصَحُ بِالْمَقَالِ
أَقُولُ عَنْ يَعْقُوبَ ذَا مُوَجَّهَ
أَفْتَى بِهِ شَيْخُ بَلْخٍ وَالْعِرَاقِ (٣)

سواء ولا يجوز شيء من ذلك إلا أن يقول صدقة أو يجعل آخرها للمساكين (البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٠٠).

(١) - انظر الهامش رقم ٣ في صفحة رقم ١٥٠.

(٢) - إذا وفي النذر أو الوقف في حياته زالت الأرض أو الدار من ملكه، وتصير وقفاً بعد موته ويكون ذلك كقوله وقف دارى هذه بعد موتى على المساكين. وتصير الدار أو الأرض تبعاً لذلك وقفاً من ثلث ماله لأن هذا من قبيل الوقف المعلق بالموت أو المضاف إليه. فهي في مقام الوصية ويصح الرجوع عنها وإذا مات مصراً عليها نفذت من ثلث ماله (ابن عابدين، حاشية الدر المختار، ج ٢، ص ٣٤٧).

(٣) - بلخ: مدينة مشهورة بخراسان وكانت تسمى الإسكندرية قديماً، بينها وبين ترمذ اثنا عشر فرسخاً. ويقال لجيخون: نهر بلخ، بينهما نحو عشرة فراسخ. وينسب إليها الكثير من العلماء منهم أبو عبد الله البلخي، والحسن بن شجاع بن رجاء أبو على البلخي (الحموي، معجم البلدان، م ١، ص ٤٧٩-٤٨٠).

- وهو الصحيح والصواب والحسن
لو مسجداً بنى فملكه فلا
قلت فبالإقرار والصلاة أي
لفظ وقف فيه لا يشترط
والشافعي خلاف ذا وأحمد
وعند يعقوب ولا الصلاة قل
ولا يعود ملكه إذا خرب
يعود مسجداً عن الشيباني
- في ذا فقد خالفه ابن الحسن^(١)
يزول عنه يا فتى تأملاً
فيه بإذن زال ملكك ذا الفتى ١٥
عن الصحاب قلت هذا يضبط^(٢)
رواية كذا الصحاب أوردوا^(٣)
ووافقوا مقالته أيا رجلاً^(٤)
عن الجميع ذا أتى فأصغ ثوب ١٦
قال ولو خرب ذا أخواني^(٥)

(١) - يقصد بأن أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ويؤيده الكثير من شيوخ خراسان والعراق الذين يرون بجواز الوقف حتى لو لم تجتمع عبارات الحبس والصدقة ويكون وقفاً على المساكين لأن مطلقه ينصرف إلى المساكين علاًفاً إلا أن محمد بن الحسن الشيباني الحنفي يرى أن ذلك القول غير كاف واشترط التسليم إلى المتولي (الطرابلسي، حسام المعاني النعمان الثلثي، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ١٥).

(٢) - ولا يشترط في صحة وقف المسجد أن يقول الواقف جعلته مسجداً أو نحو ذلك بسل يتم بالإقرار والإذن العام بالصلاة مع الصلاة فيه بالفعل لجريان العرف بذلك بخلاف الوقف على الفقراء فإنه لم تجر العادة في كونه وقفاً بالتخلية والإذن باستغلاله فلزم التلفظ فيه بما يدل على كونه وقفاً (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٢٠٨).

(٣) - ورد في كتاب المذهب: لا يصح الوقف إلا بالقول . فإن بنى مسجداً وصلى فيه أو أذن للناس بالصلاة فيه لم يصح وقفاً لأنه إزالة ملك على وجه القرينة فلم يصح من غير قول مع القدرة كالعتق وألفاظه ستة: وقفت وحسبت وتصدقت وأبدت وحرمت (الشيرازي، أبي اسحق إبراهيم، المذهب في فقه الإمام الشافعي، م ١، ص ٤٤٩).

(٤) - عند أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم لا يشترط الصلاة في المسجد بل يتم بمجرد قول الواقف جعلته مسجداً لأنه لا يشترط التسليم (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٢٠٩).

(٥) - اختلف الشيوخ في هذه المسئلة فقال محمد بن الحسن الشيباني بأن المسجد إذا خرب أو

ولو بنى مسجداً أو سقاية
إلى ملكه عن الإمام ذا مضى
فعنه زال ملكه في الحال
فما يصح وقفه فرع زاهي
وقف العقار جازي والداد
كاللحرب والدواب
لو غلة الكروم وقفاً جعل
وقف النبا وشجر يعتبر
بعض المشايخ يخالف أفهموا

فبالقضاء زال ذا السقاية
يعقوب لا يحتاج فيه للقضاء^(١)
ووافقوا يعقوب في المقال^(٢)
ثمرة من جوهردر بهي
بما لها من كل حق جار ١٧
وكالعيد جايز صحابي
قلت الجميع صار وقفاً ذا انقلا
بدون الأرض ذا الأصح قرروا ١٨
جوازهُ هو الصحيح فهموا^(٣)

استغنى الناس عنه يعود إلى ملك الواقف إن كان ميتاً لأنه عينه لقربة محددة فإذا انقطعت
رجع إلى الملك وإذا لم يعلم الباني ولا ورثته جاز بيعه وصرف ثمنه في مسجد آخر ومثل
المسجد حصيره وقناديله. وقال أبو يوسف بأنه مسجد أبداً إلى قيام الساعة ولا يعود
بالاستغناء عنه إليه ولا إلى ورثته لأنه قد أسقط ملكه عنه لله والساقط لا يعود ولا يجوز
نقل أنقاضه ولوازمه إلى مسجد آخر وأكثر الفقهاء على قول أبي يوسف (عشوب، عبد
الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٢١٠-٢١١).

(١) - ومثل المسجد في الخلاف المذكور الرباط والسقاية والبئر وغيرها إذا أخرجت عن الانتفاع
المقصود منها واستغنى الناس عنها أو لم يكن لها ما تعمر به فإنه يبطل وقفها عند محمد
الشيتيني وترجع إلى الواقف أو ورثته خلافاً لأبي يوسف (عشوب، عبد الجليل، كتاب
الوقف، ط ٢، ص ٢١٢).

(٢) - إضافة في الهامش: أي مالك والشافعي وأحمد وافقوا قول يوسف رضي الله عنهم.

(٣) - يرى بعض الفقهاء أن القياس يقتضي عدم صحة وقف المنقول مطلقاً أي سواء تبعاً للعقل أو
قصداً وسواء جرى العرف بوقفه أم لا لأنه لا يتأبد والشرط في الوقف التأبید. وبذلك
أخذ أبو حنيفة رحمه الله. ويرى صاحبان بصحة وقف المنقول تبعاً للعقار وعلى جوازه
استقلالاً في السلاح والدواب. ويدخل في وقف العقار تبعاً البناء والشجر بجميع أنواعه

يَجُوزُ بَيْعُهُ فَعَنْهُ فاعلما	وأحد أجازة في كُلمها
كذا الأثاث والسلاح متضح	كالحيوان والعقار ذا يصح
أصحابه عنه رَوَوْا ما أثبتا	مع بقاء عينه عنه كذا
في كلما فيه أتى تعامل ^(١)	أقول في المنقول عتاً ينقل
منشار أيضاً مُصَحَّفٌ مُبَجَّل	يُصَحُّ وقفه فذا كالمرجل
فيه الخلاف واقع أيا حسب	قدرٍ وفاسٍ يا فتى أما الكتب ^(٢)
فيها تعامل جرى تفهّموا ^(٣)	جواز وقفها للأصح فافهموا

وهو ما يمكن في الأرض أكثر من سنة وكذا الشرب والطريق لأن الأرض لا توقف إلا للاستغلال وهو لا يمكن بدون الماء والطريق . ولا يدخل في وقف الأرض ما بها من زرع ، لا يبقى في الأرض أكثر من سنة كالقطن أو الشعير أو القمح (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٤٥، ٤٦؛ البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٦١) .

(١) - يؤكد رأى صاحب المخطوطة ما ذهب إليه محمد الشيباني من أن ما جرى العرف بوقفه استقلالاً من المنقولات كالفأس والمنشار والقدر... الخ صح وقفه، وما لم يجر العرف بوقفه لا يصح وقفه كالطعام والثياب والبسط لغير المسجد ونحوها لأن التعامل مما يترك به القياس كالنص لقوله ٤ ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٤٧) . ونقل في المجتبى جواز وقف المنقول عند محمد الشيباني وإذا جرى فيه التعامل عند أبي يوسف (ابن عابدين، حاشية الدر المختار، ج ٤، ص ٣٦٣) .

(٢) - في الهامش: أي في وقف الكتب .

(٣) - إن وقف المرء كتبه على مدرسة بعينها كان الانتفاع بها قاصراً على أهل هذه المدرسة وليس لهم ولا لغيرهم نقلها من محلها . وإن وقفها على طلبة العلم وعين لها مكاناً وضعها فيه فلكل طالب علم أن ينتفع بها فقيراً كان أو غنياً لاستوائهما في الحاجة إلى الانتفاع بالكتب . . . لكن إن شرط الواقف ألا تخرج من ذلك المكان صح واتبع شرطه وإن لم يشترط فقد تردد بعضهم في جواز النقل والأقرب جواز إعارتها لمن لا يخشى منه الضياع

ذَا عَنْ أَبِي الْيَثِ أَقُولُ يُرَوَّى وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى^(١)
 حَرَّرَ هَذَا ذُو الْمَقِيدِ وَأَجَادَ نَادِرَةً عَزِيزَةً وَكَمْ أَفَادَ
 وَوَقَفُ مَأْكُولٍ فَكُلٌّ قَالَ لَا^(٢) وَمَالِكٌ رَوَايَةً قَالَ بُلَى^(١) ٢٠

من الطلاب لينتفع بها ثم يردها إلى مكانها (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٤٨-٤٩).

(١) - هو أبو اليث السمرقندي (٣٧٣-٠٠٠هـ / ٩٨٣-٠٠٠م) نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي الملقب بإمام الهدى علامة من أئمة الحنفية وهو من الزهاد المتصوفين. له تصانيف نفيسة منها: تفسير القرآن، وعمدة العقائد (مخطوط)، وبستان العارفين، وخزانة الفقه (مخطوط)، وتنبيه العارفين، وفضائل رمضان (مخطوط)، وشرح الجامع الصغير، وعيون المسائل في الفتاوى والتراجم، ومختلف الرواية، والنوازل مني الفتاوى (الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٨، ص ٣٤٨-٣٤٩). وجاء في النوازل من الفتاوى: سئل أبو نصر عن رجل وقف الكتب قال كان محمد لا يميز ذلك وكان نصير يميزه، وقد وقف كتبه وقال كان الفقيه أبو جعفر يميز ذلك وبه نأخذ (السمرقندي، أبي اليث نصر بن محمد، النوازل من الفتاوى، ورقة ٧٧).

(٢) - لا يدخل في وقف الأرض الثمر الموجود على أشجارها وقت الوقف سواء كان مما يؤكل كالنخيل أو لا يؤكل كالورد والياسمين بل يكون كل ذلك ملكاً للواقف ولو وقف الأرض بجميع حقوقها أو زاد بجميع ما فيها ومنها وفي الاستحسان يلزمه التصديق بها على الفقراء على وجه النذر لا على وجه الوقف. وذكر الناطقي أنها تدخل في الوقف وخصوصاً إذا زاد بجميع ما فيها ومنها ويكون حكمها حكم الثمرة بعد الوقف فتصرف في الوجوه التي سماها لأنها من غلة الوقف (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٤٦، ٤٥٠؛ الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٢٣، ٢٤؛ الناطقي، أبو العباس أحمد بن محمد، الواقعات، ورقة ١٣٨، ١٤٥). وورد في كتاب المجموع أن ما ينتفع به بتلافه كالمطعم والمشروب والمشوم فوقه جائز، وكذلك كل ما يسرع إليه الانتفاع به على الدوام. ويحكى عن مالك والأوزاعي في وقف الطعام أنه يجوز

(النووي، أبو زكريا محي الدين، المجموع، ج ١٤، ص ٥٧٧). وفصل غي الفتاوى الظهيرية عن الفقيه أبي بكر أنه قال إن لم يكن للزرع قيمة يوم الوقف دخل وإن كان له قيمة لا يدخل ما لم يذكر. وذكر هلال رحمه الله أنه لا يدخل من غير فصل وهكذا ذكر الخصاص. ولو كان فيها بقل أو رياحين لا تدخل في الوقف. ولو كان فيها قصب أو خلافه فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف، وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاثة يدخل. وأما الرطاب فما كان من رطبة قد طلعت فهي للواقف وما كان من أصول ذلك فهو داخل في الوقف، وكذلك الباذنجان والقطن إلا أن يكون شجر القطن يجز كل سنة، فإذا كان كذلك لا يدخل. وبصل البهر والزعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجر الورد والياسمين يدخل، والرحى في الضيعة تدخل في وقف تلك الضيعة (رحى الماء ورحى اليد في ذلك سواء)، وكذلك الدواليب تدخل والدوالي لا تدخل (ظهير الدين، محمد بن أحمد، الفتاوى الظهيرية، ورقة ٢٣٣).

(١) - ورد في كتاب المعيار المعرب: كره بعض شيوخ المالكية تحبيس الطعام فإن نزل أمضاه، فإن كان معقبا جعله ملكاً لآخر العقب، فعلى هذه الطريقة وهي لابن رشد بمضي تحبيسه، فإن لم يوجد من يتولى النظر فيه لمشتقته فرق على جماعة ليخف تبعه وتقل منورته إن تطوعوا به من غير أجرة منه، فإن لم يوجدوا بيع ووقف ثمنه للسلف في ذلك الوجه، ويستحب للورثة إمضاؤه في الوجه الذي عينه مورثهم على حسب ما ذكر وفصل (الونشريسي، أحمد بن يحيى، المعيار المعرب، ص ١٢٠-١٢١).

(٢) - ورد في كتاب الإسعاف أن رجلاً جعل ناقة له في سبيل الله فأرادت امرأته أن تحج عليها فأخبر بذلك رسول الله ﷺ فقال الحج من سبيل الله، وحبس طلحة رضي الله عنه سلاحه وكراعه [أي خيله] في سبيل الله. والإبل كالخيل لأن العرب تقاتل عليها وتحمل عليها السلاح فبقي فيما وراءه على الأصل. ولو وقف بقرة على رباط بأن يعطي ما يخرج من لبنها وشيرازها [اللبن الثخين] وسمنها لأبناء السبيل إن كان في موضع تعارفوا ذلك يصح كما في ماء السقاية وإلا فلا. ولو وقف ثوراً على أهل قرية ليتروا [ليشرب: يترو نزواً وقع

ومالك رواية عنه أتت مُوافق للشافعي كما ثبت^(١)
 وَقَفُ الدنانير افهمن والوَرَقِ^(٢) ذاك المكيال للجواز حَقَّق ٢٠

عليه ووطنه (البستان: ج ٢، ص ٣٤٠٢) على بقرهم لا يصح لأنه ليس فيه عرف ظاهر ولا هو قرية مقصودة (الطرابلسي، حسام المعاني النعمان الثاني، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٢٨٠).

(١) - قال الشافعي كل ما عرف بعينه وقطع عليه الشهود مثل الإبل والبقر والغنم أنه صدقة محرمة جازت الصدقة في الماشية. وتتم الصدقات المحرمات إذا تصدق بها مالكها على قوم معروفين بأعيانهم وأنسابهم وصفاقم. ويكون مع ذلك أن يقول صدقة لا تباع ولا توهب أو يقول ولا تورث. فإذا كان واحداً من هذا فقد حرمت الصدقة فلا تعود ميراثاً أبداً. كما ذكر الشافعي إبطال رسول الله ﷺ للحبس التي كان أهل الجاهلية يحبسونها وهي أن الرجل يقول إذا نتج فحل إبله ثم ألقح فأنج منه هو حام، أي قد حمى ظهره فيحرم ركوبه ويجعل ذلك شبيهاً بالعتق فأبطلها الله عز وجل لقوله تعالى: ﴿ ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون ﴾ (سورة المائدة: ٥) (الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ج ٤، ص ٧٢). كما ورد في كتاب المذهب جواز وقف الصغير من الحيوان لأنه يرجى الانتفاع به على الدوام الشيرازي، أبي اسحق إبراهيم، المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، ج ١، ص ٤٤٧). وورد عن الإمام مالك بن أنس قوله كل حبس لا غلة له مثل السلاح والخيل وأشباه ذلك فإنه إذا وجهه في تلك الوجوه التي سمى وأعمله فيها فقد جاز وإن كان يليه حتى مات وهو من رأس المال وإن لم يكن وجهه في شيء من تلك الوجوه فهو غير جائز (الأصبحي، مالك بن أنس، المدونة الكبرى، ج ٦، ص ١٠٠-١٠١).

(٢) - في الهامش: الودق الدراهم المضروبة وكذلك الدقة والهاء عوض من الواو. وفي الحديث الدقة ربع العشر، ويجمع على دقين مثل إدة وإدين ومنه قولهم أن الدقين تغطي أمسن الأقيين. ونقول في الدفع هذه الدقون. وفي الودق ثلاث لغات. حكاهن --- رواية لوحاً ورق. وورق وورق مثل كبدي وكبد وكلة وكلة لأن فيهم من ينقل كسرة الراء إلى الواو وبعد التخفيف. ومنهم من يتركها على حالها --- فن بالتحريك ضعف الراء. والله

صُورَهَا يَدْفَعُ ذَا مُضَارَبِهِ	تَصَدَّقُ بِالْفَضْلِ ذِي مُسْتَعْنٍ بِهِ ^(١)
أَيْضاً قَدْذَا لَوْ وَقَفَ الْمَوْزُ وَنَصَحَ	مِنْ بُغْيَةِ الْقَنِينَةِ قَلْتَ ذَا وَضَحَ ^(٢)
لَوْ وَقَفَ الْمَتَاعُ بِالْخِيَارِ لَهُ	قَبْلَ الْمَضِيِّ صَحَّحْنَ مَا فَعَلَهُ ٢١
فَالْوَقْفُ جَائِزٌ مَعَ الْيَعِ اسْمِعْ	وَبَطُلَ الْخِيَارُ قَلْتَ أَصْغِ وَعْ
أَيْضاً كَذَا الْبَايْعُ بِالْخِيَارِ	وَقَفَّةً قَبْلَ مَضِيِّ مَا أَجَّلَهُ
فَحُكْمُهُ حُكْمُ الَّذِي تَقَدَّمَ	فَوْقَهُ إِبْطَالُ بَيْعِهِ اَعْلَمَا ^(٣)

اعلم -- رحمه الله تعالى .

(١) - تدفع الدنانير والدراهم المضروبة مضاربة ليصرف ربحها على الجهة التي سماها الواقف أو يشتري بها عقاراً إن أمكن ويجعل وقفاً على تلك الجهة، أو تقرض الدراهم قرضاً حسناً للمحتاج، ثم يردها وتقرض لغيره وهكذا فإن ذلك جائز (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٤٨؛ الطرابلسي، حسام المعاني النعمان الثاني، الاسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٢٦) .

(٢) - القانوني، محمود بن أحمد بن مسعود، بغية القنية، ورقة ٥٠؛ وجاء عن النووي الموز حكمه حكم الشجر على الأصح لا حكم الزرع، فالأرض وما فيها من جذور الموز وفراخه وقف . وما ثبت من الجذور بعد ذلك من الفراخ ينسحب عليه حكم الوقف (النووي، أبي زكريا يحيى، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ج ١، ص ٤٩٧) .

(٣) - من شروط الوقف أن لا تقترن صيغته بشرط الخيار سواء كانت المدة معلومة أم مجهولة . فلو اقترنت به كما لو قال وقفت أرضي على الفقراء على أني بالخيار ثلاثة أيام بطل الوقف عند محمد الشيباني . ويصح الوقف والشرط عند أبي يوسف إن كانت مدة الخيار قبل مضي ثلاثة أيام وإلا بطل الوقف . أما في المسجد فشرط الخيار باطل والوقف صحيح . كما يجب أن لا تقترن صيغة الوقف بشرط ينافي حكم الوقف . فلو وقف أرضه على أن له أن يبيعها ويتصدق بثمنها أو على أن لمن احتاج من ولده يبيعها وصرف ثمنها في حوائجه كان الوقف باطلاً لأن حكم الوقف اللزوم وهذا الشرط ينافيه كما عند محمد الشيباني . ويروى عن أبي يوسف القول ببطالان الشرط وصحة الوقف (الرافعي، محمد رشيد، تقريرات الرافعي على حاشية ابن عابدين، ج ٢، ص ٧٦) .

٢٢	صَرَّحَ بِالْوَقْفِ أَجْزَ	بالخمر والخزير أرضاً اشترى
	كلاهما يَصِحُّ قُلْتُ انْتَبَهَا ^(١)	والمشترى تلزُفُ قِيمَتُهَا
٢٣	بِالنَّقْصِ يَرْجِعُ أَجْبَ صَوَابًا ^(٢)	إِنْ بَعْدَ ذَا عَيْبًا أَصَابَا
	ذِي غَرَرٍ مِنْ دَرَرٍ هَا اغْنَمْنِ	أَيْضاً وَفِي ثَنِّهَا كَذَا افْهَمْنِ
	بَعْدَ الشَّرَاءِ ثُمَّ عَيْباً	كَذَا إِذَا دَاراً بِنَاهَا مَسْجِداً
	بِالْعُشْرِ حَسْبُ يَا صَحَابِي فَاسْمَعُوا ^(٣)	إِنْ يَكُنِ الثَّمَنُ عَرْضاً يَرْجِعُ
٢٤	فَنَافِذٌ وَلَا زَمَ لَهُ أَثْبَتَا ^(٤)	لَوْ بِالْوَفَاةِ عَلَّقَ الْوَقْفَ الْفَتَى

(١) - جاء في كتاب أحكام الوقف لهلال بن يحيى لو اشترى رجل داراً بخمر أو بخزير وقبضها فوقفها على المسلمين فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الدار يوم قبضها (البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٥٨).

(٢) - لو اشترى رجل داراً وقبضها ووقفها على المساكين ثم وجد بها عيباً فالوقف جائز وليس له ردها ويرجع بالنقصان لأن ملك المشتري زال عنها فإذا زال عنها ملكه رجع بالنقصان (البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٥٩).

(٣) - إذا اشترى رجل داراً بيعاً فاسداً وقبضها واتخذها مسجداً وصلى الناس فيه فسهي مسجداً وعلى المشتري قيمتها ولا ترد وهذا الوقف سواء . ولكن إذا كان ثمن الأرض عرضاً ممن العروض [مثل مزرعة أو غلة مما يكال أو يوزن] ثم وجد بها عيباً فله أن يرجع بالنقصان بقيمة العشر (البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٥٨، ٢٠٩).

(٤) - يرى أغلب الفقهاء أن لا يكون الوقف مضافاً إلى ما بعد الموت فلو قال الرجل أرضي هذه صدقة موقوفة على الفقراء بعد موتي لم يكن هذا وقفاً فيصح له أن يرجع فيه، لكن إن أصر عليه حتى مات كانت وصية بالوقف فإن خرجت الأرض من ثلث تركته أو لم تخرج وأجازت الورثة فغلته جميعاً للفقراء وإلا فلهم غلة ما يخرج من الثلث فقط والباقي يكون ملكاً للورثة (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٢٨؛ ابن عابدين، حاشية الدر المختار، ج ٤، ص ٣٤٧). ولكن يبدو أن مؤلف المخطوطة يؤيد الرأي القائل بأن الإضافة أو التعليق لا تبطل الوقف (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق، ج ٥، ص ١٨٨).

والشافعي وافقنا قلْتُ اسمع
ذكرت في دلائل الإنصاف
في قيم الوقف به إذا بنى
قال الحصري الإمام الأعلم
فايدة أوضَحها فتقتبس
ومات إن من غلة الوقف فهو

٢٥ عن النووي أتى فأدره وع^(١)
نوادراً قد حُررت
ثم قضى من قبل أن يُبَيَّنَا
ما عن أبي القاسم يروى قيل فافهموا^(٢)
٢٦ قال وفي الوقف الصحيح إن غرس
للوقف صارَ وبه ثلثه

(١) - ورد في كتاب المجموع: شرح المذهب للنووي عدم جواز تعليق الوقف بالموت لأن ذلك ينافي مقتضى الوقف بالتأيد، ولو أن بعض الحنابلة قضى بصحة الوقف لأنه منقطع الانتفاء فأشبه ما لو وقفه على منقطع الانتفاء. ويحتمل أن يفسد الشرط ويصح الوقف بناء على الشروط الفاسدة في البيع كما قال الشافعي وأحمد بن حنبل (النووي، أبو زكريا محي الدين، المجموع: شرح المذهب، ج ١٤، ص ٥٨٥).

(٢) - يقصد ذكرت في مخطوطة أخرى للمؤلف بعنوان: "دلائل الإنصاف في مسائل الخلاف"، وتوجد نسخة من هذه المخطوطة في المكتبة السلিমانيّة تضم الأبيات التالية (ابن عربشاه، أبو نصر هبة الله عبد الوهاب بن أحمد بن محمد، دلائل الإنصاف في مسائل الخلاف، ورقة ٩١):

وقيم الوقف إذا أراد أن	يفوض النظر للغير أفهم
أي بوصية فعند الموت له	يجوز والغير له أن يقبله
وليس للواقف أن يعزل من	ولاه ناظراً إلى الوقف اعلم
وعند موته له إسناد	وصية للغير قلت انتبهوا

(٣) - أبو القاسم هو أحمد بن عبد الله البلخي الحنفي (ت ٣١٩ هـ). له كتاب ((الإبانة)) المشهور في الرد على المشنّعين على أبي حنيفة. ومن مؤلفاته ((الانتقاء في العلوم الإلهية على محمد بن زكريا))، و ((تجريد الجدل)) (الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ج ١، ص ٣٦٥-٣٧٠؛ القرشي، محي الدين أبو محمد، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ١، ص ١٨٣-١٨٤؛ كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ج ١، ص ٢٨٦).

وإن قضى مُجْهَلًا فَمِلْكُـهُ
وإن يكن من ماله فإن ذَكَرَ
إِقْرَارَهُ وَقَفًّا يَصِيرُ فاعْلَم
عَنهُ فَيُورَثُ أَقُولُ فَاسْمَعْ^(١)
إن الغراسَ والبنا حكمهما
فيما أقول لا خلاف يُعرف
في الغرس والبنا له التصرف
إذا قَضَى القاضي بما قد فعله
لغيره فلا اعتراض أبداً
أما إذا لم يتصل بالقاضي
له اسمع مطلق التصرف
وفي خلاص ذمّة يسعى الفتى
وليستعد لجواب الله
أخاطب النفس الأبية عظمة
مِن الطريق مَسْجِدًا يُوسَّعُ
كذا الطريق حكمه من مسجد
يُؤَخَذُ أرض جَارِهِ لِلتَّوسِعةِ

وبعدّه وارثه يَسْرُثُـهُ
لِلوَقْفِ قد غرَسَهُ فَيُعْتَبَرُ
أَمَّا مَعَ السَّكُوتِ بِالْمَلِكِ أَجْزَم
هذا من الحاوي نقلت أصغ وع^(٢)
فَواحِدًا لَـذَا أَقْدِرُ وَفَهْمًا
بين الصَّحَابِ فَأَقْدِرُ يا منصف
بالبَّيْعِ والإِقْرَارِ أَيْضًا يُوَقَّفُ
أَكْدَ فَعَلَهُ احْفَظْ مَقُولَهُ^(٣)
إنفاذه عَيْنُ الصَّوَابِ أَرشِدًا^(٤)
إِقْرَارُهُ بِمَا يَشَاءُ فَمَاضِي
فليتَّقِ الإِلهَ ذا اللطف الخفي
كَأَنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَدْ أَتَى
مَنْ غَفْلَانٍ فَاسْتَفَقَ بِاللَّهِ
يَجْعَلُهَا لِلَّهِ لَهَا مَسْتَقْطَةٌ
بأصله الزقاق أَيْضًا فَاسْمَعُوا ٢٧
أَرشِدْ أَنبَ لَنَا اسْتَفَدْ
بِقِيَمَةِ لِرَبِّهَا ذِي مَنَفَعَةٍ

(١) - إذا مات القيم على الوقف دون أن يبين إذا كان الغرس للوقف أو من ماله وعرف عن القيم

الأمانة فهي ملكه تورث عنه ولا تدخل في الوقف، ولكن إذا أقر بأن الغرس للوقف فتلحق

بالوقف (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ١٣٤-١٣٥).

(٢) - الحصري، أبو بكر محمود بن إبراهيم، الحاوي في الفتاوى، ورقة (٣٩).

(٣) - إذا كانت الضرورة تستدعي بيع الغرس والبناء أو يكون في بيعه مصلحة للوقف فإنه يجوز

للقاضي أن يبيعه ويشترى بثمنه ما يكون وقفاً بدله أو يأذن للمتولي بذلك (عشوب، عبد

الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٥٣).

(٤) - الأبيات الخمسة التالية ذكرت في الهامش.

مِنْ وَقْفِهِ أَيْضاً كَذَا زِيَادَةً
وَنَقَلَ نَقْضَ مَسْجِدٍ مِنْهُمْ
لَصِغَةً فَمَسْجِدٌ مُجَدَّدٌ
فِي صَفَرٍ مِنْ عَامٍ تَسْعِينَ إِلَى
فَتَوَى أَفْهَمَ مَنْ رَفَعَتْ نَظْمًا وَهِيَ
بِاسْمِ الْإِلَهِ ابْتَدَى السُّؤَالَ
مَاذَا تَقُولُ السَّادَةُ لِلْأَحْمَدِ
فِي مَنْ بَنَى لِلَّهِ يَتِياً مَسْجِداً
وَصَارَ وَقفاً ثَابِتَ الشُّيُوعِ
مِنَ الصَّلَاةِ وَالْأَذَانِ فِيهِ
ثُمَّ الَّذِي مِنْ حَوْلِهِ تَخَرَّبَ
فَهَلْ يَجُوزُ يِعْنُهُ وَهَدْمُهُ
وَتَقْلُ الْأَنْقَاضِ مِنْ مَكَانِهَا

بِإِذْنِ حَاكِمٍ فَذِي إِفَادَةٍ^(١)
لَمْ يَعْرِفِ الْبَاقِي لِسَهُ فَفَهَّمَهُمْ
إِلَيْهِ نَقْلَهُ يَصَحُّ ارْشَادُوا^(٢)
بَعْدَ ثَمَانِيَةِ أَيْامٍ أَخِي
أَذْكُرُهُ مُحَرَّراً فَانْتَبَهَ^(٣)
مَنْ بَعْدَ حَمْدِ رَبِّنَا تَعَالَى
الْفَقْهَاءُ عِلْمَاءُ الْأُمَمِ
سَبَّلَهُ بِلَفْظِهِ وَاشْهَدُوا
بِكُلِّ فَعْلٍ ظَاهِرٍ مُشْرُوعٍ
دَهْراً طَوِيلاً قَدْ مَضَى عَلَيْهِ
لَكِنَّهُ إِلَى الْعِمَارِ أَقْرَبَ
وَالْوَقْفُ يُلْغَى أَمْرُهُ وَحُكْمُهُ
لَيْتَ مَنْ يَنْبِيهِ مِنْ أَعْيَانِهَا

(١) - لو كان طريق العامة واسعاً فبني فيه أهل محلة مسجداً للعامة وهو لا يضر بالمارة قالوا لا بأس به وهو مروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأمن الطريق للمسلمين والمسجد لهم أيضاً ولو احتيج إلى توسعته من الطريق أو توسعة الطريق منه ولا ضرر فيها على الآخر جاز ذلك. ولو ضاق المسجد على الناس وبجانبه أرض ملك لرجل تؤخذ منه بالقيمة كرها دفعاً للضرر العام ويجبر الخاص بأخذ القيمة ولو كانت وقفاً على المسجد وأرادوا الزيادة فيه منها جاز ذلك بإذن القاضي (الطرابلسي، حسام المعاني النعمان الثاني، الاسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٧٧-٧٨).

(٢) - وروى عن أبي يوسف أن خراب المسجد لا يبرر عودته إلى المالك لكن يحول نقضه وما فيه من حصر وقناديل وغيرها إلى مسجد آخر أو يباع ذلك بإذن القاضي ويصرف ثمنه في عمارة أقرب مسجد إليه لأن ترك الأنقاض وخلافها بدون صرفها إلى مسجد آخر مما يوجب ضياعها إذا طال الزمن (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٢١١).

(٣) - في الهامش: الحمد لله صدرت فتوى رفعت إلى في صفر الأغر من عام تسعون بالديار المصرية.

- أم لا وهل لهادم يقي نظره
وهل عليه عود ما قدما
وهل إذا جاوز شخص هدمه
ماذا عليه قصدنا الجواب
ثم الصلاة والسلام النامي
محمد والآل والأصحاب
قلت توج بالجواب قرم^(١) سيد
الحمد للهادي إلى الصواب
البيع للمسجد قطعاً قد منع
ومن تعاطى هدمه والتقلا
تلمزمه إعادة لمثل ما
بغرم أرض^(٢) نقص قيمة البناء
- أو فسقه بما جرى منه
مكانه أو إرش نقص علما
من بعد ما عرفت موه حكمه
والله يرجى عنده الثواب
على النبي المصطفى التهامي
وتابع في الحق والإنجاب
علامة محقق ومرشد
ومرشد المسئول للجواب
والوقف باق حكمه فيما شرع
لنقص ظالم بنص يتلى
كان لذي بعض وبعض ألزما
بهدمه يصرف فيما يتي^(٣)

(١) - القرم : السيد العظيم ، المقرم: السيد الكريم (البستاني، عبد الله، البستان، ج ١، ص ١٩٣٥). وأصله الفحل من الإبل يُكرم ولا يمتن بالحمْل إنما يعد للضراب، قال الشاعر (الخطابي، أبي سليمان حمد بن محمد، غريب الحديث، ج ٢، ص ١٩٣):

فحزّ وظيفُ القرم في نصف ساقه وذاك عقال لا يُنشطُ عاقله

(٢) - الأرض من الجراحات: ما ليس له قدر معلوم، وقيل هو دية الجراحات. وقد تكرّر في الحديث ذكر الأرض المشروعة في الحكومات، وهو الذي يأخذه المشتري من البائع إذا اطلع على عيب في المبيع، وسمي أرشاً لأنه من أسباب التراجع. يقال أرشت بين القوم إذا أوقعت بينهم (ابن منظور، لسان العرب المحيط، ص ٤٦).

(٣) - ذكر عبد الجليل عشرب مسألة إن كان في عقار الوقف بناء فهدمه المشتري أمر بإعادته فإن لم تمكن إعادته فللقاضي الخيار بين أن يضمن البائع قيمة البناء قائماً وبين أن يضمن المشتري. فإن ضمن البائع نفذ بيعه في النقص لأنه ملكه بالضمان فصار كأنه باع ملكه. وإن ضمن المشتري لا ينفذ البيع ويملك المشتري النقص بالضمان ويعزر المشتري إن كان عالماً أنه وقف وكذا البائع لإتيانها معصية لا عقوبة فيها مقدرة شرعاً. وإن كان البائع هو المتولي فسق واستحق العزل. وقياساً على ذلك فالمسجد لا يجوز بيعه أصلاً وبالتالي فإن

مَوْضِعُهُ بِالنَّقْضِ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ
 مِنْ بِنَاءٍ مِثْلِهِ لَا قَرَبَ
 ذَاكَ وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ نَقْضِهِ
 بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْهَدْمِ
 بِهِدْمِهِ لِلْفِسْقِ وَالتَّعْزِيرِ^(١)
 كَمَا يَرَاهُ حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ
 لِحَاكِمٍ عَنْ اجْتِهَادٍ إِنْ صَدَرَ
 مَحَلَّةٍ عَامِرَةٍ فَصَوَّبَ ٢٣
 لَغَيْرِ ذَا أَصْلٍ وَحَكَمَ أَرْضَهُ
 وَلَيْسَ أَهْلُ نَظَرٍ ذُو الظُّلُمِ
 يَزْجُرُهُ فَهُوَ بِهِ جَدِيدٌ
 زَجْرًا بِهِ يَقُومُ الْغَوِيُّ^(٢)

هدمه يعتبر تعدياً يلزم إعادة بناءه بالأنقاض أو دفع قيمة البناء . وطريقة معرفة قيمة البناء قائماً بأن تقدر قيمة الأرض خالية من البناء وتقدر وبها البناء قائماً باقياً والفرق بينهما هو قيمة البناء قائماً (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٥٥). وذكر محمد الأنباري أن الواقف إذا لم يشترط استبدال الوقف بشرط أو بغير شرط فليس لأحد بيعه واستبداله ولو صارت الأرض سبخة والدار خربة لا ينتفع بها . وإنما الذي يملك الاستبدال في هذه الحالة القاضي فقط وبشروط محددة . وعليه إذا هدم أو باع الناظر أو غيره مستغلاً من مستغلات الوقف وقبض الثمن وقصر في حفظه حتى ضاع عنده أو استهلكه في شؤون الوقف مما قد يوجب عزل الناظر من قبل الواقف أو القاضي (الأنباري، محمد زيد، كتاب مباحث الوقف، ص ٨٠، ٤٤).

(١) - التعزير : ضرب دون الحد لمنع الجاني من المعاودة وردعه عن المعصية، وقيل هو أشد الضرب . والعزر : المنع ، والعزر : التوقيف على باب الدين . وأصل التعزير : التأديب، ولهذا يسمى الضرب دون الحد تعزيراً لأنه إنما هو أدب (ابن منظور، لسان العرب المحيط، ص ٧٦٤).

(٢) - يرى أبو يوسف أن المسجد وقف أبداً إلى قيام الساعة قد أسقط ملكه لله تعالى ولا يجوز نقل أنقاضه ولوازمه إلى مسجد آخر . وإذا لم يمكن إعادة بناء المسجد أو تفرق الناس من حوله واستغنوا عنه لخراب قريتهم مثلاً فيحول نقضه ولوازمه إلى مسجد آخر أو يباع ذلك بإذن القاضي ويصرف ثمنه في عمارة أقرب مسجد إليه (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٢١١). كما روى السيوطي عن الأصحاب أنه إذا ما تهدم المسجد وتعذر إعادته لم يصير ملكاً إذا كانت الأرض من جملة الوقف بدليل تعليلهم ذلك بأن الصلاة تمكن في

مَنْ ظَلَمَهُ اللهُ رَبِّي أَعْلَمُ
تَلَوِ الصَّلَاةَ وَلِرَبِّي أَحْمَدُ
ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ الْقُدْسِيِّ
وَفَقَّهُهُ مَوْلَاهُ لِلْسَّادِدِ
وَكُتِبَ الْعَبْدُ ثَمِينٌ خَطُّهُ
أَجَبَتْ بِالسَّادِدِ وَالصَّوَابِ
بَعْدَ رَبِّي عَزَّ كُلُّ الْحَمْدِ
فِي كُلِّ وَقْتٍ لَلْإِلَهِ أَحْمَدُ
طَهَ الشَّفِيعُ الْمُصْطَفَى النَّهَامِي
مَنْ رَبَّنَا مَعَ السَّلَامِ النَّامِي
وَأَلَهُ وَصَحْبَهُ أُولِي الْهَدَى
وَبَعْدَ قَدْ أَفَادَنَا الْإِمَامُ
مَحَقَّ صَدْرٌ كَبِيرٌ حَبْرٌ^(٢)

ثُمَّ عَلَى نَيْبِهِ أَسْلَمُ
قَبْلَهَا وَخَطُّ ذَا مُحَمَّدٍ
الشَّافِعِيُّ الْمَذْهَبِ السَّنِّيُّ
وَالسُّلُوكِ سُبُلِ الرُّشَادِ
مُقْتَبَسًا مِنْ لَفْظِهِ وَحَفَظَهُ^(١)
ذَكَرْتُ مَا صَحَّ عَنْ الْأَصْحَابِ
إِلَى الصَّوَابِ قَدْ هَدَى
إِلَيْهِ قَدْ دَعَى لِلْأَنَامِ أَحْمَدُ
عَلَيْهِ غِيَاثُ الصَّلَوَاتِ هَامِي
ذَا سَيِّدٌ وَسَيِّدٌ لِلْأَنَامِ
مِنَ الضَّلَالِ أَنْقَذُونَا وَالرَّدَا
الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ الْهُمَامُ
مُذَقِّقُ قَرَمٍ جَلِيلٍ بِحَرٍّ

عرصة المسجد (السيوطي، جلال الدين، الحاوي للفتاوى، ص ٢٣١).

(١) - أضيف هذا البيت في الحاشية. ولعله يقصد ابن أبي شريف، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي المري القدسي ثم القاهري، أبو اسحق برهان الدين المعروف بابن أبي شريف (٨٣٦-٩٢٣هـ/١٤٣٣-١٥١٧م). وهو فقيه من أعيان الشافعية. ولد ونشأ بالقدس وأكمل دروسه بالقاهرة، وأصبح المعول عليه في الفتوى بالديار المصرية، وولي قضاء مصر سنة ٩٠٦هـ ولم يكمل السنة في هذا العمل. وكان يعيش من ((مصبنة)) له بالقدس. وتوفي بالقاهرة في أيام الخليفة المتوكل على الله العباسي. من كتبه ((شرح المنهاج)) - فقه، و ((شرح قواعد الأعراب)) لابن هشام، و ((شرح العقائد)) لابن دقيق العيد، و ((شرح الحاوي)) - فقه، و ((نظم السيرة النبوية)) و ((نظم النخبة لابن حجر))، و ((شرح التحفة لابن الهائم)) في الفرائض، و ((نظم لقطة العجلان)) للزرکشي، و ((ديوان خطب)) و كتاب في ((الآيات التي فيها الناسخ والمنسوخ))، ومنظومة في ((القراءات))، ومختصرات وشروح كثيرة (الزرکلي، خير الدين، الأعلام، ج ١، ط ٢، ص ٦٣).

(٢) - الحبر: العالم وقيل الصالح من العلماء. والحبر بالكسر - الداهية من الناس (البستاني، عبد

لقد أجاب بالصواب وأجاد
جزاه ربي أعظم الجزاء
أيضاحه الإرشاد والهداية
ألفاظه وجيزة المباني
وافي بكل مقصد وكافي
لكني ما أوضح للأصحاب
فيح مسجد فبالإجماع
لا يهدم المسجد إلا ظالم
دينا فخزي وله في الآخرة
والوقف باق حُكمه إلى الأبد
تعاد الأنقاض إلى مكافئها
إن لم تكن فعين تلزمه
وبالإعادة لما قد هدمها
وواجب تعزيره لما فعل
بالعود للملك فلا يقال

فوضح المرام مما قد أفاد
غمره بالفضل والشفاء
إلى الصواب مفهم للغاية
بديعة غزيرة المعاني
من علل فللقلوب شافي
محوراً اذكر ذا الصواب
فغير جايز بلا نزاع ٣١
باغ ومعتد فهذا آثم
من العذاب ما إليه ذكره
إصلاحه إحياءه عين الرشيد
هذا مع الوجدان قلنا انتبهنا
هذا الصحيح وللصواب -- ٢٨
يلزمه ولي الأمة فافهما
كي يرتدع أمثاله وهو لعل
هذا الصحيح قاله البجال^(١)

الله، البستان، ص ٤٤٤.

(١) - جاء عن هلال البصري والخفاف في باب الغصب في الوقف: أرأيت الدار والأرض إذا كانتا وقفاً فغصبها غاصب فهدم بناء الدار وضرب أو خلع نخل الأرض ولم يقدر على رد ذلك، فالغاصب ضامن لقيمتها يوم غصبها. فإن ضمنه القاضي أو القيم يوم غصبها ثم ظهرت الأرض والدار والنقص الذي كان فيهما منقوضاً يكون النقض والنخل المقطوع للغاصب ويدفع إليه القيم حصة الأرض من القيمة ويحبس ما أصاب البناء والنخل المقطوع من القيمة (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٢٢٠-٢٢١؛ الخفاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٤٣). كما جاء في كتاب الوقف قول أبو يوسف: هو مسجد أبداً إلى قيام الساعة ولا يعود بالاستغناء عنه إليه ولا إلى ورثته لأنه قد أسقط ملكه عنه الله والساقط لا يعود ولا يجوز نقل أنقاضه ولوازمه إلى مسجد آخر. وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجحه ابن الهمام في الفتح (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٢١١).

تابعه يعقب لا الشيباني
أي مالك والشافعي وأحمد
عليهم رضوان ربي دائماً
ونقل مسجد إلى أقرب ما

ووافقوا مقالة النعمان^(١)
كل بقوله احفظن مُرشد^(٢)
تفضلاً أيضاً جميع العلماء
يكون من مساجد قلت علما ٣٢

الوقف، ص ٢١١) .

(١) - لو حرب المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود إلى ملك الواقف عند يعقوب أبي يوسف فباع نقضه بإذن القاضي ويصرف ثمنه إلى بعض المساجد، ويعود إلى ملكه أو إلى ورثته عند محمد الشيباني . وذكر بعضهم أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف (الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٧٧) .

(٢) - وجاء في إرشاد السالك أن الوقف لا يجوز بيعه ولا بيع شيء من نقضه ولا تغيير صفته، ومن هدمه يلزمه إعادته كهيئته . . . وقد عقد ابن جزى في القوانين فصلاً فقال: الأحباس بالنظر إلى بيعها على ثلاثة أقسام: أحدها المساجد فلا يحل بيعها أصلاً بإجماع، الثاني العقار لا يجوز بيعه إلا أن يكون مسجداً تحيط به دور محبسة فلا بأس أن يشتري منها ليوسع به، والطريق كالمسجد في ذلك . وأجاز ربيعة بيع الربع المحبس إذا حرب ليعرض به آخر خلافاً للمالك وأصحابه . والثالث العروض والحيوان (الكشناوي، أبي بكر بن حسن، أسهل المدارك شرح إرشاد السالك، ج ٣، ص ١٠٣) . كما ورد في كتاب المذهب إن وقف مسجداً فحرب المكان وانقطعت الصلاة فيه لم يعد إلى الملك ولم يجز له التصرف فيه لأن ما زال الملك فيه لحق الله تعالى لا يعود إلى الملك بالاختلال كما لو اعتق عبداً ثم زمن [كبر سنه] وإن وقف نخلة فجفت أو بهيمة فزمنت أو جذوعاً على مسجد فتكسرت ففيه وجهان أحدهما لا يجوز بيعه لما ذكرناه في المسجد والثاني يجوز بيعه لأنه لا يرجى منفعة فكان بيعه أولى من تركه بخلاف المسجد فإن المسجد يمكن الصلاة فيه مع خرابه وقد يعمر الموضع فيصلى فيه (الشيرازي، أبي اسحق إبراهيم، المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، ص ٤٥٢) . كما ذكر ابن قدامة موافقة الحنابلة على نقل المسجد إذا تعطلت المنافع من تحقيق شرط الواقف (ابن قدامة، أبي محمد عبد الله بن أحمد، المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٦٣٢-٦٣٣) .

٣٣ وانتقل القطان منها جملة
 بهذا الصحاب فافهم صرحوا
 إثمهم الوصي هل ذا يعزل
 إليه موثوقاً به قليل
 وأوضحا قولهما ورجحاً
 أقول والفتوى به معتبر
 فالحكم واحد بلا خلاف
 ٣٤ إليه لا يعود قلنا النظر^(٢)
 لنظر فهذه وضيفة
 عند حصولها له مقرر^(٣)
 ٣٥ فذاك لو صار عدلاً بعد ذا^(٤)
 ابن فرستا موضح للغاية^(٥)

٣٤ وانتقل القطان منها جملة
 بهذا الصحاب فافهم صرحوا
 إثمهم الوصي هل ذا يعزل
 إليه موثوقاً به قليل
 وأوضحا قولهما ورجحاً
 أقول والفتوى به معتبر
 فالحكم واحد بلا خلاف
 ٣٤ إليه لا يعود قلنا النظر^(٢)
 لنظر فهذه وضيفة
 عند حصولها له مقرر^(٣)
 ٣٥ فذاك لو صار عدلاً بعد ذا^(٤)
 ابن فرستا موضح للغاية^(٥)

(١) - جاء في كتاب الوقف: ليس للواقف عزل الناظر بمجرد الطعن في أمانته ولكن له أن يضم إليه ثقة ليشركه في النظر أو يشرف على أعماله ويعطيه من معلوم الناظر إن كان فيه سعة وإلا أعطاه من غلة الوقف مع ملاحظة المصلحة وعدم ضرر المستحقين (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٣٩-١٤٠).

(٢) - إذا ولي القاضي رجلاً على وقف ثم ولي غيره وهو يعلم بالأول ولم يبين أن تولية الثاني لمشاركة الأول فإنه يعزل ويختص الثاني بالتصرف في شؤون الوقف (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٠٥).

(٣) - إذا أخرج الناظر لفسق أو خيانة وبعد مدة تاب إلى الله وأقام البينة لدى من أخرجته على أنه صار أهلاً للولاية فإنه يعيده (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ط ٢، ج ٣، ص ٣٨٥).

(٤) - البيتين التاليين أضيفا في الحاشية .

(٥) - هذه المسألة لا توجد في المحيط البرهاني ولا في المحيط الرضوي . ولكن جاء في شرح مجمع البحرين: ويجوز شرط المنفعة والولاية لنفسه. بمعنى جاز للواقف عند أبي يوسف أن يشترط انتفاعه من وقفه وتوليته لنفسه لما روي أن عمر كان يأكل من صدقته آي وقفه . ولا يحل

هذا الذي أتى من الجواب
 حرره مقصّر وعاجز
 هذا فللوهاب عبد فاني
 من نسل عثمان وسعد خزرجي
 مُقلدٌ لمذهب النعمان
 مُصلياً مسلماً على النبي
 وآله وصحبه المعظم
 مَقالتي ختمتها محبلاً
 لو وقف الراهن ما رهنه
 مضت سنون بعد ذا افتككه
 إن مات ذا قبل الوفاء فصلاً
 شروطه ودينه يُوفى اسمع
 إن مُعسراً فبيع هذا واجب
 وربنا أعلم بالصواب
 من ربه غفر الذنوب حايـز
 نجل عربشاه الفقير العاني
 مُفتقراً لرّبه ومُرتجّي
 عامله الإله بالغفران
 الهاشمي القرشي العربي
 وولده وحزبه الكـرام
 بفضل ربّي داعياً محوقلاً
 مع الإجازة افهم لزومه ٣٦
 ليس له إبطال ما صنعته
 إن موسراً فوقفه باق على ٣٧
 من غير ما وقفه يا لو ذعي
 ذا الخِلاص ذمة يا صاحب^(١)

ذلك إلا بالشرط فعلم أنه مشروع إلا أنه لو لم يكن أميناً فللقاضي عزله ولو كان شرط
 الواقف أن لا يعزله أحد لا يلتفت إليه لأنه مخالف للشرع دفعاً للضرر عن الفقراء، ولو
 صار عدلاً بعده لا تنتقل الولاية إليه ، كذا في المحيط وخالفه فيهما آي محمد (ابن
 فرشته، أبو البقاء بهاء الدين محمد بن أحمد، شرح مجمع البحرين، ورقة رقم ١٨٩).

(١) - لعل قلة من كتب التراث أشارت إلى هذه المسألة، فقد ذكرها محمد الأنباري نقلاً عن
 الفتاوى الهندية منقولة عن فتح القدير من أنه لو رهن شخص أرضه ثم وقفها قبل أن
 يفتكها صح الوقف ولكن للمرتهن حق الحبس حتى يستوفي دينه ومضى افتكها الواقف
 صرف ريعها تبعاً لنص الواقف . فلو مات قبل الافتكاك وترك مالاً سدد منه ولزم الوقف .
 وإن لم يترك مالاً بيع المرهون ودفع الدين إن كان الدين يستغرقه وحينئذ يبطل
 الوقف (الأنباري، محمد زيد، كتاب مباحث الوقف، ص ٢٢؛ البحراوي، عبد الرحمن
 الحنفي، ١٤٠٠ هـ، الفتاوى الهندية، ط ٣، ص ٣٥٤-٣٥٥؛ ابن الهمام، كمال الدين (ت
 ٨٦١ هـ)، فتح القدير للعاجز الفقير، ص ٤١٧-٤١٨).

هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ قُلْتُ فَافْهَمُوا
وَعَتَقَهُ فَنَافَذَ عَنْهَا انْقَلَبُوا
نَعَمْ وَلَوْ حَالاً وَلَوْ مُؤَجَّلاً
مَكَانَهُ يَكُونُ رَهْناً فَافْهَمُوا
بِهِ عَلَى سَيِّدِهِ فَيَرْجِعُ
يَعْنِي مَعَ الْإِعْسَارِ عَنْهُمْ ذَا أَتَى
أَصْلاً فَلَا يَنْفَذُ قَالَ الشَّافِعِيُّ
كَقَوْلِنَا رَوَايَةً وَالشَّافِعِيُّ

هُمْ فَبِالْبَطْلَانِ أَصْلاً جَزَمُوا
بِالدِّينِ ذَا مُطَالَبٍ يَا رَجُلَ ٣٨
فَيَأْخُذُ الْقِيَمَةَ مِنْهُ ذَا الْفَتَى
لَوْ مُعْسِراً فَالْعَبْدُ يَسْعَى فَهَهُمْ (١)
هُمْ مَنَعُوا نَفَاذَهُ قُلْتُ اسْمَعُوا
لَوْ مُوسِراً نَفَذَ قَالُوا يَا فَتَى
ذَا نَصَهُ عَنْ أَحْمَدَ قُلْتُ اسْمَعْ
مَقَالَهُ كَقَوْلِنَا يَا أَلْعَمِي (٢) ٣٩

(١) - ورد في كتاب المبسوط عن أبي ليلي أنه إذا اعتق الراهن عبداً وهو معسر فسعى العبد في الدين رجع به على الراهن إذا أيسر . ولكن السرخسي يرى بأن العبد إنما يسعى في بدل رقبته وماليته وقد سلم له ذلك فلا يرجع به على أحد بخلاف المرهون فإنه ليس في بدل رقبته بل في الدين الذي هو ثابت في ذمة الراهن ومن كان مجبراً على قضاء دين في ذمة الغير من غير التزام من جهته له حق الرجوع به عليه وبذلك ينفذ العتق (السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ج ٧، ص ١٠٥-١٠٦) .

(٢) - عند أبي يوسف ومحمد والشافعي الولاء كله للمعتق فإذا كان موسراً نفذ العتق وإن كان معسراً رجع إلى العاتق ولا يعرف السعاية على العبد لأن عسرة العبد أظهر من عسرة المعتق لأنه ليس من أهل ملك المال فإذا لم يجب الضمان على المعتق لعسرته فكذلك لا يجب على العبد بل أولى لأن المعتق معسر جان والعبد معسر غير جان وهذا لو لزمه السعاية إنما تلزمه في بدل رقبته وليس للمولى ولاية إلزامه المال بدلاً عن رقبته في ذمته كما لو كاتبه بغير رضاه (السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ج ٧، ص ١٠٦) . وأكد ذلك الإمام هلال بن يحيى بن مسلم الرأي حيث أشار بجواز العتق وأن العبد لا يرد رقيقاً ويسعى في قيمته للغرماء (البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٦) . وجاء في المغني أن ظاهر المذهب [مذهب الإمام أحمد بن حنبل] أن المعسر إذا أعتق نصيبه من العبد استقر فيه العتق ولم يسر إلى نصيب شريكه بل يبقى على الرق، فإذا استحق الثاني نصيبه وهو موسر عتق عليه جميع ما بقي منه نصيبه بالمباشرة ونصيب شريكه الثالث بالسراية وصار له ثلثا ولاته وللأول ثلثه . وهذا قول اسحق وأبي عبيدة وابن المنذر وداود وابن

ووقف محجور عن الإمام	فجائز بأحسن النظم ^(١)
روى أبو الليث عن الخصاف	إن أذن القاضي بلا خلاف ^(٢)
فجائز إلا فلا فحققا	أما أبو القاسم منعاً أطلقا ^(٣)
نادرة غريبة تفتبس	لو وقف المديون وهو مفلس ^{٤٠}
وصرف غلة لنفسه شرط	وقصده المظل احفظن فاضبط

حجر وهو قول مالك والشافعي . وروى عن أحمد أن المعسر إذا أعتق نصيبه استسعى العبد في قيمة حصة الباقي حتى يؤديها فيعتق، وهو قول ابن شيرمة وابن أبي ليلى والأوزاعي وأبي يوسف ومحمد لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من أعتق شقصاً له في مملوك فعليه أن يعتقه كله إن كان له مال، وإلا استسعى العبد غير مشقوق عليه"، متفق عليه ورواه أبو داود (ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، المغني على مختصر عمر بن حسين بن أحمد الخرقى، ج ٩، ص ٣٤١) .

(١) - قال الكمال بن الهمام في فتح القدير إذا وقف المحجور لسفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع صح الوقف على قول أبي يعقوب يوسف القائل بصحة الوقف على النفس وخاصة إذا حكم به حاكم وذلك لأنه ممنوع من التبرع والوقف على النفس لا يعتبر تبرعاً بل فيه زيادة حفظ للموقوف واستحقاق الغير إنما هو بعد موته فلا يضر (ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير للعاجز الفقير، ج ٦، ص ٢٠١؛ عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٨) .

(٢) - أشار الخصاف بعكس ما تشير إليه المخطوطة بأن وقف المحجور عليه غير جائز لأن القاضي إنما حبس عليه ماله لكيلا يخرج من ماله شيئاً عن ملكه فلو جاز وقفه لأرضه لم يكن للحجز معنى، وأكد ذلك صاحب الفتاوى الهندية (الخصاف، أبي جعفر أحمد بن محمد، كتاب أحكام الوقف، ص ٢٩٣؛ البحراري، عبد الرحمن الحنفى، الفتاوى الهندية، ج ٦، ص ٢٠١) .

(٣) - جاء في الفتاوى الهندية نقلاً عن المحيط أن وقف المحجور عليه باطل إلا بإذن القاضي الذي ينظر في سبب الحجر ويعطي الحكم المناسب له . ولكن الفقيه أبو القاسم يرى أن الوقف باطل وإن أذن القاضي لأنه تبرع وهو لا يملك الإذن به (البحراري، عبد الرحمن الحنفى، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٢) .

يَنْنَى هَذَا عَلَى الْفَلَسِ قَدْ
لَذُو عُسر مُوضَح الْبِيَانِ
فَالْوَقْفُ نَافِذٌ بِهِ يَنْتَفَعُ
وَالشَّافِعِيُّ كَقَوْلِنَا يَقُولُ
وَقَفَ مَا مَلَكَ هَذَا الْفَتَى
يَعْقُوبُ مَعَ ذَا الشَّرْطِ قَدْ أَجَازَنَا
أَقَامَهَا جَازَ وَجَازَتْ ذَا الرِّشْدِ
بَدِيعُ لَفْظٍ مُظْهَرِ الْمَعَانِي (١)
يَنْنَى الْإِفْلَاسَ قَلْنَا تَسْمَعُ (٢)
عَنْهُ بَدَا قَدْ ذُكِرَتْ نَقُولُ
تَعْلِيلُهُ فِظَاهِرٌ لَهُ أَثْبَتَا
وَعَنْ صَحَابِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا كَذَا (٣)

(١) - أضيفت الأبيات الثلاثة التالية في الحاشية .

(٢) - لعل هذا الخلاف ظهر في القرن السابع الهجري عندما سئل المفتي أبو السعود عمّن وقف على أولاده هروباً من الدين فأجاب بعدم صحة الوقف ولا يلزم القضاة الحكم وتسجيل الوقف لما في ذلك من إضرار بالدائنين والتشجيع على أكل أموالهم بالباطل . إلا أن نصوص فقهاء الحنفية صريحة في أن وقف المدين غير المحجور عليه في حال صحته لازم وليس للغرماء طلب نقضه ولو أحاط دينهم بماله (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٩). فلو كان الشخص مديناً وغير محجور عليه صح وقفه ولو استغرق الموقوف كل ماله، وإن قصد به ضرر غرمائه لثبوت حقهم في ذمته لا بماله . ولكن إذا كان المدين لا يملك شيئاً لوفاء دينه غير العين التي وقفها بعد ثبوت الدين وطلب الدائن دينه فإن القاضي يأمره بتسديد دينه فإن وفاه فيها وإلا فلا ينفذ القاضي هذا الوقف بل يبطله ويجبر المدين على بيع كل الموقوف لأداء الدين من ثمنه إن استغرقه الدين أو أن يبيع منه بقدر ما يسدد الدين والباقي يستمر وقفاً على حاله فإن امتثل فيها وإلا قام القاضي مقامه في ذلك لأن امتناعه بغير حق شرعي (الأنبائي، محمد زيد، كتاب مباحث الوقف، ص ٩؛ الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ١٤) .

(٣) - جاء في فتاوى السبكي أن الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي حسين والحاملي والجرجاني وابن الصباغ والرويان وغيرهم كانوا يرون بأن الوقف على النفس يجري فيه وجهان : أحدهما البطلان، والآخر يجري فيه الصحة على مراتب إحدهما يكون البطن الأول غير نفسه، والثاني إذا وقف في مرض الموت على وارثه ثم على المساكين، وإن كان هناك دين مستغرق بيع فيه وبطل الوقف، وإن خرج الدين من الثلث صرف الباقي على الورثة

أَعْنِي بِالْإِفْلَاسِ هُمْ وَاجْتَهَدُوا	قَدْ صَدَقَ الشُّهُودُ فَمَا شَهِدُوا
ذَكَرَ ذَا فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ ^(١)	بَوَقْفِهِ عَنْ مَلِكِهِ صَارَ خَالِي
قَصْدًا عَنِ الْكُلِّ الْجَوَازَ عَرَفَا ^(٢)	وَلَوْ عَلَى جِهَةٍ أُخْرَى وَقَفَا
أَتَاكَ فِي وَقْفِ الْمَرِيضِ فَصَلْ	مِنَ الْإِلَهِ نَعَمٌ وَقَفْلٌ
فَنَافِذَ وَجَائِزَ وَمُعْتَبَرٍ	فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ذَا وَقْفٍ صَدَرَ
إِلَّا مِنَ الثَّلَثِ يَنْفِذُ أَعْلَمَا	مَعَ الْإِجَازَةِ لِمَنْ لَهُ أَفْهَمَا
قُلْتُ إِلَى الثَّلَثِ ازْدِيَادُ فَاجْتَمَعَ	فَإِنْ أَجَازَ الْبَعْضُ وَالْبَعْضُ امْتَنَعَ
فَعَنْ هَلَالٍ ذِي أَتَيْتُ إِفَادَةً ^(٣)	مِنْ حَصَّةِ الْجَمِيزِ ذِي زِيَادَةٍ

- الموقوف عليهم (السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ج ٢، ص ٩٥-٩٦) ٠
- (١) - جاء في أنفع الوسائل مسألة وقف رجل عليه ديون ضيعة له وشرط غلاها إلى نفسه قصداً منه إلى الماطلة وشهد الشهود على إفلاسه حاز الوقف وحازت الشهادة. أما جواز الوقف فلمصادفته ملكه، وجواز الوقف مع هذا الشرط على قول أبي يوسف [بصححة الوقف على النفس] ٠ وأما جواز الشهادة فلائها صدق لأن الرقبة خرجت عن ملكه فإن فصل شيء من قوته من هذه الغلات فللغرماء أن يأخذوا منه لأن الغلات بقيت على ملكه (الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم، أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل، ص ١٥٠) ٠
- (٢) - جاء في حاشية ابن عابدين عكس ما يرى مؤلف هذه المخطوطة من أن وقف المحجور عليه على الغير ابتداء ولو على جهة بر لا ينقطع لم يصح وقفه لأنه تبرع وفيه ضرر عليه بحرمانه من منفعة وقفه وهو ليس أهل للتبرع (ابن عابدين، محمد أمين، ١٤١٥هـ، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج ٦، ص ٦٠١-٦٠٢) ٠
- (٣) - الوقف المنجز في مرض الموت لازم ولا يصح للواقف أن يرجع عنه إلا أنه كالوصية من حيث أنه ينفذ من الثلث عند عدم الإجازة من الغرماء أو الورثة، وإن أحازه بعضهم دون بعض كانت حصّة الجميز من الزائد على الثلث وقفاً مثل الثلث دون حصّة غيره (البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، كتاب أحكام الوقف، ص ١٣١؛ عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٣٩-٤٠) ٠

لو وَقَفَ المريض أرضاً لَيْسَ لَهُ
بعد وفاته أَبْيَى وَاِثُ ذَا
وَارِثُهُ فَحَازَ ثَلَاثِيهَا اعْرِفْ
لِلْوَارِثِ الْمَالِ الَّذِي قَلَّتْ ظَهَرَ
فَكُلِ الْأَرْضِ صَارَ وَقْفاً وَيُرد
إِنْ كَانَ مَوْجُوداً وَإِنْ مَاتَ الْفَتَى
فَعَوُضَ عَنْهُ فَيُشْتَرَى
أَوْصَى الْمَرِيضُ بَعْدَ مَوْتِ يُشْتَرَى
وَصِيَّةً فِي كُلِّ شَهْرٍ خَبِزَا
عَلَى الْمَسَاكِينِ مِنْهُمْ وَالْفُقَرَا
نَعَمْ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْوَقْفَ الْفَتَى
قَلَّتْ فِي الْحَاوِي الْحَصِيرِي ذَكَرَهُ
ابْنُ الْأَوْشَةِ وَإِنْ بِالشَّامِ

أَعْنَى سِوَاهَا فَاسْمِعَنَّ الْمَسْأَلَةَ ٤٤
تُلْثُهَا وَقَفَ عَلَى شَرْطِ الْفَتَى
ظَهَرَ مَالٌ بَعْدَ ذَا لِلْوَقْفِ
هَذَا حَلَالٌ طَيِّبٌ بَلَا كَدَرَ ٤٥
مَا صَارَ لِلْوَارِثِ مِنْهَا ذَا وَرَدَ
فَمِنْهُ أَخَذَ قِيمَةً قَلَّتْ أَثْبَتَا
يَصِيرُ وَقَفٌ ذَا عَلَى شُرُوطِهِ^(١)
مَنْ أَجَرَ مَلِكُهُ لِقَدْرِ قَرَرَا
لَا يَدْعَى الْوَصِيَّ فِيهِ عَجْزَا ٤٦
وَقَفَا صَحِيحاً صَارَ بَلَا مَرَا
ذَكَرَ قَاضِي خَانَ ذَا أَيَا فَتَى^(٢)
قَضَى بِهِ الْخَتَامَ ذَا وَاعْتَبَرَهُ
بِوَقْفِ حَصَّةٍ مِنَ الْحَمَامِ^(٣) ٤٧

(١) - إن لم يميز بعض الورثة الوقف المخصص لبعض الورثة فقط نفذ من الثلث حيث يقسم ريع هذا الثلث بين الموقوف عليهم حسب الفريضة الشرعية . أما الثلثان الباقيان فيقسمان بين الورثة قسمة تملك واختصاص . ثم إن ظهر للواقف مال آخر يخرج الوقف من ثلثه فحينئذ يلزم في الكل ويسترد من الورثة ما اقتسموه من الموقوف قسمة تملك إن كان الوقف قائماً ومن باع نصيبه منهم لا ينقض بيعه وتؤخذ منه قيمته ليشتري بها عقاراً ويجعل وقفاً بدله (الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٣٩-٤٠؛ عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٤٠).

(٢) ذكر قاضي خان في فتاواه نقلاً عن محيط السرخسي: "لو رجل قال في مرضه اشتروا من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خبزاً وفرقوا على المساكين صارت الدار وقفاً كما لو قال وقفت داري بعد موتي على المساكين" (الأوزجندی، قاضي خان، فتاوى قاضي خان، ج ٣، ط ٣، ص ٢٩٧).

(٣) - وجاء في كتاب الحاوي في الفتاوى الواقعات للحصيري، قال أبو بكر: في مريض قال اشتروا من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خبزاً وفرقوا على المساكين فإن هذه الدار تصير

محمود صامول

بقصر حجاج فَذَا الْفَيْدِيُّ
 لو رجل خلف أرضاً مع ولده
 وبعد ذا ظهر دين لرجل
 إن يكن الدين أقل يافتي
 فيضمن الواقف ذا الدين اعلّموا
 لو وقف المبيع قبل القبض
 بدفعه الثمن هذا يلزم
 هذا مع الإيسار لا الإعسار
 نقول فالقاضي يبيع الأرضاً

ذا بدمشق الشام يا أخِي^(١)
 ووقف الولد الأرض ذا الرشيد
 في الدين الأرض فتباع يا رجل ٤٨
 من قيمة الأرض اسمعن ما أتى
 والوقف ماض نافذ مُنْبرِمُ^٢
 فبالجواز صاح فسي ذا نقضي ٤٩
 لبائع المبيع جبراً فافهموا
 أما مع الإعسار يبع جاري
 بطلان وقفها نقول يُمضَى^(٣)

وفقاً ويجعل كأنه قال وقفت داري هذه بعد موتي (الحصري، محمود بن إبراهيم بن أنوش، الحاوي في الفتاوى الواقعات، ورقة ٤٢). كما ورد في كتاب أحكام الأوقاف أن وقف الحمام يعني أن سرجينه (ملقى رماده) إذا كان داخل حدود الحمام وقدره داخل في الوقف لأنها من مصلحة الحمام وهي في البناء (الخصاف، أبي بكر أحمد بن عمرو، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٦٦).

(١) - أضيفت الأبيات الثمانية التالية في الحاشية. وقصر حجاج هو محلة كبيرة في ظاهر باب الجابية نسبت إلى الحجاج بن عبد الملك بن مروان (ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد، تاريخ دمشق، ص ١٤٠).

٢ - لعل ابن عربشاه ينفرد في ذكر هذه المسألة عن أدبيات الوقف الأخرى إذ نسب الوقف هنا للوارث وليس للمالك الأصلي، ولكن الحكم واحد فإذا ظهر دين للمالك الأصلي بعد أن يكون الوارث قد وقف الأرض، تباع الأرض في الدين إذا كان الدين يستغرق كامل قيمة الأرض. وإن كان الدين أقل من قيمة الأرض فيضمن الواقف الوارث الدين ويمضي نفاذ وقف الأرض.

(٣) - جاء في الفتاوى الهندية أن لو رجلاً اشترى أرضاً شراءً جائزاً ووقفها قبل القبض ونقد الثمن فالأمر موقوف فإن أدى الثمن وقبضها فالوقف جائز وإن مات ولم يترك مالاً تباع الأرض ويبطل الوقف (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ج ٢، ط ٣، ص ٢٩٨). ويضيف

عن الدبوسي افهمن ثقله
لمستحق عن ثياب وطعام
من غير أن يبتاع ما شرط له
إيصال نفع للفقير حاصل
وللفقير والإمام مثل ذا
مؤذن وشاهد وعامل
وفي المفيد غرر مذكورة
ووقفه في مرض الموت وفي
إن الطحاوي يمنع الصحة أي

لو صرف القيم عين الغلة
لحم وخبز كل يوم وإدام ٥٠
أنفذ أجز وصحن ما فقله
منه الإله كرمأ فيقبل
مدرس أيضاً خطيب حكمه ذا ٥١
أيضاً لكل مستحق يجعل^(١)
في ظاهر الرواية المشهورة
صحته سيان قيل فاعرف ٥٢
فيما على الثلث زاد يا أخى^(٢)

ابن عريشاه وجها آخر لهذه المسئلة وهو أنه إذا كان الواقف موسراً ووقف الأرض قبل
القبض يجز على دفع الثمن وينفذ الوقف، وإن كان معسراً تباع الأرض في الثمن ويبطل
الوقف. ويضيف هلال بن يحيى البصري بأنه إن كان في الثمن وفاء للبايع وإن كان فيه
نقصان رجع البايع بالنقصان في مال المشتري (البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي،
كتاب أحكام الوقف، ص ١٦١).

(١) - الدبوسي، أبو زيد عبد الله بن عمر، الأسرار، ورقة ٣٥٨. كما جاء في البحر الرائق نقلاً
عن أبو نصر الدبوسي أنه إذا جعل الوقف على شراء الخبز والثياب والتصدق بها على
الفقراء جاز التصديق بعين الغلة من غير شراء خبز ولا ثوب لأن التصديق هو المقصود حتى
جاز التقرب بالتصدق دون الشراء. ولو وقف على أن يشتري بها الخيل والسلاح على
محتاجي المجاهدين جاز التصديق بعين الغلة، ولكن إذا شرط أن يسلمه الخيل والسلاح
فيجاهد بها من غير تمليك ويسترد ممن أحب ثم يدفع إلى من أحب جاز الوقف ولا يجوز
التصدق بعين الغلة (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص
٢٦٧).

(٢) - المالكي، أبو الوليد، هشام بن عبد الله، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام،
ورقة ٥٤، ٥٥، ٦٤. كما جاء في مختصر الطحاوي: أنه لا يجوز تحبيس الرجل داره ولا
أرضه ولا وقفه لهما ولا صدقته لهما وإن جعل آخرها لله عز وجل في قول أبي حنيفة رضي
الله عنه، إلا أن يكون فعل ذلك في مرضه الذي مات فيه فيخرج مخرج الوصايا ويجوز كمل

في مرض الموت فعنه ذا أروين	نوادر ونكت لها اغنمن ^(١)
لو ملك الأرض بيع فاسد	وبعد ذا وقفها فارشدد ٥٣
فالوقف جائز نعم وملزم	قيمتها لبايع تسلم
لكونه استهلكها بالوقف عن	إمامنا الخصاف هذا قرن
وإن تكن بهبة فاسدة	فالحكم واحد نقول يا فطن ^(٢)
أوصى بكل ماله لزيد	من داره مصرحاً ذا الرشدد ٥٤
بخصه وهي ثلث عينا	منها فذا النصف له تبينا
فيستحق النصف زيد فاسمعن	ابن سماعة ^(٣) كذا قال احفظن
رواه عن محمد الشيباني	ذا وأضح وساطع البيان ^(٤)

تجوز الرصايا (الطحاوي)، أبو جعفر أحمد، مختصر الطحاوي، ص ١٣٦). كما ورد في كتاب الوقف بأن الوقف المنجز في مرض الموت لازم ولا يصح للواقف أن يرجع عنه إلا أنه كالوصية من حيث أنه ينفذ من الثلث عند عدم الإجازة (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٣٩).

(١) - أضيفت الآيات الأربعة التالية في الحاشية.

(٢) - جاء في كتاب أحكام الوقف في إجابة الإمام الخصاف على سؤال حول شراء الرجل أرضاً بيعاً فاسداً وقبضها ووقفها وقفاً صحيحاً وجعل آخرها للمساكين فقال: الوقف فيها جائز وعليه قيمتها للبائع من قبل أن استهلكها حين وقفها وأخرجها من ملكه. وكذلك إن وهبت له أرض أو دار هبة فاسدة وقبضها فوقفها وقفاً صحيحاً فالوقف جائز وعليه قيمتها للواهب (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ٣٥).

(٣) - هو أبو عبد الله، محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال التميمي (١٣٠-٢٣٣هـ/٧٤٨-٨٤٧م). حافظ للحديث ثقة. ولي القضاء للخليفة هارون الرشيد ببغداد. ولما ضعف بصره عزله الخليفة المعتصم. وكان يقول برأي أبي حنيفة. وصنف كتباً منها ((أدب القاضي))، و ((المحاضر والسجلات))، و ((النوادر)) عن أبي يوسف (الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٧، ص ٢٣-٢٤).

(٤) - جاء في الفتاوى الهندية أن لو قال الواقف أن غلة أرضه أو داره لزيد وللمساكين فنصف الغلة لزيد ونصفها للمساكين، وإن قال أرضي صدقة موقوفة فيما أخرج الله تعالى من

فالمشتري في البَيْع يستحق مع نقصه فالمشتري مخير
تسمع دعوى المشتري وتعتبر
من أنه وقف على ذا المسجد
عند أبي حفص الفقيه الأعلم^(٢)

ما ابتاعه لا غيرُه ذا الحق
فذو العمادي لَذَا مُقَرَّر^(١)
أي في الذي ابتاعته مِنْكَ ظَهَرَ
لِلْبَيْعِ نَقْصٌ ذا للأصح أرشد
به أبو الليث فيأخذ أفهم^(٣)

غلاهما فهي لزيد والفقراء والمساكين فعلى قول أبي يوسف النصف لزيد والنصف للفقراء
والمساكين، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فثلث الغلة لزيد وثلث للفقراء وثلث
للمساكين. وأما عند محمد الشيباني فالغلة تكون على خمسة أسهم سهم لزيد وسهمان
للفقراء وسهمان للمساكين (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى
الهندية، ط ٣، ج ٣، ص ٣٤٠).

(١) - جاء في الفصل العاشر من كتاب ((فصول الأحكام لأصول الأحكام)) أن لو باع إنسان من
إنسان خمسة أسهم التي من نصيبه من هذه الدار فإذا نصيبه سبعة أسهم للمشتري
والسهمان للبائع. ولو نقص عن خمسة أسهم فالمشتري بالخيار إن شاء أخذ بحصته من
الثمن وإن شاء ترك (العمادي، جمال الدين بن عماد الدين، فصول الأحكام لأصول
الأحكام، ورقة ٤٩).

(٢) - هو أبو حفص، عمر بن حبيب بن لمكي الزنرأشقي، القاضي الإمام (٣٩٢-٤٦٠هـ /
١٠٠٢-١٠٦٨م). علق على مسائل الأسرار على القاضي الإمام أحمد بن عبد العزيز
الزوزني، ودرس الفقه على الإمام محمد بن أبي سهل السرخسي. وهو صاحب ((النظر في
دقائق الفتوى والقضايا)). خرج إلى بخارى وكانت له مدرسة فيها (الغزي، تقي الدين،
الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ج ٢، ص ٦٤٣-٦٤٤؛ السبكي، تاج الدين، طبقات
الشافعية الكبرى، ج ٣، ص ٧٨).

(٣) - السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، النوازل من الفتاوى، ورقة ٧٣، ٧٤، ٨٠. وجاء في
فصول الأحكام لأصول الأحكام أن لو ادعى المشتري على بايعه أن الأرض التي بيعت منه
وقف على مسجد كذا تقبل ويتبع الباع عند الفقيه أبي حفص، قال الفقيه أبو الليث وبه
نأخذ. وقيل لا تقبل والأول أصح وإن لم يقل البائع أنه وقف (العمادي، جمال الدين بن

انْقُلْ مَا ذَكَرَهُ مُتَشَبِّهًا	مِنْ الْوَجِيزِ لِلْسَرْحَسِيِّ أَتَى
وَالْوَقْفَ مَعْلُومَ فَقُلْ مَا فَعَلَهُ ٥٧	فِي وَقْفِهِ لَوْ شَرَطَ الْخِيَارَ لَهُ
فِي غَيْرِ مَعْلُومٍ وَعِنَهُمَا انْقِلَا ٥٨	عِنْدَهُمَا فَجَائِزٌ وَأَبْطَلَا
ذَا عَنْهُمَا لَذَا أَحْفَظُ بِلَا كَسَلٍ ^(١)	جَوَازَ وَقْفِهِ وَشَرْطُهُ بَطُلُ
عَامًّا فَبَاطِلُ نَقُولُ الْأَوْجَاهُ	عَلَى فُلَانٍ وَقَفَ زَيْدٌ أَرْضُهُ
زَيْدٌ شَهْرًا قَالَ ذَا تَأْمَلَا ٥٩	صَدَقَةَ مَوْقُوفَةٍ أَرْضِي عَلَى
ذَا جَائِزٌ وَتَأْفِذُ مُوَجَّهَةٌ ٦٠	بَعْدَ الْفَتَى لَمْ يَشْطَرِ بِطْلَانِهِ
الْفُقَرَا أُرْشِدُ هُدَيْتِ السُّبُلَا ^(٢)	مُؤَبَّدٌ أَجُورُهُ صَرَفٌ عَلَى
وَقَفَ مَا يَمْلِكُهُ وَصَرَّحَتْ	عَلَى الْفَتَى يَبْنَةُ قَدْ شَهِدَتْ
وَعَيَّنَتْ ثُلُثَهَا ثُمَّ بَدَا ٦١	بِحَصَّةٍ مِنْ دَارِهِ وَهِيَ كَذَا

عماد الدين، فصول الأحكام لأصول الأحكام، ورقة ٤٨). كما جاء في البحر الرائق لو اشترى أرضاً فوقفها ثم اطلع على عيب رجع بالنقصان ولا يلزمه أن يشتري به بدلاً لعدم دخول نقصان العيب في الوقف. وكذا لو وقف المبيع فاسداً بعد القبض صح الوقف. ولو اتخذها مسجداً وجاء شفيعها نقضت المسجدية (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٠٣).

(١) - من الشروط التي تلزم في صياغة الوقف أن لا تقترن الصيغة بشرط الخيار سواء كانت المدة معلومة أو غير معلومة. فلو اقترنت به كما لو قال وقفت أرضي على الفقراء على أي بالخيار ثلاثة أيام بطل الوقف على قول محمد الشيباني وهلال بن يحيى. وقال أبو يوسف إن كان الوقت معلوماً فالوقف جائز والشرط باطل لأنه إزالة ملك لا إلى مالك فيكون بمترلة الإعتاق ووقف المسجد فاشترط الخيار فيها باطل (السرخسي، رضي الدين محمد بن محمد، فتاوى الوجيز في الفقه، ورقة ١٣٦؛ السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ط ٢، ج ١٢، ص ٤٢؛ ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج ٥، ص ٢٠٤).

(٢) - لو وقف داره يوماً أو شهراً لا يجوز لأنه لم يجعله مؤبداً وكذا لو قال على فلان سنة كان باطلاً. وفصل هلال بن يحيى بين أن يشترط رجوعها إليه بعد الوقت المحدد فيبطل الوقف وإن لم يشترط رجوعها إليه جاز الوقف وتصير بعد الوقت المحدد وقفاً مؤبداً على الفقراء والمساكين (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ٨٦).

النصف وقفها كامبلا واعتبر ^(١)	النصف منها حفظه فقرر
وهو ألف درهم لجاره ٦١	ذا كالوصية بثلث ماله
جميع الألفين له ذا المعتبر	ألفان ثلث ماله بعد ظهر
فالحكم واحد نقول فيهما ^(٢)	وقف وصية فسيان لهما
نفيسة واضحة الدلائل	قلت فذي من أنفع الوسائل
يصح ما وقفه الفضولي ٦٢	فأيدة أنت من المنقول
عن الصحاب قلت هذا قد علم ^(٣)	مع الإجازة لمن له لزوم
به على حاكم قضى اعرفوا ^(٤) ٦٣	إن خاف من بطلان وقف واقف
وليس للغير التعرض اعلموا ^(٥)	قد نفذ الوقف وصار لازما

(١) - جاء في كتاب الوقف أن لو قال الفتى وقفت جميع حصتي من هذه الأرض ولم يبين سهامه صح استحسانا لأنها معلومة في الواقع ولو زاد بعد ذلك وهي الثلث فبين أنها النصف فالنصف كله وقف لأن قوله وهي الثلث لما خالف الواقع صار لغوا فكأنه لم ينطق به (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٢٢).

(٢) - قياسا على الحكم السابق تصبح الألفان وصية جائزة من حق الجار على الرغم من أن الموصي أشار في الوصية بثلث ماله وهو ألف درهم.

(٣) - نقل صاحب أنفع الوسائل عن الخصاص قال: فإن قال قد جعلت أرض فلان صدقة موقوفة لله أبدا على فقراء المسلمين فبلغ صاحب الأرض ذلك فقال قد أجزت ما فعله فلان في أرضي تكون الأرض وقفا وهي وقف من قبل مالكة وإليه ولايتها (الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم بن علي، أنفع الوسائل، ص ١٤٩). كما جاء في البحر الرائق أن لو وقف شخص ضيعة غيره على جهات فبلغ الغير فأجاز به بشرط الحكم والتسليم، وهذا هو المقصود بجواز وقف الفضولي (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٠٣).

(٤) - أضيف البيتان التاليان في الحاشية.

(٥) - جاء في البحر الرائق أن الوقف كالتعتق في عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لأن الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل إلا في مواضع مخصوصة (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٠٧). كما جاء في كتاب الوقف أن بعض الفقهاء قال بأن القضاء في الوقف قضاء على الناس كافة فلا تسمع الدعوى من أحد بعده. فلو

أرشد إلى رياض فضل لا تقف	فمن العلوم أينعت صاح اقتطف
فرع زاهي بالشروط وافسي	وجامع محاسن الأوصاف
من كل علم تنشر الإفادة	لواقف أن يشترط الزيادة ٦٤
لنفسه أيضا لمن يختاره	من بعده هذا الأصح الأوجه
في وقفه وكلمما بدا له	أعني من الإدخال فيه فله ٦٥
أيضا كذا الإخراج منه يفتى	كذا وفي النقص افهمن مثبنا
هذا له أيضا لمن شرط له	هو كهو عنا احفظن المسألة ^(١)

ادعى رجل على ذي يد بأن ما في يده وقف وأثبت ذلك وقضى القاضي له بالوقف، ثم جاء رجل آخر وادعى أنه ملك فلا تسمع دعواه ولا تقبل بينته لأن القضاء بالوقف على المدعي عليه الأول قضاء بذلك على جميع الناس فكما لا تسمع الدعوى من المقضي عليه صريحا لا تسمع الدعوى من غيره (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٢٧٩). وجاء عن الأوزجندی بأنه إذا خاف الواقف أن يبطل وقفه بعض القضاة فيمكن للتحرز اتباع طريقين: أحدهما يكون بحكم القاضي بلزومه وذلك أن الواقف بعد الوقف والتسليم إلى المتولي يخاصمه إلى قاض يرى لزوم الوقف ويطلب منه حتى يقضي بلزوم الوقف فإذا قضى نفذ قضاؤه لأنه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد وسواء كتب قضاء القاضي بلزوم الوقف في سجل على حدة أو كتب في صك الوقف. والطريقة الثانية أن يذكر الواقف بعد الوقف والتسليم "فإن أبطله قاض أو غيره بوجه من الوجوه فهذه الأرض بأصلها وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فيتصدق بثمنه على الفقراء والمساكين"، لأن القاضي إنما يبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة الوارث أو الغريم ليصل منفعة الوقف إليهم. وبما ذكر الواقف ينعدم ذلك فلا يشتغل أحد بإبطاله لعدم الفائدة (الأوزجندی، قاضي خان، فتاوى قاضي خان، ط ٣، ج ٣، ص ٢٨٨-٢٨٩).

(١) - نقل عبد الجليل عشوب عن الفتاوى المهدية بأن الإدخال هو جعل من ليس مستحقا في الوقف مستحقا فيه وهو نوع من العطاء. والإخراج هو حرمان المستحق من استحقاقه في الوقف جميعه أو بعضه (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٨١). فلو وقف شخص أرضا على قوم بأعيانهم واشترط أن يدخل من يشاء أو يخرج منهم من يشاء أو

مع بقاء الأصل عنا ينقل	هم منعوا جواز ذا يا رجل
لو واقف شرط صرف الغلة	لمن يشا فجوزن فعله ^(١)
فيه له تصرف ما دام حي	منقطع بموته أيا أخيه ^(٢)
إن شاء بعد موت من شاء له	فصرفها لنفسه جاز له
عند أبي يوسف لا الشيباني	ذا ظاهر وواضح البيان
وقفا على النفس فذا يكون	فرايض العلم هو المغبون ^(٣)

اشترطهما معا صح الشرط . وقد جاء في الفتاوى الهندية أن لو قال الرجل : أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أخص من شئت من بني فلان فهو كما قال وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل إلى واحد منهم جاز ولو دفع الكل إلى الكل قياسا لا يجوز عملا بكلمة من . ولو قال : أن لي أن أخرج من شئت منهم فأخرج واحدا أو الجميع جاز وصارت الغلة للفقراء ، وإن أخرج واحدا ثم أراد أن يدخله لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقي لأن المشيئة في الإخراج دون الإدخال . ولو قال على أن ادخل من شئت فله أن يدخل من أحب ولكن ليس له أن يخرج منهم أحدا (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ط ٢، ج ٢، ص ٣٢٦-٣٢٧).

(١) - أضيفت الأبيات الستة التالية في الحاشية .

(٢) - جاء في الفتاوى الهندية أنه إذا قال الرجل أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن لي أن أفضل من شئت منهم كان ذلك جائزا ويكون له أن يفضل من شاء ولو رد المشيئة فقال لا أشاء أو مات كانت الغلة بين بني فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ط ٢، ج ٢، ص ٣٢٦).

(٣) - جاء في الفتاوى الهندية بأنه إن مات الذي جعل إليه المشيئة فالغلة للفقراء ولمن جعل إليه المشيئة أن يعطي ولده ونسله ويعطي ولد الواقف ونسله وليس له أن يعطي نفسه على قول من لا يميز الوقف على النفس مثل محمد الشيباني (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ط ٢، ج ٢، ص ٣٦٢؛ السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ط ٢، ج ١٢، ص ٤١). وفصل عبد الجليل في ذلك فقال: لو قال الرجل أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لي أن أعطيها من شئت من الناس صح وكان له أن يعطي من يشاء من الأغنياء والفقراء ولو

من الوجيز للسرخسي وفست	نوادير ونكت قد أوضحت
على الغنى وحده وقف فلا	للفقرا إن بعده جاز انقلا ^(١)
قلت على طلبة العلم يصح	وفيهم الغنى هذا متضح
إن يكن الحاكم منهم وحكم	بصحة الوقف قضاؤه انبرم
حكم بأصل الوقف كان فافهم	والشرط ضمنا ثابت صاح أعلمن
اذكر في موضعه مفصلا	يعون من منحني تفضلا
والحاج والغزاة أيضا فكذا	فالحكم واحد أقول مثبتا ^(٢)

لولده أو والديه وليس له أن يعطي نفسه، بخلاف ما إذا قال على أن لي أن أضعها فيمن شئت فإن له أن يضعها في نفسه كلها أو بعضها مطلقا أو لمدة محددة (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٨٦).

(١) - السرخسي، رضي الدين محمد بن محمد، فتاوى الوجيز في الفقه، ورقة ١٣٥. كما جاء في الفتاوى الهندية وفي الإسعاف في أحكام الأوقاف وفي كتاب الوقف أنه لو قال الرجل جعلت أرضي صدقة موقوفة للأغنياء وهم لا يحصون عددا بطل الوقف، وإن كانوا يحصون صح الوقف عليهم وصار كأنه سماهم بأعيانهم وصرف من بعدهم للفقراء (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ط ٢، ج ٢، ص ٣٠٦، ٣٦٢؛ الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٣٥؛ عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٨٦).

(٢) - جاء في البحر الرائق بأنه إذا وقف الرجل على طلبة علم بلدة كذا يجوز لأن الفقير غالب فيهم فكأن الاسم منبئا عن الحاجة. والحاصل أنه متى ذكر مصرفا فيه نص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح يحصون أم لا. ومتى ذكر مصرفا يستوي فيه الغني والفقير وإن كانوا يحصون صح بطريق التملك وإن كانوا لا يحصون فهو باطل إلا أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كاليتامى فحينئذ إن كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء سواء وإن كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف إلى فقرائهم لا إلى أغنيائهم. وكذا لو وقف على الجهاد والغزو جاز الوقف. ولو وقف على ابن السبيل جاز ويصرف إلى فقرائهم، والحاج من ابن السبيل (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢١٥).

من غلة الوقف فيقضى انتبه	كذا إذا شرط بعد موته
لمصرف شرطه وما جعل ٧٢	أي دينه إن كان ذا وما فضل
أوضحه الخصاصف ذا مقرراً ^(١)	جميع هذا جايئز معتبر
ونثرت ثمار فضل طيبة	فروع أصل قد زهت متشعبة
والنسل والعقب ذي سنية ٧٣	فوائد في الولد والذرية
من ولده أيضاً وإن فافهم تصب	ومن أب فرع ولاد متشعب
لا يدخلون فاسمعن بالثبت ٧٤	في لفظ الأولاد فولد البنات
والآل والجنس كذا الأهلية ٧٥	أيضاً كذا في النسل والذرية
في الوقف لا دخول قلت يروى ^(٢)	في أظهر الروايتين الفتوى

وعلى هذا وكما ذكر الخصاصف بأنه إذا لم يخصص الواقف الجهة والمكان فالوقف باطل كأن يقول أرضي صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أبداً أو على أهل بغداد أو على الفقهاء أو على قراء القرآن فالوقف باطل (الخصاصف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الوقف، ص ١٢٥). كما جاء في الفتاوى الهندية بأنه إذا جعل الواقف داره مسكناً للحجاج والمعتمرين أو سكناً للغزاة [الفاحين] والمرابطين ودفعها إلى من يقوم عليها كانت وقفاً وإن مات لا تكون ميراثاً عنه وإن لم يسكنها أحد (البحراوي، عبيد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ط ٢، ج ٢، ص ٣٦١).

(١) - جاء في كتاب أحكام الأوقاف بأنه إذا اشترط في الوقف أن له أن يقضي من غلته دينه جاز ذلك، وكذلك إن قال إن حدث علي الموت وكان علي دين بدئ من غلة هذا الوقف بقضاء ما علي من الدين فإذا قضى ديني كانت غلة هذا الوقف جارية على ما سبلتها (الخصاصف، أبي بكر أحمد بن عمرو، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٦).

(٢) - جاء فقي ((كتاب أحكام الأوقاف)) بأنه إذا وقف الرجل وقفاً على أولاد ÷ يدخل في الوقف والد الواقف وولد الواقف لصلبه وولد ولده الذكور وإن سفلوا في ذلك، وأما أولاد الإناث من ولده فإنهم لا يدخلون في الوقف إذا كان آباؤهم من قوم آخرين. والجنس والآل بمنزلة أهل البيت والحكم فيهم واحد (الخصاصف، أبي بكر أحمد بن عمرو، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٨).

ولفظ نسل شامل للذكر	أيضاً والأنثى ذا عن المعتبر ^(١) ٧٦
ولد البنين معهم فيدخل	ولدت البنات ذا صحيح يتقفل ٧٧
في عقب ولد الإناث متعوا	في الوقف من دخولهم قلت اسمعوا
إن يكن للآباء من ولده	في الوقف يدخلون صاح انتبه
ففي دخول أولاد البنات	فجائز ذا قد روى عنه الثقات ^(٢)
على الأمان والوصية فقس	صاح فذي نواذر لها اقتبس
في عقب لا يدخلون أبداً	عن الصحاب ذا الأصح أرشدا ٧٨
على بنى وله ابن فقل	فحظه النصف فقط أيا رجل ٧٩
للفقراء والمساكين صرف	أي ما بقي فعن هلال ذا عرف
إن كان ابنان فحاز الكلاً	للفقراء لا شيء منه أصلاً
قلت المذكور وأنا فافهموا	في ولدي على السوا بينهم ^(٣)

أحكام الأوقاف، ص ٣٨.

(١) - أضيفت الأبيات الخمسة التالية في الحاشية.

(٢) - جاء عن الخصاص أنه إذا جعل الرجل أرضاً له صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً في صحته على ولد ولده وأولادهم ونسلهم أبداً ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين فالوقف جائز ووزعت الغلة على ولد صلبه ذكوراً وإناثاً (الخصاف، أبي بكر أحمد بن عمرو، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٧١-٧٢).

(٣) - يتضح أن هناك فرقاً بين قول الواقف "أرضي صدقة موقوفة على ولدي"، وقوله "أرضي صدقة موقوفة على بني"، وليس له إلا ولد واحد. ففي الحالة الأولى فالوقف كله له، وفي الحالة الثانية فلابنه نصف الغلة وما بقي للفقراء والمساكين. وتعليل ذلك أن أقل ما يقال له بني ابنين، فيعطي الابن الواحد نصف الغلة وما بقي فهو للفقراء لأن الوقف عليهم لقوله صدقة موقوفة كأنه قال أرضي هذه صدقة موقوفة نصف غلتها لابني ثم سكت عن ما بقي فهو للفقراء والمساكين. وإذا قال "أرضي صدقة موقوفة على بني وله ابنان فأكثر فالوقف كله لهم (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٣٩). وكما أوضح عشوب بلأن الوقف بصيغة ولدي تعم سواء كان الأولاد ذكوراً أو إناثاً لأنه مأخوذ من الولادة وهي موجودة في النوعين. وقد تعورف في الأولاد استحقاق الواحد عند الانفراد جميع الربيع

وفي الوصية خلاف واقِع	٨٠
له بنون وبنات لهم	٨١
يصرفه يعقوب للبنين	فقط فعنه ذا أتى تبييناً ^(١)
في اخوتي أنشئ أقول دخلت	فقسمة على السواء أوضحت ^(٢)
ولو على بنى ذا له بنات	٧٩
إن حدث البنون بعد	٨٢
	فستحقن معهم على السواء ^(٣)

(عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٧١، ١٧٤).

(١) - لو قال رجل وقفت هذه الأرض على ولد زيد فإن الغلة تكون لكل من ولد زيد وولد ولده ذكورا وإناثا لأن الوقف على البنين يتناول البنات عند الاختلاط بخلاف الوقف على البنات فإنه لا يتناول الذكور (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ١٧٣، ١٧٥).

(٢) - لو قال أرضي صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات فهم جميعا سواء في الوقف. وهذا بمنزلة قوله بني فلان فالبنين والبنات في ذلك سواء (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ٤٠).

(٣) - إذا قال الواقف أرضي صدقة موقوفة على بني وليس له بنون وله بنات فالوقف للفقراء وقوله بني ليس بشي أن يحدث له بنون، وهذا بمنزلة الذي قال صدقة موقوفة على ولدي وليس له ولد فالوقف على الفقراء فإذا حدث له ولد كان ذلك لهم على السواء (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ٤٠). على أن الآثار تشير إلى استنكار الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم الأوقاف التي يقصد بها معارضة نظام الإرث. فقد روت عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "ما وجدت للناس مثلاً اليوم في صدقاتهم إلا كما قال الله تعالى: ﴿قَالُوا مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا، وَإِنْ يَكُنْ مِيتَةٌ فِيهِمْ فِيهِ شُرَكَاءُ، سَيَجْزِيهِمْ وَصْفُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة الأنعام، الآية ١٣٩). والله إنه ليتصدق الرجل بالصدقة العظيمة فتكون عمارته صدقته على المرأة المريضة من العرب يتزوجها بعض بنيه برأي ابنته وإنه ليعرف عليها الفضاضة لما حرمها من صدقته". وذكر عن عمر بن عبد العزيز لما علم باستنكار عائشة

- ٨٣ إن لم يكن للمساكين اعرفوا
وليس للبنين شيء يا فتى
وقف على ولده وليس له
لكن له ولد ابن تصرف
لو ولد حدث للواقف قبل
وولد الابن به قلت سقط
في كل غلة يقول يُنظَرُ
- دُونِ الْبَنِينَ غَلَّةٌ فَتَصْرَفُ
ذَا عَنْ هَالَالٍ فَافْهَمْنِ قَدْ أَتَى^(١)
مَنْ وَلَدٍ لَصْلِبِهِ أَحْفَظَ مِقْوَلَةً^(٢)
غَلَّتْهُ إِلَيْهِ قَلْتُ فَأَعْرِفُوا
فَغَلَّةُ الْوَقْفِ لِهَذَا يَا رَجُلَ
اعْلَمْ أَبُو جَعْفَرٍ هَذَا قَدْ ضَبَطَ^(٣)
أَيَّ يَوْمِ الْإِدْرَاكِ وَذَا مَعْتَبَرٌ

رضي الله عنها أنه هم بإبطال الوقف الذي لم يكن نية الواقفين له البر والصدقة وإنما يبطل نظام الإرث، ورغب في إبطال كل وقف أخرج منه النساء، ولكنه توفي قبل أن ينفذ رغبته (الخصاف، أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٧). ولذلك نرى صاحب الروضة الندية يقول: "من وقف شيئاً مضارة لوارثه كان وقفه باطلاً لأن ذلك مما لم يأذن به الله سبحانه وتعالى (البخاري، محمد صديق حسن، الروضة الندية شرح الدرر البهية، ج ٢، ص ٣٣٨) .

(١) - إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بناتي وليس له بنات وله بنين فتصرف الغلة على المساكين ولا يكون للبنين فيها شيء (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ٤١) .

(٢) - أضيفت الآيات الأحد عشر التالية في الحاشية .

(٣) - لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس له ولد فالغلة كلها لولد الصلب يستوي فيه الذكور والإناث، وإن لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه وله ولد ابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون ويكون ولد الابن عند عدم وجود ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب . فإن حدث له ولد لصلبه بعد ذلك صرفت الغلة المستقبلية إلى الولد لصلبه (البحراوي، عبد الرحمن، الفتاوى الهندية، ط ٢، ص ٣٠٨) . ويقصد هنا بأبي جعفر الطحاوي الذي سبق أن استشهد به صاحب المخطوطة في أكثر من موضع، ولكنني لم أجد هذه المسئلة في مختصر الطحاوي .

إلى من استحقها وما مضى
وفي فتاوى قاضي خان ذا ذكر
قد ذكر الخصاص في كتابه
إن قبل البعض ورد البعض قل
فحظ راد للمساكين صُرف
إن القبول بعد رد يمنع
فوايد أتت عن الخصاص
قلت عن الخصاص صاح قد فهم
وولد ولديهم إلى الأبد ما
على المساكين يجوز حققن
في يوم وقفه ومن يولد له
يشتركون صاح في غلته
ابن على البنت فلا يفضّل
لو مات بعض ولده من قبل أن

به فلا عبرة عنسه قبل ذا
محراً مفصلاً لذا اعتبر^(١)
نوادرا ونكتا فانتبه
فالوقف نافذ صحيح يا رجل ٨٧
من غلة فأفت بهذا ولا تقف^(٢)
ويطرّد العكس كذا قلت اسمعوا^(٣) ٨٨
لظماء ذا كالزلال الصافي
ولو على ولده ولديهم
تناسلوا من بعدهم قال علما ٧٣
من كان موجوداً يقول فاسمعن
من ولد ولده احفظ مقوله
بينهم على السواء انتبه
في قسمة الغلة ذا يا
يقف ما وقفه قلت اعلمن ٨٩

(١) - جاء في فتاوى قاضي خان بأنه إذا حدث للواقف ولد لصلبه تصرف الغلة إلى الولد الحادث وينظر في كل غلة إلى مستحقيها يوم الإدراك ولا يعتبر بما مضى سواء حدث بعد الوقف أو كان موجوداً وقت الوقف (الأوزجندی، قاضي خان، فتاوى قاضي خان، ط ٣، ج ٣، ص ٣٢٠-٣٢١).

(٢) - فصل الخصاص في هذه المسألة، فإذا وقف رجل أرضاً له على رجل بعينه ومن بعده على المساكين فأبى الرجل أن يقبل هذا الوقف فالوقف جائز وغلته تصرف للمساكين أبداً. وكذلك لو جعل الرجل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل على ولد زيد فأبى بعضهم أن يقبل وقبل بعضهم فالغلة كلها لمن قبل منهم (الخصاص، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٥٣).

(٣) - إن رد رجل الوقف في أول مرة فليس له بعد ذلك أن يقبله، وكذلك ليس له أن يرد الوقف بعد أن قبله (الخصاص، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٥٣).

عن ولد يدخل في الوقف اسمع
فهو على شروطه إن قدما
أعنى على الأسفل ذا حرره
في وقفه مفسلا مصرحا
ولو على ولده وولدهم
يعنى إلى الأبد ما تناسلوا
وبعدهم على المساكين افهم
مع ولد البنين في ذي الصدقة

إن كان شرط غير ذا يالوذعي^(١)
البطن للأعلى يافى تقديما ٩٠
إمامنا الخصاف واعتبره^(٢)
منه استفد أيا فنى ما
وولد ولدهم كذا ونسلهم
وما تولدوا كذا يارجل
يدخل أولاد البنات فاحفظن
قد ذكر الخصاف ذا وحققه^(٣) ٧٧

(١) - جاء عن الخصاف في تفسير مطلب النسل بأن الوقف على ولده وولد ولده أبدا ما تناسلوا يجعل البنين والبنات في ذلك سواء وتقسم الغلة يوم تجيء على عددهم من الرجال والصبيان والنساء ومن مات منهم سقط سهمه وقسمت الغلة بين من يكون موجودا يوم تأتي الغلة . فكل سنة تأتي الغلة إنما ينظر إلى من يكون منهم عند مجيئها فتقسم عليهم . وكل ولد يحدث له لصلبه وكل ولد يولد لأحد من ولده يدخل في هذا الوقف (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٣، ٩٤) .

(٢) - جاء عن الخصاف بأنه إذا وقف الرجل أرضه على ولده المخلوقين ونسلهم وكل ولد يحدث لهم فالغلة لولده المخلوقين ونسلهم وكل ولد يحدث لصلبه . أما أولاد من يحدث له من الولد فلا يكون لهم من الغلة شيء لأنهم من البطن الأسفل . وكما إذا قال الواقف أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد زيد وأولادهم فتكون الغلة لولد زيد لصلبه ولأولادهم فإذا انقضوا كانت الغلة للمساكين . ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد زيد لصلبه ولولد ولده وأولادهم فالوقف جائز والغلة لهم جميعا ويعطى من هم أسفل من هؤلاء لأنه قد سمى ثلاثة أبطن فصاروا بمثلة الفخذ وتكون الغلة لهم ما تناسلوا فإذا انقضوا صارت للمساكين (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٩٤-٩٦) .

(٣) - هناك خلاف بين الفقهاء حول دخول أولاد البنات . فلو أوصى رجل لولد فلان بثب ماله فإن كان له ولد لصلبه ذكور وإناث كان الثلث بينهم جميعا على عددهم وإن لم يكن له إلا ولد واحد ذكر أو أنثى كان الثلث كله له فإن لم يكن له ولد لصلبه وكان له ولد ولد من أولاده الذكور وأولاده الإناث كان الثلث لولد الذكور دون ولد الإناث . وجعل من

أسوة أولاد البنين لهم	فالقونوي ذكر هذا اغتنموا ^(١)
وفي القرابة حفظ مسائل	مفصلاً عن الهداة تنقل
نوادر أتت من الخصاف	جامعة محاسن الأوصاف ^(٢)
لأقرب الناس إلى أو منى	جد واخوة أفق يا ابني ٩١
إن تقم الجد مقام الوالد	فدون الاخوة له فارشد
إلا فلاخوة قيل يصرف	تعليله الركض يقال فاعرفوا
يقدم الأب على ابن الابن	في قوله للأقرب قال منى ٩٢
وبنت بنته إليه أقرب	من ابن ابن ابنه مستصوب ^(٣)

أجاز الوقف منهم هنا الوقف مثل الوصية لا يدخل فيها ولد البنات . وروى عن محمد بن الحسن الشيباني أنهم يدخلون واستحسن الخصاف ذلك (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٧٢) . ويتضح أن صاحب هذه المخطوطة يؤيد هذا الرأي . وقيل إذا ذكر الواقف أكثر من درجتين بأن قال : على ولدي وولد ولدي وولد ولدي استحق الربع كل من كان من ذرية الواقف سواء كان مذكراً أم مؤنثاً من أبناء الذكور أم الإناث واحداً أم متعدداً ولا يصرف إلى غيرهم ما بقي منهم أحد فإذا انقضوا كلهم صرف الربع إلى الجهة التي سماها الواقف بعدهم وذلك لأنه لما ذكر أكثر من درجتين تبين أن غرضه الوقف على من ينتسب إليه سواء قرب أم بعد دون ملاحظة عدد معين من الدرجات والبطون (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ١٧٢-١٧٣) .

(١) - جاء في المنتخب لمحمود القونوي أن لو وقف الرجل أرضه في صحته على ولده وولد ولده وأولادهم أبداً ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين فهو جائز ويشترك ولده الذين كانوا يوم وقف هذا الوقف، وكل من حدث له من الولد في غلة هذا الوقف فتكون الغلة بينهم بالسوية على عدد الرؤوس، الذكر والأنثى في ذلك سواء (القونوي، أبو الثناء محمود بن أحمد، المنتخب من وقفي هلال والخصاف، ورقة ٤-٥) .

(٢) - الأبيات الخمسة عشرة التالية أضيفت في الحاشية .

(٣) - إذا قال رجل أرضي هذه صدقة موقوفة إلى أقرب الناس إلى أو مني وله جد أو أب وله

<p>لو مات ذا عن أبوين وولد لهم فلا حق أفهم في الغلبة تعليله مصوب جوابه ٩٣ ذا واجب الصرف لفهم خطابيه^(١) ٩٤ بشرط لا زوج لهم فاعلم ٩٥ إن الجواز قلت فالسكنى لها بشرطه أولى احفظ يا رجل فهل لها العود فلا أيا رجل هذا عن الخصاص قلت قرر^(٢)</p>	<p>مسألة اذكرها يا ذا الرشيد في ذا على أقرب أي قرابتي فلا يقال لهم قرابة وإنما لأقرب القرابة لو للبنات حول السكنى اسمعن فطلقت أو مات عنها زوجها أما مع الشرط فلا والعمل أما إذا انتقلت البنت فقل بطل ما كان لها فاعتبر</p>
--	--

اخوة، فعلى قول من جعل الجد بمنزلة الأب فالغلة للجد دون الاخوة، وفي القول الآخر يجب أن تكون للاخوة دون الجد من قبل أن من ارتكض مع الواقف في رحم أو خرج معه من صلب رجل فهو أقرب إليه ممن كان بينه وبين الواقف حائل دونه. ولو قال ذلك وله أب وابن ابن فغلة الوقف للأب دون ابن الابن لأن الأب أقرب إليه من ابن ابنه أن بينه وبين ابنه درجة. وكذلك إذا كان للواقف ابنة ابنة وابن ابن أسفل فالوقف لابنة ابنة الواقف لأنها أقرب من ابن ابن ابنه لأن ابنة الابنة تدلي إليه بقرب أمها وليس بينها وبين الواقف إلا أمها أما الغلام فبينه وبين الواقف ابنان فهو أبعد منها فالوقف على هذا لابنة الابنة (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ط ١، ص ٤٣، ٥٤).

(١) - لو قال الرجل جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على أقرب قرابتي مني أو قال إلى وله ابن وأب فلا يكون لواحد منهما من غلة هذا الوقف شيء من قبل أن الوالدين والولد لا يقال لهم قرابة فلان وتكون الغلة لأقرب قرابته إليه بعد الوالدين والولد (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٥٤-٥٥).

(٢) - إذا جعل الواقف سكنى الدار لبنات صلبه وبنات بنيه وبنات بناته من سفلى منهم ومن قرب وللبنات من نسله ما بقي منهم أحد فإذا انقرضوا كانت للمساكين فذلك جائز ويكون لكل أنثى من ولده وولد ولده ونسله أبدا ثم بعدهم للمساكين السكنى في هذه الدار. فمن

يقدم الأقرب فالأقرب أي	من جملة الشروط قلت يا أخي
في ذا فوائد أتت يا ذا الرضى	عن غير ولد مستحق لوقضى
له ابن عين وابن علة فقل	إن ابن عين مستحق يا رجل ^(١)
من كان ذا قرابتين قدما	عن الجميع ذا أتى قلت افهما
إن شرط الإدخال في الوقف دخل	إلا فلا لذا احفظن بلا كسل ^(٢)

تزوجت وخرجت عن هذه الدار أو ماتت سقط سهمها من سكنها . ومن مات زوجها أو طلقت من هؤلاء لها أن تسكن هذه الدار مع من بقي منهم . ولكن إذا اشترط الواقف أن من تزوجت منهن فلا سكنى لها في هذه الدار . فإذا تزوج بعضهن وانتقلت ثم مات زوجها أو طلقت فاحتاجت إلى الرجوع إلى هذه الدار فلا حق لها في سكنها وبطل ما كان لها من قبل ذلك (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٦٥) .

(١) - ابن عين يعني الاخوة من أب واحد وأم واحدة، وابن علة يعني الاخوة من أب واحد وأمها شتى، وابن خيف يعني الاخوة من أم واحدة والأباء متفرقون - ويقال أيضا بنو أخفاف (البستاني، عبد الله، البستان، ج ١، ص ٢٠١، ص ٧٣٤، ١٦٩٥) .

(٢) - لو وقف رجل أرضه على رجل بعينه وعلى ولده وولد ولده ثم على المساكين من بعدهم فالوقف جائز على ما سمي وشرطه . فمن قال : أوصيت بثلث مالي لقرابتي من بني شيبان وبني هاشم فتعطى الغلة لقرابته من بني شيبان وبني هاشم ليس من باب اجتماع القرابتان لرجل في بني شيبان وبني هاشم ، وإنما من باب الحرص على أن يوزع الثلث بين قرابته من الجهتين جميعا، ولكن صاحب المخطوطة يستنتج من هذا تقديم من تجتمع فيه القرابتان على القرابة الواحدة (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٦٩) . وإن كان الخصاف في موضع آخر يرى أن المستحقين سواء فيمن قربت ومن بعدت قرابته وهذا هو رأى الصاحبان (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٥٥) . واعتبر الإمام أبو حنيفة المحرمية والأقرب فالأقرب للاستحقاق ، وأيد ذلك ابن عابدين (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج ٣، ص ٤٤٠) . ويبدو أن صاحب المخطوطة يؤيد رأى الإمام في هذه المسألة . وعلى هذا فالأخ أو الأخت لأبوين أقرب ممن

وولدهم أيضا كذا ذا العلم ٩٨ ، ٩٩	وحكم ولدهم كذا والعلم
عن الإمام فابن عين قدما	وإن يكن أخ لأم معهم
ثم ابن خيف قلت عنه وحده ١٠٠	ثم ابن علة يقول بعده
يقسم بين من بقى فانتبهه ^(١) ١٠١	عنه وما فضل عن شقيقه
أوضحه الخصاف قلت قرر	عنه فقولان أتى فاعتبر
بالخط أولى ظاهر البيان ١٠٢	خالان مع عمين فالعمان
النصف للعم وما بقي فهم	مضى له عم وخالان قسم
بينهما فهذه وصية	يحوزه الخالان بالسوية
فالحكم واحد يا سادات ^(٢)	وإن يكن معهم خالات

لأب أو لأم فقط، ومن لأب أقرب من لأم عند أبي حنيفة، وسيان عند الصحابين لأن أحدهما ارتكض مع الواقف في رحم والآخر خرج معه من صلب .

(١) - وعلى ذلك القياس فالأعمام والعمات والأخوال والخالات فمن كان لأبوين منهم أولى ممن لأب أو لأم ، ومن لأب أولى من لأم عند الإمام ويشترك معه عند الصحابين . والخال والخاله لأبوين أقرب من العم لأب أو لأم، والعم أو العمة لأبوين مقدم على الخال أو الخالة لأبوين على رأي أبي حنيفة ، وعلى قول الصحابين هما سواء . (عشوب، عبد الجليل، كتلب الوقف، ص ١٧٩) . وهكذا لو كان معهم أخ لأم يقدم الأبناء من أب وأم واحدة ثم الأبناء من الأب فقط، ثم الأبناء من الأم فقط . فيعطى الأقرب ثم يقسم الباقي على التاليين في القرابة (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ط ١، ص ١٧٣-١٧٤) .

(٢) - لو كان للواقف عمان وخالان فالوقف كله للعمين على رأي أبي حنيفة لأنهما أقرب من الخالين، ولو كان له عم واحد وخالان كان للعم والنصف والنصف الباقي للخالين بالسوية وذلك لأنه لا يصدق على أقل من اثنين عنده فالواحد يستحق النصف والباقي لمن يليه في القرب . وعند الصحابين يقسم الربع على عدد الرؤوس في الخاليتين لأنهما لا يأخذان بالأقرب فالأقرب ولا يشترطان الجمع . وإن كان له عم وأخوال وخالات ، فعلى قول أبي حنيفة يكون نصف الغلة للعم والنصف الآخر للأخوال والخالات بينهم بالسوية، وفي

هلال الرازي عنه انقل	فهذه فوايد يـارجـل ^(١)
عم وعمه مع الأخوال	بينها الحظ بلا محال ١٠٣
يقسم نصفين عن البـجال	كل من الأخوال منه خالي ^(٢)
في آخر قلت عن الإمام	يصرف قال لذوى الأرحام ١٠٤
من المحارم وغيرهم كذا	بينهم على السوا كذا أتى
يعقوب مع محمد كل ذهب	إن القربة على أبعاد أب ١٠٥
أعني أبا الواقف في الإسلام أي	يدخل فيها كل من أيا أخـي

القول الآخر تكون الغلة بين العم والأخوال والخلالات على عددهم (الخصاف، أبو بكر

أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٧٤؛ عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٧٨).

(١) - جاء عن البدر العيني أن هلال الرازي هو هلال الرأي وأضيف هلال إلى الرازي لكونه من أصحاب الرازي، وفي المغرب الرازي تصحيف. وما وقع في نسخ الهداية إلا الرازي، والصواب ما قاله صاحب المغرب وهو هلال بن يحيى البصري وهو من أصحاب يوسف بن خالد السمي البصري، ومن أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله (العيني، أبي محمد محمود بن أحمد، البناء في شرح الهداية، ط ٢، ج ٦، ص ٩١٩). وقد توفي هلال الرأي في سنة ٢٤٥هـ. أما الرازي فهو أحد احتمالين إما أن يكون أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي الذي عاش بين ١٩٥-٢٧٧هـ، وإما أن يكون محمد بن مقاتل الرازي الذي توفي في سنة ٢٤٢هـ. وجاء في حاشية ابن عابدين بأنه وقع في المبسوط والذخيرة وغيرهما الرازي، وفي المغرب هو تحريف لأنه من البصرة لا من السري، والرازي نسبة إلى الري، وهكذا صحح في مسند أبي حنيفة وغيره (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج ٣، ص ٣٨٤).

(٢) - وإن كان للواقف عمة وعم وأخوال وخلالات فعلى قول أبي حنيفة الغلة للعم والعمة دون الأخوال والخلالات (البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، كتاب أحكام الوقف، ص ١٧١؛ الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٧٤).

ولسد أي بعد أب قالها أفهم
في وقفه إن شرط الواقف ما
وتحجب الطبقة العليا لمن
مع عدم الولد وولد ولده
واعتبر الواقف قرب الطبقة
من كان للواقف أقرب فقل
للمتوفى إن ضمير يرجع
إن اخوة وأخوات قدموا
قلت على تفصيل ما تقدم
ومن يساوى من قضى في الطبقة
للمتوفى قرب الأعلى ظاهر
شجرة الأنساب فرقا تظهر

يعنى في الإسلام عنهما اعلم^(١)
أذكره محررا كي تعلموا
أسفل منها حررون وقررون ٤١
هذا وإن سفل قال انتبه
أقربها العليا إليه حققه ١٠٦
من غيره فهو أحق يا رجل^(٢)
تعتبر الأنساب قلت فاسمعوا
لا غيرهم ذا ظاهر مسلم
إلا فالأعلى مستحق فهم
ليس مع العليا له فحققه
أيضا وللواقف ذا محرر
ثمرها جواهر ودرر^(٣)

(١) - وفي قول آخر أن الغلة تصرف على كل ذي رحم محرم وغيرهم جميعا في الغلة سواء.
ويؤكد الإمام يعقوب أبو يوسف أن القرابة على أبعد أب للواقف في الإسلام فيدخل فيها
كل من ولد بعد أب في الإسلام للواقف من الرجال والقريب والبعيد في ذلك سواء
(البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٧٢).

(٢) - إذا شرط الواقف جعل أرضه صدقة موقوفة على ولد عبد الله من قرابته وكان لعبد الله ولد
وولد ولد فتعطى الغلة لولد عبد الله لصلبه دون ولد الولد. والمهدف من هذه المسألة هو
إيضاح الفرق بين الوقف على القرابة وولد القرابة - فهذا اسم جامع لجميع القرابة
وأولادهم، بينما ولد عبد الله اسم لا يجمع غير ولد عبد الله لصلبه إذا كانوا أحياء دون
ولد الولد لأن ولد الولد لهم والد دون عبد الله والنسب إليه أولى من النسب إلى عبد
الله. وكذلك إذا شرط الغلة لأقرب الناس إليه فينظر إلى أقرب الناس من الواقف فتكون
الغلة له فإن كان له ابن فهو أقرب الناس منه ويعطى الغلة كلها. أما إن قال أقرب قرابتي
فينظر إلى أقرب القرابة فيعطى الغلة ولا يعطى ابنه لأنه أقرب من أن يقال له قرابة
(البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٧٣، ١٧٥-١٧٦).

(٣) - إن شرط الواقف اقتصار الوقف على درجة واحدة كان الوقف عليهم خاصة ومن مات

- أعمام ميت وولد العم
فالخط للأعمام دون غيرهم
وولد العم وإن ساووا فلا
طبقة العليا لهم قد حجت
وكل من ساوى من أهل الوقف له
لو يستحق منهم في الرابعة
أعنى مشاركا له مساويا
وولده لا يتناولون شئ
فهل يعود حظ من نجا قضى
فالعم يستحق دون ولده
تعليل ذا فظاهر محرر
قولي وإن أعنى وإن تناولوا
إليهم شئ من الخط أفهموا
واقفه خصه قلت اعلمن
وشرط واقف أقول يتبع
- كل مشارك له ذا الفهم ١٠٧
عليهم تقدموا لقربهم
بعدهم ذا ظاهر
عليهم بالقرب قسدا ١٠٨
فالحكم ذا قلت احفظن المسألة^(١)
نجا قضى وليس في الوقف معه ١٠٩
بل ترك العم وولده أدريا
أعنى من الوقف أفهم يا أخي
لعم أو لولده يا ذا الرضى
نعم وإن هذا أصح الأوجه ١٠٧
طبقة العليا اسمع تعتبر
شيئا من الوقف فلا
فالعم يختص به دونهم
وتحجب الطبقة العليا لمن
كنص شارع لهذا فاسمعوا ١١٠

منهم يصرف نصيبه إلى البقية فإذا انقضوا جميعا صرف الريع إلى الجهة التي سماها الواقف

بعدهم (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٧٤).

(١) - إذا شرط الواقف أن تحجب الطبقة العليا من الذرية والنسل الطبقة السفلى فمن مات من الطبقة العليا لا ينتقل سهمه إلى الطبقة السفلى وإنما يرجع إلى أصل الغلة ولا يصرف للفقراء لأنهم لا يستحقون شيئا ما دام أحد من الذرية باقيا. وبناء عليه إذا كان للمتوفى أعمام وأبناء عم صرف الوقف إلى الأعمام وإن تساوا في صلب القرابة لكن تصرف الغلة للأعمام لأن أبناء العم من الطبقة السفلى (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٩٣). فالواقف قد شرط انتقال نصيب المتوفى إلى الأقرب فالأقرب من أهل طبقته لا إلى الأقرب فالأقرب مطلقا أي من أي طبقة (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج ٣، ص ٤٣٩، ٤٤١).

٦٤	في وقفه فيا لدخول فاجزم	أو نص واقف لإدخالهم
١١١	مع التناول افهمن يا رجل ^(١)	إن أسقط الحجب فيدخلون قل
١١٢	أي في قرابة أيا فتى	سواء المسلم والذمي
	على السواء نصيب من قضى افهموا	بين الذكور والإناث يفتنم
	أوضحت بالتهذيب والتنبيه ^(٢)	والحر والعبد سواء فيه
	لا حظ للأبعد شئ أصلا	هلال الرازي قال قولوا
١١٣	عنه أتى كذا فهم يا صاحب	يجوزة للأقرب ذا فالقريب
	بين الجميع قيل هذا يقسم	وعن أبي يوسف قلت يعلم

(١) - فصل المؤلف في هذه المسألة أكثر من المسئلة السابقة ، وقد أشارت كتب الوقف إليها ولكن ابن عريشه انفراد هنا بإعطاء المثال . فإذا وقف الرجل على أولاده وأقاربه طبقة بعد طبقة بحيث تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى ، فلو مات مستحق الوقف وهو من الدرجة الرابعة ولم يوجد مساويا له في الطبقة مثل الاخوة والأخوات وترك عما وأولاد عم فالوقف يذهب إلى العم ، وليس لأولاد العم شيء . وتعليل ذلك أن العم من الطبقة العليا فلا يشاركه أحد من الطبقة السفلى حتى تنقضى الطبقة العليا . وقياسا على أنه لو شرط الواقف أن نصيب من يموت عن ولد أو ولد ولد وإن سفل إليه فإن الريع يقسم على أهل الطبقة العليا ويصرف نصيب الميت إلى ولد الولد بشرط الواقف فيشارك بذلك أهل الطبقة العليا . وتستمر القسمة حتى ينقضى كل من في الطبقة العليا فتتقضى القسمة بموت آخر فرد فيها ولو عن ولد . ويقسم الريع على جميع أهل الطبقة الثانية وهكذا (ابن عابدين ، محمد أمين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ، ج ٣ ، ص ٤٣٩ ؛ الطرابلسي ، برهان الدين إبراهيم ، الإسعاف في أحكام الأوقاف ، ص ١٠٢ ؛ عشوب ، عبد الجليل ، كتاب الوقف ، ط ٢ ، ص ١٩٤) .

(٢) - إذا قال الواقف أرضي صدقة موقوفة على قرابتي وله قرابة من أهل الذمة وقرابة مسلمون فالوقف لهم جميعا وهو فيه سواء . ولو كان بعض قرابته مملوكا فهو من الولد والنسل والقرابة وتعطى حصته من الوقف لمولاه (البصري ، هلال بن يحيى ، كتاب أحكام الوقف ، ص ١٧٤) .

- في القرب والبعد فكلهم سواء
 في غلة الوقف كذا محرر
 والآل بالآباء من ينتسب
 من الذكور والإناث اعتبر
 وجنس مرء كل من ينتسب
 إلى ثلاثة من الآباء ذا
 ولو على أهل بيتي وقفنا
 مع الذين نسبوا بذكر
 ومع ولده لصلبه
 على أهل بيتها لو وقفت
 إن كان ذا من قوم آخرينا
 وحكم جنسها كذا محرر
- يعنى إلى الواقف هذا قد أتى^(١)
 نوادر ونكت تعتبر
 إلى أب بذكر يا صاحب
 والأهل والآل سواء قرر
 بذكر لجده ذا الأنجب
 من الذكر والإناث يافتى^(٢)
 فيدخل الواقف في الوقف اعرفا
 لجده الثالث قلت اعتبر
 يدخل مع والده في وقفه^(٣)
 ولدها فيه به فلا ذي أوضحت
 في الوقف لا يدخل ذا تبينا
 فوائد نفيسة وغرر^(٤)

(١) - هنا تكرار لرأى سابق يؤكد فيه صاحب المخطوطة رأى هلال بن يحيى بن مسلم الرأى وكثير من المؤيدين له بأن تحديد الوقف لذوى القرابة يتحدد بالأقرب فالأقرب منهم الرجال والنساء في ذلك سواء. وهذا رأى الإمام أبو حنيفة. أما رأى تلميذه يعقوب أبو يوسف فيرى أن القرابة على أبعد أب للواقف في الإسلام (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٧١-١٧٢).

(٢) - إذا قال الرجل أرضي صدقة موقوفة على آل فلان فالوقف جائز ويكون لكل من ينسب بآبائه الذكور من الذكور والإناث. وكذلك لو قال صدقة موقوفة على جنسي، فالجنس كل من كان ينسب بآبائه الذكور إلى الواقف إلى ثلاثة آباء من الذكور والإناث (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٨٦-١٨٧).

(٣) - لو قال الرجل أرضي صدقة موقوفة على أهل بيتي فيدخل الذي ينسبون بآبائهم الذكور إلى الجد الثالث، ويدخل بذلك في الوقف الواقف وكذلك ولده لصلبه لأن هلال بن يحيى يجعل أهل البيت ولد الجد الثالث فكذا يدخلون لأن البيت بيته فإذا كان البيت بيته دخلوا جميعا (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٨٧).

(٤) - لو امرأة قالت أرضي صدقة موقوفة على أهل بيتي فلا يدخل أبناؤها إذا كان أبوهم من قوم

وقف زيد أرضه فانتبه	جعل ذا لفقرا جيرانه ^(١)
أو باع بعض داره ثم انتقل	من الخلة احفظ بلا كسل ١١٧
من كان موجودا من الجيران	فأخذ الحظ بلا توان
وانتقل البعض من الجيران	ثم استقر الغير بالمكان
يعتبر الجيران وقت القسمة	أي قسمة الغلة يا ذا النعمة ^(٢) ١١٨
إدراك غلة مع الوجدان	معتبر ذا واضح التبيان
في أهل عبد الله قيل تدخل	زوجته عن الإمام ينقل ١١٩
قال هلال بل يكون وقفه	يعني على جميع من يعوله
قال من الأحرار حسب فاعلموا	هذا عن الرازي قلت يفهم ^(٣) ١٢٠
وقف على أهل بيت المصطفى	فلا يجوز أبدا لهم شرفا ^(٤) ١٢١
فأصلهم فطاهر يعظم	صلوا على من فيه وسلموا

آخرين . وكذلك لو قالت الجنسي فلا يدخلون (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٨٧، ١٨٨) .

(١) - الأبيات الست التالية ذكرت في الهامش الأيسر .

(٢) - لو قال أرضي أو داري هذه صدقة موقوفة على فقراء جبراني فانتقل عنهم واتخذ دارا سواها فينظر إلى جيرانه يوم تقسم الغلة ولا شيء للأوليت . ولو انتقل بعد الجيران إلى محلة أخرى وباعوا دورهم فانتقل إليها قوم آخرون بعد إدراك الغلة قبل الحصاد إلى جواره فالمعتبر من كان جاء وقت قسمة الغلة (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٢٠١؛ البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ج ٣، ص ٣١٨) .

(٣) - لو قال أرضي صدقة موقوفة على أهل عبد الله . فعلى رأي أبو حنيفة فالوقف للزوجة خاصة دون ما سواها، ولكن الإمام هلال بن يحيى يستحسن جعل الوقف لجميع من يعوله ممن يجمعه منزله وداره من الأحرار ولا يدخل في ذلك ممتلكاته ولا وارث الموصي، ولا يدخل عبد الله الموقوفة على أهله الأرض في شيء من ذلك (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٨٨) .

(٤) - الأبيات العشرة التالية ذكرت في الهامش السفلي .

تعليقه هذا واضح ذي صدقة
لآل هاشم فلا أيا فتى
غريبة لو قال مالي مخبرا
فإن هم يحصون بالجواز
هذا إلى أولاد بنته صرف
فهذه وصية لا صدقة
من منية فحد ما لا يحصى
فالأظهر المائة عدا يعتبر
ولو على حشم عبد الله
لا ولد أيضا ولا قرابة

عليهم فلا يجوز حقه
فريضة تطوعا أيضا كذا^(١)
لأهل بيت أحمد خير الورى
ذا ظاهر حقيقة الجواز ١٢٢
فاطمة البتول قلت ذا عرف
ذي نكتة نفيسة محقة
اعلم فعن يعقوب قلت يروى
محمد فعشر هذا المعتبر^(٢) ١٢٣
عياه هذا بلا اشتباه ١٢٤
فيه فلا فصول بن جوابه

(١) - جاء في البحر الرائق أن الوقف على أقرباء سيدنا محمد ﷺ يجوز وإن كان لا يجوز عليهم الصدقة . ونقل عن الفتاوى أنه لا يجوز ولا يصير وقفا لعدم جواز صرف الصدقة لبني هاشم (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢١٥). كما جاء في الذخيرة نقلا عن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز صرف صدقات الوقف في الهاشمي إذا سمى في الوقف . وفي الجامع الأصغر أن الوقف على أهل بيست رسول الله ﷺ لا يجوز كالصدقة . قال ثمة في الصدقة الفريضة والتطوع سواء (برهان، حسام الدين، الذخيرة، ورقة ١٩٤).

(٢) - تشير هذه المسألة إلى عكس حال الوقف فقد ورد في الإسعاف أن الوقف على فقراء بني زيد أو على يتامي بني عمر فإن كانوا يحصون وكان الوقف في الصحة لا يصح لأنه لا يتأبد، وإن كانوا لا يحصون يصح ويصير بمنزلة الوقف على اليتامي الفقراء . وعلى هذا إذا أخذنا برأي عدم جواز الوقف أو الصدقة على آل البيت أو بني هاشم فلو أوصى رجل بماله لآل البيت فإنه يذهب إلى أولاد بنت الرسول ﷺ فاطمة البتول إذا كانوا يحصون . ويعتبر وصية وليس صدقة أوقفا . ويستدل من هذا أنهم إذا كانوا لا يحصون فلا تجوز الوصية لهم . وقد حدد الإمام يعقوب أبو يوسف حد ما لا يحصون بمائة، بينما حددها محمد الشيباني بعشرة فقط (الطرابلسي، حسام المعاني، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ١٨).

عن الصحاب فاحفظن قال
 ذكرت في دلائل الإنصاف
 مسائل أتت من الأجnas
 لو من بنى العباس قال هذه
 على بنى العباس لم يكن فتى
 وإنما يكون وقفاً فاسم من
 وعن أبي يوسف فافهم ما ذكر
 ولو على شخص بعينه الفتى
 وبعد موت من عليه وقفاً
 نعم إلى ورثة الواقف ذا

فحشم منزله العيال^(١)
 ذا منهل عذب زلال صافى
 للعالم القرم أبى العباس
 صدقة موقوفة فانتبه ١٢٥
 في الوقف داخلا كذا حفظ واثبتا
 على سواه عن هلال ذا أروين^(٢)
 ابن مقاتل^(٣) أقول واعتبر
 وقف جاز صححن واثبتا ١٢٦
 يرجع ما وقفه قلت اعرفا
 يفتي به حررت ذا كما أتى^(٤)

(١) - جاء عن هلال بن يحيى أنه إذا قال أرضي صدقة موقوفة على حشم عبد الله، فالحشم هم الذين يعولهم سوى ولده وقربته، وإن جاء عن الصاحب أن الحشم بمنزلة العيال بمعنى أنهم

يدخلون في الوقف (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٨٨).

(٢) - لو رجل قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على آل العباس بن عبد المطلب فالوقف جائز. ويكون لآل العباس بن عبد المطلب. ولو كان العباس حياً فإنه لا يدخل في الوقف (الناطفي، أحمد بن محمد بن عمر أبو العباس، الأجناس، ورقة ١٥٣؛ الجرجاني، أبو يعقوب يوسف بن محمد، خزنة الأكمل، ج ٣، ورقة ١٥٣؛ البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٨٦).

(٣) - هو محمد بن مقاتل الرازي، قاضي الري. وهو من أصحاب محمد بن الحسن من طبقة سليمان بن شعيب وعلي بن معبد، روى عن ابن مطيع. وذكر ابن حجر أن وفاته كانت سنة ٢٤٨هـ (القرشي، محي الدين أبو محمد، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ٣، ص ٣٧٢؛ العسقلاني، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٤٦٩-٤٧٠؛ العسقلاني، ابن حجر، تقريب التهذيب، ج ٢، ص ١٣٦).

(٤) - ذكر في العديد من كتب الوقف أن لو قال الرجل أرضي صدقة موقوفة على عبد الله فغلة

<p>في البرامكة قلت نقل نعننى قال إذا انقرض من عليهم إلى المساكين فيصرف اسمعن فيه روايتان قد حررتنا</p>	<p>إمامنا الثاني أقول فاحفظن تجرى أجور الوقف صاح فاعلم ١٢٧ أجوره فعنه يافى انقلن فأصغ لما قررته متبنا^(١)</p>
--	---

هذه الأرض دون رقيتها لعبد الله ما دام حيا وإذا مات عبد الله صرفت الغلة للفقراء والمساكين (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٢٧٨؛ ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢١٣؛ البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ج ٣، ص ٣٠٠، ٣٣٩). ولكن جاء عن الخصاص أن القول: أرضي صدقة موقوفة على فلان بن فلان ما كان حيا ولم يزد على هذا وكان ذلك في صحة الواقف لا يجوز وله إبطاله فإن مات قبل أن يحدث شيئا فهذه الأرض ميراث بين ورثته على قدر مواريتهم لأن سبيل الأرض الموقوفة أن تخرج عن ملك واقفها ولا تكون على ملكه وتكون مؤبدة على وجه الدهر. فالأرض إذا لم ترجع ميراثا كان الوقف جائز وإذا رجعت ميراثا لم تكن وقفا (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٩ - ٢٠). وعند أبي يوسف في التأيد روايتين: في أحدهما التأيد لابد منه وذكره ليس بشرط وصححه، وفي رواية أخرى ليس بشرط. وتفرع على الروايتين ما لو وقف على إنسان بعينه أو عليه وعلى أولاده أو على قرابته وهم يحصون فمات الموقوف عليه فعلى الرأي الأول يعود إلى ورثة الواقف، وعلى الثاني تصرف إلى الفقراء والمساكين وهي رواية البرامكة. والخلاصة في الروايتين فيما إذا ذكر لفظ الصدقة، أما إذا ذكر لفظ الوقف فقط فلا يجوز اتفاقا إذا كان الموقوف عليه معينا (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢١٤؛ الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٦٩٠ - ٦٩١).

(١) - لو قال رجل أرضي صدقة موقوفة على جهة استحقاق معينة فيحل هذا الاستحقاق بوقت خروج الغلة وإن كانت موجرة كان حلول كل قسط من الأقساط بمثابة خروج الغلة واعتبر وقت خروج الغلة مناطا للاستحقاق. وجاء في شروط الوقف أن يكون لجهة لا

نواذر العلوم شهد وشفا	زيد على معين لو وقفنا
ومن عليه الوقف فاحفظ ساكت	فالوقف نافذ صحيح ثابت
إن رده فعن هلال يبطل	أقول للأنصاري فعنه ينقل
لا يبطل الوقف يقول أبدا	أحكامه باقية طول المدا ^(١)

١٢٨

تنقطع أبدا عند أبي حنيفة ومحمد الشيباني رحمهما الله تعالى وإن لم يذكر ذلك لم يصح عندهما، ولكن عند الإمام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى فذكر هذا ليس بشرط بل يصح وإن سمي جهة تنقطع ويكون بعدها للفقراء وإن لم يسمهم لأن قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وإن لم يسمهم فكانت تسمية هذا الشرط ثابتة دلالة (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ج ٣، ص ٢٩٩) .

(١) - الواقع أن الإمام هلال بن يحيى لم يبطل الوقف فقد جاء عنه إذا رجل قال أرضي صدقة موقوفة على عبد الله فقال عبد الله لا أقبل ما وقف على فالوقف جائز وتكون الغلة للفقراء والمساكين، لأنه إذا قال عبد الله لا أقبل فكأنه جعلها صدقة موقوفة وسكت فهي للفقراء والمساكين . ويجعل موت عبد الله مثل رد الوقف (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٦٦) . كما جاء عن الأنصاري: لا يشترط قبول ورثة حائزين وقف عليهم مورثهم ما بقي به الثلث على قدر انصبتهم فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهرا عليهم لأن القصد من الوقف دوام الثواب للواقف فلم يملك الوارث رده إذ لا ضرر عليه فيه ولأنه يملك إخراج الثلث عن الورثة بالكلية فوقفه عليه أولى (الأنصاري، زكريا، شرح المنهج، ج ٣، ص ٥٨٢) . وقد أكد الجمل في حاشيته بأن الوقف بخلاف الوصية لا يشترط القبول ولو من معين نظرا لأنه قرينة (الجمل، سليمان، حاشية الجمل على شرح المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ج ٣، ص ٥٨٢) . وجاء عن القرطبي قوله: راد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه (العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ٥، ص ٤٠٣؛ البخاري، محمد صديق حسن، الروضة الندية شرح الدرر البهية، ج ٢، ص ٣٣٥) .

لِفَعْلٍ خَيْرَاتٍ فَذَا مُرَغَّبٍ
 ذِي جَذْوَةٍ مِ الْعُلُومِ اقْتَبَسُوا
 لَوْ غَلَّةٌ أَدْرَكَهَا الْإِمَامُ
 عَنْ وَارِثٍ يَرِثُ مَا يَخْصَصُهُ
 لِأَنَّ هَذَا أَجْرَةٌ وَيَسْتَوِي
 قَيْسَتْ عَلَى إِجَازَةِ الْأَفْعَالِ
 كَذَا الْفَقْهَ فَاسْمِعَنَّ وَالْمَقْرِي
 وَفِي الْمَدْرَسِ اعْتَبِرْ مُبَاشَرَةً
 أَيْضًا وَلَا مَجِيئَهَا وَإِنَّمَا
 إِلَى انْفِصَالِهِ فَيَسْتَحِقُّ مَا
 بَعْدَ الْهَلَاكِ فَيُسْتَحَقُّ أَبْرًا
 فِي بَغْيَةِ الْقَنِيَّةِ ذِي مُحَرَّرَةٍ

قَصْدُ الْجَمِيعِ حَسَنٌ يَا صَحْبُ^(١)
 وَيَمْنَمُوا نَحْوَ الْعُلُومِ تَرَأْسُوا
 وَبَعْدَ ذَا أَخَذَهُ الْحِمَامُ^(٢)
 مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ فَذَا يَأْخُذُهُ
 فِيهِ الْفَقِيرُ فَاحْفَظَنَّ وَالْغَنَى
 لَطَاعَةَ الْإِلَهِ ذِي الْجَلَالِ
 فَرَسَمَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ يَجْرِي
 إِدْرَاكُهَا فَلَا فَنَذِي مُحَرَّرَةٍ ١٢٩
 بِمَا ذَكَرْتَ يَسْتَحِقُّ فاعِلُ مَا
 شَرْطُهُ الْوَاقِفُ قُلْتُ فَهُمَا
 مِنَ النَّصِيبِ قِيَمًا لَا يَبْرَأُ
 نَادِرَةٌ نَفِيسَةً مُعْتَبَرَةً^(٣)

(١) - ذكر هذا البيت في الهامش الأيسر.

(٢) - الْحِمَامُ يعني قضاء الموت وقدره من قولهم حُمَّ له كذا أي قدر (البستاني، عبد الله، البستان،

ج ١، ص ٥٩١).

(٣) - جاء في باب ما يجاز للمدرس والمتعلم والإمام أو المؤذن من كتاب الوقف: إذا كان الوقف على الدين يختلفون لما هي للمدرسة أو على متعلمي هذه المدرسة أو علمائها. يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض إن لم يبين الواقف قدر كل واحد. والأوقاف المطلقة على الفقهاء ترجيح فيها بالحاجة أم بالفضل. فقليل بالحاجة وقليل بالفضل. وكان أبو بكر ؓ يسوي بين الناس في العطايا من بيت المال. وكان ؓ يعطيهم على قدر الحاجة. والفقهاء الفضل والأخذ بها، فعلة عمر ؓ. وفي زماننا أحسن منقبة الأمور الثلاثة. وإن كان في أحدهما فضل مع أصل حاجة وعلة ترجمة على من هو أقل فضلاً. وإن كان ذلك أحوج وأعف فهو المعلوم غرض الواقف في زماننا. وإذا لم يدرس المدرس ولا يوم من العام ولا يؤخر الوقت في أكثر السنة فللمتولي أن يعطي كل واحد ما شاء إذا كان الوقف على كل من يدرس ويقدم ويؤخر ولا يعتبر وقت خروج الغلة. استخلف الإمام في المسجد خليفة ليوم فيه زمان الغيبة لا يستحق الخليفة من أوقاف الإمامة شيئاً إن كان الإمام أم أكثر

وواحد في الوقف خصم وكذا
عن ميت وواقف قيامه
قلت على قـوم بأعيانهم
ولو على أهل علم وقفـا
فحكمه فيه صحيح لازم
إن يكن القيم قاضي وقضي
في الإرث عن شريكه عنا أتى ١٣٠
لا لنصيب ذا الفتى استحققه ١٣١
وقف صحيح لازم به أجزم
فمنهم القاضي أقول فاعرفا
ونافذ وجايز مسلم
فيه على التفضيل قلت ذا الرضى^(١)

السنة . يدرس بعض النهار في مدرسة وبعضه في مدرسة أخرى ولم يعلم شرط الواقف يستحق غلة المدرس في المدرستين . ولو كان يدرس بعض الأيـلم في هذه المدرسة وبعضها في الأخرى ستحق غلتها بتمامها . وحكم المتعلم والمدرس سواء في المسألتين . ولا يجوز أخذ غلة وقف المدرسة حتى تكن سكناه فيها أكثر ما في داره . . . ولا يسع أخذ غلتها لمن قرأ فيها كل يوم شيئا وسكن داره أم في المسجد سنة . فلما أدرك غلة الوقف مات فهي لورثته (القرونوي، محمود بن أحمد بن مسعود، بغية القنية، ورقة ٥١) . كما جساء في البحر الرائق لو مات المدرس في أثناء السنة قبل خروج الغلة من الأرض وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة الغلة إلى مدة مباشرته وإلى مباشرة من جاء بعده ويسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسابه مدته ونفس الشيء ينطبق على الإمام والمؤذن والمقرئ . وكما ذكر صاحب القنية لا يعتبر في حق هؤلاء وقت خروج الغلة وذلك لأن لهذه الوظائف شوب [شبه واختلاط (البستاني، عبد الله، البستان، ج ١، ص ١٢٧٤)] الإجارة وذلك لأن المدرس والإمام والمقرئ يتردد إلى مكان معين يعلم ويؤم ويقرأ ويفيد الطلبة ويهدى ثواب قراءته إلى الواقف وهذا كله ليس بواجب عليه فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الأجرة ولكنه ليس بأجرة ولا صدقة لأنه يأخذها الغني والفقير بل هي إعانة . ولو لم يصرف الناظر ذلك المقابل كان ضامنا (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٤٦، ٢٤٧) .

(١) - نقل في البحر الرائق عن القنية جواز تحديد قدر من الوقف على الفقهاء والعلماء وللقيـم أن

إن استحقه أفهم من بصفة	لازمة عن الصواب فاحذفه
بموته عنه فتقل اسمع	فحكم هذا باطل يالوذع
وإن يكن من أجنبي فكذا	يعنى عليه خاصة وقف ذا
أيضا على ولده قلت وإن	فلا يجوز أبدا أيا فطن
أما على جهات بر وقفه	وهو قيم لهذا تنفذه ^(١)
أذكر ما سئلت عنه والجواب	في ذا وما ظهر لي من الصواب
مسألة من عالم نبيه	في الوقف قاض مستحق فيه
فيه له قضاؤه يجريه	أرشد إلى التحرير بالتنبيه

يفضل البعض ويحرم البعض إذا لم يكن الوقف على قوم يحصون وإن لم يبين الواقف ما يعطى كل منهم ثم رقم الأوقاف المطلقة على الفقهاء قيل الترجيح بالحاجة وقيل بالفضل (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٤٧، ٢٤٨).

وأضاف ابن عرب شاه هنا إذا كان القيم هو القاضي وقضى بهذا التفضيل فحكمه لازم.

(١) - جاء عن الخصاص لو قال أرضي صدقة موقوفة على العميان أو العوران فالوقف باطل من قبل أن هذا الوقف للغني والفقير وهم لا يحصون (الخصاص، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ط ١، ص ١٢٥). ويرى صاحب المخطوطة أن الواقف على صاحب صفة كالعميان والعوران سواء كان أجنبيا أو من الولد وقف باطل. ولكن ورد في الفتاوى الهندية أن الوقف على أولاد الواقف العور والعميان يجعل الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعمى من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة. أما الوقف على جهات بر جاز كأنه قال صدقة موقوفة (البحراوي، عبد الرحمن الحنفى، الفتاوى الهندية، ج ٣، ص ٣٠٠، ٣٠٨).

وإذا مات أحد الذين حكم لهم القاضي بطل ما كان يعطى من ذلك الوقف. وبالنسبة لورثته فإن كانوا قرابة للواقف فرأى القاضي أن يعطيهم من غلته شيئا فلا بأس بذلك فهم من الفقراء فينبغي أن يعطيهم على سبيل الفقر (الخصاص، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٣٨).

فبالجواز قد أجبتُ حقيقةً عارضني الغزيُّ بالمحال هذا على التفصيل قلت المسألة صفة الاستحقاق قلت لازمة أيضاً وإن أقرر أن غيـرُه من غلة الوقف لمدة ذكر أي دونه ودون غيره اسمع فيستحق الأجنبي قبض ما سؤاله إياي كان مُطلقاً^(١) وقوله من الصواب خالي^(٢) إن كان أهلياً فلا يجوز له عنه فلا تنفكُ صاح فهمه أي يستحق ما كان ذا استحقاقه عشر سنين قدره فمعتبر لا حق فيه معه يا لودعي له به أقرر صحح وأجزما ١٣٥

(١) - لو أقر المستحق لغيره بأنه يستحق معه في الوقف أو أنه يستحق ريع الوقف دونه وصادقه المقرر على ذلك صح إقراره وإن خالف كتاب الوقف ويعمل به في حق نفسه فقط لأنه إخبار يحتمل الصدق والكذب.

(٢) - لم تشر كتب التراث إلى تفاصيل هذه المعارضة بين ابن عربشاه والغزي، ولعلها حصلت بين أحد معاصريه. والاحتمال القوي أن تكون هذه المعارضة قد حصلت بين ابن عربشاه وبين محمد الشمس أبو عبد الله الغزي ثم القاهري المعروف بابن المغربي. ولد في شوال من سنة ٨٣٠هـ بغزة. وكان أبوه مالكيًا فنشأ ابنه هذا متحنفًا. وحفظ القدوري ومنظومة ابن وهبان وغيرها. وأخذ الفقه والفرائض والحساب والعربية عن زوج أخته الشمس بن دمرداش الخطيب الحصري، بل زعم أنه قرأ في بيت المقدس قطعة من شرح الرحلة في الحساب لابن الهمام في سنة ٨٤٣هـ عن العماد بن شرف. وكذا أخذ الفقه والعربية أيضاً مع الأصول عن شيخ المذهب سليم ناصر الدين الأتاسي ولازمه في قراءة الصحيحين والموطأ. ولازم الزين قاسم وحضر دروس المعز عبد السلام البغدادي وابن الهمام. وقد عارض ابن المغربي الغزي ابن عربشاه حول مسألة في جزء سماه "الرهان الفارض لقول المعارض" (السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، طبقات الحنفية، ص ١٠٥، ١٦٦). وكاد ابن عربشاه أن يستقر في قضاء مصر بعد ما ساءت سيرة ابن المغربي وتكرر النزاع بينهما في حضرة السلطان (السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع، ج ٥، ص ٩٧).

<p> ^(١) فيستحق الأجنبيُّ ذا أخِي كلُّ بطلان القضاء قد جزم لصفة الأهلية أفهم يا فتى منزلة الوكيل قلت منه مَـنَعة للحكم بل ذي نافية هذا النصيب أي لمن له جعل ١٣٦ لا يستحق منه شيئاً فأفت به ^(٢) فايدةً يا أيها الفريد ^(٣) </p>	<p> إن طالت المدّة والمقر حي لو كان ذا المقر قاض وحكم ليس لمانع سُقُوط حَقِّ ذا بقبض من له أقرَّ عنه صفة الاستحقاق فاحفظ باقية إذا قضى المقر نخبه انتقل واقفه ومن له أقرَّ به قولي ودون غيره يفيد </p>
--	---

(١) - وقد ذكر الخصاص أن لو أقر زيد بأن الواقف جعل هذا الوقف عليه وعلى ولده وولد ولده ونسله أبداً ما تناسلوا وعلى رجل يدعى كذا، ففي هذه الحالة لا يصدق زيد على ولده وولد ولده لأنه أدخل عليهم النقص في حقوقهم بإقراره لهذا الرجل ولكن ينظر إلى الغلة عند حضورها فيقسمها على زيد وعلى كل من كان موجوداً من ولده وولد ولده ونسله فما أصاب زيد منها دخل الرجل المقر له معه في حصته وكانت حصته بينهما أبداً ما كلن زيد في الحياة، فإذا حدث الموت على زيد بطل إقراره ولم يكن للرجل الذي أقر له حق في غلة هذه الصدقة. ولو قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أولها كذا وآخرها كذا جعلت الغلة للمقر له ما دام المقر حياً هذه العشر سنين فإن مات المقر قبل ذلك ردت الغلة إلى من جعلها له الواقف بعد المقر له، وإن لم يموت وانقضت السنون العشرة ترجع الغلة إلى المقر أبداً ما دام حياً فإذا مات ردت إلى من جعلها الواقف له (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣).

(٢) - جاء في حاشية ابن عابدين نقلاً عن العلامة البيري بعد تعليل صحة الإقرار بما ذكر أنه لو علم القاضي أن المقر إنما أقر بذلك لأخذ شيء من المال من المقر له عوضاً عن ذلك لكي يستبد بالوقف فلا يعمل بذلك الإقرار لأنه إقرار خال عما يوجب تصحيحه (ابن عابدين،

محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج ٣، ص ٤٢٠).

(٣) - الأبيات الستة التالية ذكرت في الحاشية اليسرى للورقة رقم ٢١.

صورتها لواضحة معتبرة	ذي نكت جليسة محسرة
هذا يستحق ما أقر	به لغيره فلذا لا يعتبر
إقرار في حق غير لا يصح	بل يسقط الدعوى له ذا متضح
لو ادعى هذا المقر أي بما	أقر للغير عن الغير افهما
لأنه علم لا حق له	أقر أره للغير قد أبطله ^(١)
فايدة أتت من الخصاص	ذي للعليل كالشفاء الطافي
رجع إلى ما قاله المعارض	ليس له أصل فهذا يُرفض ^(٢)
فغير نافذ يكون حكمه	تعليله فظاهراً موجّه
يقول قولاً ذا مُحال وإهي	بل باطل قلت بلا اشتباه
ومع ذا قضى على الجاني له	في الوقف ذا بنظر شمل له
وينكر الصحة بالكليّة	لا تعجبوا فهذه بليّة
إن أجنبيّاً منه صحّ مُبيّناً	وخالف الغزي في ذا يافتى ^(٣)

(١) - جاء عن الخصاص أيضاً لو أقر رجل أن هذه الأرض صدقة موقوفة على وعلى ولدي ونسلي ثم من بعدهم على المساكين فجاء قوم يدعون أنها وقف عليهم دونه ودون ولده ونسله فأقر بذلك، لإقراره على نفسه في حصته جائز وتكون حصته من غلة هذا الوقف للقوم الذين أقر لهم به وأما حصص ولده ونسله وعقبه فإنه لا يصدق عليهم (الخصاص، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٨٧). وهذا يعني أن الإقرار بحق الغير في نصيبه جائز، أما إقرار حق الغير في غير نصيبه فغير جائز.

(٢) - ذكر هذا البيت في الحاشية العلوية من الورقة رقم ٢٢.

(٣) - يسجل ابن عربشاه هنا مسألة الخلاف بينه وبين الغزي مستشهداً برأي الخصاص حول ولد رجل في أيديهم أرض أقر بعضهم أنها وقف على كذا ووجد أو عارض بعضهم ذلك فتكون حصص من أقر منهم بالوقف وقفاً على ما أقروا به وتكون حصص الباقيين مطلقاً لهم. ولا تنكر صحة كل الوقف كما يرى الغزي (الخصاص، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٩١).

يكون نوراً ماضياً فاعتبراً ^(١)	يعنى إذا استحق هذا النظر
لمن يلي منصبه فينتقل	نظره بالعزل عنه بنفسه
أوضحت بالتحقيق والتبني	قضاؤه ينفذ قلت منه
ماضٍ ونافذ لذا فانتبه ^(٢)	فحكمه للوقوف لا لنفسه
بين يدي مشايخ الإسلام	ذي وقعت يا معشر الأنعام
انتشرت فوايد من طيها ^(٣)	بقلعة الجبل في جامعها

(١) - ذكر الأبيات الأربعة التالية في الحاشية اليمنى من الورقة رقم ٢٢٠

(٢) - جاء في نهاية المحتاج أنه متى انعزل الناظر بسبب الفسق فالنظر للحاكم كما رجحه السبكي لا لمن بعده من الأهل بشرط الواقف (الرملي، شمس الدين محمد، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج ٥، ص ٣٩٩). وجاء عن ابن عابدين إذا كان النظر لشخصين فأقر أحدهما بالنظر لآخر فإن إقراره ينفذ عليه ويكون المقر له ناظراً. وإذا مات المقر بطل إقراره وخرج المقر له من النظر ويكون للقاضي تولية من يشاء بدله إن لم يكن هناك من شرطت له الولاية بعد المقر، وله أن يعهد للمشريك وحده بالقيام بأمر الوقف إن كان موقفاً. وإذا المقر له بطل الإقرار أيضاً وللقاضي أن يولي من يشاء ولا تعود الولاية إلى المقر (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج ٤، ص ٣٨٢-٣٨٣). وعند الحنابلة والشافعية والمالكية يصدق المقر في إقراره بأنه لا يستحق النظر فيحكمون بعزله ولا يصدقونه في الإقرار لغيره بأنه يستحق النظر فلا يولي المقر له بل ينتقل النظر لمن يلي المقر في الحق إن كان كوفياً وإلا أقام القاضي ناظراً بدله على الوقف (العقبي، سيد علي أبو السعود، الولاية على الوقف، ص ١٠٥-١٠٧).

(٣) - تقع بين ظاهر القاهرة وجبل المقطم والفسطاط. وقد عهد بنائها الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى بهاء الدين قراقوش لتكون مركزاً للحكومة وقلعة للجنود. وتمت عمارتها في عهد الملك الكامل بن العادل أبي بكر بن أيوب سنة ٦٠٤هـ، فانتقل من قصر الفاطميين إليها. وظلت منذ ذلك الحين مقراً لسلطين الأيوبيين والمماليك (سرور، محمد جمال الدين، الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عهده، ص ١٥٤).

من عام طفض في هدى الأولى
وكان يوم النصر والهناء
أفتي بقولي علماء مذهبي
أوضحت بالنقل الصريح في الجواب
أظهرت برهان الصواب فأرضنا
ذي جذوة من العلوم اقتبس
خلى مع النقل فعقل يترك
ذو العقل لا يخالف المنقولا
فالأوزجدي بالصواب أفتى
صورة ما أفتى به في المسألة
أوضحت في برهان فارض ليه
فايدة من التارخانية
بالوقف خص علماء عينا
عليهم ومنهم قاضي البلد
ثم ادعى عليه عند القاضي
بسبب الشيوع فاسمع ما انبرم
مستمسكا بقول من أجازة
ممن عليه الوقف هذا الحاكم
فالحكم ماض نافذ ويلزم

في غرة الشهر اسمع المقولا^(١)
فنعم اليوم يوم الأربعاء
وخطبوا مقوله يا صحي
فهمه عين المعارض أصاب
مقوله وداحضا ورافضا
قلت لهذا مفصحا في المجلس^(٢)
لا وجه قلت معه لا مدرك
لغيره لم يتخذ سبيلا
وبفاذ الحكم قال بتا
قد ذكرت موضحة مفصلة
نادرة مغنية ووافية
أت من الوقف فذي سنية
ببلدة يعرفها وبيننا ١٤١
وسلم الوقف لمن حاز السرشد
فساد ما بالوقف عنه ماضي
بصحة الوقف فذا القاضي حكم
هل ذا صحيح جازم موجه
فما الجواب أوضحوا وفهموا
نادرة عظيمة تغتنم^(٣)

(١) - بحساب الجمل يعني سنة ٨٨٩هـ.

(٢) - ذكر البيتين التاليين في الهامش الأيمن من الورقة رقم ٢٢٠

(٣) - ذكر في التارخانية طريقة تمنع إلغاء الوقف حيث يرفع الواقف ما وقفه على العلماء أو المساكين إلى رجل ويجعله قيما لهذا الوقف، ثم إن الواقف يمنع عرض الصدقة إلى المساكين أو يبيع الواقف هذا الوقف من إنسان ويسلمه إلى المشتري ثم إن المستولي يخاصم المشتري في فصل البيع ويخاصم الواقف في فصل يتناعه عن صرف الغلة إلى المساكين ويقدمه إلى

ذا الأوزجندي شمس الإسلام أجاب
 وبخو أقند^(١) فكان قاضي
 وعلماء عصره قد وافقوا
 غمرهم الهنا بالرحمة
 في الوقف فالفتوى بقول القاضي
 فالحكم في ذا البقاء للأهل
 فالحكم في ذا الثبوت أصله
 نعم إلى الأبد ذي صيانة
 صيانة للوقف لا للشرط
 بهمة عن المّعاني قد أصاب
 وأمره فناقد وماضي^(٢)
 أنفذوا قضاءه وحقّقوا
 تفضلاً أيضاً جميع الأمة
 مُرغباً ذا وأضح البرهان
 ذا ظاهر يا ذا الحجى والنقل
 تنفيذهذا لبقاء حكمه
 والشرط ضمناً فاحفظ بيانه
 فالشرط ضمناً ثابت ذا الضبط^(٣)

قاضي يرى صحة الوقف فيقضي القاضي بصحته ويصح القضاء لوجود الدعوى والخصومة
 من المدعى عليه ولا يكون بعد ذلك لأحد إبطاله لأن القضاء عمل مجتهد فيه فنفذ وصار
 مجمعاً عليه (الحنفي، عالم بن علاء الدين، فتاوى التتارخانية، ص ٣٠٣).

(١) - بضم أوله وبعد الألف تأتي قاف مفتوحة ثم نون ساكنة، وآخره دال بلد بفرغانة، وفرغانة
 كورة واسعة متاخمة لبلاد تركستان (الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ج ١، ص ٧٠١، ص ص
 ٢٥٣، ٧١٣). وتقع الآن في جمهورية طاجيكستان.

(٢) - ذكرت الأبيات الثلاثة التالية في الحاشية اليسرى من الورقة رقم ٢٢.

(٣) - جاء عن القاضي حسن بن منصور الأوزجندي قول يوسف بن خالد التميمي رحمه الله تعالى
 بأن الوقف لا يجوز ما لم يقول الواقف وآخرها للمساكين أبداً، ورجح قول الأصحاب بأن
 محل الصدقة في الأصل الفقراء فلا يحتاج إلى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء فلا يحتاج إلى
 ذكر الأبد أيضاً. فلأن الوقف لا يجوز إلا مؤبداً فإذا كان التأيد شرطاً لا يجوز مؤقتاً، لأن
 قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وإن لم يسمهم فكانت تسمية هذا الشرط ثابتة دلالة.
 ولهذا ينصح بعض العلماء بأن يكتب في صك الوقف أن قاضياً من القضاة قضى بلزوم هذا
 الوقف وبطلان حق الرجوع فيه صيانة للوقف واستمراريته (الأوزجندي، حسن بن
 منصور، فتاوى قاضي خان، ط ٣، ج ٣، ص ص ٢٨٦، ٢٨٩).

هذا الصواب والصحيح المفحرم
 إن الصواب معه فليبدي
 إن لم يكن فليعترف بالحق
 أوضحت في ذا يا فتى البيان
 ذي في خواقند اسمعن حدثت
 فحكم شاهد كحكم الحاكم
 نعم على التفصيل هذا الحسن
 اذكر ما أيد ما أفتيت به
 إذا على المسجد زيد وقفا
 أي لقراءة كتاب الله
 ذا أو على مسجد قوم وهم
 شهد أهل ذلك المسجد به
 ذا كشهادة أهل مدرسة
 قد فصل المشايخ الجوابا
 إن أخذوا المعلوم منه منعوا
 وقف المحلة كذا والمكتب
 إن الصحيح فافهم يا رجل
 فذو الظهيرية صاح ذا ذكر
 ذا ذو التارخانية اسمع قد نقل

قول المعارض فواهي يحسم
 رجوعنا فلحق عين الرشيد
 والدين والدين اتباع الصدق
 إجابة من طلب البرهانا
 عن شمس الإسلام فهدي أوضحت
 في الرد والقبول قلت فهم ١٤٢
 هو الصحيح والصواب الأبين
 من التارخانية احفظ وانتبه
 كراسة ذا للقراءة اعرفنا ١٤٣
 مبتغيا يرجو ثواب الله
 يحصون حتى جاز ذا الوقف افهموا^(١)
 نظيره يذكر قلت فانتبه ١٤٤
 من العلوم نكت مقبسة
 وأوضحوا الصحيح والصوابا
 قبولها إلا فقالوا تسمع
 أعنى على التفصيل فأصغ تصب ١٤٥
 في كل حال في الجميع تقبل
 أوضح قرم إمام معتبر
 يرحمه إلها عز وجل^(٢)

(١) - جاء في التارخانية أن وقف كراسة على مسجد أو على أهل المسجد فالوقف على المسجد جائز، كما أن الوقف على أهل المسجد إن كانوا يحصون يجوز أيضا (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التارخانية، ج ٥، ص ٧١٣).

(٢) - جاء ذلك في الفصل الأول من القسم الثالث من الفتاوى الظهيرية (ظهير الدين، محمد بن أحمد، الفتاوى الظهيرية، ورقة ٢٣٥) وجاء في الفتاوى التارخانية أنه إذا شهد أهل المسجد على وقف الكراسة فيشبه مسألة شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة أو

فايدة غريبة معتبرة	ونكت بل غرر محسرة
وقف ذا على جهات بر	غلة وقفه عليها تجرى ١٣٢
لنفسه لم يشترط شيئا ولا	لولده ونسله بل جعل ١٤٦
نظر وقفه لقاض فافهما	ثم لقاض بعد قاض دايما
تأهل الواحد من ولده	وصار قاضيا لذا فانتبه
آل إليه نظر الوقف اعلم	إذا قضى فيه يصح فهم
نعم قضاؤه أقول فيه	فنافذ ذا عن أولى التنبيه ^(١)
وكونه من ولد هذا الواقف	ذا غير مانع لحكمه اعرف
ذي صفة زائلة يا رجل	بعزله عنه فذا ينقل
لم يلي القضاء بعده اسمع	فايدة نفيسة بالودعي ^(٢)
وبدمشق الشام قد حكمت في	وقف على المؤذنين فاعرف ١٤٧
شهد منهم واحدا عندي به	تكملة النصاب للحكم انتبه
بعد اعتبار شرط ما وجب له	مسألة قد أوضحت مفصلة
واحكم بالنكول ^(٣) في الأوقاف	فعندنا صح بلا خلاف ^(١) ١٤٨

شهادة أهل محلة على وقف تلك المحلة . والمشايع فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة أهل المدرسة: إن كانوا يأخذون الوظيفة من ذلك الوقف لم تقبل شهادتهما . وإن كانوا لا يأخذون تقبل، وكذلك قالوا في أهل المحلة: من شهد وهو ممن يأخذ من ذلك لا تقبل شهادته . وكذلك الشهادة على وقف مكتب كما جاء في الظهيرية (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٨٣٤) .

(١) - في الحاشية ذكرت عبارة التوجيه بدل التنبيه .

(٢) - لعل هذه من المسائل التي يضيفها ابن عريشاه في مخطوطته عن غيرها من كتب الوقف والتي

تتناول جواز تولي ابن الواقف نظر الوقف إذا أصبح قاضيا وكان ذلك في شرط الوقف .

(٣) - نكل إذا أراد أن يصنع شيئا فها به . والنكل - بالكسر - القيد الشديد من أي شيء كان،

وتجمع على أنكال ونكول (البستاني، عبد الله، البستان، ج ٢، ص ٢٥٠٦) . ونكل عنه، ينكل

نكولا، ونكل ينكل: نكص وجن . و(نكل به) أصابه بنازلة و (النكل) القيد الشديد وجمعه

كالحكم بالبيننة المعتبرة
هذا ففي دلائل الإنصاف قد
والحق أبلغ اليد المرجع
نظمه عبد عظيم الجرم
ابن عربشاه الغريب الملتجى
عامله الله العظيم كرمما
فايدة في الوقف حكم القاضي
فدو العمادي قلت قد ذكر
قد ذكر السغددي^(٢) عن الحلواني

عن الصحاب هذه مشهورة
أوضحته محررا كما ورد
قد أثلج الصدر وهذا الأنفع
وعاجز وذا حق الجرم
إلى الإله منه غفرا يرتجى
بلطفه والمسلمين منعمما
عام على الناس أقل ماضي ٦٩
أوضح في الفصول فضلا منهما
يضاحها في غاية البيان

أنكال . و (نكص) عن الأمر ينكص نكوصا: أحجم عنه (دائرة معارف القرن العشرين،
١٠م، ص ٣٥٠).

(١) - جاء في التارخانية نقلا عن الظهيرية جواز الوقف على المؤذنين لأن الفقر فيهم ظاهر . كما
جاء نقلا عن الذخيرة أن الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا . ويرى
صاحب التارخانية أن هذا الرأي على الإطلاق غير صحيح، وإنما الصحيح أن كل وقف
هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى، وكل وقف هو حق العباد
فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى . وعلى قول الفقيه أبي جعفر الدعوى لا تشترط
لقبول البينة على الوقف . وإن كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البينة عليه بدون
الدعوى عند الكل . وإن كان الوقف على الفقراء أو على المسجد - على قول أبي يوسف
ومحمد - تقبل البينة بدون الدعوى . وفيه أيضا أن صاحب الأوقاف إذا أراد أن يسمع
الدعوى في أمور الأوقاف ويقضي بالنكول [الرجوع] أو بالبينة ، إن ولاه السلطان ذلك
أيضا أو عرف ذلك دلالة جاز، وإن لم يكن شيء من ذلك لا يجوز (الأندلسي، عالم بن
العلاء، الفتاوى التارخانية، ج ٥، ص ٧٠٥، ٨٢٥، ٨٢٧).

(٢) - هو علي بن الحسين السغددي، أبو الحسن (٤٦١-٥٠٠هـ / ١٠٦٨-١١٠٠م)، فقيه حنفي
أصله من السغد بنواحي سمرقند . سكن بخارى وتولى بها القضاء، وانتهد إليه رئاسة

والحكم بالوقف إذا قاضٍ قضى ذا الحكم كافةً على الناس مضى ١٤٩
هَذَا عَلَى جِهَةِ الْأَصْلِ فَقَس مِنْ جَذْوَةِ الْعُلُومِ فَضْلاً فَاقْتَسَبَس
يَعْنَى بِهِ إِذَا قَضَى الْقَاضِي أَفْهَمُوا أَمَا أَبُو اللَّيْثِ الْفَقِيه
بُضْذَهُ بِهِ الشَّهِيدُ^(١) قَالَا فَعَنْهُمَا حَرَّرْتُ ذَا الْمَقَالَا
وَبِالْقَضَا بِالْمَلِكِ الْحَقَّاه فَذُو الْخِيْطِ عَنْهُمَا رَوَاهُ^(٢)

الحنفية، وتوفي في بخارى. وله من التصانيف ((التنف)) في الفتاوى، و ((شرح الجامع الكبير)) . (الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٥، ص ٩٠).

(١) - هو أبو محمد حسام الدين عمر بن عبدالعزيز بن مازة الحنفي المعروف بالصدر الشهيد (٤٨٣-٥٣٦ هـ / ١٠٩٠-١١٤١ م) ولد في شهر صفر وهو من أهل بخارى. وكان الملوك يصدرون عن رأيه. توفي شهيداً. ومن تصانيفه: ((الفتاوى الكبرى))، و ((شرح الجامع الصغير للشيباني)) - في فروع الفقه الحنفي، و ((شرح كتاب أدب القاضي للخصاف))، و ((مصنف في الوقف والإبتداء))، و ((عمدة المفتي والمستفتي)) (الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٧، ص ٢٩٢).

(٢) - سبق أن تعرض ابن عربشاه لمسألة لزوم حكم القاضي، ولكنه يكرر هنا المسألة مستشهداً ببعض المراجع عن جمال الدين العمادي وعلي السُّعْدِي نقلاً عن الحلواني. فقد ذكر كل منهما أن الوقف كالعق في عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لأن الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل إلا في مواضع مخصوصة. مع أن بعض الأئمة مثل أبي الليث والصدر الشهيد يفرقان بين العتق والأوقاف، فعندهما القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس بخلاف الوقف لأن القضاء بالوقف بمترلة استحقاق الملك وليس بتحرير. ألا ترى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعهما صفقة واحدة جاز بيع الملك. ولو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد مما يدل على أن القضاء بالوقف بمترلة القضاء بالملك، وفي الملك القضاء يقتصر على المقضي عليه وعلى من يتلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك الوقف (ابن عربشاه، أبو نصر هبة الله عبد الوهاب بن أحمد، دلائل الإنصاف في مسائل الخلاف، ورقة ٨٩؛ العمادي، جمال الدين، فصول الأحكام لأصول

فرع حوى مسائل الوصاية
أيضاً وفي التفويض بالأنظار
أئمة هداة دين غرر
أذكر ما أوضحت في الدلائل
ورجل وقفه أرضين اعلم
في كل وقف قد جعل
وبعداً ذا أوصى إلى الغير فهل
ولاية له على وقفه
تعليل هذا ظاهر فعرفوا

وفي التكلم وفي الولاية
أوضح ما أتى عن الأخيار
عليهم غيث الرضى منهم
من نكت ودرر المسائل
كلاً على قوم بأعيانهم
لرجل سمّاه ذا الدراية
له الولاية مع الذي جعل
قلت له ذا عن أولي التنبيه
لأنها خلافة ناء لواقف^(١)

الأحكام، ورقة ٤٧؛ ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج ٥، ص ٢٠٧. وقد أورد أبو الليث مثلاً أن لو أمر سلطان أقواماً أن يجعلوا أرضاً من أرض الكورة حوانيتاً موقوفة على مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مسجدهم، قال إن كانت الكورة فتحت عنوة ولا يضر أمره بالعامّة فإنه يجوز وإن كان صالحهم عليها ولم تفتح عنوة لا يجوز أمره لأنها إذا فتحت عنوة ملكت فجاز أمره وأما إذا صالح فإن تلك القرية على ملكهم ولا تدبير لهم فيها (السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، النوازل من الفتاوى، ورقة ٨٦). وجاء في المحيط البرهاني أن العتق قبل القبض ينفذ بلا توقف. والوقف بلا خلاف فيه بين أبي يوسف ومحمد. وكان الفقيه أبو نصر محمد بن محمد بن سلام يقول ينبغي أن يبطل الوقف، ولا يتوقف كالبيع. ولكن فرق بينهما هلال، ووجه الفرق يشبه العتق من حيث أنه لا يبطل بالشروط الفاسدة، ويشبه البيع من وجه أنه يحتمل القبض بعد رجوعه. فلشبهه بالعتق لا يبطل ولشبهه بالبيع لا ينفذ، فقلنا بالتوقف. وهذا الجواب على قول من لم يشترط القبض لصحة الوقف ظاهر، وعلى قول من يشترط القبض وهو محمد كان الوقف كالهبة (البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز، المحيط البرهاني، ج ٢، ورقة ٤).

(١) - جاء عن هلال بن يحيى أن لو وقف الواقف أرضين له كل أرض منهما على رجل معلوم

<p>مع كل ناظرٍ على الوقفين ١٥١ هذا إلى الغير فذا للموصى كان للأول الكلام فاعلمما وعنه في مقامه فخلّف في الولد والمال أقول فاعرف ١٥٢ أيضاً وفي تركة هذا الموصى حتى إذا أوصى به الوصي بالموت بالزوم قلنا يجزم هو الأصح والصواب أفْتِ بهذا^(١)</p>	<p>ملك الكلام في الوقفين كذا الخليفة كذا لو أوصى إليه ثانياً له أي مثلما هذا كما أوصى إليه الواقف كما إذا أوصى وصى الواقف فانه يكون في الكل وصى كل ولا يلة أياً أخى بنظر الوقف صحيح لازم نعم وان لم يشترط الواقف ذا</p>
---	---

وأوصى إلى كل رجل منهم فيما وقف عليه ثم حضرته الوفاة بعد ذلك فأوصى إلى رجل ٠
فلهذا الوصي أن يشارك كل واحد منهما في ولاية الأرض التي وقفها عليه لأنه صار وصياً
للميت في جميع الوقف البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٠٤؛ الخصاص، أبو
بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٠٣) ٠

(١) - جاء عن هلال بن يحيى أن لو مات أحد الرجلين الوصيين وأوصى إلى رجل فللثاني ولوصي
الميت تولي أمر هذا الوقف حتى ولو لم يشترط ذلك الواقف (البخاري، حسام الدين، تمة
الفتاوى، ورقة ٢١٠؛ البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ط ١، ص ١٠٦؛
الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ط ١، ص ٢٠٣) ٠ وجاء في باب الوصية من
أسرار الدبوسي: إذا أوصى له في شيء صار وصياً في الأشياء كلها عندهما، خلافاً للشافعي
رحمه الله، لأننا لو لم نعم ولايته احتجنا إلى نصب وصي آخر فيما بقي من الحقوق فصار
الذي اختار الميت في نوع أولى من مختار غيره (الدبوسي، أبو زيد عبد الله بن عمر،
الأسرار، ورقة ٢١٣) ٠ كما ذكر صاحب البحر الرائق في كتاب الوقف: ولو نصب
الواقف عند موته وصياً ولم يذكر من أمور الوقف شيئاً تكون ولاية الوقف إلى الوصي ٠
ولو جعله وصياً في أمر الوقف فقط كان وصياً في الأشياء كلها عند أبي حنيفة ومحمد
خلافاً لأبي يوسف وهلال (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق كشف كتر

وفى تمة الفتاوى^(١) ذا ذكر
لا يملك العزل ولا الرجوع عن
لقد مضى التفويض والحق سقط
أيضاً ولا العزل أقول ذا انقل
قضاء حاكم إذا اتصل به
إن شرط الواقف ذلك له
وعن محمد أذاك فانقلا
أيضاً وإن توفى الواقف لا

مفصلاً محرراً له اعتبر
تفويضه إسقاط حقه اعلم ١٥٣
لا يملك الرجوع فاحفظ ما ضبط
ذكر ذا في أنفع الوسائل
لا عزل لا رجوع قلت فأفت به
عنه فلا محيد ذا فوجّه
أما إذا لم يشرط العزل فلا
يعزل عنده لذا تعقلاً^(٢) ١٥٤

الدقائق، ج ٥، ص ٢٤٩.

(١) - ((تمة الفتاوى)) للإمام برهان الدين بن محمود بن أحمد بن عبد العزيز الحنفى صاحب المحيط المتوفى سنة ٦١٦هـ. قال هذا كتاب جمع فيه الصدر الشهيد حسام الدين ما وقع إليه من الحوادث والواقعات وضم إليه ما في الكتب من المشكلات واختار في كل مسألة ما فيها من روايات مختلفة وأقاويل متباينة ما هو أشبه بالأصول غير أنه لم يرتب المسائل ترتيباً. وبعد ما أكرم بالشهادة قام واحد من الأحداث بترتيبها وتبويبها وبنى لها أساساً وجعلها أنواعاً وأجناساً، ثم إن العبد الراجي محمود بن أحمد ابن عبد العزيز زاد على كل جنس ما يجانس وذيل على كل نوع ما يضاويه (حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون، ج ١، ص ٣٤٣-٣٤٤).

(٢) - جاء في تمة الفتاوى إذا وقف أرضاً وسلمها إلى المتولي ثم أراد أن يأخذ منه فإن كان شرط في الوقف أن له العزل والإخراج من يد المتولي فله ذلك وإن لم يكن شرط ذلك فعلى قول أبي يوسف له ذلك وعلى قول محمد ليس له ذلك (البحاري، برهان الدين، تمة الفتاوى، ورقة ٢٢٦-٢٢٧). وجاء في أنفع الوسائل أنه إذا جعل الواقف للناظر أن يسند النظر في الوقف إلى من شاء ويعزله إذا أراد ويعيده إذا اختار فإنه يمكن للناظر أن يرجع في التفويض الذي فوضه ويمكن أن يفوضه إلى غيره أو يباشره بنفسه. وإن كان سكت عن الأخير وهو (أن يعزله إذا أراد) ففي هذه الحالة لا يملك الرجوع ولا العزل فيبقى كالوكيل إذا أذن له

<p>١٥٥ حال حياته له أيا رجُل قاسَ على الوكيل عنه يُنْقَلُ لا يعزل الوكيل عنه قررون^(١) هذا الخلاف قد بُنى أخواني ١٥٦ يعني إلى القيم ذا فانتبه قول محمد عليه الفتوى^(٢)</p>	<p>ولاية العزل فعن يعقوب قل بعد وفاته فذا ينمزل كما إذا وكله بشرط أن خالفه محمد الشيباني على الخلاف قلت في تسليمه هل هو شرط يا فتى أم لا</p>
--	--

الموكل في أن يوكل فوكل حيث لم يملك العزل. وكالقاضي إذا أذن له السلطان في الاستخلاف فاستخلف شخصاً فإنه لا يملك أن يعزله إلا أن يكون السلطان قد شرط له أن يعزله. وكذلك قال الأصحاب إذا جعل الواقف الولاية إلى شخص ولم يقل بعد وفاته فإنه يكون له الولاية في حياة الواقف فإذا مات الواقف تبطل ولايته. أما صاحب الفتاوى الطرسوسية فيرى أن الولاية تبقى له بعد موت الواقف لأن الناظر أشبه بالوصي منه بالوكيل لأن الوصي يملك أن يوصي إلى غيره وإن لم يشترط له الموصي ذلك، ومنها أن الوصي لا يملك عزل نفسه بعد القبول (الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم بن علي، أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل، ص ١٢٧-١٢٨).

(١) - جاء في أنفع الوسائل إذا جعل الواقف الولاية إلى شخص ولم يقل بعد وفاته فإنه يكون له الولاية في حياة الواقف فإذا مات الواقف تبطل ولايته. ولهذا فقد جعل الأصحاب حكم ناظر الوقف حكم الوكيل حتى أبطلوا ولايته بموت الواقف كما أبطلوا ولاية الوكيل بموت الموكل، إلا إذا كانت الولاية محمولة على التعميم في حياته وبعد موته أو بشرط عدم العزل بموت الواقف أو المفوض (الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم بن علي، أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل، ص ١٢٧، ١٣٥).

(٢) - يرى محمد الشيباني أن الولاية تبقى بعد موت الواقف لأن الناظر أشبه بالوصي الذي تمتد ولايته إلى ما بعد موت الواقف (الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم بن علي، أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل ص ١٢٨)، لأن الناظر ليس وكيلاً عن الواقف وإنما هو وكيل عن الفقراء (عشوب عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ١٣٩). ويرى ابن عربشاه أن سبب الخلاف

من المفيد ذا أتى به اكتفي
لو قال من قبل الواقف قد
إلا إذا أجاز هذا الواقف
يخرجه القاضي من الولاية
مسألة أما إذا تأهلاً
وليس للغير كلام معه
والرشد فالصلاح في المال فقط
والشافعي في الدين والمال معا

قلت فذاً على الزكي لا يخطي
عزلت نفسي عزله لا يعتمد ١٥٧
نعم أو القاضي أقول فاعرفوا
نادرة غريبة للغاية
لعوده فالعود أولى إذا انقلا ٣٥
ما شرط الواقف فاستحققه^(٢)
وأحمد موافقاً لذا ضبط ١٥٨
قال الصلاح عنه هذا فاسمعوا^(٣)

بين أبي يوسف ومحمد الشيباني في عزل ولي الوقف بعد موت الواقف يعود إلى الخلاف بينهما في ضرورة تسليم الوقف إلى قيم لأن هذا التسليم عند محمد يخرج الموقوف عن ملك الواقف إلى ملك الله سبحانه وتعالى وبالتالي لا يعود الوقف إلى الواقف بسبب موته (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ١١) .

(١) - المالكي، أبو الوليد هشام بن عبد الله، المقيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، ورقة ٦٢. وجاء في أنفع الوسائل وحاشية ابن عابدين إذا قال متولي الوقف من جهة الواقف عزلت نفسي لا ينزل إلا أن يقول للواقف أو للقاضي فيخرجه (الطرسوسي)، نجم الدين إبراهيم بن علي، أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل، ص ١٢٥، ١٣٧؛ ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ط ٢، ج ٦، ص ٥٨١ .

(٢) - جاء في الفتاوى الهندية أن لو أخرج الوالي وصي الوقف من ولاية الصدقة لفساد فصلح بعد ذلك يرد إلى ولايته (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٣٠) .

(٣) - الرشد هو حسن التصرف في المال وأهل الصلاح والفضل والخير والعفة هو المستور الذي لم يعرف بالكذب ولا اشتهر بانتهاك المحرمات . والفسق هو أن يكون الرجل متهما مخوفاً منه على المال، لأنه قد يفسق في الأفعال ويكون أميناً في المال (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٠٨؛ الرافعي، محمد رشيد، تقريرات الرافعي على حاشية ابن عابدين، ج ٢، ص ٨٤) . وجاء في البحر الرائق أن الصالح هو من كان مستوراً ليس بمهتوك ولا صاحب ريبة

وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الأذى قليل السوء ليس بمعافر للنبيذ ولا ينادم عليه الرجال وليس بقذاف للمحصنات ولا معروفا بالكذب، وكذا إذا قال من أهل العفاف أو الفضل أو الخير فالكل سواء. والظاهر أن الرشد صلاح المال فهو حسن التصرف (ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج ٥، ص ٢٣٢) .

ومذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه أن العدالة ليست بشرط إن كانت النظارة للموقوف عليهم جميعا لأنهم الجامعون لغلاتهم المستحقون لثمرات الوقف . وإذا كانت التولية لغير الموقوف عليهم أو لبعضهم بتولية من حاكم أو تفويض من ناظر مشروط له التفويض فلا يصح إلا تفويض العدل وتولية غيره باطلة . وإذا ولي وهو عدل ثم فسق عزل وأزيلت يده . والفسق يعني الخروج عما أوجبه الدين ودعت إليه أو امره . فكل من ارتكب كبيرة من الكبائر فهو فاسق . فلو توفر للموقف رجل أمين في المال عدل في كل ما يتعلق به لا يمد يده إلى مال غيره ويرعى الأمانة حق رعايتها ولكنه يرتكب بعض ما نهى عنه الدين ويقع في بعض ما حظره عليه الشرع الحنيف، وهو عليم بشؤون الدنيا، يعرف كيف يدير الأموال فلا مانع أن يولى من قبل القاضي أو الواقف على الأوقاف (أبو زهرة، محمد، محاضرات في الوقف، ص ٣٢٠-٣٢٢) . وجاء في المذهب في باب الوصية أن الوصية لا تجوز إلا إلى البالغ العاقل الحر العدل، كما لا تجوز الوصية إلى الكافر في حق المسلم لأنه غير مأمون على المسلم . وإذا أخذنا برأي أن ناظر الوقف مثل الوصي فهذا يعني اشتراط الشافعي العدالة والأمانة والصلاح في المال والدين (الشيروازي، أبي اسحق إبراهيم، المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي، ج ١، ص ٤٧٠) . ويشدد الشافعية على اشتراط صفات العدالة المطلوبة لصحة النظر مطلقا سواء أكان المولى الواقف أم الناظر لأن الناظر في الوقف ولي على مال غيره فاعتبر في ذلك كالوصي والقيم . ولو فسق الناظر انعزل وصارت الولاية للحاكم لأنه صار غير أهل للنظر . إذ العدالة شرط في الدوام كما هي شرط في الابتداء، وإذا عادت العدالة لم يعد معها حق الولاية إن كان مولى من قبل القاضي، وإن كان مولى من قبل الواقف أو بمقتضى شرطه عادت له الولاية (أبو زهرة، محمد، محاضرات في الوقف، ص ٣٢٠) .

حكم ذهاب العقل قلت فاعلمنا	ثم أفاق كالذي تقدمنا ^(١)
لم يذكر الولاية الواقف في	أوقفه لأحد قلت اعرف ١٥٩
يعقوب للواقف قال انتبه	محمد يطله يفتى به ^(٢)
فصل في الوجيز ما حرره	أي السرخسي وما اعتبره
ما دام ذا الواقف حيا فله	إليه نصب قيم موجه ١٦٠
أما إلى القاضي فلا تأملا	ذكر في المبسوط صاح ذا انقلا ^(٣)

(١) - يشترط العقل لصحة الولاية ابتداء فلو جن الناظر جنونا مطبقا سنة أو أكثر انعزل وبإفاقته تعود الولاية إذا كان ناظرا بالشرط، فلو كان منصوب القاضي لا تعود الولاية له بإفاقته (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المختار على الدر المختار، ج ٣، ص ٣٨٥).

(٢) - جاء في التتارخانية أن لو رجل وقف وقفا ولم يذكر الولاية لأحد فالولاية للواقف على قول يعقوب أبي يوسف لأنه عنده التسليم ليس بشرط، أما عند محمد لا يصح هذا الوقف وبه يفتى (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٧٣٨-٧٣٩). ويرى المالكية والحنابلة وبعض الحنفية أن الموقوف عليه إذا كان معنيا محصورا وأهلا للملك له الولاية على الوقف إذا مات الواقف ولم يعين على وقفه متوليا ولا وصي له (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المختار على الدر المختار، ج ٤، ص ٤٠٦؛ الخطاب أبي عبد الله محمد بن محمد، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ج ٦، ص ٣٧). أما الشافعية فالمعتمد عندهم أن الموقوف عليه لا ولاية له أصلية في حياة الواقف ولا بعد وفاته، شرطها أو لم يشترطها لأحد، وسواء كان الموقوف عليه معينا أم لا (الأنصاري، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج ٥، ص ٣٩٧).

(٣) - جاء في المبسوط أنه إذا مات الواقف ولم يوصي إلى أحد فالرأي فيه إلى القاضي لأنه نصب ناظرا لكل من عجز بنفسه عن النظر والواقف ميت ومصرف الغلة عاجز عن التصرف في الوقف لنفسه فالرأي في نصب القيم إلى القاضي. ولم يرد في كتاب المبسوط مسائل عن سكوت الواقف عن الولاية وهو حي أو عن تولي القاضي والواقف حي (السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ط ٢، ج ١٢، ص ٤٤). ولكن جاء في تنمة الفتاوى وفي فتاوى قاضي خان نقلا عن هلال والناطفي على قول يعقوب أبي يوسف أن لو رجلا وقف أرضا على

١٦١	ولاية القيم صاح أصغ وع ^(١)	إن مات ذا الواقف يبطل اسمع
١٦٢	بغير إذن حاكم يا صاحب للحاكم النصب اسمعن مفهما ينصبه بشرطه ذا الأوجه نادرة عزيزة معتبرة ^(٢)	أرباب وقف قيما لو نصبوا فغير حايـز أقول إنما بل يرفعون الأمر للقاضي فهو من منية المفتي فلي محررة

جهة ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره فالولاية للواقف (البخاري، برهان الدين، تمة الفتاوى، ورقة ٢٢٧؛ الأوزجندی، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ط ٣، ج ٣، ص ٢٩٥). كما جاء في البحر الرائق أن تصرف القاضي في الأوقاف مقيد بالمصلحة ولا يتصرف فيه كيف يشاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فإنه لا يصح إلا لمصلحة ظاهرة. ولذا فلو شرط الواقف أن يكون المتولي من أولاده وأولاد أولاده فلا يصح للقاضي أن يولي غيره بلا خيانة. ويستفاد من ذلك عدم صحة تقرير القاضي في الوظائف في الأوقاف إذا كان الواقف شرط التقرير للمتولي، مما يفيد أن ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه (ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج ٥، ص ٢٢٧، ٢٣٢). وفي الواقع إن ولاية القاضي تعتمد على الاختلاف في ثبوت الولاية الأصلية للموقوف عليهم. فمن لم يجعل للموقوف عليهم المعينين المحصورين ولاية أصلية ينقل حق الولاية إلى القاضي، ومن يجعل للموقوف عليهم حقا في الولاية الأصلية لا تكون الولاية للقاضي.

(١) - لو جعل الواقف ولاية الوقف إلى غيره ثم مات بطلت ولاية المتولي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه وكيله إلا أن يقول ولاية الوقف إليه في حياته وبعد وفاته فحينئذ إذا مات الواقف لا تبطل ولاية المتولي لأنه وصية بعد موته (الأوزجندی، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ط ٣، ج ٣، ص ٢٩٥).

(٢) - ذكر صاحب منية المفتي أن لو أرباب وقف نصبوا متوليا بدون استطلاع رأي القاضي لا يجوز (السجستاني، يوسف بن أحمد، منية المفتي، ورقة ٦١). كما جاء في حاشية ابن عابدين نقلا عن التتارخانية أن لو اتفق أهل مسجد على نصب رجل متوليا لمصالح المسجد

ذي نكتة غريبة تغتـنـم لو ثانيا نصبه القاضي افهموا
 هذا على التفصيل إن ذا الأول من قبل الواقف لا ينـعـزل ١٦٣
 مم قبل القاضي على التفصيل أي بأول أن علم القاضي أخـي
 ذا وقت ما نصب الثاني إذن فيـعـزل الأول صلح حفظن^(١) ٣٤
 في السير الكبير^(٢) عن محمد ولاية الوقف يقول أرشد

فعند المتقدمين يصح، ولكن الأفضل كونه بإذن القاضي، ثم اتفق المتأخرون بأن الأفضل أن لا يعلموا القاضي لما عرف من طمع القضاة في أموال الأوقاف (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المختار على الدر المختار، ج ٣، ص ٤٠٩؛ الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التارخانية، ج ٥، ص ٨٦٣). ولكن جاء في الفتاوى الهندية أن لو كان لمسجد وقف صحيح وله قيم وتوفى القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير أمر القاضي فقام هذا المتولي بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد، اختلف المشايخ في هذه التولية، ولكن الأصح أنها لا تصلح ويكون نصب القيم إلى القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامنا لما أنفق في العمارة من غلات الوقف إن كان هذا المتولي آجر الوقف وأخذ الغلة وانفق منها على العمارة، لأنه إذا لم تصح التولية يصير غاصبا والغاصب إذا آجر الغصب كان الأجر له. ولكن المفتى به تضمنين غاصب الأوقاف (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ج ٣، ص ٣٢١).

(١) - جاء في الفتاوى الهندية أن لو نصب القاضي قيما آخر لا ينـعـزل الأول إن كان منصوب الواقف، وإن كان منصوبه ويعلمه عند نصب الثاني ينـعـزل (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ج ٣، ص ٣٢١). وهذا يعني أن الأحناف يجيزون للواقف وللقاضي المتولي اشتراط النظر لغيره بعد وفاته (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المختار على الدر المختار، ج ٤، ص ٤٢٢-٤٢٣). أما الموقوف عليه فليس له اشتراط الولاية لغيره بعد وفاته حتى عند من جعل له الولاية الأصلية (البهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، ج ٤، ص ٢٩٧).

(٢) - كتاب السير الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٣١-١٨٩هـ/٧٤٨-٨٠٤م)،

لقيم الوقف عنه فلا	أما مع الشرط له عنه انقلا ^(١)	١٦٤
لنفسه إن شرط الواقف له	إلا فلا عمه حفظ المسألة ^(٢)	
عن السرخسي افهم ذا أتى	صاح اغتنم نوادرا و نكتا	
لأفضل الولد فالأفضل ذا	ولاية شرط في الوقف الفقى	١٦٥
كانت إلى الأفضل من أولاده	إن صار فاسقا فقى فوجه	
لمن يليه نظـر ينتقل	من ولد الواقف ذا يا رجل	١٦٦
إن صار الأول أهـلا للنظر	فعوده إليه قيل المعتبر	٣٥
ولاته جعلها لأجـني	بشرط أن لا يخرج افهم تصب	١٦٧

شرحه القاضي الإمام علي بن الحسن السغدري المتوفى سنة ٤٦١هـ. كما شرحه الإمام شمس الأئمة محمد بن أحمد ابن أبي سهل السرخسي المتوفى في سنة ٤٨٣هـ — في جزأين ضخمين (حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون، ٣، ج ٢، ص ١٠١٤). وقد قام بتحقيق السير الكبير صلاح الدين المنجد في سنة ١٩٧٥ م، وكذلك الشيخان محمد أبو زهرة ومصطفى زيد في سنة ١٩٥٨ م. ولم يشتمل الكتاب المحقق أي شيء عن الوقف.

(١) - الأبيات الإثني عشرة التالية وردت في الحاشية اليمنى والسفلى من ورقة رقم ٢٦.

(٢) - السرخسي، محمد بن أحمد، شرح السير الكبير، ج ٥، ص ٢١١٠-٢١١١ م. كما جاء عن هلال بن يحيى قول أقوام: أن الواقف لو جعل أرضه صدقة موقوفة أبدا ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره فالوقف جائز وليس للواقف فيه ولاية إلا أن يشترط ذلك، فإن اشترط الولاية كانت له الولاية وإن لم يشترط الولاية لم يكن له ولاية (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٠١). ويتفق الشافعية والحنابلة مع الحنفية في أن ليس للواقف ولاية أصلية بل تثبت له الولاية إن شرطها لنفسه عند إنشاء الوقف كالأجنبي. وكل تلك الحقوق لا تثبت إلا لمن له حقوق في الولاية إذ من غير الجائز أن يعطي غيره ما لا يملكه (البحيرمي، سليمان بن عمر، بحيرمي، على الخطيب، ج ٤، ص ٢٠٦؛ البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، ج ٤، ص ٢٩٣، ٢٩٧). وعلى رأي ثبوت ملكية الوقف للواقف يمكن القول بثبوت الولاية الأصلية أيضا للواقف.

صَحَّتْ وَلَايَةٌ وَذَا الشَّرْطُ بَطُلٌ	قِيسَتْ عَلَى الْوَكِيلِ فَاحْفَظْ مَا انْتَقَلَ ^(١)
مِنْ وَلَدِهِ فَإِنْ أَبَاها الْأَفْضَلُ	إِلَى الَّذِي يَلِيهِ ذِي تَنْقِيلٍ ١٦٨
وَالْأَفْضَلُ الْأَصْلَحُ ذَا الْأَوْرَعُ	وَفِي أُمُورِ الْوَقْفِ الْأَهْدَى الْأَنْفَعُ ^(٢)
تَفْوِيزُ مَنْ إِلَيْهِ قَاضٍ فَوْضَا	إِنْ عَمَّ صَحٌّ وَمُضَى
إِلَّا فَلَا بِالْمَوْتِ وَالْعِزْلِ فَلَا	يَنْعِزِلُ الْمُنْصَبُ عَنْهُ ذَا انْقِلَا ١٦٩
ذَكَرَ ذَا مِنْ أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ	نَشَرُ مَا انْطَوَى مِنَ الْفَضَائِلِ ^(٣)

(١) - جاء عن هلال بن يحيى أن لو أوصى الواقف ولاية الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولده فيليها الأفضل فالأفضل من ولده، وإذا توفى الأفضل فالولاية للذي يليه في الفضل. وإذا صار من اختار القاضي أفضلهم في غير موضع الأفضلية للولاية ينتزعها القاضي من يده وينظر إلى أفضل من يبقى بعد أن يكون موضعاً لولايتها. وإذا صار الأول بعد ذلك فاضلاً وصار أفضل من الباقي ترد الولاية إليه. وإن لم يكن في ولده أحد في موضع الأفضلية للولاية وأعطى القاضي الولاية لأجنبي جاز ذلك، وأصبح بمثلة الوكيل وبطل شرط الولاية للولد حفاظاً للوقف. وإن صار فيهم بعد ذلك من هو في موضع الولاية ترد إليه ولاية هذه الصدقة (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٠٣، ١٠٨، ١١٠). وجاء مثل ذلك في نهاية المحتاج (الأنصاري، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج ٥، ص ٤٠١-٤٠٢).

(٢) - جاء في التتارخانية أن لو قال الواقف ولاية هذا الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولدي وأبي الأفضل القبول فالقياس أن يقيم القاضي غير الأفضل مقام الأفضل ما دام الأفضل حياً، وإذا توفى الأفضل صرفت الولاية لمن يليه في الفضل. والأفضل هو الأورع والأصلح والأهدأ في أمور الوقف (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٧٤٢).

(٣) - جاء في التتارخانية نقلاً عن نواذر المعلاء أنه إذا قضى القاضي بالوكالة مضى حكمه وليس للواقف إخراجه منها (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٧٤٣). وفي حاشية ابن عابدين إذا مات القاضي لا ينعزل المتولي اتفاقاً لأن ولايته ولاية عامة وفعله حكم والحكم لا يبطل بموته ولا بعزله (ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، ج ٣، ص ٤١١). وفي أنفع الوسائل إذا أراد القيم أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته

من منية وأُضحى للغاية	نادرة وافتك ذا الدراية
وولده صَاحَ احفظن ما ضبط	ولاية الوقف لنفسه شرط
بهم فجائز بكل حال ^(١)	في عزل قَوَامٍ والاستبدال
من طيها فضائل انتشرت	قُبغِيَّتِي من منية المفتي وَفَت
فنصب غيره له أيا أَخِي	توفى القيم والواقف حي
أما إذا توفى الواقف قل	قلنا إلى القاضي فلا أيا رجل
لعل اغتنم فوايداً ونكتاً ^(٢)	وصية أولى من القاضي أفتى
أولم له يوصى بها لغيره	لو واقف شرطها لنفسه
ولوصيه كذا مُوجَّه	لمن أحب ذا الفتى واختاره
ولوصية كما للموصى ^(٣)	يعنى الفتى له بها أن يوصى

لا يجوز ذلك إلا إذا كان التفويض إليه على سبيل العموم . ولو مات القاضي أو عزل يبقى القيم أو نائبه إذا عمم القاضي التفويض إليه (الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم، أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل، ص ١٢٥) .

(١) - جاء في منية المفتي أن الواقف إذا شرط الولاية لنفسه وأولاده في عزل القوام والاستبدال لهم جاز (السجستاني، يوسف بن أحمد، منية المفتي، ورقة ٦٠) . كما جاء في الفتاوى الهندية أن من شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولأولاده جاز الوقف بالإجماع . وقال عن رجل وقف ضبعة له وأخرجها من يده إلى قيم ثم أراد أن يأخذها من يده فإن كان شرط لنفسه في الوقف أن له العزل والإخراج من يد القيم كان له ذلك وإن لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد الشيباني ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف له ذلك (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ط ١، ج ٣، ص ٣٢٨-٣٢٩) .

(٢) - جاء في الفتاوى الهندية أنه إذا مات المتولي والواقف حي فالرأي في نصب القيم لا إلى القاضي وإن كان الواقف ميتاً فوصيه أولى من القاضي (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ط ١، ج ٣، ص ٣٣٠) .

(٣) - جاء عن الخصاص أن لو رجلاً وقف وقفاً ولم يجعل ولايته إلى أحد فولايته إليه يتولى ذلك

إن شرط الواقف أو لم يشترط
أعني على قياس قوله وعن
لقيم نصبه القاضي جعل
إن كان أجر مثلي قلت وإن
هذا إذا لم يكفه ذاك الإمام
من غلة الوقف لشيء قررنا
أيضا يزداد قيم لغير أعني على

عن الإمام الأعظم احفظ واضبط
يعقوب أيضا ذا أتى صاح اسمع^(١)
في كل عام حاكم مما حصل^(٢)
لم يشرط الواقف ذا أيا فطن
ذو القنية اسمع قد أفادنا الكلام
حل له الأخذ أفهمنا واعتبرا
ما قرر الواقف له وجعل^(٣) ١٧٤

هو بنفسه ويوليه في حياته وبعد وفاته من رأى . ولوصيه أن يوصي بما أوصى به إليه، وهو
المفتي به (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٠٢) .

(١) - جاء عن هلال بن يحيى أنه سواء شرط الواقف أو لم يشترط الولاية لنفسه فله أن يوصي
بولاية ولوصيه أن يوصي بذلك ، وهذا قياس على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٠٢-١٠٣) . وجاء في البحر
الرائق قول أبي يوسف: الولاية للواقف، وله أن يعزل القيم في حياته وإذا مات الواقف
بطلت ولاية القيم (ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، البحر الرائق شرح كتر الدقلق، ج ٥، ص
٢٤٤) . ويدل هذا القول على أن ولاية الواقف على الوقف أصلية باقية مع قيام الغير .

(٢) - الأبيات الستة التالية ذكرت في الحاشية اليسرى من الورقة رقم ٢٦ .

(٣) - الزاهدي، مختار بن محمود، قنية المنية لتتميم الغنية، ورقة ١٠١ . كما جاء في الفتاوى الهندية
أن للمتولي أن يفوض لغيره عند موته كالوصي له أن يوصي إلى غيره إلا أنه إن كان
الواقف جعل لذلك المتولي مالا مسمى لم يكن ذلك لمن أوصى إليه بل يرفع الأمر إلى
القاضي إذا تبرع بعمله ليفرض له أجر مثله إلا أن يكون الواقف جعل ذلك لكل متولي
وليس للقاضي أن يجعل للذي كان أدخله ما كان الواقف جعله للذي كان أدخله
(البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ط ١، ج ٣، ص ٣٣٠-٣٣١) . وجاء في
كتاب الوقف أن يجوز أن يجعل للقيم مقدار نسي فيما يحصله من غلات الوقف . وإن كان
ما يأخذه الناظر بشرط الواقف أقل من أجر المثل فللقاضي أن يزيده حتى يكمل إن طلب
الناظر ذلك (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١١٤) . وجاء في منية المفتي أن القلضي

١٧٥	إلا بأمر ناظر الوقف اعرف قبولها عن الصحاب قد عرف ^(١) ونكت ألفاظها وجيزة تجوز دعوى الوقف والشهادة وللتسامع الرجال وجهه تقبل فيما قد ذكرت أفت بهذا مقبولة لا غيره عنا اسمع ^(٢) بدون الأصل للقبول فامنعنا قضاؤه فنافذ وقد مضى	ومشرف يمنع من تصرف عليه من غير بيان من وقف نوادير غزيرة عزيزة وغرر واضحة الإفادة شهادة على الشهادة به قبولها وبالتسامع كذا في الوقف لو صرح بالتسامع تقبلها بالأصل والشرط معا بالشرط لو قبل قاض وقضى
-----	--	---

إذا نصب قيما وجعل له شيئا معلوما حل وقيل له أجر مثله (السجستاني، يوسف بن أحمد،
منية المفتي، ورقة ٦٠).

(١) - نقل في البحر الرائق عن الخانية أن الوقف الذي له متولي ومشرف ليس للمشرف أن
يتصرف في مال الوقف لأن ذلك مفوض إلى المتولي والمشرف مأمور بالحفظ لا غير. وهذا
يختلف بحسب العرف في معنى المشرف وبيان ما عليه من العمل. وإن ما يجعله الواقف
للمتولي ليس له حد معين وإنما هو على ما تعارف عليه الناس من الجعل عند عقدة الوقف
ليقوم بمصالحه من عمارة واستغلال وبيع غلات وصرف ما اجتمع عنده فيما شرطه
الواقف ولا يكلف من العمل بنفسه إلا مثل ما يفعله أمثاله ولا ينبغي له أن يقصر عنه.
وأما ما يفعله الأجراء والكلاء فليس ذلك بواجب عليه (ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، البحر
الرائق شرح كثر الدقائق، ج ٥، ص ٢٦٣).

(٢) - جاء عن الإمام هلال بن يحيى جواز الشهادة على الشهادة في الوقف وكذلك شهادة النساء
مع الرجال (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١١٣). وكذا الشهادة
بالتسامع فلو أهما شهدا بالتسامع وقالوا نشهد بالتسامع تقبل شهادتهما (الأندريني، عالم بن
العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٣٤٥).

- تردد في مسائل إن صرحا
موت، نكاح، وولاد، ونسب
يعنى إذا صرح بالتسامع
فرع زهبي وبهسي زاهر
ثمارة قد أينعت صاح اقتطف
بوقفها لو شهدا وحددا
و ضد بطلانه فاعتبر
بطلانه متجه أيا أخبي
حدا عن الإمام هذا معتبر
ذكر الحدود كلها فيجب
حدده وقد نسينا قالوا
إن صرحا بالوقف والوقوف أي
لكننا نعرفها فمن هلال
على الحدود شهدا وصرحا
جواز ذا وبعد ذا يكلف
تشهد بالحدود والعرفان
- أي بالتسامع كلما إن أفصحاً^(١) ١٧٨
ولاية، في هذه رد وجب
في هذه عنا تردد فاسمع^(٢) ١٧٩
بسيطة من المديد وافـر
أرشد إلى روض العلوم لا تقف
جواز ذا عن الجميع أوردا ١٨٠
لو حدد الواحد دون الآخر ١٨١
لو بثلاثة من الحدود أي
تابعه يعقوب، قلت عن زفر
عنه رواه فافهمم الصحب
-- جواز ذا منعه هلال
فيها افهمم ولم يحده الفتى ١٨٢
جواز هذا واضح كذا يقال
قالا ولا نعرفها فصححا
بينة أخرى لوقف تعرف
فهذه واضحة البرهان^(٣)

(١) - أصل الوقف عند الفقهاء كل ما تتوقف عليه صحته من شروط في الصيغة أو في الوقف أو في الموقوف أو الجهة الموقوف عليها، والمراد بشرائط الوقف ما عدا ذلك من كل ما يشتمل عليه كتاب الوقف من الشروط التي يشترطها الواقف في الولاية على وقفه أو في صرف الغلة (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ط ٢، ص ٢٧٠).

(٢) - يرى بعض العلماء أن الشهادة بالتسامع في شرائط الوقف غير مقبولة لأنها لا تشتهر كأصلها، بينما يرى آخرون مثل الشرنبلالي قبولها (عشوب، عبد الجليل، كتاب أحكام الوقف، ط ٢، ص ٢٧١).

(٣) - جاء عن الخصاص أن لو شهد شهود بأن فلانا قد أقر عندنا بأنه وقف هذه الأرض وقفاً صحيحاً وحددها وأنه كان مالكا لها في وقت ما وقفها جاز الوقف (الخصاص، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢١٠). وجاء في الفتاوى الهندية أنه إن حدد الأرض أحد

مسألة فيها الخلاف ظاهر	نادرة غريبة تعبر
لو شهدا بوقف أرض عينا	في موضع معين وبينا
ولم يحدده لنا، فعن هلال	بطلان ذا هو الصحيح ذا يقال
أما عن الخصاف قلت أنبها	فان تكن مشهورة شهرتها ١٨٣
أغنيتك عن تحديدها ذا متضح	ينفذ هذا ويجوز ويصح ^(١)
حدان فافهم يتقابلان	لو ذكرا تقبل يا أخواني ^(٢) ١٨٤
أما إذا استثنى المساجد الفتى	أيضاً وما في حكمها احفظ ما أتى
ذا كالطريق قلت والمقابر	يذكر ما عن الصحاب اعتبر
إن يكن التحديد يذكر اسمع	إلا فترك أقول أصغ وع ١٨٥

الشاهدين دون الآخر كانت الشهادة باطلة. وإذا حددها الشهود بثلاثة حدود قبلت الشهادة (الأندريسي، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٣٤٣). كما ذكر هلال بن يحيى بأن تحديد الشهود حدود الوقف بثلاثة حدود جائز على قسول أبي حنيفة وأبي يوسف. أما على قول زفر فالشهادة باطلة. ولو قالوا أشهدنا في الأرض وهو واقف فيها أنه قد وقفها ولم يجد لنا فالشهادة جائزة إذا كانا يعرفانها. وإذا شهدا على الحدود وقالوا لا نعرف الحدود فالشهادة جائزة ويكلف المدعى للوقف شاهدين على معرفة الحدود (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١١٢-١١٣).

(١) - جاء عن هلال بن يحيى أن لو شهد شاهدين على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة لأهما لا يدریان ما شهدا به ولا يدری الحاكم ما يحكم به وهذا كالجھول في البيع (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١١٢). وجاء عن الخصاف إذا شهد شاهدان أن رجلاً أقر عندهما أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وقالوا لم يحددها لنا فالوقف باطل إلا أن تكون مشهورة تغني شهرتها عن تحديدها فإن كانت كذلك جاز الوقف (الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ط ١، ص ٢٧٩-٢٨٠).

(٢) - جاء في الفتاوى التتارخانية أنه إن حدد الشاهدان أن أرض الوقف بحدين فالمشهور عن أصحابنا أنها لا تقبل، ومن أصحابنا من قال: إذا ذكرا حدين متقابلين تقبل (الأندريسي، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٨٣٠؛ الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم، أنفع الوسائل، ص ٢٠٨).

أبو شجاع قلت عنه يُضَبِّطُ
أَيْضاً عَنِ السُّغْدِيِّ مِثْلَهُ أَتَى
جَمِيعَ ذَا مَنْ أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ
بَيْعِ إِجَارَةٍ وَرَهْنٍ فَاعْلَمَا
فَرَعَ أَتَى فِي الْوَقْفِ بِالْإِقْرَارِ
ثَمَارَ هَذَا صَدَقَاتٍ جَارِيَةٍ
عَنِ النَّبِيِّ قَدْ أَتَى حِفْظَ مَقُولِهِ
مَتَّعَ الْحَقُّ هُوَ الرَّشِيدُ
سَبْحَانَهُ قَالَ لَهَا مَا كَسَبْتَ^(١)
مَسْأَلَةٌ أَوْضَحَهَا فَاَنْتَبَهَ
صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ وَلَمْ يَزِدْ
مَوْقُوفَةٌ عَلَى الَّذِي أَقْرَبَ بِهِ
إِنْ صَرَّحَ الشُّهُودُ بِالْمَلِكِ لَهُ

ذكر الحدود قال لا يشترط
ذا في فتاويه أفهمن وأثبتا
صاح احفظ غرر الفضائل
وهبة حكم الذي تقدم^(١)
قطوفه يانعة الإثمار
جزاؤه جنات خلد باقية
كل ميسر لما خلق له^(٢)
مخلص ذمته السعيد
ذي عظمة عظيمة قد أرشدت
لو ذو يد أقر ما في يده
عليه فالإقرار جاز فاجتهد
عن الصحاب نافذ قلت انتبه
أي حين ما أقر فالواقف هو

(١) - جاء في أنفع الوسائل إذا وقف الرجل ضيعة وقال خلا ما فيها من المساجد والمقابر ولم يحدد المساجد ولا المقابر ولا الأرض الموقوفة على المساجد بطل الوقف حتى يحدد حدود المستثنى نقلاً عن الفتاوى الظهيرية الكبرى، والقنية وأدخل فيها الطرق. ولكن الإمام أبو شجاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه الأشياء وذلك تسهلاً على الناس. وفي فتاوى ركن الإسلام علي السغدري مثله. ولا شك أن اشتراط التحديد للمستثنى مما هو موافق للقواعد فإن استثناء المجهول لا يصح ولا يختص هذا بالبيع والوقف بل بهما وبالإجارة وبكل ما يلحق بهذه الأحكام كالرهن مثلاً والهبة وما يشابه ذلك فإن العلة شاملة وهي الجهالة (الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم، أنفع الوسائل، ص ٢١٤-٢١٧).

(٢) - إشارة إلى الحديث النبوي الشريف: ﴿كُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ﴾، رواه الإمام أحمد في مسنده عن أبي بكر، وأبو داود عن عمران بن حصين، والترمذي عن عمر بن الخطاب (السيوطي، جلال الدين، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، ج ٢، ص ٣٣٠).

(٣) - إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

- ١٨٦ إن لم يغيره يَكُونُ وَقْفًا فِي يَدِهِ أَرْضٌ فَقَالَ وَالِدِي وَلَمْ يَكُنْ دِينَ وَلَا وَصِيَّةً وَإِنْ هُمَا بَتْرَكَةٌ وَقَدْ قَضَىٰ يَعْنِي قَضَى الدِّينِ الَّذِي عَلَى الْأَبِ أَلَا يَبَاعُ لِقَضَاءِ الدِّينِ قُلُّلٌ يَصِيرُ مَا فَضْلٌ وَقَفًا فَائِبَتَا إِنْ مَعَهُ الْغَيْرُ فَإِنْ أَقْرَبَهُ إِنْ لَمْ يُجْزَ فَحِظْ مِنْ أَقْرَأَ بِشَرْطٍ مَا بِهِ أَقْرَ ذَا الْمُسْقَرِ وَقَفَهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ أَيْ بِشَرْطِهِ وَلَا مَزَاحِمَ لَهُ هَذَا فِي الِاسْتِحْسَانِ لَا الْقِيَاسِ
- هذا عن الرازي قلت فاعرفه^(١) وقفها إن حاز إرثاً أرشد يكون وقفاً هذه وصية وله فوقفه قلناً مضى وانفذ الوصية أفهم صحبي^(٢) وصية منه ينفذ الرجل على الذي به أقر ذا الفتى فحكمه حكم الشريك فأفت به على حكم الوقف قلت يحوي إقراره عليه ماضٍ فاعتبر ولاية الوقف فلي أفهم تصب إقرار هذا نافذ موجبه^(٣) هذا أزيل حجب الالتباس^(٣)

(١) - جاء في الفتاوى التتارخانية أن رجل في يده أرض أقر في صحته أنها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك حاز إقراره وهو وقف . ونقل عن الشيخ أبو العباس أنه إذا شهد الشهود أن الأرض التي في يده وقف على الفقراء ولم يذكروا من وقفها فينبغي أن يحكم أنها وقف من الذي هي في يده وأنه هو الواقف . وإن لم يشهد الشهود بذلك لا يجعل المقر هو الواقف ولا غيره (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٧٣٣؛ البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٢٣٦) .

(٢) - جاء عن هلال بن يحيى أنه إذا جاء رجل في يده أرض وأقر بأنها صدقة موقوفة من والده فلن لم يكن لوالده وارث غيره فالإقرار جائز إن لم يكن على والده دين ولم يوصي بوصية، وإن كان على والده دين أو أوصى بوصية وقد أنفذ جميعاً وقضياً فالإقرار جائز (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٢٣٨) .

(٣) - وإن لم يقضى الدين ولم تنفذ الوصية يباع من الوقف بقدر الدين والوصية واجعل ما بقي موقوف على ما أقر به الابن . وإن كان له وارث غيره فإن أقر الوارث بمثل ما أقر به الذي في يديه فهو جائز، وإن ادعى أنها ميراث حكم بحصة المقر أنها وقف وبحصة الآخر أنها

صَدَقَ ذِي مَنْ فُلَانٍ وَصَفَهُ
جَوَازَ ذَا الْإِقْرَارِ ذَا وَيَجْعَلُ
فُلَا وَلايَةَ لِنَذَا الْمَقْرَرِّ
جِهَاتٍ بَرِّ الْمَقْرُرِّ بَيْنَنَا
يَعْتَبِرُ الْأَوَّلُ قُلْتُ فَافْهَمُوا
فَوَائِدَ وَجَزِيَّةَ الْمَانِي
لِلْفَظِهَا مَعْنَى بَدِيعٍ وَافِي
أَتَيْتُكَ فِي مَسَائِلِ الْإِجَارَةِ
إِجَارَةُ الْوَقْفِ أَقُولُ يَا فَتَى
قَدْ وَقَعَ الْكَلَامُ فِي إِجَارَتِهِ
بَيْنَ الصَّحَابِ فَالصَّحِيحُ فَاسْمَعِ
لِلْإِجَارَةِ مُدَّةً يَخْتَارُهَا
أَعْنَى عُقُوداً كُلُّ عُقْدَةٍ عَلَى
أَعْلَمُ فَالْأَوَّلُ يَكُونُ لَزِمًا
لَكِنْ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ قُلْتُ
وَالْمُقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا

مَوْقُوفَةٌ وَلَمْ يُسَمَّ عَرَفَهُ ١٨٩
وَقَفَاً وَفِي الْقِيَاسِ قِيلَ يَا رَجُلُ
عَلَى الَّذِي بِهِ أَقَرَّ فَنَادَرُ^(١)
جِهَاتٍ أُخْرَى بَعْدَ ذَا قَدْ عَيْنَا
هَلَالَ الرَّازِي أَوْضَحَ أَعْلَمُوا^(٢) ١٩٠
عَزِيْزَةً غَزِيْرَةً الْمَعَانِي
مَحْرَرِ التَّهْذِيْبِ حَاوِي كَافِي
عَنِ الصَّحَابِ أَذْكَرَ الْعِبَارَةِ
فَعَمَّنْ شَيْئُوحُنَا أَفْهَمَ مَا أَتَى
أَيْضاً وَفِي بَغْدَادٍ صَاحَ عِدَّتِهِ
لَقِيْمُ الْوَقْفِ لَوْ أَجْرَ أَحْفَظُنْ
طَوِيلَةً قَصِيْرَةً فَوَجَّهَهَا
عَامٍ هُوَ الصَّحِيْحُ ذَا تَأَمَّلَا
نَقُولُ وَالثَّانِي مُضَافاً فَهَمَّا
ذَا لَزِمَ هُوَ الصَّحِيْحُ يَا رَجُلُ
قَدْ أَطْلَقُوا الْمُدَّةَ عَنْهُمْ بَيْنَا

ميراث له خاصة (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٢٣٨).

١ - جاء في الإسعاف نقلاً عن الفقيه أبي الليث أن لو احتاج القيم إلى إجارة الوقف إجارة طويلة فالوجه فيه أن يعقد عقوداً مترادفة كل عقد سنة ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان أرض كذا وكذا ثلاثين سنة بثلاثين عقداً كل عقد سنة بكذا من غير أن يكون بعضها شرطاً لبعض فيكون العقد الأول لازماً لأنه منجز والثاني غير لازم لأنه مضاف وفيه نظر لأنهم قالوا بأن الأول لازم والثاني غير لازم لكونه مضافاً فلا يفيد المقصود. وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الإجارة المضافة تكون لازمة في إحدى الروايتين وهو الصحيح. وقد ذهب المتقدمون إلى أنه يجوز للنظار إجارة عقارات الوقف مدة طويلة ولو بدون ضرورة (الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٦٨؛ عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٢١٧).

أَجَارَهُ الْمَضَافُ صَحَّ فَاحْفَظْ	وَالشَّافِعِيُّ خَالَفَنَا حَسْبَ اعْلَمْنَا ^١
إِمَّا وَفِي الْإِجَارَةِ الطَّوِيلَةِ	فَفِي جَوَازِهِ نَقُولُ الْحِيلَةَ
يَسْتَأْجِرُ الدَّارَ ثَلَاثِينَ سَنَةً	إِلَى تَالِيَاتِ اسْتَفْقَ مِنْ ذِي السَّنَةِ ^(٢)
ذَا بَثْلَاثِينَ مِنَ الْعُقُودِ	هَذَا بِحَضْرَةِ مَنْ الشُّهُودِ
غَيْرِ ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَيَّامِ	أَقُولُ مِنْ آخِرِ كُلِّ عَامٍ
ذَا حِيلَةَ الْجَوَازِ قُلْتُ اعْتَبِرْ	مِنْ مَنِيَّةِ الْمَفِيِّ نَقَلْتُ قَرَّرَ ^(٣)

^١ - جاء في كتاب المذهب أن لو قال الرجل أجزرتك هذه الدار كل شهر بدينار فالإجارة باطلة. وقال في الإملاء تصح في الشهر الأول وتبطل فيما زاد لأن الشهر الأول معلوم وما زاد مجهول فصح في المعلوم وبطل في المجهول (الشيرازي، أبي اسحق إبراهيم، المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي، ج ١، ص ٤٠٣). ويؤكد ذلك الشيخ أبو القاسم الصفار بأن هذا الإيجار غير جائز لأنه تعليق التمليك بعوض فلا يصح كما لو علقها بشرط (الأوزجندي، حسن بن منصور، فتاوى قلضي خان، ج ٢، ص ٢٩٨).

^(٢) - السنة = الطريقة (البستاني، عبد الله، البستان، ج ١، ص ١١٥٣).

^(٣) - ذكرت هذه المسألة في باب الإجارة الطويلة من منية المفي (السجستاني، يوسف بن أحمد، منية المفي، ورقة ٢٨). وجاء في فتاوى قاضي خان أن أحدهم إذا أراد أن يؤجر الكرم أو الأرض إجارة طويلة وفيها زرع يبيع الأشجار والزرع بأصولها من الذي يريد الاستئجار بثمن معلوم ويسلم إليه ثم يؤجر منه الأرض مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أو كل ستة أشهر بمال معلوم على أن يكون أجر كل سنة من السنين الأولى غير الأيام المستثناة منها من تلك الأجرة. كذا وبقيّة مال الإجارة يكون بمقابله السنة الأخيرة وأن يكون لكل واحد منهما ولاية فسخ الإجارة في أيام الخيار. وقد أنكر بعض المشايخ وقالوا بيع الأشجار والزرع ليس ببيع رغبة بل هو في معنى التلجئة ولهذا لا يكون للمستأجر أن يقطع الأشجار. وعند فسخ الإجارة يفسخ البيع من غير فسخ. وبيع التلجئة لا يزيل المبيع من ملك البائع وإن اتصل به القبض. وبقاء الأشجار والزرع على ملك البائع يمنع الإجارة في الأرض. وحوز بعض المشايخ طريق البيع وقالوا ليس هذا ببيع التلجئة بل هو بيع رغبة لأنهما لما قصدا تصحيح الإجارة ولا صحة للإجارة مع بيع

إن شرط الواقف أن لا يؤجرا
فيرفع الأمر إلى القاضي افهم
للمتولي يأذن الحاكم في
لمدة زادت على ما قد شرط
للاستفاد مع بقاء الأصل
وصورة الحكم الذي يسجل
بصحة للإجازة المبينة
واقفه بعد ثبوت ما وجب
حفظاً وصوناً لبقاء الأصل
أعني أهل الوقف ذا معتبر
إن علم الخلاف فيه الحاكم
نادرة نفيسة غريبة
أي ثبوت المصر ذي متصلة
ذا في إجازة بيوتها افهموا

أكثر من عام أقول قررّا ١٩٣
يعتبر الشروط بعد فاعلمن
أجاره للواقف بهذا فاكتمى
من مدة عينها احفظ ما ضبط
ارشدا لما أوضحت عن ذي الفضل
به على تقاضى اسمعن يا رجل
قضى وإن خالف شرطاً عينه
لمقتضى مسوغ ذي تتخبر
للووقف نفع وكذا للأهل
إن بالخلاف عالماً لا يذكر
إلا ويذكر أقول فاعلموا^(١)
ذي أرض وقف لم تكن قريبة^(٢)
ويرغب الناس احفظ المسألة
إن غلة زادت بهذا فالقيّم

التلجئة . فقد قصد بيع الرغبة ويجوز أن تكون الأشجار مملوكة للمشتري ولا يملك قطعها
لتعلق حق الغير بها كالأهـن لا يملك قطع أشجار الرهن وإن كان يملكها لتعلق حق الغير
(الأورزجندی، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ج ٣، ص ٣٠٣-٣٠٤؛ السجستاني،
يوسف أبي سعيد، منية المفتي، ورقة ٨٥) .

(١) - جاء في الإسعاف لو شرط الواقف أن لا تؤجر الأرض أكثر من سنة والناس لا يرغبون في
استئجارها سنة وإيجارها أكثر من سنة أدر على الوقف وأنفع للفقراء لا يجوز له مخالفة
الشرط، بل يرفع الأمر إلى القاضي ليؤجرها أكثر من سنة لكونه أنفع للوقف فإن للقاضي
ولاية النظر للفقراء والغائبين والموتى . ونقل عن الشيخ أبو القاسم البلخي أنه لا يجوز
إجازة الوقف أكثر من سنة إلا من عارض يحتاج إلى تعجيل الأجرة لحال من الأحوال مثل
عمارها (الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٦٧-٦٨) .

(٢) - الأبيات التسعة التالية ذكرت في الحاشية اليسرى من ورقة رقم ٢٩ .

يبي بها البيوت ثم يؤجر
فجائز معتبر للمنفعة
أما البعيد عن المصر فلا
لقيم جاز له التصرف
منفعة قد حصلت للوقف به
ذي نكته أظهرها تفضلا
مسألة لو قيم من نفسه
جواز إذا كان خيرا يافتي
بدون أجر المثل صحح واجزم
يعني إذا أجره القيم أي
إن المقاصد عموم النفع

فهيئة الوقف بذلك تغير ١٩٤
عظيمة والوقف صار في سعة
فقاضي خان قلت هذا فصلا
ماض ونافذ أقول فاعرفوا
أيضا للأهل أيا خلي أفت به^(١)
بغفره غمره الله علا
أجر ما بيده فوجه ١٩٥
للوقف ذا وأهله فأفت بهذا
مستأجرا بأجر مثل ألزم
من أجني فحكمه كذا أخي
للوقف ذا وأهله ذا السمع^(٢)

(١) - جاء في فتاوى قاضي خان أنه إذا أراد القيم أن يبي في الأرض الموقوفة بيوتا يستغلها بالإجارة لا يكون له ذلك لأن استقلال أرض الوقف يكون بالزرع . ولو كانت الأرض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم أن يبي فيها بيوتا ويأجرها لأن الاستغلال بهذا الوجه يكون أنفع للفقراء . بخلاف ما إذا كانت الأرض تبعد عن بيوت المصر فإن ثمة لا يكون للقيم أن يبي فيها بيوتا ويأجرها لأن ثمة لا يرغب الناس في استئجار البيوت بأجرة تربي منفعتها على منفعة الزراعة (الأوزجندی، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ج ٣، ص ٣٠٠ - ٣٠١).

(٢) - جاء عن هلال بن يحيى عدم جواز إجارة الوصي الدار الوقف من نفسه (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٢٠٨) . وكذلك في الفتاوى التتارخانية إذا أجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز وكذا من عبده أو مكاتبه . وقيل ينبغي أن يكون هذا على قياس الوصي إذا باع مال الصبي من نفسه إن كان في منفعة للوقف يجوز عند أبي حنيفة رضي الله عنه . وفي الظهيرية: خلافا لهما، لو أجر من أبيه أو ابنه فهو على هذا الاختلاف في الوكيل عند أبي حنيفة لا يجوز وعند أبي يوسف ومحمد يجوز . ومن العلماء من قال هنا : يجوز وقاسه على المضارب إذا أجر من هؤلاء فإنه يجوز بلا خلاف، وكذلك الوصي . ومن

فذي على غير القياس جوزت	إجَارُهُ بيع المنافع أتت
بالموت لا تنقُض الإجارة ^(١)	نادرة واضحة العبارة
١٩٦ من الوجيز ذكرت لطيفة	فحيلة لهذه طريفة
غفر الإله كرماله غمر	شمس الآلهة السرخسي ذكر
إن الذي استأجره الرجل	مستأجر يقر قال ذا انقل
بالموت لا نقض نقول أفتِ بهذا ^(٢)	غير مسمى مؤجر أيضاً
١٩٧ أصولها للعلوم جامعة	دوحات فضل ثمرها فيانعة
وفرع الاستبدال من أصل نبت	غصونها حقاً يقاً قد نثرت
وهو الرحيم وعظيم الشأن	بسم الله ربنا الرحمن
سبحانه في ملكه مُنَزَّه	ومستحق الحمد فالحمد له
غمرنا بفضل الله	أشكره بشكره زِيد النعم
مُصلياً على النبي الهاشمي	فاستمعين دائماً بالراحم

المشايخ من قال : لو فرق إنسان بين المضارب والوصي وبين والي الوقف لأبي حنيفة رضي الله عنه جاز، فإن والي الوقف ليس بعام الولاية وإن كان وصياً في الوقف، فإنه لا يتجاوز أمر الوقف وشرطه (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٧٥٣-٧٥٤). ويتضح أن ابن عربشاه يميل إلى رأي جواز أجاز القيم للوقف من نفسه إذا كان في ذلك منفعة للوقف وبشرط أجاز المثل . وعلى ما جاء في الفتاوى الهندية إذا أجاز الوصي أرض الوقف إجارة فاسدة فعلى المستأجر أجز مثلها فيما إذا استعملها لا يزداد على ما رضي به الموصي (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٣٤).

(١) - الأبيات السبعة التالية ذكرت في الحاشية العليا من ورقة رقم ٣٠ . وجاء في الفتاوى الهندية أنه إن مات القيم بعد ما أجز الوقف لا تبطل الإجارة وإن كان الواقف هو الذي أجز ثم مات ففيه قياس واستحسان . القياس أن تبطل الإجارة وبه أخذ أبو بكر الإسكافي، وفي الاستحسان لا تنقض الإجارة كذا في الذخيرة (البحراوي، عبد الرحمن الحنفي، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٣٤).

(٢) - السرخسي، رضي الدين محمد بن محمد، فتاوى الوجيز في الفقه، ورقة ١٣٦ .

محمد مسلماً والآل
بعد يقول عاجز مقصّر
نجل عرب شاه الفقير الخفي
على من دمشق فتوى وردت
وفي نواحيها وبل كل البلاد
يول لي أنمة الإسلام
قد اجزل الله لكم ثوابا
فمنكم إيضاح الإبهام المراد
قضية الأوقاف عمت الورى
غالب ذا ففي بلاد الشام
ألهم الغفلة والتجاهل
في هذه شهود زور قبلوا
فملكه بالوقف عنه ينقل
هذا الصحيح والصواب فاعرفوا

والصحب والخلان ذي الجمال
لعفور به الغنى مفتقر
عامله الإله باللطف الخفي
في بيع الأوقاف غموم غمرت ١٩٨
مصاب بلاؤها عم الفساد
وموضحي شرايعها الأحكام
فلبوا لي أوضحوا الجوابا
إزالة الإبهام ذا عين الرشاد
في بيعها بلا طهر لا مرا
هذا فمن جهل الحكام
فمنهم قد أتى التساهل
وفي الحقيقة نفوسا قتلوا
إلى الإله فاسمعن يا رجل
وليس للعبد نعم تصرف^(١)

(١) - الوقف لازم على الصحيح فلا يصح تمليكك بالبيع ونحوه من الأسباب الناقلة للملك لاستحالة
تمليك الخارج عن الملك، ولا يصح رهنه أيضا لأنه إيفاء من جانب الراهن واستيفاء من
جانب المرهن ولا يتأتى ذلك إلا فيما يمكن تمليكك والوقف لا يمكن تمليكك (ابن عابدين،
محمد أمين، حاشية رد المختار على الدر المختار، ج ٣، ص ٣٥٨). ولكن عدم صحة بيع
الوقف مقيدة بما إذا لم يوجد مسوغ شرعي للبيع كأن يشترط الواقف لنفسه أو لغيره البيع
أو الاستبدال فإنه يجوز لكل منهما أن يبيعه وينفذ شط الواقف (الخصاف، أبي بكر أحمد،
كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٧).

وجاء عن الطرابلسي والخصاف عن حبس عمر عليه السلام قال: عن يزيد بن زريع قال حدثنا عبد
الله بن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر عليه السلام بخير أرضا فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أصبت أرضا لم أحب مالا قط أنفس منه فكيف تأمرني، فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم إن شئت حبست أصلها وتصدق بثمرتها، فتصدق عمر عليه السلام أنه لا يباع أصلها ولا
يوهب ولا يورث في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضييف وابن السبيل، لا

جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه (العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ٥، ص ٣٩٩؛ الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم، الاسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٥ - ٦). واستدل بذلك بعض الفقهاء إلى خروج العين الموقوفة من ملك الواقف إلى حكم ملك الله تعالى . فعبارة لا تباع ولا توهب تفيد عدم دخول العين الموقوفة في ملك العباد لأنه لو دخل في ملك أحد من العباد للزم ترتب آثار الملكية عليه من بيع وهبة وصدقة وإرث لأن المملوك محل هذه التصرفات التي لا تخالف القاعدة المتقومة على أن الملكية تقتضي حرية التصرف (ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير للعاجز الفقير، ج ٥، ص ٤٠). ولأن الوقف يهدف للصدقة والصدقة لا يراد بها إلا وجه الله تعالى وبالتالي كان الملك فيه لله تعالى . وهذا هو رأى صاحب المخطوطة . إلا أن بعض الفقهاء يرى خروج العين الموقوفة إلى ملك الموقوف عليهم لأن خروج الوقف لا إلى مالك من العباد يشبه السائبة ولا سائبة في الإسلام . وهناك بعض الفقهاء الذين يرون بقاء ملك العين الموقوفة على ملك الواقف مما يقتضي بقاء ملكه . ويرجح كثير من العلماء عند الحنفية والمالكية هذا الرأي الأخير لأنه يخرج الوقف من صفة المال السائب، كما أنه لا يبالغ في حق الموقوف عليهم من الانتفاع بالغلات وليس القضاء بملكية العين الموقوفة لهم بل تبقى الملكية على أصلها (ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير للعاجز الفقير، ج ٥، ص ٤٠ - ٤٣).

وأخرج الدار قطني، قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل، حدثنا عبد الله بن شبيب، حدثني إسماعيل، حدثني عبدالعزيز ابن المطلب، حدثني يحيى بن سعيد عن نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب استأذن رسول الله ﷺ أن يتصدق بماله بثمن، فقال رسول الله ﷺ تصدق به تقسم ثمرة وتحبس أصله لا يباع ولا يورث . وجاء في التعليق المغني على الدار قطني لأبي الطيب محمد شمس الحق قول السبكي: وهذا ظاهره أن الشرط من كلام النبي ﷺ بخلاف بقية الروايات، فإن الشرط فيها ظاهره أنه من كلام عمر . قال أبو الطيب: وقد وقع عند البخاري أيضاً من طريق صخر بن جويرية عن نافع بلفظ فقال النبي ﷺ : تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث، ولكن ينفق ثمرة . وهي أتم الروايات وأصرحها في المقصود

ففي الجواب أظنوا وبينوا
وقف على النفس صحيح لازم
قاضٍ إن جَوَّازُ بِهِ حَكَم
من العقار حصّة مُعَيَّنة
بيع ما به من البناء القاييم
من شجرٍ أيضاً كذا ينظر ما
بدون الأرض إلّما الأنساب
فبعضه جَوَّارَ نَهْرٍ جاري
أصولها ثابتة الأوتاد
وريعها جَارٍ على ما شرطه
قيل لذا الواقف باختیار
عَوِّضَت حصّة من العقار
قد يعتري النقص مع الشرا سمع
وربما النهر إذا زاد قلّع

فضل الإله نعم ومنن
ثم على جهات بر تعلم ١٧
أيضاً وبالتنفيذ حكمه انبرم^(١)
مُشاعة مقدارها قد بينه
شهرة ذا معروفة خلي اعلم ١٩٩
في العقار مُوضِحاً فَهَّماً
في وقفه فقط أَيْ صَحَابُ ٢٠٠
نهر فذا من أعظم الأفقار
وفي النمو الرّيع وازدياد
واقفها بحكم ما قد ضَبَطَه
لو بعث وقفك من الأشجار
لأن ذا خال من الخسار ٢٠١
كما الهوى يقلعها فأصغ وع
أصولها إذن بها لا ينتفع

(الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدار قطني، ج ٣، ص ١٨٦-١٨٧) ٠

(١) - لو قال رجل أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على أن لي غلتها أبداً ما عشت ثم من بعدي على ولدي وولد ولدي ونسلي أبداً أو قال ثم من بعدي إلى ولد زيد ونسله أبداً ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين يجوز على قول أبي يوسف رحمه الله وهو قول أحمد وابن أبي ليلى وابن شبرمة والزهري وابن سريج من أصحاب الشافعي . ولا يجوز على قياس محمد وبه قال هلال وهو قول الشافعي ومالك . وقال الفقيه أبو جعفر لو قال صدقة موقوفة على نفسي جاز وبه قال الخفاف (الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ٩٨-٩٩؛ البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٧١، ٧٨-٧٩؛ الخفاف، أبو بكر، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٧١-٨٥) . وقول أبو يوسف هو المفتى به ترغيباً للناس في الوقف .

فكامل العقار فيه خير
أذن صَعَتَ لذا فليست واعية
فبيع الأنساب بأبخس الثمن
أبيع هذا جأيز ويُنفذ
إن الجواب بالصواب ناطق
فلحظك أمعنوا الجوابا
وذا سرَّك يبتغى الجوابا
فبيع الأوقاف بلاء ومحفِر
فشاهد القيمة خبت أنفسه
خافوا على أنفسهم من الورى
ظهورهم بالزور في ذا خرجوا

بقاء للإيجار ففيه الخسر^(١)
غلَّتْ للأنساب قدوماً جارية
ذي صفقة خاسرة بلا منن
فما دليله أفد ما المأخذُ
عن علماء الدين ذا محقق
من خطاء فأوضحوا الصوابا
من الإله يرتجى الثوابا
وكيف فالبيع بأبخس الثمن
يشهد بالزور بعشر العدسة
من ربنا قد قضى الخوف ورا
يا ويلهم يوم القيام افتضحوا

(١) - جاء عن الخصاص نقلاً عن أبي يوسف إذا سمي الرجل من ماله شيئاً مشاعاً في ضيعة أو دار أو مستغل فهو جائز (الخصاص، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢١). كما جاء عن هلال إذا وقف رجل نصف أرضه ثم باع نصيبه منها بيعاً صحيحاً فله أن يقاسم المشتري ويجوز الوقف (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ١٢١). ولا يجوز وقف بناء دار دون الأرض . فالأرض وما فيها من البناء يدخل في الوقف، وكذلك إن كان فيها نخل وشجر (الخصاص، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٦٥، ٣٤). ويعطي ابن عرب شاه سبباً جوهرياً يعكس تأثير خصائص الموضع الجغرافي في هذا الحكم الشرعي حيث أن الفصل بين وقف الأرض والدار قد يعرض المستفيد من العقار للخسارة في المناطق المعرضة لأخطار الفيضان، بينما تلازم وقف الأرض والبناء يمكن من بيع الأرض وتعويضه مكاناً آخر أكثر أمناً . ومع هذا فقد استثنى بعض الفقهاء البناء من أرض الوقف إذا كان معداً للاحتكار لأن البناء فيها يبقى كما إذا كان وقف البناء على جهة وقف الأرض فإنه لا مطالب لنقصه إذا كان متعارفاً . ولهذا أجازوا وقف بناء قطرة على النهر العام وقالوا أن بناءها لا يكون ميراثاً . وهذا دليل على جواز وقف البناء وحده - يعني فيما سبيله البقاء (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المختار على الدر المختار، ج ٣، ص ٣٩٠).

وربما في رقمه يدعو لهم
بمصر ذا المضر قد شاع وذاع
لو منعوا وامتنعوا ذا الفكر
غرهم الدنيا الدنية اسمعوا
فسأ الله العظيم المنعما
الحمد لله الذي أرشدنا
صلاته مع السلام دائما
إن يكن الوقف على ما ذكرنا
فكل مسلم بهذا يقول
أنسابها على الأصول فإنه
وإن شكا البعض فعنه البديل
ولجواز البيع شرط يعرف
إن خرب البعض فبعض يؤجر
وبيع بعض الوقف في ترميم ما

فالكل كالأنعم بل وكالبهم
قد عجز الطبيب ذا عين التراع
نالوا جزيلا وثواب الأجر
من بسحتها فالآخر ما جمعوا
أن يصلح الأحوال فضلا كرما
إلى الصواب بالهدى وفقنا
على النبي المرتضى معظما
ذا البيع باطل نقول لا مرا
لمستحله لظى المقيلا
وربما متصل قبل أفهمه^(١)

ينصب غيره أسمن يا رجل ٢٠٢
ثمنه في عوض فيصرف^(٢) ٢٠٣
من ريعه الخراب قلنا يعمر^(٣) ٢٠٤
بقي لا يجوز عنا فاعلما ٢٠٥

(١) - الوقف لازم على الصحيح وإذا فلا يصح تملكه بالبيع ونحوه من الأسباب الناقلة للملك
لاستحالة تملك الخارج عن الملك.

(٢) - عدم صحة بيع الوقف مقيدة بما إذا لم يوجد مسوغ شرعي للبيع كأن يشترط الواقف لنفسه
أو لغيره الاستبدال فإنه يجوز لكل منهما أن يبيعه ويشترى بثمنه ما يكون وقفاً مكانه
(الخصاف، أبو بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٢).

(٣) - جاء عن الإمام هلال بن يحيى أن لو قال رجل داري هذه صدقة موقوفة أبداً على أن سكنها
لفلان ما عاش فاحتاجه إلى المزمة وفلان حي فأبى أن يرمها وقال ليس عندي ما أرمها به،
توآجر هذه الدار من آخر بقدر ما ينفق عليها في مرمتها حتى يستغني عن المزمة فإذا
صلحت دفعت إلى الذي جعلت له السكنى على أن يرمها ما عاش. وكلما احتاجت هذه
الدار إلى المزمة وأبى الذي له السكنى أن يرمها ولم يكن عنده مزمة لا يجبر على مرمتها
وتوآجر الدار لمرمتها وهذا استحسان وليس قياس (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام
الوقف، ص ٢٣).

ذا البيع باطل فلا يحتاج ذا
بالظن والتخمين فالبيع مهملاً
فكيف والنفع إليه يصل
ذا فاسق بالبيع فسقه ظهر
قال أبو يوسف والشافعي
إن يكن الوقف لا يرأعي
ويستوي الإنثاء والذكور
فبيع ذا الوقف على الذي ذكر
فالمشتري يلزم ما صار إليه
هذا وفي الأئمان إن تصرفاً
قائمة على أصولها أفهم
هذا هو الصحيح أيضاً قرراً
من كامل أو شايع بالقيمة
فسأل الله الرشاد والهدى
ويصلح الأحوال والفساد

لنقصه كل موافق لهذا
يجوز بالإجماع ذا تعقلاً
من ريعه من ذا أحذرن يا رجل
منه انتزاع الوقف قلنا المعتبر
يعزله القاضي بلا توان ٢٠٦
ففسقه بين الأنعام ذاع
هذا هو الصحيح والمشهور
فلا يحل فاعتبر ما يذكر
من ريعه به فيدعى عليه ٢٠٧
يلزمه قيمتها فعرفاً
مع ريعها فيما مضى به أجزم
عوض الأشجار عقاراً يشتري ٢٠٠
وقفاً تصير فافهم ذا النعمة^(١)
بالمصطفى خير الأنعام أحمد
من خيره يُبلغ المراد

(١) - جاء في الفتاوى التتارخانية إذا خربت الأرض الوقف وأراد القيم أن يبيع بعضاً منها ليرم
الباقى بثمن ما باع ليس له ذلك. وإن هدم المشتري البناء أو صرم النخل ينبغي للقاضي أن
يخرج القيم عن هذا الوقف، ولا ينبغي للقاضي أن يأتمن الخائن، وسبيله أن يعزله، ثم
للقاضي إن شاء ضمن قيمة ذلك البائع، وإن شاء ضمن المشتري، فإن ضمن البائع نفد
بيعه، وإن ضمن المشتري بطب بيعه (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص
٧٤٨-٧٤٩). ولا يملك المشتري الأرض أو الدار بحال من الأحوال ويسترد الوقف
منه ويرجع بالثمن على بائه. وإن كان عقاراً طوّل بأجر المثل في المدة التي وضع فيها
يده عليه سواء كان يعلم أنها وقف أم لا. ولا يقبل احتجاجه لأنه انتفع بتأويل الملك لأن
الوقف يعمل فيه بما هو الأنفع له وأخذ أجرة المثل أنفع من تركها، لكن إن كان مغروراً
رجع بالثمن فقط (ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج ٣، ص
٤٠١، ٤٢٤).

توفيقنا لطاعة يسر
حرر ذا فقير عانى
مقلد لمذهب النعمان
في عاشر الشهر المحرم رجب
مع ثمانمائة هجرية
الحمد لله على النعمان
صلى الله سمرمدا وسلمما
وآله وصحبه الأبرار
وحسبنا الله العظيم الأحد
لو شرط الواقف فيه البيع له
ويشترى أرضا تكون عوضا
جواز شرط عن هلال قد وضع
فعن أبي يوسف هذا ينقل
بعض الصحاب أطل الشرط فقط
لو شرط البيع بلا استبدال
أو قال اشترى فقط أرضا بها
ما لم يقل بدلها الوقف بطل
يعنى على شروطها أو يدل

ذنوبنا تفضلا فيغفر
نجل عرب شاه الفتى العثماني
غمره الإله بالغفران
من عام اثنين وتسعين كتب
فوايد نفيسة زهية
والشكر لله على التمام
على النبي المرتضى معظما
وحزبه وخله الأخيار
هو المغيث والمعين الصمد
فهل يجوز ما جواب المسألة ٢٠٣
بشمن الوقف افهم ذا الرضى
ومعه الوقف اسمع جاز وصح
كل على فتواه قلت عول
وصحة الوقف احفظ قد ضبط
عوضه البطلان عن هلال ٢٠٨
ولم يزد ففي القياس ذا النهى
أو قال ذا أقفها الوقف حصل
نعم على البدل صحح يا رجل^(١)

(١) - جاء عن هلال بن يحيى أن لو رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة أبدا على أن لي أن أبيعها وأشتري بثمانها أرضا تكون موقوفة لله أبدا على مثل ما وصفت لهذه الأرض فالوقف جائز والشرط جائز على قول أبي يوسف . وقال أبو خالد الوقف جائز والشرط باطل . ويرجح الإمام هلال قول أبي يوسف لأنه لم يشترط إبطال الوقف وكل شيء في الوقف لا يطل أصله فالوقف فيه جائز والشرط جائز . وإن اشترط الواقف أن يبيعها ولم يشترط أن يستبدل بها فالوقف باطل . ولو قال صدقة موقوفة على أن لي أن أبيعها واشترى بها أرضا ولم يزد على ذلك فعلى القياس الوقف باطل حتى يقول فتكون بدلها أو يقول أرضا أقفها على شروطها أو يتكلم بكلام يستدل به على البدل . أما في الاستحسان فهذا جائز

يجوز في الاستحسان والأرض اعلم
وإن جرت بينهما إقالة^(١)
بالعيب بعد البيع ردت بقضا
أو بعده فبيعها له أفهم
وبالرضى إقالة مكملية
لو باعها بمبلغ ثم اشترى
فردت الأولى إليه فاعلم
بعوده نعم إلى الوقف وقل
وبعد ذا وقفها فهي له

فعوض قلت عن الأولى أفهم
عادت إلى الوقف بلا محالة
على الفتي من قبل ذا أن يقبضا
أيضا بها استبدال صح فهمن
عادت إلى الوقف احفظن المسألة^(٢)
أرضا به وقفها وقرر^(٣)
اعني بعيب بقضاء فاجزم
أما التي ابتاعها هذا الرجل
يصنع ما بها أفهم بدا له^(٤)

- وتكون الأرض بدلها (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩١-٩٢).
- (١) - جاء في البحر الرائق في باب الإقالة : الإقالة في اللغة قال قلته البيع بالكسر وأقلته فسخته واستقالة طلب إليه أن يقيه وتقابل البيعان . وأما معناها شرعا فهي رفع العقد وهو تعريف للأعم من إقالة البيع والإجارة ونحوها . وإذا أردت خصوصها فقل رفع عقد البيع وأما الطلاق فهو رفع قيد النكاح لا رفع النكاح (ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج ٦، ص ١١٠).
- (٢) - لو ردت الأرض بعيب بعد البيع بقضاء قاض قبل القبض أو بعده فله أن يبيعها ويستبدل بها لأنها قد عادت على الملك الأول . ولو ردت عليه بعيب بغير قضاء قاض فليس له أن يبيعها ويستبدل بها لأنها بمنزلة الإقالة ولم تعد على الملك الأول (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٥).
- (٣) - أضيفت الآيات الأربعة التالية في الحاشية من الورقة رقم ٣١ .
- (٤) - جاء عن هلال بن يحيى لو قال رجل أرضي صدقة موقوفة على شرط الاستبدال بها فهو جلتز فإن باعها واشترى بثمنها أرضا فوقفها ثم ردت إليه الأرض الأولى بعيب بقضاء قاض فقد عادت إلى الوقف وأما الأرض التي اشتراها ووقفها فهي للواقف يصنع بها ما بدا له (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٦).

لو اشترى أرضاً أقول بالثمن	وقفاً تصير لازماً بلا من ^(١)
أشهد ذا به عليه يا فتى	أو لم فجائز أقول ذا أثبتا ^(٢) ٢١٢
نظير ذا مسألة الإعتاق	من ملك المحرم يا رفاقي
للفظ الإعتاق فلا يحتاج	ونور علم ضوعه وهاج ^(٣)
وقال داود ولعل الظاهر	خلاف قولنا فعنهم قرر
لابد أن يباشر العتق الفتى	أي باختياره كذا عنهم أتى ^(٤) ٢١٣

(١) - مَيَّن : كذب (البستاني، عبد الله، البستان، ج ٢، ص ٢٣٣٨).

(٢) - إذا اشترط الرجل بيع الأرض والاستبدال بها فباعها واشترى بثمنها أرضاً ولم يشهد أن هذه الأرض الثانية بدل الأرض الأولى فهي بدلها أشهد على ذلك أو لم يشهد إذا علم أنه

اشترأها بثمن الأولى (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٩).

(٣) - أضيفت الأبيات التسعة عشر التالية في الحاشية اليمنى من الورقة رقم ٣٢ . وجاء عن هلال بن يحيى أنه إذا قال الواقف أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أبيعها واستبدل بها فباعها وقبض الثمن فضاء في يده فلا ضمان عليه والقول قوله مع يمينه . وقد بطل الوقف (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٣).

(٤) - جاء في الفتاوى التتارخانية الألفاظ التي يقع بها العتق نوعان: صريح وكناية، فالصريح بلفظ العتق والحرية وهما لفظان موضوعان لا يعتبر فيهما النية . ويثبت العتق بهذين اللفظين سواء ذكرهما على سبيل الإخبار أو على سبيل الصفة أو على سبيل النداء أو على سبيل الإشارة (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٤، ص ٢٧٣) . كما جاء في البحر الرائق بأنه يستحب للعبد أن يكتب للعتق كتاباً ويشهد عليه شهوداً توثيقاً وصيانة عن التجاحد والتنازع فيه . ويصح العتق بملك قريب محرم للحديث ﴿من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر﴾ [إشارة للحديث الذي رواه سمرة بن جندب رضي الله عنه وأخرجه أبو داود والترمذي . والمحرم من ذوي الأرحام من لا يعل نكاحه كالألم والبنات والأخت (الشيباني، ابن الربيع، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ، ج ٣، ص ١٨٤-١٨٥)] . واللفظ بعمومه ينتظم كل قرابة مؤبدة بالحرمية، لأنه لو ملك محرماً

دليلهم فنبأ سنده
أي دليلنا وأيضا سنة
عن ابن عباس رويت فاعلما
أي رجل إنسي وجدت قوله
أريد أن أعتقه أجابه
صرح بالعتق النبي الأعظم
قال به جميع أهل العلم
لضعفه جم غفير وجهوا
نبينا أوضح ذا أفهمسه
جاء النبي المرتضى المعظم
يباع في السوق أخى اشترته
أعتقه لله تعالى قاله
صلوا على محمد وسلموا ٢١٤
لا يختفي ذا عن صحيح الفهم^(١)

بلا رحم كزوجة أبيه لا يعتق لأنه ليس بينهما قرابة موجبة لصلة محرمة للقطيعة فلا يستحق العتق. وضمان ثبوت العتق لضرورة دفع الدل عن القريب قرابة قوية. وفي المصنف لا بد أن يباشر في الملك سببه بنفسه أو بنائيه (ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج ٤، ص ٢٣٩، ٢٤٧-٢٤٨).

(١) - جاء في باب عتق ذوي الأرحام من كتاب المبسوط أنه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ وقال إني وجدت أخى يباع في السوق فاشترته وأنا أريد أن أعتقه فقال عليه الصلاة والسلام: قد أعتقه الله. والمعنى أن القرابة المتأيدة بالمحرمة علة العتق مع الملك كما في الآباء والأولاد (السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أبي سهل، المبسوط، ج ٧، ص ٧٠). وروى عبد الرزاق عن الثوري في رجل اشترى بعض أخيه من رجل كان له العبد كله، قال: يعتق إذا ملكه ويضمن الأخ إن كان موسرا وإلا استسعى العبد. وإن كان ميراثا لم يضمن لأنه وقع عليه وهو كاره (يعني وهو غير مختار). وعن عبد الرزاق عن سفيان في رجل كانت عليه رقبة فاشترى أخاه أو ذا رحم فاعتقه، قال: لا تجزئه من رقبته لأنه لا يستطيع أن يملكه ساعة. وعن عبد الرزاق قال: أخبرنا الثوري عن إسماعيل ابن أمية عن عطاء قال: إذا ملك الأخ أو الأخت أو العمة أو الخالة عتقوا، وذكره الحجاج بن أرطاة عن عطاء (الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، المصنف، ج ٩، ص ١٨٤، ١٨٢، ١٥٦).

- في روضة الرايض في ذي المسألة
دليلاً ما قاله نبينا
مع عدم الشرط فلا يملكه
وإنما القاضي له أن يأذنا
بشرطه المسوغ الذي يجب
وفي الذخيرة فعن محمد
ضعفت الأرض عن استغلالها
بثمن الأولي وريعتها أفهم
لو قبض الثمن هذا وادعى
ولو قضى بعيد قبض نحبه
كما إذا استهلكه ويشترى
بتلف ذا أعنى على ذا المشتري
إن بايع أبراه من الثمن
- صورتها قد ذكرت محررة
صلي وسلم عليه ربنا
كما إذا شرط لا يبعه
أعني في الاستبدال قد تبينا
مستوثقا بدينه أفق تصب^(١)
مسألة واضحة فارشد
إن وجد القيم أرضاً غيرها
أكثر فالبيع له قال أعلم^(٢)
ضياحه القول له قلت اسمعا^(٣)
في ماله ديناً يصيراً انتبهوا
أرضاً به وقفاً يصير اعتبرا
من الضمان بايع فقد برى
أماناً أجاز هذا فاعلمن^(٤)

(١) - بيع الوقف مقيد بوجود مسوغ شرعي بشرط الواقف فإذا لم يوجد هذا الشرط لا يجوز بيع الوقف وتمليكها وإذا وجد الشرط والمسوغ فإنه لا يتم إلا بإذن القاضي (عشوب، عبد الجليل، ط ٢، ص ٥٣).

(٢) - جاء في الذخيرة والفتاوى التتارخانية أنه روى عن محمد الشيباني قوله إذا ضعفت الأرض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمنها أرضاً أخرى هي أكثر ريعاً كان له أن يبيع هذه الأرض ويشترى بثمنها ما هو أكثر ريعاً (برهان، حسام الدين، الذخيرة، ورقة ٢١٦؛ الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٧٤٦).

(٣) - الأبيات الثلاثة التالية أضيفت في حاشية الورقة رقم ٣٢.

(٤) - وجاء عن هلال بن يحيى أنه إذا قال الواقف أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أبيعها واستبدل بها فباعها وقبض الثمن فضاع في يده فلا ضمان عليه والقول قوله مع يمينه. وقد بطل الوقف (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٣). ولو باع الواقف أو القيم الأرض وقبض الثمن ثم مات قبل أن يقول شيئاً فالثمن دين في ماله وكذلك لو قبض الثمن واستهلكه فهو عليه دين لو تلف وكذلك الثمن على المشتري (البصري، هلال بن يحيى).

- أيضا وإن وهبه منه كذا أرضا به فيشتري مكانها براءة أبطلها الثاني اسمع ثمنه باق على ذا المشتري ولو بعرض من عروض باع ذا قال يبيع العرض ذا ويشترى وعن أبي يوسف قلت نقلا بأجر النقيدين أو بأرض بأحد النقيدين باع واشترى أعني فمالا يكون وقفه في ذمته دينا يصير الثمن جميع ذا قلت من الخصاف يعمه الله الغنى كرما ووالدي وشيوخى مننا ولا يجوز بيع بعض الوقف في
- في ذمة البائع دينا صار ذا إن إمامنا لهذا وجهها لهبة أيضا كهذا يا لودعي فمنه هذا أبدا ليس بري عن الإمام فاروين جواز ذا أرضا مكان الوقف عنه قرر ليس لهذا أن يبيع إلا مكانها اعلم بهذا يقضي عرضا من العروض قلت ذكرا فما اشتراه ذا الفتى فهو له لزومه فظاهر مبين^(١) إذ إلى الأسلاف نقل بلا خلاف بغفره أيضا جميع العلماء والمسلمين أجمعين ربنا ترميم ما بقي منه فاعرف^(٢) ١٩٧

يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٤؛ الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص

١٥٥.

(١) - لو باع الواقف أو القيم الوقف للاستبدال فوهب الثمن للمشتري قبل أن يقبضه فالهبة حللثة في قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله وهو ضامن للثمن يشتري به أرضا فتوقف . وأما في قول أبي يوسف رحمه الله فالهبة باطلة والثمن دين على المشتري على حاله (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٤). ولو باع الأرض أو الدار بدنانير أو دراهم واشترى بها عرضا من العروض فالشراء جائز عليه وهو له خاصة وهو ضامن فمثل الثمن إلا أن يوجد الثمن بعينه فيؤخذ (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٤).

(٢) - تكررت هذه المسئلة، انظر حاشية رقم ٤، ص ٦٥ .

لو خاف من إبطال وقفه اسمع	يكتب ذا بأصله يا لودعني ^(١)
وكلما فيه وصية أتت	منى يقول فاحفظن ما ثبت
يباع ذا ويتصدق بما	يحصل من ثمنه قلت اعلموا ^(٢)
على المساكين كذا والفقرا	إبطال ذا فلا يفيد اعتبارا ٢٢٢
فرع أتى في وقف أهل الذمة	ألا استفد فوائدا ذا الهمة ٢٢٣
قاعدة كلية فتعلم	ما كان قرينة أقول فاعلموا ^(٣)
أي عندنا وعندهم يصح ذا	إن عندهم لا عندنا نقول لا
إن عندنا لا عندهم أيضا كذا	صيغة ذا أذكره أيافتي ^(٤)
فأول وقف على الأولاد صح	آخره فللمساكين اتضح ٢٢٤
لو ذمة كان المساكين افهموا	أو مسلمين نافذ به اجزموا
ذا ظاهر لأن ذا من القرب	عندهم وعندنا هذا السبب ^(٥)
حكم الأولاد أقول يعلم	كالحكم في أولادنا مسلم
لو داره كنيسة جعلها	أو بيت نار باطل يا ذا النهي ٢٢٥

(١) - تكررت هذه المسئلة، انظر حاشية رقم ١، ص ٣١ .

(٢) - جاء عن الخصاص نقلا عن أبي حنيفة أنه إن نازع أحد من الورثة في الوقف تباع ويتصدق بثمنها على المساكين (الخصاف أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٢٧) .

(٣) - الأبيات التسعة عشر التالية أضيفت في الحاشية اليمنى من ورقة رقم ٣٢ .

(٤) - لو وقف أهل الذمة وقفا مقبول عند المسلمين وأهل الذمة جاز الوقف، وإن كان مقبولا عند المسلمين وليس عند أهل الذمة أو العكس بالعكس لم يجز الوقف مثل وقف الذمي مسجدا للمسلمين لأن المسجد قرينة إلى الله عز وجل يتقرب به المسلمون فأما أهل الذمة فليس هذا قرينة عندهم (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٣٦) .

(٥) - لو وقف الذمي - نصرانيا كان أو يهوديا أو مجوسيا - أرضا أو دارا أو عقارا له على ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا وجعل آخر ذلك للمساكين فذلك جائز، فإن فارق ذلك في مساكين المسلمين فهو جائز وإن فرقه في مساكين أهل الذمة فكذلك هو جائز، لأن هذا مما يقرب المسلمين وأهل الذمة فهو طاعة لله عز وجل في دينهم (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٣٥، ٣٣٦) .

تصرف بالبيع قلنا قل له
لو مسجداً للمسلمين جعلاً
أما على كنايس وبيع
تعليل ذا فواضح محرر
قلت ولو أوصى بأن داره
عنيهم استحسّن الخصاف أن
من أنها وصية لقوم
قلت ولو أهل محلة كذا
لو بيعة أوصى بأن يبنى افهموا
بعد هلاكه يجوز ذا فعن
كذا لأقوام بأعيانهم
كنيسة أو بيعة يجوز ذا

وبعده وأرثه يرثه
ذا داره فباطل تأملاً ٢٢٦
أو بيت نار باطل يا ألمعي ٢٢٧
لي بقربة نقول اعتبروا^(١)
تبنى لقوم مسجداً فانتبهوا
يحييه قلت اعلّموا وذا حسن ٢٢٨
عنيهم فافتت بذا ذا الفهم
أوضحه الخصاف هذا يا فتى^(٢)
ذا أو كنيسة دياره اعلّموا
إمامنا وخالفاه فاحفظن
أوصى بأن داره تبنى افهم
من المفيد حررت أيا فتى^(٣)

(١) - أضيف هذا البيت في الحاشية اليسرى من ورقة رقم ٣٣ . وقد جاء عن الخصاف لو جعل الرجل الذمي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نار في حياته وصحته وأشهد على ذلك أنه قد أخرج من ملكه للوجه الذي جعل له فهذا باطل وغير جائز، وهي كسائر ماله فإن مات فهي ميراث بين ورثته . وإن جعل الذمي داراً مسجداً للمسلمين وبناءه كما تبني المساجد وأشهد عليه وأخرج من ملكه وأذن للناس أن يصلوا فيه فهذا غير جائز لأنه ليس مما يتقرب به أهل الذمة إلى الله تعالى (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٣٦-٣٣٧) . ولو باع الأرض أو الدار بدنانير أو دراهم واشترى بها عرضاً من العروض فالشراء جائز عليه وهو له خاصة وهو ضامن في مثل الثمن إلا أن يوجد الثمن بعينه فيؤخذ (البصري، هلال بن يحيى، كتاب أحكام الوقف، ص ٩٤) .

(٢) - لو أوصى الذمي أن تبني داره مسجداً لقوم بأعيانهم أو لأهل محلة بأعيانهم استحسّن الخصاف أن يحييه من قبل أن هذا وصية لقوم بأعيانهم (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٣٧) .

(٣) - جاء في المفيد إذا حبس الرجل وعين أقواماً ولم يعقب ولم يذكر نسلاً ولا لفظاً يقتضي

٢٢٩	فباطل كما على الكنيسة ^(١)	أما على الرهبان والأقسسة
٢٣٠	نفاذه هو الصحيح وجهها ^(٢)	لوفقرا كنيسة عينها
	يصل من غلتها قال علما	أما على كنيسة ينفق ما
٢٣١	عمارة في الفقراء صححن	إن خربت ينفق ما فضل عن
	غلته في الفقراء فاعرفوا	ما وقف الذمي ذا ويصرف
	لا ^(٣) منه شيء أبدا تعقلا ^(٤)	وفي المساكين على الكيس لا
٢٣٢	إمامنا الحبر الجليل الأوجه	مرتدة لو وقفت يجيزه

التأيد فذلك عطية . وهذا يعني أن صاحب المفيد يشترط التعيين والتأيد (الأزدي، أبو الوليد هشام بن عبد الله، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، ورقة ٥٤) . كما جاء في الفتاوى التتارخانية أن لو نصرانيا أوصى بضيعة على فقراء النصارى فإنه في قياس قول أبي حنيفة جاز، وفي قياس قول أبي يوسف ومحمد لا يجوز إلا أن يقول على فقراء محلة كذا من النصارى فيجوز، فإذا انقضوا رجع إلى ورثته (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٨٨١) .

(١) - لو خص الرجل وقفا للرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا وكذا فهذا باطل، وكذلك إن قال على القوام الذين في بيعة كذا وكذا فهو باطل من قبل أنه معصية لله تعالى (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٣٧) .

(٢) - لو قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة تجري غلاتها على فقراء بيعة كذا وكذا فهذا جائز من قبل أنه إنما قصد في هذا إلى الصدقة فهي مثلها مثل لو عمم ولم يخص في وقفها على الفقراء (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٣٧) .

(٣) - يبدو أنها مكررة من صدر البيت .

(٤) - لو جعل الذمي أرضا له صدقة موقوفة فقال تنفق غلتها على بيعة كذا وكذا فإن خربت هذه البيعة كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليها في الفقراء والمساكين يجوز الوقف ويكون في الفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة من ذلك شيء (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٣٧-٣٣٨) .

٢٣٣	كالحج والعمرة هذا فافهم	لغير قوم أي بأعيانهم
	يميزه إمامنا صدر العال ^(١)	نعم وما أشبه ذا أقول لا
	ولده ونسله أيًا فطن	أما ولو أخرج من أسلم من
٢٣٤	وأصغ لما أوضحته وقرر ^(٢)	منها يجوز يا فتى فاعتبر
٢٣٥	لغير دينه الجواز ينقل ^(٣)	وحكم من من دينه ينتقل
	ولو على أولاده النصراني	مسألة تذكر يا ذا الشأن
٢٣٦	أولاد فرقة النصارى أ بطلا ^(٤)	وقف وقفًا بعد نسله على
	ذكره ولم يفصل بينهما	ففي فتاويه أبو الليث أفهما
	وإنما أجهل فافهم ^(٥)	إن كان حربيا فتى أو ذمه
	هو الصحيح والصواب أف ^(٥)	مرادنا الحربي فاحفظ به

(١) - يميز الإمام أبي حنيفة رحمه الله وقف المرأة المرتدة من أهل الإسلام إن وقفت شيئا على ما

سمت له إلا أن تكون جعلت ذلك لقوم بغير أعيانهم مثل الحج والعمرة وما أشبه ذلك فلا

يجوز (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٤٠).

(٢) - إن وقف النصراني وقفًا على ولده وولد ولده ونسلهم أبداً ومن بعدهم على المساكين وشرط

أن كل من أسلم من ولده وولد ولده ونسلهم أبداً ما تناسلوا فهم خارجون من صدقته،

جاز ذلك وهو على ما شرط. وكذلك لو قال كل من انتقل من دين النصرانية من ولدي

وولد ولدي ونسلي وعقي إلى غير دين النصرانية فهو خارج من صدقتي ولا حق له فيها

فانتقل بعض ولده إلى دين الإسلام وبعضهم إلى دين اليهود وبعضهم إلى دين المجوس فله

شرطه وما استثنى من ذلك ينفذ على ما قال وعلى ما ح من ذلك (الخصاف، أبي بكر

أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٤٠-٣٤١).

(٣) - أضيف هذا البيت في حاشية ورقة رقم ٣٤٠.

(٤) - جاء عن أبو الليث ولو أنه وقف على أولاده وأولاد أولاده ثم من بعدهم على فقراء

النصارى لم يجز (السمرقندي، أبو الليث نصر ابن محمد، النوازل من الفتاوى، ورقة ٩٢).

(٥) - جاء عن الخصاف: إن خص الواقف النصراني فقال إذا انقضى ولدي وولد ولدي ونسلي

<p>شهادة الذمي قلنا تقبل ولو مجوسيان فالكفر اعلمن في دينه إن كان عدلاً فاقبلاً لو سلمان شهيداً صاح على لو كافران شهيداً نعم على ذمي أي بالوقف إن عدولاً في الوقف كالمسلم ذا الذمي نفيصة جليلة لها انقل</p>	<p>إن جحد الوقف فعنا ينقل فملة واحدة قلنا احفظن إلا فلا أرشد هُديت السبلاً^(١) إقرار ذمي به أجز ولا ماليهما إن شهدا هما على إقبل أجز لذا وليت فضلاً فوائد أتتكم يا أخوي وأضحة من أنفع الوسائل^(٢)</p>
--	---

ولم يبق منهم أحد جعلت غلة هذه الصدقة بعد النفقة على مصلحتها وعمارها في فقراء النصارى، فهذا جائز وتفرق الغلة بعد انقراض أهل الوقف في فقراء النصارى على ما وقف (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٣٥-٣٣٦). ولكن جاء في الفتاوى التتارخانية - نقلاً عن النوازل - ما يخالف ذلك وهو أن النصراني إذا قال : على أولادي وأولاد أولادي ثم من بعدهم على فقراء النصارى لم يجز إلا أن يحدد على أهل محلة كذا. وهذا ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد (الأندلسي، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٨٨١). ويرى صاحب المخطوطة هذا الرأي أيضاً.

(١) - إن وقف الذمي ثم جحد ذلك فشهد عليه بذلك شاهدان نصرانيان أو يهوديان أو مجوسيان، فالكفر ملة واحدة وشهادة بعضهم على بعض جائزة إذا كان الشهود عدولاً في أديانهم (الخصاف، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٤١).

(٢) - إن شهد عند القاضي رجلان مسلمان على شهادة نصرانيين على إقرار الواقف بالوقف فالوقف جائز. وكذلك لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين والشهود كلهم من أهل الذمة، وإن كان الواقف مات فشهد هؤلاء الشهود على إقرار الذمي بالوقف بحضرة بعض ورثته أو بحضرة وصيه فالشهادة جائزة إذا كانوا عدولاً في أديانهم. والذمي فيما يشترطه في وقفه إذا كان الوقف صحيحاً بمثلة المسلم فيما يشترط من الزيادة والنقصان وإدخال من أراد أن يدخله في الوقف وإخراج من رأى إخراجاً من الوقف، وفي الاستثناء لنفسه أن

ختمته بالحمد والثناء
 مبرء عن الشرك والولد
 ولا سمي للإله أبداً^(١)
 فالخلق والأمر له تعالى
 أنشأنا من نطفة بحكمته
 من خلقه طه الشير المصطفى
 هدى بأهد من الضلالة
 غيث الصلاة والسلام السرمدي
 وآله وصحبه العظام
 نسأله العفو مع الغفران
 لنا وكل المسلمين طراً
 وكان في الرابع والعشرين
 من عام إض وهو أصل ظاهر
 ذا مع ض^(٢) قد فلت أرجوزتي
 أحمد ربي شاكرًا مُصلّيًا
 وحسبنا الله العظيم الوافي

لربنا ذي العز والبقاء
 سبحانه ربي قل هو الله أحد
 قدس إلهها موجدًا موحدًا
 نفطاً غمرنا نوالاً
 شرفنا بالمرتضي وخيرته
 صلى عليه ربنا وشرفاً
 أنقذنا من لجج الحمالة
 على رياض المجتبى محمداً
 وولده وجهه الكرام
 أيضاً وفاتنا على الإيمان
 نعمه على الأنعام تترا
 من أولى الجمادى افهمنا
 ذا لغة قد ثبتت محرراً
 بحول رب منعم ومنّة
 مُسلماً على الشفيع ثانياً
 نعم المعين والمغيث الكافي

ينفق من غلة الوقف (الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم، أنفع الوسائل، ص ٩٨-٩٩؛
 الخصاص، أبي بكر أحمد، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٣٤١).

(١) - أضيف في الهامش بديل لصدر هذا البيت : لله لا سمي قلت أبداً.

(٢) - يعني ذلك بحساب الجمل أن المؤلف قد انتهى من الأرجوزة في سنة ٨٠٠ هـ، وانتهى من
 تحريرها في سنة ٨٠١ هـ. ويبدو أن هناك خطأ في التأريخ إذ لا يعقل أن ينتهي المؤلف
 من الأرجوزة قبل ميلاده. ولعل في النسخ استبدل حرف ظ والذي يعني رقماً ٩٠٠
 بحرف ض والذي يعني رقم ٨٠٠. وعلى هذا فالأصح أن يقال من عام إض، ليصبح
 تاريخ التحرير ٩٠١ هـ وهي سنة وفاة المؤلف وهو الأقرب إلى المنطقية.

حـرـر

على يد ناظمها فقير عفو ربه ذى اللطف الخفي
أبى نصر هبة الله عبد الله عبد الوهاب أحمد
محمد عربشاه العثماني المكي السعدي الخزرجي الحنفى
غفر الله له
ولوالديه
والمسلمين أجمعين

لغريب العالمين يوم ختمها يوم الأحد وهو الرابع والعشرين من جمادى الأولى
الشريفة . الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا والله نعم الوكيل

فهرس المسائل

الصفحة	الموضوع	التسلسل
١١٢	الشهادة في الوقف	١.
١١٢	أحكام لزوم الوقف	٢.
١١٧، ١١٤	تسليم وتأيد الوقف	٣.
١١٤	الوقف على النفس	٤.
١١٨، ١١٥	الوقف المشاع	٥.
١١٩	بيع ورهن وهبة وقرض المشاع	٦.
١٢٠	قضاء القاضي المجتهد في الوقف المشاع	٧.
١٢٠	عتق نصف العبد	٨.
١٢١	سعي العبد للعتق وولاءه	٩.
١٢٥، ١٢٣، ١٢٢	ألفاظ الوقف	١٠.
١٢٣	نية الوقف	١١.
١٢٤	التصدق بقيمة الوقف في الحياة	١٢.
١٢٤	التصدق بثمر الأرض بعد الوفاة	١٣.
١٢٦	تعليق الوقف	١٤.
١٢٧	الإقرار والإذن بالصلاة في المسجد يزيل الملك	١٥.
١٢٧	لا يعود المسجد بالخراب إلى ملك بانيه	١٦.
٢١٧، ١٢٨	وقف العقار والدار وما يدخل فيه	١٧.
١٢٨	وقف البناء والشجر	١٨.
١٢٩	وقف المنقول	١٩.
١٣٢، ١٣٠	وقف المأكول والدنانير والورق والمكيل	٢٠.

١٣٣	وقف المباع	٢١.
١٣٤	يشترى الرجل أرضاً بيعاً فاسداً فيقفها	٢٢.
١٣٩، ١٣٤	ظهور عيب بعد الوقف	٢٣.
١٣٤	تعليق الوقف بالوفاة	٢٤.
١٣٥	القيم بيني في الوقف ثم يموت دون أن يحدد ما بناه	٢٥.
١٣٥	حكم الغرس والبناء في أرض الوقف	٢٦.
	حكم توسعة المسجد من الطريق والطريق من	٢٧.
١٣٨، ١٣٦	المسجد	
١٤١، ١٣٧	حكم نقل نقض المسجد	٢٨.
١٣٧	حكم المسجد إذا تخرب	٢٩.
١٣٨	حكم ولاية هادم المسجد وضمانه	٣٠.
١٤١، ١٣٨	حكم بيع المسجد	٣١.
١٤٢	حكم نقل نقض المسجد إلى أقرب مسجد	٣٢.
١٤٣	عزل الوصي بالتهمة	٣٣.
٢٠٠، ١٤٣	تعيين ناظر آخر للوقف	٣٤.
٢٠١، ١٩٦، ١٤٣	عودة الأهلية للناظر الأول	٣٥.
١٤٤	وقف المرهون	٣٦.
١٤٤	موت الواقف قبل فك الرهن	٣٧.
١٤٥	عتق العبد الذي يسعى بالدين	٣٨.
١٤٥	وقف المحجور عليه	٣٩.
١٤٦	وقف المديون المفلس	٤٠.
١٧٠، ١٤٨	وقف المحجور عليه على الغير	٤١.

١٤٨	حكم الوقف في مرض الموت	٤٢.
١٤٨	حكم رد بعض الموقوف عليهم الوقف	٤٣.
١٤٩	حكم وقف المريض أرضاً ليس له سواها	٤٤.
١٤٩	ظهور مال آخر بعد الوفاة فهو للوارث	٤٥.
	وصية المريض بعد موته بوقف خبز يشتري ويوزع	٤٦.
١٤٩	على الفقراء كل شهر	
١٤٩	وقف حصّة من الحمام	٤٧.
	حكم رجل ترك أرضاً للولد فأوقفها الولد فظهر دين	٤٨.
١٥٠	على الرجل	
١٥٠	الوقف قبل القبض للموسر والمعسر	٤٩.
	حكم صرف القيم من الغلة على مستحقي الثياب	٥٠.
١٥١	والطعام	
	جواز الصرف على الفقهي والإمام والمدرس والخطيب	٥١.
١٥١	والمؤذن والعامل	
١٥١	الوقف في مرض الموت والصحة سواء	٥٢.
١٥٢	وقف الأرض المملوكة بالبيع الفاسد والهبة الفاسدة	٥٣.
	حكم الوصية بكل ماله لزيد فهي بمثلة الوصية في	٥٤.
١٥٢	النفاز من الثلث	
١٥٣	إذا زال ملك المشتري بالبيع رجع بالنقصان	٥٥.
١٥٣	حكم وقف المبيع الفاسد على المسجد	٥٦.
١٥٤	شرط الواقف بالخيار له	٥٧.
١٥٤	شرط الخيار في معلوم وغير معلوم	٥٨.

١٥٤	حكم الوقف لمدة محدودة	.٥٩
١٥٤	حكم إذا لم يشترط عودة الوقف بعد المدة المحددة	.٦٠
	حكم وقف حصته من الدار وهي الثلث، ثم ظهر أنها	.٦١
١٥٥، ١٥٤	النصف	
١٥٥	حكم وقف الفضولي	.٦٢
	إن خاف من بطلان الوقف يرفعه إلى القاضي	.٦٣
١٥٥	فحكمه يجعله ملزماً	
	حكم شرط الواقف لنفسه أن يزيد في مرتبات	.٦٤
١٧٢، ١٥٦	ومعاليهم الموظفين	
١٥٦	حكم الإدخال والإخراج والنقصان	.٦٥
	حكم شرط صرف الغلة لمن يشاء في حياته وبعد	.٦٦
١٥٧	مماته	
١٥٧	شرط الوقف على النفس	.٦٧
١٥٨	حكم شرط الوقف على الغني وحده	.٦٨
١٩٠، ١٥٨	حكم شرط الوقف على طلبة العلم والحاكم	.٦٩
١٥٨	حكم الحاكم يلزم الوقف	.٧٠
١٥٨	حكم شرط الوقف على الحاج والغزاة	.٧١
	حكم شرط الواقف قضاء الدين من غلة الوقف	.٧٢
١٥٩	والباقي لما شرط	
١٦٣، ١٥٩	حكم الوقف على الولد والذرية والنسل والعقب	.٧٣
١٥٩	لفظ الأولاد لا يشمل أولاد البنات	.٧٤
١٧٣، ١٥٩	الجنس والآل بمعتلة أهل البيت	.٧٥

٧٦. لفظ النسل يشمل الذكور والإناث ١٦٠
٧٧. لفظ ولد البنين يدخل معهم ولد البنات ١٦٠، ١٦٤
٧٨. في لفظ العقب لا يدخل ولد الإناث ١٦٠
٧٩. حكم لفظ الوقف على بنيّ وله ابن واحد أو بتان ١٦٠، ١٦١
٨٠. لفظ الوقف على بني زيد يدخل البنين والبنات ١٦١
٨١. حكم لفظ الوقف على بنيّ وله بنات فقط ١٦١
٨٢. حكم حدوث بنين للواقف بعد الوقف ١٦١
٨٣. حكم لفظ على بناتي وليس له بنات تصرف الغلة ١٦٢
- للمساكين وليس للبنين شيء ١٦٢
٨٤. صرف الغلة إلى ابن الولد ١٦٢
٨٥. لو حدث للواقف ولد لصلبه تصبح الغلة له ويسقط حق ابن الولد ١٦٢
٨٦. النظر إلى كل غلة إلى مستحقها يوم الإدراك ١٦٢
٨٧. حكم قبول البعض بالوقف ورفض البعض له ١٦٣
٨٨. حكم رد الوقف ثم قبوله ١٦٣
٨٩. من مات من الولد يسقط سهمه وتقسم الغلة على الموجودين يوم مجيء الغلة ١٦٣
٩٠. حكم من جعل الوقف للبطن الأعلى ١٦٤
٩١. لفظ الوقف إلى أقرب الناس إليّ أو مني وله جد وأب وإخوة فالغلة للجد وقيل للإخوة بتعليل الركض ١٦٥
٩٢. تقديم الأب على ابن الإبن، وبنت البنت على ابن ابن الإبن ١٦٥

٩٣. لفظ الوقف على أقرب قرابتي لا يدخل فيها الأب
والإبن ١٦٦
٩٤. الوقف على البنات بشرط عدم الزواج يدخل فيها
المطلقة والتي مات عنها زوجها ١٦٦
٩٥. زواج المرأة بعد الطلاق والتمرل أو انتقالها يخرجها
من الإنتفاع بالغلة ١٦٦
٩٦. حكم استحقاق ابن العين وابن العلة من الغلة ١٦٧
٩٧. تقدم ذو القربتين ١٦٧
٩٨. الأخ أو الأخت لأبوين أقرب ممن لأب أو لأم فقط ١٦٨
٩٩. الأعمام ومن كان لأبوين أولى ممن لأب أو لأم ١٦٨
١٠٠. تقدم ابن العين على ابن الخيف ١٦٨
١٠١. يعطى الأقرب ثم يقسم الباقي على التالين في القرابة ١٦٨
١٠٢. تقدم العم على الخالين فالنصف للعم والباقي
للخالين أو الخالات ١٦٨
١٠٣. تقدم العم والعمة دون الأخوال والخالات ١٦٩
١٠٤. الصرف على ذوي الأرحام ١٦٩
١٠٥. القرابة على أبعد أب للواقف في الإسلام ١٦٩
١٠٦. اقتصار الوقف على طبقة واحدة ١٧٠
١٠٧. تقدم الأعمام على ولد العم ١٧١
١٠٨. اشتراط حجب الطبقة العليا للطبقة السفلى ١٧١
١٠٩. انتقال نصيب المتوفى إلى العم وليس لولده ١٧١
١١٠. شرط الواقف كنص الشارع ١٧١

١١١. متى يسقط حجب الطبقة ١٧٢
١١٢. يدخل في القرابة المسلم والذمي والحر والعبد ١٧٢
١١٣. تحديد القرابة بالأقرب فالأقرب ولا حظ للأبعد ١٧٢
١١٤. تحديد القرابة على جميع الأقارب حتى لو بعدوا ١٧٣
١١٥. الآل تشمل من ينسب للأب من الذكور والإناث ١٧٣
١١٦. وقف المرأة على أهل بيتها لا يدخل فيه أبنائها من قوم آخرين ١٧٣
١١٧. وقف الأرض على الجيران أو بيع بعض الدار ثم الانتقال من المحلة ١٧٤
١١٨. انتقال الجيران واستقرار جيران جدد فلمن غلة الوقف؟ ١٧٤
١١٩. في الوقف على أهل عبد الله تدخل الزوجة ١٧٤
١٢٠. الوقف على الأهل يعني جميع من يعوله من الأحرار ١٧٤
١٢١. حكم الوقف على آل البيت ١٧٤
١٢٢. حكم الوقف على أهل البيت إذا كانوا يحصون ١٧٥
١٢٣. حد ما لا يحصون ١٧٥
١٢٤. الوقف على حشم عبد الله ١٧٥
١٢٥. حكم الوقف على بني العباس ١٧٦
١٢٦. حكم الوقف على شخص بعينه ١٧٦
١٢٧. حكم الوقف إذا انقضى من تجري له الغلة ١٧٧
١٢٨. حكم رفض الوقف ١٧٨
١٢٩. أجر المدرس المنفصل والمتصل ١٧٩

١٨٠	وقف رجل نصيبه من الإرث على العلماء والقضاة	١٣٠.
١٨٠	حكم الوقف على صاحب صفة	١٣١.
	وفاة من حكم له القاضي بطل ما كان يعطى من	١٣٢.
١٨٩، ١٨١	الوقف	
١٨١	حكم الوقف على جهات بر	١٣٣.
١٨١	استحقاق القاضي في الوقف هل يحكم فيه؟	١٣٤.
١٨٢	اقرار المقر باستحقاق الوقف ومدة الإقرار	١٣٥.
١٨٤	حكم الوقف بعد وفاة المقر	١٣٦.
١٨٤	حكم الإقرار في حق الغير	١٣٧.
١٨٤	حكم الإقرار والمعارضة في الوقف	١٣٨.
	عدم قبول رأي رفض الوقف المختلف فيه بالإقرار	١٣٩.
١٨٤	والرفض	
١٨٥	تنتقل النظارة إلى من يلي المنصب إذا عزل الناظر	١٤٠.
	حكم الوقف على علماء معينين وحكم القاضي بصحته	١٤١.
١٨٦	ثم ادعى رجل فساد ما بالوقف بسبب الشيوع	
١٨٨	حكم الشاهد كحكم الحاكم	١٤٢.
	وقف كراسة لقراءة كتاب الله في المسجد أو على	١٤٣.
١٨٨	أهل المسجد	
١٨٨	حكم شهادة أهل المسجد كشهادة أهل المدرسة	١٤٤.
١٨٨	حكم شهادة أهل المحلة والمكتب	١٤٥.
	حكم من لم يشترط شيء من الوقف لنفسه ولا	١٤٦.
١٨٩	لولده وجعل النظر للقاضي وصار بعض ولده قاضياً	

١٤٧. شهادة أحد المؤذنين على وقف على المؤذنين ١٨٩
١٤٨. الحكم بالنكول في الأوقاف ١٨٩
١٤٩. قضاء القاضي بالوقف ملزم لكافة الناس ١٩١
١٥٠. وقف رجل أرضين، كل منهما على قوم بأعيانهم
وجعل الولاية في كل وقف لرجل، ثم أوصى لآخر
فهل تكون الولاية مشتركة؟ ١٩٢
١٥١. مثل وصية الخليفة للغير ١٩٣
١٥٢. وصية وصي الواقف في الكل وفي نظر الوقف ١٩٣
١٥٣. لا يملك الواقف عزل الوصي ولا الرجوع عن
تفويضه خاصة إذا اتصل به حكم حاكم ١٩٤
١٥٤. لا ينعزل الناظر بوفاة الواقف ١٩٤
١٥٥. إذا شرط الولاية في الحياة فينعزل بعد الوفاة ١٩٥
١٥٦. الخلاف بين أبي يوسف وحمد الشيباني في عزل والي
الوقف مبني على الخلاف في شرط التسليم إلى القيم ١٩٥
١٥٧. حكم عزل متولي الوقف نفسه ١٩٦
١٥٨. شروط متولي الوقف ١٩٦
١٥٩. حكم عدم شرط الولاية على الوقف لأحد ١٩٨
١٦٠. نصب متولي الوقف للواقف إن كان حياً ١٩٨
١٦١. حكم ولاية الوقف إذا مات الواقف الذي جعل
الولاية لغيره ١٩٩
١٦٢. حكم نصب القيم دون إذن الحاكم ١٩٩
١٦٣. حكم نصب القاضي متولي ثان ٢٠٠

١٦٤. رأي محمد لا تجوز ولاية الواقف للوقف إلا مع
الشرط ٢٠١
١٦٥. شرط ولاية الوقف لأفضل الولد ٢٠١
١٦٦. انتقال الولاية لمن يليه بسبب الفسق والعودة للأول
بالأهلية ٢٠١
١٦٧. إذا لم يوجد أحد من الأولاد في موضع الأفضلية جاز
منحها لأجنبي ٢٠١
١٦٨. رفض الأفضل الولاية تنتقل للذي يليه ٢٠٢
١٦٩. لا ينعزل الأفضل إلا بالموت ٢٠٢
١٧٠. حكم شرط الولاية لنفسه وولده لعزل القوام
واستبدالهم ٢٠٣
١٧١. توفي القيم والواقف حي فله نصب غيره وهو أولى
من القاضي ٢٠٣
١٧٢. وإذا توفي الواقف فوصيه أولى من القاضي ٢٠٣
١٧٣. إذا لم يشترط الواقف الولاية لنفسه فهي له وله أن
يوصي لغيره، ولو وصيه أن يوصي بما أوصي إليه ٢٠٣
١٧٤. أجر متولي الوقف من غلة الوقف ٢٠٤
١٧٥. الوقف الذي له ناظر ومشرف ليس للمشرف
التصرف في مال الوقف إل ابأمر الناظر ٢٠٥
١٧٦. حكم الشهادة على الشهادة في الوقف وشهادة
النساء ٢٠٥
١٧٧. حكم الشهادة بالتسامع ٢٠٥

١٧٨. قبول الوقف بالأصل والشرائط ٢٠٦
١٧٩. عدم قبول الوقف بشهادة التسامع فقط ٢٠٦
١٨٠. حكم الشهادة بالوقف وبحدوده الكاملة أو بثلاثة حدود ٢٠٦
١٨١. حكم تحديد أحد الشاهدين للوقف أو نسيان الحدود ٢٠٦
١٨٢. حكم التصريح بالوقف ولم يحدده، أو التحديد دون التصريح بالوقف ٢٠٦
١٨٣. حكم الشهادة على الوقف المشهور ٢٠٧
١٨٤. حكم تحديد حدان متقابلان ٢٠٧
١٨٥. حكم الشهادة على المساجد وما في حكمها كالطريق والمقابر ٢٠٧
١٨٦. حكم الإقرار بالوقف على ما في يده بشهادة الشهود، ودون شهود ٢٠٩
١٨٧. حكم إقرار الولد بوقف الوالد الأرض وليس على الوالد دين، أو كان عليه دين ٢٠٩
١٨٨. حكم إقرار ورثة آخرين مع الولد أو عدم إقرارهم ٢٠٩
١٨٩. الإقرار بالوقف من فلان ووصفه دون أن يسميه جائر ولكن لا يصير ولي هذا الوقف ٢١٠
١٩٠. حكم الإقرار بالوقف على جهات بر ثم الزيادة أو النقصان في هذه الجهات ٢١٠
١٩١. حكم إجارة القيم للوقف ومدته ٢١١
١٩٢. حكم الإجارة المضافة والطويلة ٢١١

٢١٢	١٩٣. حكم شرط الواقف بمدة الإجارة وزيادتها بحكم مسجل من القاضي
٢١٣	١٩٤. بناء البيوت في أرض الوقف لغرض الإجارة
٢١٣	١٩٥. تأجير القيم للوقف من نفسه بأجار المثل
٢١٤	١٩٦. موت القيم لا يبطل الإجارة
	١٩٧. إقرار المستأجر بالأجار من رجل غير مسمى لا ينقض الإجارة بالموت
٢٢٦، ٢١٤	
٢١٥	١٩٨. مسألة بيع الأوقاف
٢١٧	١٩٩. بيع الحصة المشاعة من العقار الموقوف
٢٢٠، ٢١٧	٢٠٠. بيع وقف البناء دون الأرض
٢١٧	٢٠١. بيع الأشجار وإضافة حصتها إلى العقار
٢١٩	٢٠٢. إن شكا البعض من الوقف فالبدل أولى من البيع
٢٢١، ٢١٩	٢٠٣. شرط بيع الوقف
٢١٩	٢٠٤. خراب الوقف يجيز تأجير بعضه ليعمر من ريعه
٢١٩	٢٠٥. حكم بيع بعض الوقف للترميم
٢٢٠	٢٠٦. ينتزع الوقف من بائعه
٢٢٠	٢٠٧. ضمان المشتري والبائع للوقف
٢٢١	٢٠٨. شرط البيع بلا استبدال باطل
٢٢٢	٢٠٩. الرد بالعيب بعد البيع قبل القبض أو بعده
٢٢٢	٢١٠. بالإقالة تعود الأرض للوقف
	٢١١. رد الأرض الأولى بعيب تعود للوقف والثانية المشتراة
٢٢٢	كبدل فهي ملك صاحبها

٢١٢. شراء أرض بثمان الأولى الموقوفة تصير الثانية بدل لها
- ٢٢٣ سواء أشهد أو لم يشهد
٢١٣. مباشرة العتق بنفسه ولا حاجة للفظ الإعتاق
٢٢٤. ضمان العتق عن القريب
٢١٥. إذن القاضي ببيع الوقف لوجود مسوغ شرعي مع
- ٢٢٥ شرط الواقف
٢١٦. استبدال الأرض إذا ضعفت عن الاستقلال
٢١٧. حكم لو باع القيم الوقف وقبض الثمن وادعى
- ٢٢٥ ضياعه
٢١٨. لو وقف القيم بعد قبض الثمن فهو دين في ماله سواء
- ٢٢٥ استهلكه أو أتلفه
٢١٩. وإن برأه البائع من الثمن صار ديناً في ذمة المشتري
٢٢٠. وهب البائع الثمن للمشتري يصير ضامناً للثمن
٢٢١. جواز البيع بعرض من العروض
٢٢٢. الخوف على إبطال الوقف يميز بيع الوقف والتصدق
- ٢٢٧ بثمانه على المساكين
٢٢٣. حكم وقف أهل الذمة
٢٢٤. الوقف على الأولاد ابتداءً ثم على المساكين انتهاءً
- ٢٢٧ سواء كانوا مسلمين أو أهل ذمة
٢٢٥. حكم جعل داره كنيسة أو بيت نار وأوقفها
٢٢٦. حكم جعل داره مسجداً للمسلمين
٢٢٧. حكم وقف الدار على الكنائس أو بيوت النار

٢٢٨	لو أوصى ببناء داره مسجداً لقوم بعينهم أو أهل محلة	٢٢٨
	محددة	
٢٢٩	حكم الوقف على الرهبان والقساوسة	٢٢٩
٢٣٠	لو أوقف على فقراء كنيسة بعينها	٢٢٩
٢٣١	الوقف على الكنيسة ينفق من غلته على عمارتها	
٢٢٩	والباقي على الفقراء	٢٢٩
٢٣٢	حكم وقف المرتدة	٢٢٩
٢٣٣	حكم الوقف غير المعين كالحج والعمرة	٢٣٠
٢٣٤	حكم وقف النصراني على ولده وأخرج كل من	
٢٣٠	أسلم من ولده من استحقاق الغلة	٢٣٠
٢٣٥	حكم استحقاق من إنتقل من دينه إلى دين غيره	٢٣٠
٢٣٦	حكم الوقف على نسله ثم على أولاد فرقة من	
٢٣٠	النصارى	٢٣٠
٢٣٧	حكم شهادة الذمي والمجوسي على الذمي منكر	
٢٣١	الوقف	٢٣١
٢٣٨	حكم شهادة مسلمان على شهادة نصرانيين على	
٢٣١	إقرار الواقف بالوقف	٢٣١

مصادر مؤلف المخطوطة

- ابن عريشاه، أبو نصر هبة الله عبد الوهاب (ت ٩٠١هـ)، دلائل الإنصاف في مسائل الخلاف.
- ابن سماعة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن هلال التميمي (١٣٠-٢٣٣هـ)، النوادر.
- ابن عريشاه، أبو نصر هبة الله عبد الوهاب (ت ٩٠١هـ)، روضة الراض في علم الفرائض.
- ابن فرسته، عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين (ابن ملك)، (ت ٨٠١هـ)، شرح مجمع البحرين.
- الأزدي، أبو الوليد هشام بن عبد الله بن هشام المالكي (ت ٦٠٦هـ)، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام.
- الأندريني، عالم بن العلاء الأنصاري (ت ٧٨٦هـ)، الفتاوى التتارخانية.
- الأنصاري، زكريا (٨٢٦-٩٢٦هـ)، شرح منهاج الأصول إلى علم الأصول للبيضاوي.
- الأوزجندی، حسن بن منصور (ت ٥٩٢هـ)، فتاوى قاضي خان.
- البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة (ت ٥٣٦هـ)، الذخيرة.
- البخاري، الصدر الشهيد حسان الدين عمر بن عبد العزيز (٤٨٣-٥٣٦هـ)، تمة الفتاوى.
- البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز (ت ٦١٦هـ)، المحيط البرهاني.

• البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي (ت ٢٤٥هـ—)، كتاب أحكام الوقف •

• البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ—)، ١٤٠٥هـ، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة •

• الحصري، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أنوش (٥٤٦-٦٣٦هـ)، الحاوي •
• الخصاف، أبو بكر أحمد بن عمرو الشيباني (٢٦١هـ—)، كتاب أحكام الأوقاف •

• الدبوسي، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى (٣٦٧-٤٣٠هـ)، الأسرار •
• الدبوسي، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى (٣٦٧-٤٣٠هـ)، تأسيس النظر في اختلاف الأئمة •

• الزاهدي، مختار بن محمود (ت ٦٥٨هـ)، قنية المنية لتتميم الغنية •
• السجستاني، يوسف بن أحمد (ت ٦٣٨هـ)، منية المفق •
• السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ)، الوجيز •
• السرخسي، محمد بن محمد رضي الدين (ت ٥٧١هـ)، المحيط الرضوي •
• السمرقندي، أبو الليث نصر ابن محمد (٣٧٣هـ—)، النوازل من الفتاوى •
• الصدر الشهيد، عمر بن عبد العزيز بن مازة الحنفي (٤٨٣-٥٣٦هـ)، المحيط •
• الطحاوي، أبو جعفر أحمد (٣٢١هـ—)، مختصر الطحاوي •
• الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد (٧٢٠-٧٥٨هـ)، أنفع الوسائل •

• العمادي، جمال الدين بن عماد الدين (كان حياً قبل ٨٥٥هـ—)، فصول الأحكام لأصول الأحكام •

• العمادي، أبو السعود محمد بن محمد (ت ٩٨٢هـ—)، رسالة في مسائل الوقف •

- القونوي، محمود بن أحمد بن مسعود بن عبد الرحمن (ت ٧٧٧هـ)، بغية القنية.
- القونوي، محمود بن أحمد بن مسعود بن عبد الرحمن (ت ٧٧٧هـ)، المنتخب من وقفي هلال والخصاف.
- المالكي، أبو الوليد هشام بن عبد الله بن هشام الأزدي (ت ٦٠٦هـ)، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام.
- المقدسي، أبو شريف إبراهيم بن محمد بن أبي بكر (٨٣٣-٩٣٢هـ)، شرح الحاوي.
- الناطقي، أبو العباس أحمد بن محمد (ت ٤٤٦هـ)، الأجnas.
- ظهير الدين، محمد بن أحمد (ت ٦١٩هـ)، الفتاوى الظهيرية.

مصادر ومراجع التحقيق

- أبو زهرة، محمد، ١٣٩١هـ، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ابن الربيع الشيباني، عبد الرحمن (ت ٩٤٤هـ)، ١٩٧٧م، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (تصحيح وتعليق محمد حامد الفقي).
- ابن العماد، أبي الفلاح عبد الحي الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، دون تاريخ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد بن علي بن محمد التميمي (٤٧٠-٥٥٥هـ)، ١٩٨٣م، تاريخ دمشق ٣٦٠-٥٥٥هـ، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق (تحقيق سهيل زكار).
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (ت ٨٦١هـ)، دون تاريخ، شرح فتح القدير للعاجز القدير، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن حزم، الحافظ أبي محمد علي بن أحمد الأندلسي الظاهري (٣٨٤-٤٥٦هـ)، المحلى، مطبعة الإمام، القاهرة (تصحيح محمد خليل هراس).
- ابن دقيق العيد، تقي الدين أبي الفتح (ت ٧٠٢هـ)، دون تاريخ، أحكام الأحكام: شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن عابدين، محمد أمين، ١٣٨٦هـ، حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، ط ٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- ابن عريشاه، أبو نصر هبة الله عبد الوهاب (ت ٩٠١هـ)، دلائل الإنصاف في مسائل الخلاف، دلائل الإنصاف في مسائل الخلاف، مخطوطة أصلية، المكتبة

- السليمانية (مكتبة ل لي لي)، رقم ١١٩٠، إستانبول.
- ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد، وابن قدامة، شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد المقدسي، ١٤٠٤هـ، المغني والشرح الكبير، دار الفكر، بيروت.
- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دون تاريخ، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت (إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي).
- ابن نجيم، زين الدين إبراهيم، دون تاريخ، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، أيج-أم-سعيد كمبني، كراتشي.
- ابن فرسة، عز الدين بن عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين (ابن ملك) (٨٠١هـ)، شرح مجمع البحرين، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٢٩٠٠، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، دون تاريخ، المغني على مختصر عمر بن حسين بن أحمد الخرقى، عالم الكتب، بيروت.
- الأزدي، أبو الوليد هشام بن عبد الله بن هشام المالكي (ت ٦٠٦هـ)، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ١٠٧٤، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (٢٨٢-٣٧٠هـ)، ١٣٨٤هـ، تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة (تحقيق عبد السلام هارون، ومراجعة محمد علي النجار).
- الأصبحي، مالك بن أنس، دون تاريخ، المدونة الكبرى، مكتبة المثنى، بغداد.
- الأنباري، محمد زيد، ١٣٢٩هـ، كتاب مباحث الوقف، مطبعة علي سكر

أحمد، القاهرة.

- الأندريني، عالم بن العلاء الأنصاري (ت ٧٨٦هـ)، الفتاوى التتارخانية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم من جامعة شيسترني: إيرلندا، رقم ٣١٤٥/١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الأندريني، عالم بن العلاء الأنصاري (ت ٧٨٦هـ)، ١٤١١هـ، الفتاوى التتارخانية، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي (تحقيق القاضي سجاد حسين).
- الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا (ت ٩٢٦هـ)، دون تاريخ، شرح المنهج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الأوزجندي، حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود (ت ٥٩٢هـ)، ١٤٠٠هـ، فتاوى قاضي خان، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- البحراوي، عبدالرحمن الحنفي وآخرون، ١٤٠٠هـ، الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمية، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة (٤٨٣-٥٣٦هـ)، تتمة الفتاوى، مخطوطة أصلية، مكتبة السليمانية (بني جامع)، رقم ٥٩٧، إستانبول.
- البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة (٤٨٣-٥٣٦هـ)، الذخيرة، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٧٦١٧/ف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز (ت ٦١٦هـ)، المحيط البرهاني، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٤٣٩٩/٢ق، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

- البخاري، محمد صديق حسن خان القنوجي، ١٤١١هـ، الروضة الندية شوح الدرر البهية، مكتبة الكوثر، الرياض.
- البستاني، عبد الله، ١٩٣٠م، البستان: معجم لغوي، المطبعة الأميركانية، بيروت.
- البستاني، بطرس، ١٨٧٠م، محيط المحيط: قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت.
- البصري، هلال بن يحيى بم مسلم الرأي (ت ٢٤٥هـ)، ١٣٥٥هـ، كتاب أحكام الوقف، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.
- البناء، أحمد بن عبد الرحمن، دون تاريخ، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع مختصر شرحه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، دار الشهاب، القاهرة.
- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (فرغ من تأليفه سنة ١٠٤٦هـ)، ١٣٩٤هـ، كشف القناع عن متن الإقناع، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، ١٤٠٥هـ، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العربية، بيروت.
- الجرجاني، أبو يعقوب يوسف بن محمد، خزانة الأكمل، ج ٣، مخطوطة أصلية، مكتبة السليمانية (مكتبة رئيس الكتاب مصطفى أفندي، رقم ٣٢٩، إستانبول).
- الجمل، سليمان، دون تاريخ، حاشية سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الحصري، أبو بكر محمود بن إبراهيم بن أنوش البخاري الحنفي (٥٤٦هـ - ٦٣٦هـ)، الحاوي في الفتاوى الواقعات، مخطوطة مصورة على ميكروفيلم

(مصورات جامعة برنستون)، رقم B212 (١٦٨٦)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

- الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ—)، ١٣٧٤هـ، معجم البلدان، دار صادر ودار بيروت للطباعة، بيروت.
- الخصاف، أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني (ت ٢٦١هـ—)، ١٣٢٢هـ، كتاب أحكام الأوقاف، مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية، القاهرة.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي (ت ٣٨٨هـ—)، ١٤٠٢هـ، غريب الحديث، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة (تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزبلي، وتخرّيج عبد القيوم عبد رب النبي).
- الدارقطني، علي بن عمر (٣٠٦-٣٨٥هـ—)، دون تاريخ، سنن الدار قطني (وبذيله التعليق المغني على الدار قطني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي)، عالم الكتب، بيروت.
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام (ت ٢٥٥هـ—)، دون تاريخ، سنن الدارمي، دار إحياء السنة النبوية، القاهرة.
- الدبوسي، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى، (٣٦٧-٤٣٠هـ—)، الأسرار، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ١٢٧٠، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- الرافعي، محمد رشيد، دون تاريخ، تقارير الرافعي على حاشية ابن علبدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزاهدي، مختار بن محمود (ت ٦٥٨هـ—)، قنية المنية لتتميم الغنية.
- الزاهدي، مختار بن محمود (ت ٦٥٨هـ—)، قنية المنية، مخطوطة مصورة على

- ميكروفلم، رقم ٣٣٤٨، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الزركلي، خير الدين، دون تاريخ، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط٢،
- السبكي، أبي الحسن تقي الدين علي عبد الكافي (ت ٧٥٦هـ)، ١٣٥٦هـ—، فتاوى السبكي، مكتبة القدس، القاهرة.
- السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦هـ)، ١٣٨٤هـ، طبقات الشافعية الكبرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو).
- السجستاني، يوسف أبي سعيد أحمد (ت ٦٣٨هـ)، منية المفتي، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٧٤٤٧، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- السجستاني، يوسف بن أبي سعيد أحمد (ت ٦٣٨هـ)، منية المفتي، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٧٤٤٧، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ورقم ٥٩١ في جامعة الملك سعود، الرياض.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، دون تاريخ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- السرخسي، رضي الدين محمد بن محمد (ت ٥٧١هـ)، فتاوى الوجيز في الفقهاء، مكتبة السلیمانیة (طرخان سلطان)، رقم ١٦١، إستانبول.
- السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ)، دون تاريخ، كتاب المبسوط، ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ)، ١٩٥٧م، شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، مطبعة مصر، القاهرة (تحقيق صلاح الدين

المنجد) .

• السرخسي، محمد بن محمد رضي الدين (ت ٥٧١هـ)، المخطط الرضوي، مخطوط مصور على ميكروفلم، رقم ٤١٦٢١، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة . .

• السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ)، ١٩٥٨م، شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، مطبعة مصر، القاهرة (تحقيق وتعليق محمد أبو زهرة ومصطفى زيد) .

• السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد (ت ٣٧٣هـ)، النوازل من الفتاوى، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ١١٥٥/١٤، جامعة الملك سعود، الرياض .

• السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، دون تاريخ، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، دار الكتاب العربي، بيروت .

• السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، ١٣٧٨هـ، الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (حقق أصوله وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد) .

• الشافعي، محمد بن إدريس (١٥٠-٢٠٤هـ)، ١٤١٠هـ، الأم، دار الغد العربي، القاهرة .

• الشافعي، زين الدين عبد الرؤوف الحدادي المناوي، تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ١٨٩ق، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض .

• الشوكاني، محمد بن علي، ١٣٩٨هـ، الدرر المضية شرح الدرر البهية، دار

المعرفة، بيروت.

- الشيرازي، أبي إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، دون تاريخ، المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، ١٣٩٢هـ، المصنف، منشورات المجلس العلمي، رقم ٣٩ (تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي).
- الطحاوي، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت ٣٢١هـ)، دون تاريخ، مختصر الطحاوي، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة (تحقيق أبو الوفا الأفغاني).
- الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر (ت ٩٢٢هـ)، ١٩٨١، الإسعاف في أحكام الأوقاف، دار الرائد العربي، بيروت.
- الطرسوسي، نجم الدين إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المنعم بن عبد الصمد (٧٢٠-٧٥٨هـ)، ١٣٤٤هـ، أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل، مطبعة الشرق، القاهرة (تصحيح ومراجعة مصطفى محمد خفتاجي، ومحمود إبراهيم).
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ١٣٢٦هـ، تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ١٤١٣هـ، تقريب التهذيب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (٧٧٣-٨٥٢هـ)، دون تاريخ، فتح البلوي بشرح صحيح البخاري، المطبعة السلفية، القاهرة (ترقيم ومراجعة وتصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب).

- العقي، سيد علي أبو السعود، ١٣٨٦هـ، **الولاية على الوقف**، رسالة مقدمة لنيل درجة أستاذ، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٥١٣، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض.
- العمادي، جمال الدين بن عماد الدين (كان حيا قبل ٨٥٥هـ)، **فصول الأحكام لأصول الأحكام**، مخطوطة مصورة، رقم ٩٩٥ ص، جامعة الملك سعود، الرياض.
- العمادي، أبو السعود محمد بن محمد (ت ٩٨٢هـ)، **رسالة في مسائل الوقف**، مخطوطة، رقم ٨٠/١٣٣ مجاميع، مكتبة عارف حكمة، المدينة المنورة.
- العمري، أبو البقاء بهاء الدين محمد بن أحمد بن الضياء محمد القرشي الحنفي المالكي (ت ٨٥٤هـ)، **شرح مجمع البحرين**، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٩٩٥٣، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت ١٠٠٥هـ)، ١٤١٠هـ، **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**، دار الرفاعي، الرياض (تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو).
- الفيروز آبادي، مجد الدين، ١٣٥٧هـ، **القاموس المحيط**، ط ٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- القرآن الكريم.
- القرشي، محي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله (٦٩٦-٧٧٥هـ)، ١٣٩٩هـ، **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو).
- القرطي، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)، ١٩٨٧م، **الجمع لأحكام القرآن**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- القانوني، أبو الثناء جمال الدين محمود بن أحمد بن مسعود بن عبد الرحمن (ت ٧٧٧هـ)، المنتخب من وقفي هلال والخصاف، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ١١٣٣/٤، جامعة الملك سعود، الرياض.
- القانوني، أبو الثناء جمال الدين محمود بن أحمد بن مسعود بن عبد الرحمن (ت ٧٧٧هـ)، بغية القنية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٣٦٥١٣، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- الكشناوي، أبي بكر بن حسن، دون تاريخ، أسهل المدارك: شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك، ط ٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- المالكي، أبو الوليد هشام بن عبد الله بن هشام الأزدي (ت ٦٠٦هـ)، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ١٠٧٤ قب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)، الحاوي الكبير في الفروع، مخطوط، رقم ٨٢، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- المقرئ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ)، ١٩٧٠م، كتاب المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقرئية)، مكتبة المثنى، بغداد.
- الناطقي، أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر (ت ٤٤٦هـ)، الواقعات، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٧٤٢ ص، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الناطقي، أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر (ت ٤٤٦هـ)، الأجناس، مخطوطة أصلية، مكتبة السليمانية (مكتبة فاتح)، رقم ١٤٦٨، إستانبول.
- النووي، أبو زكريا محي الدين (ت ٦٧٦هـ)، المجموع: شرح المذهب، مطبعة

- الإمام، القاهرة (تكملة علي عبد الكافي السبكي، ومحمد نجيب المطيعي).
- الونشريشي، أحمد بن يحيى (ت ٩١٤هـ)، ١٤٠١هـ، المعيار العرب والجمع العرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت (خرج بإشراف محمد حجي).
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، ١٩٥٧، كشف الظنون عن أسام الكتب والفنون، ط٣، المكتبة الإسلامية والجعفري نيريزي، طهران.
- سرور، محمد جمال الدين، ١٩٣٨م، الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- شاكر، أحمد بن محمد، ١٣٧٥هـ، المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، دار المعارف، القاهرة.
- ظهير الدين، محمد بن أحمد (ت ٦١٩هـ)، الفتاوى الظهيرية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ١/١١٥١، جامعة الملك سعود، الرياض.
- عشوب، عبد الجليل بن عبد الرحمن، ١٣٥٤هـ، كتاب الوقف، ط٢، مطبعة الرجاء القاهرة.
- كحالة، عمر رضا، ١٣٧٦هـ، معجم المؤلفين: تراجم مصنف في الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- وجدي، محمد فريد، ١٩٧١م، دائرة معارف القرن العشرين، ط٣، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- Johnson, J.H., ١٩٧٢, Urban Geography: An Introduction Analysis, ٢nd ed., Pergamon Press, Oxford.

الرسالة الرابعة

أ- الإنصاف في تمييز الأوقاف

ب - الوجه الناضر في ما يقبضه الناظر

أ-الإبصار في تمييز الأوقاف:

وصف المخطوطة:

تشكل هذه المخطوطة الرسالتين الثامنة والتاسعة من بين ٣٣ رسالة في كتاب من كتب المجاميع يحمل رقم ٨٠/١٠٨ في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة وهو من تأليف العلامة الحافظ المحقق أبي الفضل جلال الدين بن عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي الشافعي .

وكتبت المخطوطة بخط نسخ عادي مضبوط بالشكل أحيانا وصفحاتها بمجدولة بالذهب والسواد . وتتألف المخطوطة من خمسة صفحات ونصف مقاسها ٢٠ر٥ X ١٤ر٥ سم . ويوجد في الصفحة الكاملة ٢٣ سطرا . أما الصفحة الأولى فتضم ١٩ سطرا فقط لاحتوائها على تكملة من رسالة سابقة في رأس الصفحة . كما تضم الصفحة الأخيرة ١٣ سطرا فقط .

وقد أشير في فهرس مكتبة عارف حكمت بأن المخطوطة كتبت بقلم الناسخ الرقاوي الجندي مع أنني لم أجد أي إشارة إلى هذا الاسم في هذه المخطوطة لتأكيد هوية الناسخ . وسوف يشار لهذه المخطوطة في هذه الدراسة بنسخة المدينة .

وهناك نسخة أخرى من نفس المخطوطة تؤلف الرسالتين الرابعة والسادسة عشرة من مجموع ١٧ رسالة في كتاب آخر من كتب المجاميع يحمل الرقم ٨٠/١٦١ في مكتبة عارف حكمت . وذكر في فهرس المكتبة أنها من تأليف الشيخ زين الدين قاسم الحنفي وبخط أحمد محمد شلبي . ولكن لم يرد أيضا في هذه المخطوطة ما يثبت أنها من تأليف زين الدين الحنفي . والمخطوطة مطابقة تماما (إلا من عبارات بسيطة سنوضحها فيما بعد) للمخطوطة السابقة . وتقع الرسالتين المعنيتين في ٣ صفحات مقاس ٣٢ X ٢٠ سم . ويوجد في الصفحة الأولى ٢٤ سطرا بالإضافة إلى العنوان،

وفي الصفحة الثانية والثالثة هناك ٢٧ و ٢٣ سطرا على التوالي وحاشية واحدة .
وكتبت المخطوطة بخط نسخ جيد جدا . وانتهى جامعها من نسخ الكتاب في سنة
٩٩٩ هـ . وتدل العبارة الأخيرة إلى أن هذا الكتاب قد يكون مجمعا لأكثر من
مؤلف . وسوف يشار إلى هذه النسخة في هذه الدراسة بنسخة شلي .

وتوجد نسخة من هذه المخطوطة في المكتبة الملكية بمدينة برلين في ألمانيا تحمل
الرقم ٤٧٦٥ ، ونسخة أخرى في المكتبة الخديوية بالقاهرة برقم ٥٣/٧ ، ونسخة
مصورة في دار الكتب المصرية بالقاهرة وتحمل الرقم ٤٩٩/١ ، ونسخة مصورة أخرى
في المكتبة الوطنية في باريس بفرنسا وتحمل الرقم ٢٠/٤٥٨٨ ، ونسخة مصورة في
مكتبة بريل بمدينة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية وتحمل الرقم هـ ٣-
١١٥٥/٣ ، ونسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية بالكويت برقم ٤٦٨ .
وتتفق كل هذه النسخ والمصورات على أن هذه المخطوطة للعلامة الجليل جلال الدين
السيوطي . والاختلاف بينها محدود جدا في سقوط أو إضافة بعض الكلمات .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على النسخة المنسوبة خطأ إلى الشيخ زين الدين بن قاسم
الحنفي لأنها أكثر النسخ وضوحا وتمازا في العبارات . وعند الحاجة إلى بعض العبارات
المذكورة في النسخ الأخرى يشار إليها في الحاشية تبعا لمكان وجود المخطوطة المنقول
منها . وقد ورد القسم الأول من هذه المخطوطة مطبوعاً ضمن كتاب الحاوي للفتاوى
للإمام جلال الدين السيوطي من جمع وتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . ولكن لم
يرد من جامع وناشر هذا الكتاب إلا تعليق مرجعي واحد حول موقف الشيخ عز
الدين من بيع الأمراء . ولهذا ظهر العزم على ضم هذه المخطوطة إلى هذه الدراسة
وإعطائها المزيد من الفحص والتحقيق .

التعريف بالمؤلف:

هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن

محمد بن خليل ابن نصر بن الخضر بن الهمام الجلال بن الكمال بن ناصر الدين السيوطي . ولد في أول ليلة شهر رجب من سنة تسع وأربعين وثمانمائة وأمه أمة تركية (٨٤٩-٩١١هـ/١٤٤٥-١٥٠٥م) . مات والده وعمره خمس سنوات . نشأ في مدينة القاهرة يتيما فحفظ القرآن والعمدة والمنهاج الفرعي وبعض الأصولي وألفية النحو . وعرض في سنة ٨٦٤هـ فأخذ عن الشمس محمد بن موسى الحنفي إمام الشيوخونية في النحو وعن الفخر عثمان المقسي والشموس البامي وابن الفالاتي وابن يوسف والبرهانين العجلوني . ثم ترقى حتى قرأ في بعض المتون الفقهية على العالم البلقيني وحضر عند الشرف المناوي يسيرا ولمح له بالأدب ، وأخذ عن كل من السيف والشمسي والكافياجي شيئا من الفنون . وأخذ عن محمد بن إبراهيم الشرواني الرومي مختصرين في الطب لابن جماعة ، وعن العز الحنبلي دروسا في الأصول من جمع الجوامع . ولما بلغ الأربعين سنة اعتزل الناس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل مترويا عن أصحابه جميعا فألف أكثر كتبه . ويقال أن له نحو ٦٠٠ مصنف، منها الكتاب الكبير والرسالة الصغيرة . ومن كتبه ((الإتقان في علوم القرآن)) -ط، و ((إنعام الدراية لقراء النقاية)) -ط، و ((الأحاديث المنيفة)) -خ، و ((الأرج بعد الفرج)) -خ، و ((الأشباه والنظائر)) -ط، و ((الإكليل في استنباط الترتيل)) -ط، و ((الألفاظ المعربة))، و ((إنباه الأذكياء لحياة الأنبياء)) -ط- رسالة، و ((تاريخ أسيوط))، و ((تاريخ الخلفاء)) -ط، و ((الحاوي للفتاوى)) -ط وغيرها كثير . ويروى أنه نقل بعض مؤلفاته من كتب مثل ((النقول في أسباب التزول))، و ((عين الإصابة في معرفة الصحابة))، وغيرها . ويصفه السخاوي بسرعة الكتابة واعتزازه بالنفس مع المزيد من الترفع واتجاهه إلى تحريف وتصحيف ما ينقل^(١) .

(١) - الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج٤، ص ص ٧١-٧٣؛ السخاوي، شمس الدين، ج٣، ص

ص ٦٥-٧٠؛ كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ج٣، ص ٧٢.

المخطوطة:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقّي: مسألة أمير وقف خانقاه^(١) ورتب بها شيخنا وصوفية^(٢)، وجعل لهم دراهم وزيتا وصابونا وخبزا ولحما، فضايق الوقف، فهل يقدم

(١) - ورد في لسان العرب المحيط أن الخانق هو الزقاق والشعب الضيق (لسان العرب المحيط، ج ١، ص ٦٠٢). ولعل الكلمة مركبة ومعربة من الفارسية، فقد ورد في معجم الألفاظ الفارسية المعربة أن الخانة: فارسية وأصل معناها البيت (شير، أدى، معجم الألفاظ الفارسية المعربة، ص ٥٨)، وكلمة قاه وتعني الفقراء أو الدراويش. وبذلك يكون معنى وقف خانقاه البيت الموقوف على الفقراء أو الدراويش. وأصبحت الكلمة تعني المدرسة الصغيرة المساحة (محمد، سعاد ماهر، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، ج ٤، ص ١٩). كما جـا في الخطط المقرزية أن الخوانك جمع خانكان وهي كلمة فارسية معناها بيت وقيل أصلها خونقاه، أى الموضع الذي يأكل فيه الملك. والخوانك حدثت في الإسلام في حدود سنة ٤٠٠ هـ. وجعلت لتخلي الصوفية فيها لعبادة الله تعالى (المقریزی، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي، كتاب المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ٢، ص ٤١٤).

(٢) - ورد في معجم محيط المحيط بأن الصوفية هو بائع الصوف. كما أن التصوف هو مذهب كله جد فلا يخلط بشيء من الهزل، والصوفي من هو فان بنفسه باق بالله تعالى، مستخلص من الطبائع متصل بحقيقة الحقائق. وقيل هو تصفية القلب عن موافقة البرية ومفارقة الأخلاق الطبيعية واحماد الصفات البشرية، ومجانبة الدعاوى النفسانية، ومنازلة الصفات الروحانية والتعلق بعلوم الحقيقة واستعمال ما هو أولى على السرمدية والنصح لجميع الأمة والوفاء لله تعالى على الحقيقة واتباع رسوله ﷺ في الشريعة (محيط المحيط، ج ٢، ص ١٢٢٢). وعلى ذلك يحتمل أحد أمرين أن يكون الأمير قد رتب للوقف من جملة ما رتب تردد بائعي الصوف لكساء طلاب ومنسوبي الخانقاه أو أنه رتب إقامة أو تردد بعض الصوفيين لتعليم رواد هذا الوقف.

الشيخ على الصوفية، أو يصرف بينهم بالمحاصة^(١)؟ وهل يقتصر على صنف من الأصناف التي عينها الواقف، ويترك الباقي، أو يأخذون من جميع الأصناف^(٢) بالمحاصة؟ وهل يجوز الاستنابة في شيء من الوظائف أم لا؟.

الجواب أقول أولا وبالله التوفيق الأوقاف قسمان قسم ليس مأخذه من بيت المال، ولا مرجعه إليه، وهذا الوقف مبناه على التشديد والتحريض، ولا يجوز تناول ذرة منه إلا مع استيفاء ما شرطه الواقف لأنه مال أجنبي لم يخرج عن ملكه إلا على وجه مخصوص بالشرط^(٣) المذكور، وقسم مأخذه من بيت المال، بأن يكون واقفه خليفة أو ملكا من الملوك السابقة كصلاح الدين ابن أيوب وأقاربه^(٤)، أو مرجعه إلى بيت المال كأوقاف

(١) - من محص أى خلصه من الشوائب . وبذا يكون المقصود الصرف بالتساوى دون غش أو ميل

واحراف (البستاني، محيط المحيط، ج ٢، ص ١٢٢٢).

(٢) - سقطت هذه العبارة من نسخة المدينة.

(٣) - في نسخة شلي بالوجه المذكور.

(٤) - هو يوسف بن أيوب بن شاذي، أبو المظفر صلاح الدين الأيوبي الملقب بالملك الناصر. كلن

أبوه وأهله من قرية دوين في شرقي أذربيجان وهم بطن من الروادية من قبيلة الهذانية من الأكراد، نزلوا بتكريت وولد بها صلاح الدين وتوفي فيها جده شاذي. ولي أبوه أيوب بعض الأعمال في بغداد والموصل ودمشق. نشأ صلاح الدين في دمشق وعمل مع أبوه وعمه شيركوه في خدمة نور الدين زنكي صاحب دمشق وحلب والموصل. واشترك مع عمه في حملة وجهها نور الدين للأستيلاء على مصر في سنة ٥٥٩هـ فأظهر نجابة عسكرية. وتم لنور الدين ما أراد. ثم استوزره الخليفة الفاطمي العاضد على مصر. وبعد وفاة عمه أختير قائدا للجيش ولقب بالملك الناصر. وبعد موت نور الدين في سنة ٥٦٩هـ استقرت الأمور لصلاح الدين في مصر والشام وامتد ملكه من برقة غربا حتى بلاد الجزيرة والموصل شرقا ومن بلاد النوبة جنوبا حتى بلاد الأرمن شمالا. وكان أعظم انتصار له في معركة حطين على الفرنج وما أعقبه من فتح للساحل الشامى والقدس. وكانت مدة حكمه لمصر ٢٤ سنة ولسوريا ١٩ سنة (المقريزي، تقي الدين أحمد بن

أمراء الدولة القلاوونية ومن بعدهم إلى زماننا هذا^(١). وإنما قلنا أن مرجعه إلى بيت المال لأن واقفيه أرقاء بيت المال ، وفي ثبوت عتقهم نظر .

وقد ذكر الشيخ تاج الدين السبكي في واقعة وقعت بعد السبعمائة، وهي عبد انتهى الملك فيه لبيت المال، فأراد شراء نفسه من وكيل بيت المال فأفتى جماعة بالمنع لأن ذلك عقد عتاقة، وعبد بيت المال لا يحق عتقه . وأفتى^(٢) آخرون بالجواز لأنه عقد بعوض لا مجانا، فلم يضع منه على بيت المال شيء . واختار ابن السبكي هذا الثاني أورده في الترشيع^(٣) . فإذا اختلف في جواز العتق بعوض، فما ظنك به بغير عوض؟ . وإنما لم ينص متقدموا^(٤) الأصحاب على هذه المسألة بخصوصها لأنها لم تعم

علي، كتاب المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ٢، ص ١٣٣-٢٣٥؛ الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٩، ص ٢٩١-٢٩١ .

(١) - الدولة القلاوونية نسبة إلى الملك المنصور قلاوون من أمراء المماليك البحرية الذي تناوب الملك على مصر هو وأبنائه معظم فترة حكم المماليك البحرية (٦٣٦-٧٨٤هـ) من أمثال الملك الناصر محمد بن قلاوون، والسلطان الملك الأشرف علاء الدين كجك، والسلطان الملك الناصر شهاب الدين . وقد ولي الملك المنصور قلاوون أمور السلطنة في سنة ٦٧٨هـ بعد خلع الملك العادل بدر الدين سلامش (المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، كتاب المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ٢، ص ٢٣٦-٢٤١) .

(٢) - كلمة أفتى غير موجودة في نسخة المدينة .

(٣) - جاء في الترشيع على التوشيح: عبد انتهى الملك [فيه] لبيت المال فاشترى نفسه من وكيل بيت المال - اتفق هذا في بلاد الصعيد - فأفتى الشيخ جلال الدين الدستاني وهو من أفضه تلامذة الشيخ عز الدين ابن عبد السلام بالصحة . ورفعت الواقعة إلى القاضي بقوص، أظنه القاضي شمس الدين الأصبهاني شارح المحصول فقال: لا تصح لأنه عقد عتاقة وليس لوكيل بيت المال أن يعتق عبد بيت المال . قلت والصواب ما أفتى به الدستاني . فإن هذا العتق إنما وقع بعوض فلا تصحيح فيه على بيت المال . وقوله ليس لوكيل بيت المال العتق إذا أراد مجانا حيث لا يؤذن له فصحيح وليس مما نحن فيه، وإلا فممنوع بل له العتق بعوض إذا كان مصلحة وبغير عوض إن أذن له الإمام، كما للإمام أن يعتق (السبكي، تاج الدين عبد

وإنما لم ينص متقدموا^(١) الأصحاب على هذه المسألة بخصوصها لأنها لم تعم بها البلوى في زمنهم، وإنما كثر ذلك بعد الستماية . وقد قام الشيخ عز الدين بن عبد السلام لما حدث ذلك في زمنه القومة الكبرى في بيع الأمراء^(٢) وقال هؤلاء عبيد بيت المال ولا يصح عندي عتقهم^(٣) .

الروهاب بن تقي الدين، ٧٧٠هـ، الترشيح على التوشيح، ورقة رقم ٨٨).

(١) - في نسخة المدينة مقدما .

(٢) - في نسخة المدينة الأمر وهو خطأ في النسخ .

(٣) - عز الدين عبد السلام: هو عبدالعزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن

مذهب السلمي شيخ الاسلام وأحد الأئمة الأعلام ، علاف عنه الشجاعة في قول الحق .

ولد سنة ٥٧٨هـ وتوفي سنة ٦٦٠هـ . ولقبه تلميذه ابن دقيق العيد بسلطان العلماء .

وتتلخص قصته في أن جماعة من أمراء الدولة من الأتراك لم يثبت عند الشيخ عز الدين أنهم

أحرارا وأن حكم الرق مستصحب عليهم لبيت المال فبلغهم ذلك فعظم الخطب عندهم فيه

واحتدم الأمر والشيخ مصمم على أن لا يصح لهم بيعا ولا شراء ولا نكاحا وتعطلت

مصالحتهم فاجتمعوا وأرسلوا إليه فقال نعقد لكم مجلسا وينادى عليكم لبيت مال المسلمين

ويحصل عتقكم بطريق شرعي . فرفعوا الأمر إلى السلطان فبعث إليه فلم يرجع . فأنكر

عليه السلطان الدخول في هذا الأمر وأنه لا يتعلق به فغضب الشيخ وترك القاهرة قاصدا

الشام فلم يصل إلى نحو نصف ميل حتى لحقه الناس وتبعهم السلطان واسترضاه واتفقوا

على أن ينادى على الأمراء فأرسل إليه نائب السلطنة بالملاطفة فلم يقد فيه . فانزعج

النائب وقال كيف ينادي علينا هذا الشيخ ويبيعنا ونحن ملوك الأرض وهدد بقتله وسار إلى

دار الشيخ والسيف مسلول في يده فلما خرج إليه الشيخ ووقع نظر النائب عليه يبست يده

وسقط السياف منها وأرعدت مفاصله فبكى وسأل الشيخ أن يدعوه . وقال يا سيدي

خبر أي شيء تعمل ، قال: أنادي عليكم وأبيعكم ، قال: ففيم تصرف ثمننا ، قال: في مصالح

المسلمين ، قال: من يقبضه ، قال: أنا . فتم له ما أراد ونادى على الأمراء واحدا واحدا

وغالى في ثمنهم وقبضه وصرفه في وجوه الخير (السبكي) تاج الدين بن تقي الدين، دون

تاريخ، طبقات الشافعية الكبرى، ط ٢، ج ٥، ص ٨٤-٨٥، ١٠٣). ولعل هذه القصة

وروى^(١) الحافظ أبو القاسم بن عساكر بسنده عن عمر بن عبد العزيز أنه دخل عليه^(٢) بعض أولاد خلفاء بني أمية، فقال له أعطني حقي من بيت المال، فقال له عمر ما أحوجك إلى أن أبيعك وأصرف ثمنك في مصالح المسلمين. قال وكيف؟ قال لأن أباك وهو خليفة أخذ أمك من رقيق بيت المال واستولدها إياك، ولم يكن له ذلك فهو زان وأنت عبد بيت المال^(٣).

تعكس ضعف الأحوال السياسية في تلك الفترة وانتشار بدع التبرك بالأولياء والصالحين. وخلاصة الفائدة من هذه القصة أن هناك فرقا دقيقا بين العتق والوقف ويجب التمييز بينهما. فكما جاء عن الشيخ هلال بن يحيى بمسلم الرأي البصري أن العتق استهلاك ولا يرد بعد أن يعتق. فلا يصح التصرف فيه خاصة إذا كان من بيت مال المسلمين لأنه ليس ملكا لشخص بعينه. أما الوقف فهو موقوف بعد أن يقع فلو رجلا وقف في مرضه أرضا وعليه دين كثير ولا مال له غيرها لم يجز الوقف وأبطل وتباع الأرض في الدين. أما لو أعتق عبدا جاز العتق وسعى في قيمته فالعتق مخالف للوقف (البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، كتاب أحكام الوقف، ص ١٦١).

- (١) - في نسخة شلي فروى، ولكن اختيرت عبارة نسخة المدينة لأن بها يستقيم المعنى والعبارة.
- (٢) - في نسخة شلي إليه.
- (٣) - لم أرى رواية لهذا الخبر بهذا النص عن ابن عساكر وإنما ورد خبر بنفس المضمون عند ابن الجوزي (عند ذكر نفور بني مروان من عدل عمر بن عبد العزيز) وعند ابن عساكر (عند ترجمته لعمر بن الوليد بن عبد الملك) على النحو التالي: عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال لما ولي عمر بن عبد العزيز كان لا يدع شيئا مما كان في يده ويد أهل بيته من المظالم إلا ردها، ومنها مظلمة رجل ذمي من العباس بن الوليد بن عبد الملك. فغضب لذلك الوليد بن عبد الملك وكتب كتابا أغلظ فيه لعمر بن عبد العزيز. فرد عليه عمر بن عبد العزيز: بسم الله الرحمن الرحيم: من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عمر بن الوليد، السلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، أما بعد: فقد بلغني كتابك وسأجيبك بنحو منه، أما أول شأنك - ابن الوليد كما زعم - فأملك بنانة أمة للسكون كانت تطوف في سوق حمص وتدخل

وفي طبقات الحنفية^(١) في ترجمة بعض علمائهم أنه كان من ممالك الخليفة الناصر فاشتغل بالعلم وبرع وصار إماماً قائماً بالتدريس والإفتاء، فأرسل إليه الخليفة الناصر بعثته وقال له إنك قائم بنفع المسلمين . فرد إليه العتاقة وقال أنا عبد بيت الملل فلا يصح عتقي . فإن قال قائل فقد ذكر الأصحاب في الأسير أن الإمام يتخير فيه بين القتل والمن والاسترقاق .^(٢) قلنا لا يصح القياس على مسألة الأسير لأنه يجوز تفويته

حوانتها، ثم الله أعلم بما اشتراها دينار بن دينار [وعند ابن الجوزي ذبيان بن ذبيان] من فيء المسلمين فأهداها لأبيك فحملت بك، فبئس المحمول وبئس المولود، ثم نشأت فكنست جباراً عنيداً، تزعم أي من الظالمين أن حرمتك وأهل بيتك فيء الله عز وجل الذي هو حق القربة والمساكين والأرامل . وإن أظلم مني وأترك لعهد الله من استعملك صبياً سفيهاً على جند المسلمين تحكم فيهم برأيك فرويدا بابن بنانة فلو التقت حلقتا البطان [من أمثال العرب التي تضرب للأمر إذا اشتد (لسان العرب المحيط، ص ٤٦)] ورد الفيء إلى أهله لتفرغت لك ولأهل بيتك فوضعتكم على المحجة البيضاء، فظالما تركتم الحق وأخذتم في بنيات الطريق، وما وراء هذا من الفضل ما أرجوا أن أكون رأيته، بيع رقبته وقسم ثمنك بين اليتامى والمساكين والأرامل، فإن لكل فيك حقاً . والسلام علينا ، ولا ينال سلام الله الظالمين (ابن الجوزي، الحافظ جمال الدين، سيرة عمر بن عبدالعزيز، ص ١١٢ - ١١٣ ؛ ابن منظور، محمد بن مكرم، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ١٩، ص ١٥٧ - ١٥٨) . وإذا كانت هذه هي الرواية الفعلية لهذه القصة فإن ذلك يؤكد ما ذهب إليه السخاوي من كثرة التحريف والتصحيف في روايات السيوطي (انظر ترجمة المؤلف في بداية دراسة هذه المخطوطة) .

(١) - في نسخة المدينة في طبقات بيت المال الحنفية وأظن كلمة بيت المال زائدة إذ لا توجد تراجم لطبقات بيت المال أو العاملين فيها من الأحناف فقط .

(٢) - روى عن الإمام مالك، قال رحمه الله تعالى: ويخير الإمام في الأسرى بين القتل والاسترقاق والمن والفداء وعقد الذمة . مما يعني بأن الإمام مخير في شأن الأسرى فيما هو أصلح للمسلمين من خمسة أشياء . قال ابن جزى: فأما الرجال فيخير الإمام فيهم بين خمسة

بالقتل، فبالمن أولى ولأنه لم يصرف فيه شيء من بيت المال، بخلاف هذا الذي^(١) اشترى بثمان منه، وأيضاً فقد نص الأصحاب على أنه ليس للإمام ذلك في الأسير بالتشهي بل ينظر ما تقتضيه المصلحة فيفعله^(٢)، وثبتت المصلحة في عتق هذا الجسم الغفير من ممالك بيت المال متعذراً ومتعسراً. وإن وجدت في واحد أو في عشرة أو مائة لا توجد في ألوف^(٣) مؤلفة، وأي مصلحة في عتقهم؟ وجميع ما يراد منهم يمكنهم فعله

أشياء : القتل والمن والفداء والجزية والاسترقاق . ويفعل الأصلح من ذلك . ويجوز فداؤهم بأسرى المسلمين اتفاقاً . واختلف في فدائهم بالمال . وقال أبو حنيفة : لا يجوز المن ولا الفداء . وقال قوم يقتلون على الإطلاق . وأما النساء والصبيان فيخير فيهم بين المن والفداء والاسترقاق . والمن فيمن يمن عليه كأن لا يكون له قيمة معتبرة فيخلو سبيله ويحسب من الغنيمة . والفداء من الخمس أيضاً إن كان الفداء بأسرى المؤمنين وإن كان بالمال يجعل في الغنيمة ، والجزية فيمن تضرب عليهم ويحسب المضروب عليه من الخمس والاسترقاق فيقسم (الكشناوي)، أبي بكر بن حسن، أسهل المدارك : شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك، ج ٢، ص ١٦٠ .

(١) - في نسخة المدينة بخلاف الذي هذا . واعتقد أن العبارة المختارة في هذه الدراسة هي الأصح .
(٢) - جاء في الترشيح على التوشيح أنه إذا تخير الإمام في الأسرى بين الاسترقاق والقتل والمن والفداء لم يكن ذلك موكولاً إلى تشهية بل ما يراه مصلحة فهو المتعين . حتى قال أصحابنا ومنهم الرافعي إذا لم يظهر له وجه المصلحة سجنهم إلى أن يظهر (السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، الترشيح على التوشيح، ورقة ٦٧) . كما جاء عن الزيلعي في باب الغنائم وقسمتها أن الإمام بالخيار في الأسارى إن شاء قتلهم كما قتل رسول الله ﷺ بني قريظة فإنه قتل مقاتلتهم واسترق ذراريهم وفيه حسم مادة الفساد، وإن شاء استرقهم لأن فيه توفير المنفعة للمسلمين مع دفع شرهم . وقد انعقد الإجماع على جوازه إلا مشكي العرب والمرتدين . . . ، وإن شاء تركهم أحرار ذمة للمسلمين كما فعل عمر رضي الله عنه (الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، ج ٣، ص ٢٤٩) .

(٣) - في نسخة المدينة الألوف وهذا خطأ إذ لا يصح تعريف الصفة والموصوف في آن واحد .

مع الرق إذا عرف ذلك عرف أن مرجع ما بأيديهم إلى أنه مال بيت المال . فهذا القسم من الأوقاف مبناه على المسامحة والترخيص لأن لكل من العلماء وطلبة العلم من الاستحقاق في بيت المال أضعاف ما يأخذونه منهم .

والدليل على هذه التفرقة أمور منها أن الشيخ ولي الدين العراقي لما حكى قول السبكي في إعطاء وظيفة العالم والفقيه لولده الصغير فرق بين الأوقاف الخاصة والتي مأخذها من بيت المال^(١) . وأظن الأذري سبقه إلى ذلك^(٢) . ومنها أنه وقع في بعض كلام البلقيني التصريح بأن طلبة العلم يأكلون من هذه الأوقاف الموجودة الآن على وجه أنهم يستحقون من بيت المال ذلك أو أكثر منه . ذكر ذلك في مجلس عقد بسبب

(١) - ورد في إجابة أبي الحسن تقي الدين السبكي على فتيا في شهر ربيع الأخيرة من سنة ٧٤٨هـ بأنه لا مانع من مشاركة الكبير للصغير في نظارة الوقف . فإن كان هذا شرطاً في أهل الوقف فلا فرق بين الكبير والصغير، وإن لم يكن ذلك شرطاً للوقف فيجوز توليتهما وتولية أحدهما وتولية آخر غيرهما (السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ج ٢، ص ٦٢) . كما جاء في حاشية البحر الرائق نقلاً عن فتاوى القاضي رشيد الدين أن تفويض الولاية للصبي جائز في الأوقاف الخاصة إذا كان أهلاً للحفظ (ابن عابدين، محمد أمين، منحة الخالق على البحر الرائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٤٤) .

(٢) - هو أحمد بن علي بن منصور بن محمد أبي العز بن صالح بن وهيب بن عطاء ابن جبير بن جابر بن وهيب الأذري . اشتهر بابن منصور . ولد سنة ٧١٠هـ، سمع الحديث وأذن له بالتدريس فأعاد ودرس وأفق، طلبه السلطان الملك الأشرف من دمشق، وولاه قضاء القضاة بالديار المصرية، فباشر قليلاً ثم ترك ورجع إلى الشام . وكان صارماً مهيباً نزهاً، قوالاً للحق . توفي بدمشق سنة ٧٨٢هـ . صنف المختصر في الفقه وسماه ((التحري)) واختصره من ((المختار))، وعلق عليه شرحاً ولم يكمله . كانت له مواقف صارمة أمام رغبات بعض الحكام في إبطال الوقف (العزي، تقي الدين، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ج ١، ص ٤١٠-٤١١) .

ذلك أيام الظاهر برقوق^(١) . ومنها أنك إذا تأملت فتاوى النووي وابن الصلاح

(١) - هو الملك الظاهر أبو سعيد برقوق بن آنص ولي حكم مصر كأول سلطان جرمسي من سنة ٧٧٨-٧٩٢هـ بعد خلع السلطان الصالح حاجي (المقريري، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي، كتاب المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ٢، ص ٢٤١). وقد أشار إلى أحقية طلبة العلم من الأوقاف في التجرد والاهتمام (البلقيني، علم الدين صالح ابن سراج الدين عمر البلقيني، التجرد والاهتمام في فتاوى شيخ الإسلام الكنايني البلقيني الشافعي، ورقة ٨٣، ٧٣ . كما أشار أحمد الحموي نقلا عن البلقيني والسيوطي أن الواقف لا يخلو إما أن يكون وصلت إلى يده بإقطاع السلطان إياها له أو بشراء من بيت المال بعد ما صارت لبيت المال لموت مالكتها وعدم وجود وارث، أو يكون الواقف لها السلطان من بيت المال من غير أن يكون ملكه . فإن كان الأول ففيه تفصيل فإن كانت مواتا أو ملكا للسلطان صح وقفها وإن كانت من حق بيت المال لا يصح كذا في الاسعاف والجمع بين وقفي هلال والخصاف للقاضي الناصحي . وصرح الشيخ قاسم في فتاواه بأن من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة لا العين فله أجارها وتبطل بموته أو إخراجها من الاقطاع لأن السلطان له أن يخرجها منها . وإن وصلت الأرض للواقف بالشراء من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا فإن وقفه صحيح لأنه مالك لها وتراعى شروط وقفه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما . وما ذكره السيوطي في ينبوع من أنه لا يراعى شروطه إن كان سلطانا أو أميرا وأنه يستحق ريعه من يستحق من بيت المال من غير مباشرة للوظائف فمحمول على ما إذا وصلت للواقف بإقطاع السلطان إياه من بيت المال . وإن كان الواقف لها السلطان فأفتى الشيخ قاسم بأن الوقف صحيح أجاب به حين سئل عن وقف السلطان حقمق بأنه أرصد أرضا من بيت المال على مصالح مساجد وأفتى به سلطانا آخر لا يملك إبطاله وذلك بعد أن كان السلطان برقوقا قبله أرصدها على رجل وأولاده ثم من بعدهم على مصالح ذلك المسجد . وقال إن الأرصاد من السلطان برقوق المتقدم ليس صريحا في الوقفية فتضمن كلامه فيه حكم وقف السلطان من بيت المال وأرصاده لذلك (الحموي، شهاب الدين أحمد بن محمد الحسني الحنفي، غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٠٦-٢٠٧) .

وقد أشار السبكي في فتاويه إلى أن الأوقاف منها ما يقفه على نفسه ومنها ما يقر بأن واقفا وقفه عليه ويكون مراده نفسه، والوقف في هذين القسمين باطل على مذهب الشافعي ومذهب مالك واحدى الروائين عن أحمد وقول محمد بن الحسن ومقتضى قول أبي حنيفة، ومنها ما يملكه لغيره ويسلمه إياه ثم يقفه ذلك الغير عليه وهو باطل على مذهب مالك. وهذه الأنواع الثلاثة من الأوقاف قد يكون مصيرها إلى الفقهاء وغيرهم، والأكل منها فيه شبهة لأن من الشبهات اختلاف العلماء فليست من الحلال البين. ولو اتفق أن حكم حاكم بصحتها فالحكم ينفذ ظاهرا وفي نفوذه باطنا اختلاف للعلماء فلا يخرج ذلك عن الشبهات التي من اتقاها استيراً لدينه وعرضه، وإن علم كذب الإقرار فهو حرام بين وإن شك فيه كان في محل الشبهة، فالتوقف عن كل من هذه الأوقاف ورع. وكثير من الأوقاف يكون واقفه اكتسبه بطريق فيه شبهة فالأكل منه فيه شبهة أيضا، وكثير من الأوقاف التي يقفها الملوك والأمراء واتباعهم إذا كانت من أموالهم التي لم يترعوا فيها. ومن الأوقاف ما يقفه الملوك من بيت المال والوقف من بيت المال في محل الاجتهاد فالتوقف عنه ورع والأكل منه شبهة. ومن الأوقاف ما يقفه الشخص من ماله الذي لا شبهة فيه على الفقهاء وغيرهم ولكنه يتضمن شرطا يفسده على مذهب العلماء من المذاهب المعتبرة فيكون الأكل منه أيضا شبهة والإمساك عنه تورعا. ومن الأوقاف ما يسلم عن ذلك كله ويشترط الواقف فيه شروطا فإن تناولها من فيه تلك الشروط كان حلالا وإن تناولها من ليست فيه كان حراما، وإن تناولها من هو على نوع دون نوع أو مذهب دون مذهب أو احتمال دون احتمال يحتمله كلام الواقف فيه شبهة. والأكل من بيت المال للفقهاء والأجناد وغيرهم فإن بيت المال على قسمين: قسم حرام نعوذ بالله منه وذلك لا يسمى مال بيت المال، وقسم هو الحلال وهو نوعان أحدهما الأراضي الواصلة إلينا من فتوح الصحابة رضوان الله عليهم والكلام في كونها أو بعضها وقفا أو غير وقف معلوم فمن أخذ منها وهو بصفة استحقاقها المعلوم في الشرع قدر ما يبيحه له الشرع جيد ومن يتجاوز ذلك إما حرام وإما شبهة. فالفقهاء والأجناد هم أكثر أخذًا للأموال العامة فيجب عليهم الاحتراز في مطعمهم منها وأن يكون الدرهم يدخل لهم منها حلالا محضا لا شبهة فيه وذلك عزيز وإن كانت فيه شبهة ولم يجد عنه مندوحة يقيم بها صلبه فيقتصر على حد

وجدتهما يشددان في الأوقاف غاية التشديد^(١)، وإذا تأملت فتاوى السبكي والبلقيني وسائر المتأخرين وجدتهم يرخصون ويسهلون^(٢) وليس ذلك منهم مخالفة للنووي، بل كل تكلم بحسب الواقع في زمنه^(٣)، فإن غالب الأوقاف التي كانت في زمن النووي وابن الصلاح كانت خاصة، وإنما حدثت أوقاف الأتراك في أواخر القرن السابع وكثرت في القرن الثامن وهو عصر السبكي ومن بعده، وقطعت الأرزاق التي كانت تجرى على الفقهاء من بيت المال من عهد عمر بن الخطاب إلى الخليفة المستعصم كل عام^(٤)، فرأى العلماء أن هذه الأوقاف أرصدت لهم من بيت المال عوضا عما كانوا يأخذونه منه كل عام، فرخصوا فيها لأنهم كانوا يأخذون ذلك القدر من غير عمل

الضرورة. وغير هذه الأموال إما أن تدخل إلى الشخص بلا عرض كصدقة أو هبة أو وصية فيحترز من مال ذلك المتصدق والواهب والموصي وهل فيها شبهة أولا) السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ج ٢، ص ١٠٠-١٠٣) .

(١) - تتضمن فتاوى النووي كتاب الوقف الذي يشتمل على باين حول أركان وشروط وأحكام الوقف (النووي، أبي زكريا يحيى بن شرف الدمشقي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ص ٣١٤-٣٦٣) . كما تتضمن فتاوى ابن الصلاح كتابا عن الوقف فيه مسائل وإجابات ابن الصلاح عليها (ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان، فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، ج ٢، ص ٣٦٢-٤٠٣) .

(٢) - في نسخة المدينة ويستميلون بدل ويسهلون والأظهر أن الثانية هي الأكثر ارتباطا بالترخيص، والله أعلم.

(٣) - تضمنت فتاوى السبكي قسما خاصا سمي ((كتاب الوقف)) امتد بين الجزء الأول (ص ص ٤٧١-٥٢٧)، والجزء الثاني (ص ص ٢-٢٢٤) .

(٤) - عمر بن الخطاب هو الخليفة الراشد الثاني الذي تولى الخلافة فيما بين ١٣ - ٢٣ هـ / ٦٣٤ - ٦٤٣ م وحكم الخليفة المستعصم بالله خلال الفترة من ٦٤٠ - ٦٥٦ هـ / ١٢٤٢ - ١٢٥٨ م الذي يعتبر آخر خلفاء الدولة العباسية الذي قتل على يد هولاكو التتري، وبقتله انتهت الدولة العباسية .

يكلفونه بل على القيام بالعلم خاصة . فمن كان بهذه الصفة جاز له فيما بينه وبين الله تعالى الأخذ منها وإن لم يتم بما شرطه الواقف . ومن لم يكن بصفة القيام بالعلم اشتغالا وإشغالا حرم عليه الأخذ منها وإن باشر العمل^(١) .

وقد قال الدميري في شرح المنهاج سألت شيخنا - يعني الأسنوي^(٢) -^(٣) مرتين عن غيبة الطالب عن الدرس هل يستحق المعلوم أو يعطى بقسط ما حضر؟ فقال إن كان الطالب في حال انقطاعه يشتغل بالعلم استحق وإلا فلا^(٤) . ولو حضر ولم يكن بصدد

(١) - المقصود هنا شرح منهاج الطالبين (الزرکشي، بدر الدين، شرح المنهاج، ورقة ٢١) .

(٢) - هو عبد الرحيم بن علي الأسنوي الشافعي أبو محمد جمال الدين (٧٠٤-٧٧٢هـ/١٣٠٥-١٣٧٠م) فقيه أصولي من علماء العربية ولد بإسنا (بصعيد مصر) . وقدم القاهرة سنة ٧٢١هـ، فانتقلت إليه رئاسة الشافعية . وولي الحسبة ووكالة بيت المال، ثم اعتزل الحسبة . من كتبه ((المبهمات على الروضة)) -خ- فقه، و ((الهداية إلى أوهام الكفاية)) -خ، و ((الأشباه والنظائر)) و ((جواهر البحرين)) -خ، و ((طراز المحافل)) -خ- فقه، و ((مطالع الدقائق)) -خ- فقه، و ((الكوكب الدرر)) -خ- في استخراج المسائل الشرعية من القواعد النحوية، و ((نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول)) -ط، و ((الجواهر المضية في شرح المقدمة الرجبية)) -خ- فرائض، و ((نهاية الراغب)) -خ- في العبروض، وغير ذلك (الزرکلي، خير الدين، الأعلام، ج ٤، ص ١١٩) .

(٣) - أضيفت العبارة المعترضة في نسخة شلبي .

(٤) - المقصود هنا كتاب ((النجم الوهاج في شرح المنهاج)) للعلامة كمال الدين الدميري، وهو يتضمن في جزء منه شرحا لمنهاج النووي (الزرکلي، خير الدين، الأعلام، ج ٧، ص ٣٤٠) . ولكن هذه المسئلة لم ترد في هذا الكتاب (الدميري، كما الدين، النجم الوهاج في شرح المنهاج) . ولكن حاشية شرح المنهاج للشمس الملسي تضمنت فائدة مشابهة نقلا عن ((كتلب تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف)) للمناوي، وهي أن الوقوف على الصلوات الخمس في مسجد إذا أخل الإمام بصلوة منها ما يحصل له وينقص بمقدار ما أخل والقاعدة أنا نتبع في الأعراض والعقود المعاني، وفي الشروط والوصايا الألفاظ، والوقوف من

الاشتغال لم يستحق لأن المقصود نفعه بالعلم لا مجرد حضوره. وكان يذهب إلى أن ذلك من باب الأرصاد^(١).

وقال الزركشي في شرح المنهاج ظن بعضهم أن الجامكية^(٢) على الإمامة والطلب ونحوهما من باب الإجارة حتى لا يستحق شيئا إذا أخل ببعض الصلوات أو الأيام، وليس كذلك بل هو من باب الأرصاد والأرزاق المبني على الإحسان والمصلحة بخلاف الإجارة فإنها من باب المعاوضة. ولهذا يمتنع أخذ الأجرة على القضاء، ويجوز إرزاقه من بيت المال بالإجماع^(٣). انتهى.

باب الأرزاق والأرصاد لا من باب المعاوضات. وكذا وقف المدارس إذا قال الواقف أو شهد العرف أنه من يشتغل شهرا فله دينار فاشتغل أقل منه ولو بيوم فلا شيء له ولم توزع الجامكية على قدر ما يشتغل به (الشيراملي، أبي الضياء نور الدين، حاشية نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج ٥، ص ٣٨٧).

(١) - أرصاد : من أرصد له خيرا أو شرا كافأه (البستاني، عبد الله، ١٩٣٠، البستان، ج ١، ص ٨٩٨). والأرصاد أصبحت تعني وقف ولي الأمر من بيت المال على مصلحة عامة كالمساجد والمدارس أو على طائفة معينة كالعلماء والجنود والقضاة وطلبة العلم أو دفع مرتبات لهم من بيت المال إيفاء لبعض حقوقهم. والأرصاد ليس وقفا في الحقيقة لعدم تحقق شرط الملك في الموقوف للواقف فأراضي وأموال بيت المال ليست ملكا للوالي وإنما هو على هيئة الوقف فإذا اشترط فيه شروطا لا يجب اتباعها إذ يجوز له ولمن يلي الأمر بعده الزيادة والنقصان في المرتبات وفي الشروط التي حددها وإن لم يشترط ذلك، ولكن لا يجوز صرفها إلى جهة أخرى غير الجهة المعنية لها (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٤٤).

(٢) - الجومك كلمة فارسية الأصل وتعني رواتب خدام الدولة من الملكية والعسكرية وتجمع على جامكيات وجوامك (البستاني، بطرس، ١٨٧٠، محيط المحيط، ص ٢٨٨).

(٣) - الزركشي، بدر الدين، شرح المنهاج، ورقة ٢١. وجاء في شرح المنهاج للرملّي أن للقاضي أخذ ما يكفيه وعياله نفقة وكسوة وغيرهما من بيت المال، إلا إن تعين للقضاء ووجد كفايته وكفاية عياله فلا يجوز له أخذ شيء منه، ومحل جواز الأخذ للمكفي وغيره إذا لم

وهذا الذي قاله الزركشي صحيح وهو محمول على الأوقاف التي هي من القسم الثاني كما كان الأكثر في زمانه به . وإذا قلنا بقوله من الاستحقاق مع الغيبة قلنا به مع الاستنابة من باب أولى . ولا نقول بواحد من الأمرين في الأوقاف التي من القسم الأول . وعلى هذا تحمل فتوى النووي بالمنع . ونقول في القسم الثاني بجواز

يوجد متطوع بالقضاء صالح له وإلا فلا يجوز، صرح به الماوردي وغيره، ولا يجوز عقد الإجارة على القضاء، ولا يرزق من خاص مال الإمام أو الآحاد وأجرة الكاتب ولو قاضيا وثمن ورق المحاضر والسجلات ونحوها من بيت المال، فإن لم يكن فيه شيء أو احتيج لما هو أهم من ذلك فعلى من شاء الكتابة، ولالإمام أن يأخذ من بيت المال المال لنفسه بما يليق به من خيل وغلمان ودار واسعة . . . ويرزق منهم أيضا كل من كان عمله مصلحة عامة للمسلمين كالأمير والمفتي والمحتسب والمؤذن والإمام للصلاة ومعلم القرآن وغيره من العلوم الشرعية (الرملي، شمس الدين محمد، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ١٤١٤هـ، ج ٨، ص ص ٢٥١-٢٥٢). وجاء في كتاب الوقف بأنه إن عين الواقف قدرا معيناً للمدرس أو طالب العلم لكل يوم يدرس أو يدرس فيه لا يستحق ما عين له في اليوم الذي يتخلف فيه عن الدرس سواء كان من أيام الجمع أو الأعياد ونحوها من أيام المسامحات المعتادة وسواء تخلف للمطالعة والتحرير أم لغير ذلك . ولكن لو عين الواقف مقدارا معيناً يعطى كل يوم للمدرس أو الطالب فإنه يستحق ذلك المقدار حتى لو تخلف في أيام المسامحات المعتادة لأن الأحكام تبني على العرف ولأنه لم يوجد شرط للواقف يقتضي المنع فيحل له الأخذ حتى لو تأخر عن الدرس في يوم غير معتاد لغرض المطالعة والتحرير (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ص ١٤٧-١٤٨). وجاء في البحر الرائق نقلاً عن ابن وهبان بأن الناظر إذا غاب أقل من ثلاثة أشهر لا يؤخذ بيته ولا وظيفته، مما يفهم منه أنه يؤخذ إذا كان أكثر لا سيما إذا كان مدرسا . ونقل ابن الشحنة أن ما يأخذه الفقهاء من المدارس ليس بأجر لعدم توفر شروط الإجارة ولا صدقة لأن الغني يأخذها بل هي إعانة لهم على حبس أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضروا الدرس بسبب اشتغال وتعليق جاز أخذهم الجامكية (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ص ٢٤٥-٢٤٦، ٢٤٧).

الترول وإعطاء الوظيفة للولد الصغير، ولا نقول بذلك في القسم الأول. وينبغي على ذلك أيضا مسألة تقدم الشيخ، فما كان من القسم الأول لا يقدم فيه أحد على أحد إلا بنص من الواقف. وما كان من القسم الثاني ينظر فإن كان الشيخ بصفة الاستحقاق من بيت المال لاتصافه بالعلم وبقية المترلين ليسوا كذلك قدم الشيخ إذا ضاق الوقف قطعاً لأنه منفرد بالاستحقاق وإن كان الكل بصفة العلم والشيخ أحوج منهم قدم. كما يقدم إذا ضاق بيت المال الأحوج فالأحوج^(١)، وإن استووا في العلم والحاجة صرف بينهم بالحاجة من غير تقدم^(٢). وينبغي على ذلك أيضا مسألة الاختصار على صنف من الأصناف المقررة. ففي القسم الأول لا يقتصر بل يصرف من كل صنف بالحاجة مراعاة لغرض الواقف، وفي الثاني يجوز الاختصار عند الضيق والأولى الاختصار على النقد لأنه أيسر وبه تحصل ساير الأصناف. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب والحمد لله على كل حال^(٣).

(١) - استنبط السبكي هذا الحكم من قول الرسول ﷺ: { إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَالْمَعْطَى اللَّهُ } بمعنى أن التملك والإعطاء إنما هو من الله لا من الإمام فليس للإمام أن يملك أحداً إلا ما ملكه الله تعالى وإنما وظيفة الإمام القسمة والقسمة لا بد أن تكون بالعدل ومن العدل تقدم الأحوج والتسوية بين متساوي الحاجة، فإذا قسم بينهما ودفعه إليهما علمنا أن الله ملكهما قبل الدفع وأن القسمة إنما هي معينة لما كان منهما مما هو بين الشريكين فإذا لم يكن إمام وبدر أحدهما واستأثر به كان كما لو استأثر بعض الشركاء بالمال المشترك وليس له ذلك (السبكي، أبي الحسن تقي الدين، فتاوى السبكي، ج ١، ص ٤٦٠).

(٢) - جاء في البحر الرائق أن الظاهر تقدم الإمام والمدرس على جميع المستحقين بلا شرط. والتسوية بالعمارة عند شرط الواقف يقتضي إذا ضاق ريع الوقف قسمة الربيع عليهم بالحصصة (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٣٠ - ٢٣١).

(٣) - أضيف هذه العبارة في نسخة شلبي.

ب - الوجه الناصر في ما يقبضه الناظر :

بسم الله الرحمن الرحيم: مسألة أجمع العلماء على أن ناظر الوقف الشرعي المشروط له النظر من الواقف من وظائفه قبض غلة الوقف وجعلها تحت يده وحفظها ليأخذ منها قدر استحقاقه في كل يوم أو كل شهر أو كل عام على حسب^(١) ما شرطه الواقف، ويقسم الباقي على المستحقين . وعامل الوقف وجايبه وصرفيه لا يسوغ^(٢) لهم قبض المال وجعله تحت أيديهم إلا بإذن الناظر الشرعي لهم في ذلك وتمكينهم منه وهم نوابه في الحقيقة . والناظر هو الأمثل في ذلك فإذا قرر الناظر الشرعي عاملا أو جايبا أو صرفيا وأذن لهم في قبض مال الوقف وحفظه وصرفه على مستحقه^(٣) وأراد هو - أعني الناظر - أن يأخذ من مال الوقف طائفة بقدر استحقاقه في سنة فما دونها من زمن الخراج إلى زمن الخراج ليحفظه تحت يده ويحفظه لنفسه ويأخذ منه في كل شهر القدر الذي يستحقه في ذلك الشهر كان له ذلك بالإجماع . ويكون أخذه إياه وجعله تحت يده من باب الولاية النظرية لا من باب أخذ جامعيته قبل استحقاقها^(٤).

(١) - على حسب إضافة في نسخة شلي .

(٢) - ذكر في شلي عبارة لا يجوز بدل يسوغ على السطر، وفوقها عبارة يسوغ .

(٣) - لناظر الوقف سواء كان مولى بشرط الواقف أو من قبل القاضي أن يوكل من يقوم مقامه في التصرفات التي يملكها وله أن يعزل وكيله ويستبدل به من شاء وأن يجعل له من معلومه أجرا على عمله (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ١٠٩) . كما جاء في البحر الرائق أن الأمر والنهي والتدبير والعقود وقبض المال وظيفه الناظر، وجمع المال من المستأجرين هلاليا وخراجيا وظيفه الجايب، ونقد المال ووزنه وظيفه الصيرفي (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٦٣) .

(٤) - ورد في الحاشية اليميني تنبيه بأن يقبل قول الناظر في صرف مال الوقف وتلفه لأنه أمين وهل يصدق في الدفع للمستحق أو يصدق المستحق لأن الأصل عدم الدفع مقتضى قواعد الشافعي -- قياسا على الولي إذا ادعى إيصال المال للمولى بعد كماله . وقال بعض الحنفية

وبذلك يفارق سائر المستحقين حيث لا يجوز لهم أن يأخذوا الشيء قبل استحقاقه لأنهم ليسوا بنظار وليس لهم ولاية قبض المال ولا حفظه . والناظر الشرعي له ولاية قبض المال وحفظه وجعله تحت يده بل هي وظيفته بالأصالة والعمال والجباه نوابه في ذلك . فمن أنكر على شيخ مدرسة هو ناظرها الشرعي بشرط الواقف أخذه من ملل الوقف طائفة لجعله تحت يده ويأخذ منه جاميكية المشيخة كل شهر في استحقاقه أو قال أنه فعل ما ليس له فعله فهو من أجهل الجاهلين لم يعرف الفقه ولا ذاق طعمه ولا وقف على نصوص العلماء وعبارات الفقهاء ، وهو نظير أولئك الجهال الذين جهلوا حق الإمامة العظمى والخلافة الشريفة وقالوا أن الخليفة العباسي القائم الآن لا يجوز له أن يولي قاضيا ولا عاقد أنكحة^(١) جهلا منهم بالعلم والدين وقواعد الشريعة فوقعوا

يصدق الناظر قياسا على الولي المذكور، فإنه يصدق عندهم فيها أيضا . قلت وقد يفرق بين المسئلتين فليراجع . [نقل صاحب البحر الرائق عن الناصحي قوله إذا أحر الواقف أو قيمه أو وصيه أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاعت أو فرقته على الموقوف عليهم وأنكروا فالقفل له مع يمينه (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٦٣) . كما جاء في حاشية البحر الرائق مضمون فتوى شيخ الإسلام أبي السعود العمادي بأنه إذا ادعى المتولي الدفع لمن عينه الواقف في وقفه كالأولاد والأحفاد يقبل قوله، وإن ادعى الدفع إلى الإمام بالجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استأجر شخصا للبناء في الجامع بأجرة معلومة ثم ادعى تسليم الأجرة إليه فإنه لا يقبل قوله . . . ومقتضى ذلك أن يقبل قوله في حق براء نفسه لا في حق صاحب الوظيفة لأنه أمين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف إذا دفع لهم بلا بينة لتعديده (ابن عابدين، محمد أمين، منحة الخالق على البحر الرائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٦٣) .

(١) - الفترة التي ولي فيها الخلفاء العباسيون من ٨٥٩-٩١١ هـ وهي الفترة التي يحتمل أن يكون السيوطي قد كتب فيها مخطوطته تولى خلالها أربعة خلفاء وهم: المستنجد بالله أبو المحاسن يوسف بن المتوكل (٨٥٩-٨٨٤ هـ)، والمتوكل على الله أبو العز عبد العزيز بن يعقوب بن المتوكل على الله (٨٨٤-٩٠٣ هـ)، والمستمسك بالله يعقوب بن المتوكل على الله أبو

بذلك في جهالات وضلالات منها ما يؤدي إلى الكفر . ولو لا أقيم لهم العذر يجهلهم
فإن الجهل عذر في الجملة لوجب القول بتكفيرهم والله المستعان . تم ذلك بحمد الله
وعونه وحسن توفيقه والله أعلم .

العز عبد العزيز (٩٠٣-٩١٤هـ) . وقد كانت سيرة المتوكل على الله وابنه حسنة، فقد عرفا بالتواضع والبشاشة والأدب والاشتغال بالعلم وحب الناس لهما . أما المستنجد بالله فقد واجه بعض الصعوبات، حيث ولي الخلافة بعد خلع أبيه وأجبر على الخروج من داره إلى القلعة . ولم يمكنه الظاهر خشقدم من العودة إلى سكنه المعتاد . وبقي بها حتى توفي (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، ص ٤٧٢-٤٧٥؛ العسيري، أحمد معمر، موجز التاريخ الإسلامي، ص ٢٦٩) . وعلى هذا فيحتمل أن يكون المستنجد بالله هو المقصود برواية السيوطي .

المراجع:

- ابن الجوزي، الحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن، ١٣٣١هـ، سيرة عمر بن عبد العزيز، مكتبة المنار، القاهرة (نسخ وتصحيح محب الدين الخطيب).
- ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (٥٧٧-٦١٨هـ)، ١٤٠٦هـ، فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، دار المعرفة، بيروت (حققه وخرج حديثه وعلق عليه عبد المعطي أمين قلنجي).
- ابن عابدين، محمد أمين، دون تاريخ، منحة الخالق على البحر الرائق (حاشية البحر الرائق شرح كثر الدقائق)، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دون تاريخ، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت (إعداد وتصنيف يوسف خياط وندم مرعشلي).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ١٤٠٩هـ، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، دار الفكر، دمشق (تحقيق إبراهيم صالح).
- ابن نجيم، زين الدين الحنفي، دون تاريخ، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- البستاني، بطرس، ١٨٧٠م، محيط المحيط: قاموس مطول، مكتبة لبنان، بيروت.
- البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، ١٣٥٥هـ، كتاب أحكام الوقف، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.
- البلقيني، علم الدين صالح بن سراج الدين عمر البلقيني، التجرد والاهتمام في فتاوى شيخ الإسلام الكناني البلقيني، مخطوطة أصلية، المكتبة السليمانية، رقم ٦٧٧م، إستانبول.

- الحموي، شهاب الدين أحمد بن محمد الحسيني الحنفي (ت ١٠٩٨هـ)، غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر لابن نجيم، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٤٣٩٠ ف/ق ٢، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- الدميري، أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى (ت ٨٠٨هـ)، النجم الوهاج في شرح المنهاج، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٧٩٥، و ٧٩٦، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين (ت ١٠٠٤هـ)، ١٤١٤هـ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله، دار الكتب العربية، بيروت.
- الزركشي، بدر الدين، شرح المنهاج، مخطوطة أصلية، المكتبة السليمانية، رقم ٥٠٧م، إستانبول.
- الزركلي، خير الدين، دون تاريخ، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط ٢، خير الدين الزركلي، القاهرة.
- الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الحنفي، دون تاريخ، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- السبكي، تاج الدين بن تقي الدين، دون تاريخ، طبقات الشافعية الكبرى، دار المعرفة، بيروت.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، ٧٧٠هـ —، الترشيح على التوشيح، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٦٨، جامعة الملك سعود، الرياض.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ —)، ١٣٧٨هـ —، الحاوي للفتاوى في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب

وسائر الفنون، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (حقق أصوله وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد).

• السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، ١٣٨٩هـ، تلويخ الخلفاء، دار التراث، بيروت.

• الشيرازي، أبي الضياء نور الدين علي بن علي، ١٤١٤هـ، حاشية نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الكتب العربية، بيروت.

• العسيري، أحمد معمور، ١٤١٧هـ، موجز التاريخ الإسلامي، مطابع الإبتكار، الدمام.

• الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت ١٠٠٥هـ)، ١٤١٠هـ، الطبقات السننية في تراجم الحنفية، دار الرفاعي، الرياض (تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو).

• الكشناوي، أبي بكر بن حسن، دون تاريخ، أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

• المقرئ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ)، ١٩٧٠م، كتاب المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار (المعروف بالخطط المقرئية، مكتبة المثنى، بغداد).

• النووي، أبي زكريا يحيى بن شرف الدمشقي (٦٣١-٦٧٦هـ)، ١٤٠٥هـ، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، بيروت.

• شير، أدي، ١٩٨٠م، معجم الألفاظ الفارسية العربية، مكتبة لبنان، بيروت.

• عشوب، عبد الجليل، ١٣٥٤هـ، كتاب الوقف، ط ٢، مطبعة الرجاء، القاهرة.

الرسالة الخامسة

الوقف المسجل وغير المسجل

الحمد لله العليم الغدير الذي يحول بين المرء وقلبه واشهد
أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهدا من عباده
رأى عفو ربه واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله
وعلى اله وصحبه وبعث رسول يقول لا اله الا الله
المخرج قد وقفت على رسالة مستقر ان الله المصور الى وقت
اذا نيا صفة واحدة كانت الصفة فيها فاستقره وانذرت
الوقت السجل الذي حكم بالجزا في اللسان المصور اليه بعين السجل
والحال صا جدا في ذلك العلاء ولا تدعى انه قد حقق المتأخر
تفضل الناس على تلك الرسالة ما يتصور وضعا بالرسالة
ووظفني انما علم في ذلك من غير زيادة غير ولا اشتغالا بال
من الشكر مع ان كل ما يتصل بالاول وقد حصل رتبة منه



وما اشهد في ذلك حريصا على الكمال والحالة فكيفنا عليه الا ان
ومن هنا قوله ان فساد الصفة اذا كان بسبب عتلت فيه
لا يتعدى الى انما في عتد ان حصة وانما يتعدى الى انما في عتده اذا
بسبب جمع عليه فضع عليه في نوع الجامع ولا يخفى على الفارق باسباب
الكلام ان المفهوم من هذا حصر التعدى على انما اذا كان لفساد بسبب
جمع عليه ولهذا لا يثبت مطلوبه ولا حصر في الكلام الاول
وقال الانما انما يريد الدوم في الاصل بعد ان ذكره قوله
الانما والصاحب في مستلاد بيع العبد في كذا الا انما هو والبيوع
الانما ان النساء في صدها قوله لا يجمع عليه بشي وهذا علم
وكان ان المسكر ان من كناية هذا الكتاب البارط
يوم الخميس ثامن ربيع الثاني سنة اثنين وتسعين
وتسعين في غلبا لغير الحقير الى الله
سبطا له وقابل عبد الله
الدينا في الاخرة
عقر الله له
ولا اله الا الله
امين

وصف بالمخطوطة:

تقع المخطوطة في ٢٣ ورقة من القطع المتوسط (١٤٥ x ٣,٢ سم) ٠ وقد كتبت بخط نسخ واضح ٠ وتوجد نسخة منها في مكتبة عارف حكمت ضمن كتب الفقه الحنفي ٠ وتحمل الرقم العام ١٢٣٧، وتصنيف ٢٥٤/١٢١ ٠ وتوجد نسخة منها مصورة على فلم في مكتبة جامعة الملك سعود، وتحمل الرقم ٩٣ ٠ وقد نسخت هذه المخطوطة بقلم عبدالله الدلبشاني الأزهري في سنة ٩٩٢هـ ٠

التعريف بالمؤلف:

هو علي بن محمد بن خليل بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن موسى الحنفي، المعروف بابن غانم المقدسي الخزرجي، من ولد سعد بن عبادة الخزرجي ٠ أصله من بيت المقدس، ومولده ومنتشأه ووفاته في القاهرة ٠ فقد ولد في القاهرة في أوائل ذي القعدة وتوفي في جمادى الآخرة (٩٢٠-١٠٠٤هـ/١٥١٤-١٥٩٦م) ٠ وهو فقيه حنفي ولغوي محدث ٠ وله كتب عديدة منها: ((أوضح رمز في شرح نظم كتر الدقائق)) - في فروع الفقه الحنفي للشيخ أبي البركات عبدالله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي، و ((حاشية على القاموس المحيط)) للفيروزآبادي، و ((نور الشمعة في أحكام الجمعة)) - مخطوط، و ((بغية المرتاد في تصحيح الضاد))، و ((الفائق في اللفظ الرائق في الحديث))، وغير ذلك^(١) ٠

(١) - كحالة، محمد رضا، معجم المؤلفين، ج٧، ص١٩٥؛ حاجي خليفة، كشف الظنون، م٢، ص

المخطوطة:

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله العليم القدير الذي يحول بين المرء وقلبه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة عبد خائف من ذنبه راجع عفو ربه، وأشهد أن محمد عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه وبعد:

فيقول الخائف المرتجي علي بن غانم المقدسي الخزرجي قد وقفت على رسالة تتضمن أن الملك المضموم إلى وقف مسجل إذا بيعا صفقة واحدة كانت الصفقة فيهما فاسدة. وأنه يجب تقييد الوقف المسجل الذي حكم بالجواز في الملك المضموم إليه بغير المسجل. وأطال صاحبها في ذلك الكلام، وادعى أنه قد حقق المقام. وكتب له بعض الناس على تلك الرسالة ما يتضمن وصفها بالرصانة والجزالة، وفرط من اتباعهم في ذلك من غير زيادة تجدير، لاشتغال البال بضرب من التكدير، مع أن كلامي يحتمل التأويل. وقد حصل فيه منه شيء من التغيير. ثم تأملت المقام وحررت الكلام. فلاح لي وبالله الوفيق أن ما في تلك الرسالة حائد عن سواء الطريق. وخشيت أن يفهم ما لم أقصده من احتمالات كلامي، لا سيما وقد صرح به من كتب أمامي، فجمعت ما يفصح عن مرادي، وأظهرت ما قوى عليه اعتمادادي مشتملا على قواعد شريفة واضحة ونكت لطيفة لائحة. والله المستعان في حصول المأمول، ورتبته على مقدمة وفصول. أما المقدمة ففي أمور يبنى عليها تحقيق الكلام، وكشف القناع عن وجه المرام.

فمنها أن العلماء في هذا العصر وإن بلغ أحدهم الغاية في عروج^(١) الدراية ليسوا

(١) - وضعت في الهامش الأيمن عبارة معراج بدل عروج.

من أهل الإجتهد ولا التخريج ولا التصحيح ولا الترجيح . بل شأهم ووظيفتهم نقل المسائل من الكتب المعبرة المشتهرة واتباع ما اتفق عليه المشائخ أو مشى عليه الأكثر أو صححه من يعتمد عليه ممن علم حاله واقتضى علو مرتبته لذلك . وقد فصل في كتب الطبقات أحوالهم ، فمنهم صاحب اجتهد في المسائل ومنهم صاحب تخريج ومنهم صاحب ترجيح وغير ذلك . وينبغي للمتفقه أن يحيط بأحوالهم علما ليكون على بصيرة في فتواه ، ولا يتابع في ذلك هواه ولا يتكلم خرافا رعاية لمنصبه وحرمة ولا صونا لشهامته ورضعته . وهؤلاء الذين يعتمد على ترجيحهم وتصحيحهم مثل الفقهاء أبي الليث السمرقندي والطحاوي والهندواني وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الدين قاضي خان . قال الشيخ قاسم إنه من أحق من يعتمد على تصحيحه^(١) .

ومنها أنه إذا وجد حكم في مسألة في الكتب المعبرة والمتون المتداولة ووجد في غيرها ما يخالفها لا يلتفت إليه ولا يعتمد عليه ، ولا يول كلامها لأجله ولا يترك مجملها لفصله .

ومنها أن الأصل في المطلق أن يجري على إطلاقه والعام على عمومه . قال الشيخ عبدالعزيز البخاري في الكشف في رد قول من قال يحمل المطلق على المقيد مطلقا هذا كلام ساقط لأن الأصل في كل كلام حملة على ظاهره إلا أن يمنع عنه مانع . وإذا كان كذلك لا يجوز ترك ظاهر الإطلاق إلى التقييد من غير ضرورة . وقال في عام عند

^(١) ورد في تاج التراجم لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني المتوفي سنة ٨٧٩هـ — ترجمة للحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبدالعزيز الأوزجندی المعروف بقاضي خان فخر الدين نقلا عن ((الجواهر المضئية)) و ((شذرات الذهب)) و ((الفوائد البهية)) و ((كتاب أعلام الأخبار)) و ((كشف الظنون)) و ((مفتاح السعادة)) و ((الطبقات السنية)) و ((سير أعلام النبلاء)) و ((الأعلام)) . ولكن لم ترد العبارة السابقة في أي من هذه المراجع (أبوالفداء، زين الدين قاسم بن قطلوبغا، تاج التراجم، ص ١٥١-١٥٢) .

عامّة مشائخ العراقيين منهم الشيخ أبو الحسن الكرخي^(١)، وأبو بكر الجصاص^(٢)

موجبه قطعي كموجب الخاص وتابعهم في ذلك القاضي أبو زيد^(١) وعامة المتأخرين^(١) - هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي (٢٦٠-٣٤٠ هـ/٨٧٤-٩٥٢ م)، فقيه انتهت

إليه رئاسة الحنفية بالعراق. وكان ولادته في الكرخ ووفاته ببغداد. له ((رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية))، و ((شرح الجامع الصغير))، و ((شرح الجامع الكبير)) (الزركلي، خير الدين، الإعلام، ج ٤، ص ٣٤٧). وقد جاء في رسالة الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية: أن من ساعده الظاهر فالقول قوله والبيئة على من يدعي خلاف الظاهر. وأن السؤال والخطاب يمضي على ما عم وغلب لا على ما شذ ونادر. ومن مسأله أن من حلف لا يأكل بيضا فهو على بيض الطير دون بيض السمك ونحوه (الكرخي، أبو الحسن عبيد الله، رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية، ص ٨٠-٨١).

(٢) - هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٠٥-٣٧٠ هـ/٩١٧-٩٨٠ م) من أهل

الري. وقيل نسبه إلى العمل بالجص. سكن بغداد ومات فيها. ودرس الفقه على أبي الحسن الكرخي. انتهت إليه رئاسة الحنفية. وخوطب في أن يلي القضاء فامتنع. وألف كتاب ((أحكام القرآن))، وكتابا في ((أصول الفقه))، وشرح ((مختصر شيخه أبي الحسن الكرخي))، وشرح ((مختصر الطحاوي))، وشرح ((الجامع)) لمحمد بن الحسن، وشرح ((الإنشاء الحسن)) (الزركلي، خير الدين، الإعلام، ج ١، ص ١٦٥؛ الغزي، تقي الدين بن عبد القادر، الطبقات السننية، ج ١، ص ٤١٢-٤١٥؛ النشمي، عجيل جاسم، ١٤٠٠ هـ، الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص، ص ١٠). ولخص النشمي من الباب الخامس من كتاب أصول الفقه للجصاص في إثبات القول بالعموم وذكر الاختلاف فيه. فتكلم عن حكم اللفظ العام الظاهر إذا ورد مطلقا عاريا من دلالة الخصوص فبين المذاهب فيه كالآتي:

المذهب الأول: قول جمهور أهل العلم الحكم بعموم اللفظ في الأخبار والأوامر جميعا فلا يصرف شيء منها إلى الخصوص ولا يتوقف فيها إلا بدلالة.

المذهب الثاني: قول طائفة بالخصوص في الأوامر والأخبار جميعا وحكموا فيها بأقل ما يتناوله الاسم حتى تقوم دلالة الكل.

قطعي كموجب الخاص وتابعهم في ذلك القاضي أبو زيد^(١) وعامة المتأخرين منهم المصنف^(٢).

ومنها أن المطلق ينصرف إلى الكامل وهذا أصل مقرر في الفروع والأصول. قال شمس الأئمة السرخسي في أصوله المطلق ينصرف إلى الكامل دون الناقص، فإن الناقص موجود من وجه دون وجه ومع شبهة العدم فيه لا يثبت ما هو الحقيقة فيه فهذا تبين أن المطلق يتناول الكامل^(٣).

المذهب الثالث: الوقف فيهما جميعا. وبين مذهب الحنفية: وأنه القول بالعموم في الأخبار والأوامر جميعا. وذكر نقل الحصاص عن أبي الحسن الكرخي بأنه كان يقول بالعموم على الإطلاق (النسفي، عجيل حاسم، الإمام أحمد بن علي الرازي الحصاص، ص ١٤٣).

(١) - لعله القاضي أبو زيد، عبد الرحيم بن عبد السلام بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سعدوية ابن بشر اسحاق بن إبراهيم بن غياث الغياثي. وهو من أهل مرو، قدم بغداد حاجا في سنة ٤٦٥ هـ. وحدث عن أبيه وغيره. وسمع منه من أهلها علي بن الحسن بن مليح البزار وغيره. قال السمعاني: كان إماما مبرزا فاضلا عالما. وتوفي بمرو في جمادى الأولى من سنة ٤٨٤ هـ (الغزي، تقي الدين بن عبد القادر، الطبقات السننية، ج ٤، ص ٣٢٤).

(٢) - جاء في كشف الأسرار أن العام هو لفظ ينتظم جمعا من الأسماء لفظا أو معنى والعموم في اللغة الشمول. والظاهر اسم لكل كلام ظهر المراد به للسامع بصيغة. والحكم ثبوت ما انتظمه الظاهر يقينا عاما كان أو خاصا. وهذا هو مذهب مشائخ العراق منهم الشيخ أبو الحسن الكرخي وأبو بكر الحصاص وإليه ذهب القاضي أبو زيد ومن تابعه وعامة المعتزلة. وقال عامة المشايخ ومنهم الشيخ أبو منصور حكم الظاهر وجوب العمل بما وضع له اللفظ ظاهرا لا قطعاً (البخاري، علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد (ت ٧٣٠ هـ)، ١٣٩٤ هـ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ج ١، ص ٣٣، ٤٨).

(٣) - جاء في باب الأمر أن الأمر لما كان لطلب المأمور به اقتضى مطلقه الكامل من الطلب، إذ لا قصور في الصيغة ولا في ولاية المتكلم فإنه مفترض الطاعة يملك الإلزام. كما جاء في فصل

ومنها أنه يجوز التعليل بعلمين لحكم فلا يلزم من انتفاء علة انتفاء الحكم لجواز ثبوته بعلة أخرى. قال في التوضيح ولا يشترط العدم عند العدم لأنه قد يوجد بعلة أخرى^(١). قال في التلويح كالحديث يثبت بخروج النجاسة والنوم وغير ذلك^(٢).

بيان حكم الواجب بالأمر بأن الأداء في الأمر المؤقت يكون في الوقت، وفي غير الوقت يكون الأداء في العمر، لأن العمر فيه يمتزلة الوقت فيما هو مؤقت. وهو أنواع ثلاثة: كامل وقاصر وأداء يشبه القضاء حكماً. ونقل قول الشافعي رحمه الله: المطلق محمول على المقيد سواء كان في حادثة واحدة أو في حادثتين. وقوله إن الأمر بالشئ يقضي النهي عن ضده والنهي عن الشئ يكون أمراً بضده. فكما لا يجوز حمل المقيد على المطلق لإثبات حكم الإطلاق فيه لا يجوز حمل المطلق على المقيد لإثبات حكم التقييد فيه (السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٧، ٤٨، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧١).

(١) - جاء في الركن الرابع من القسم الأول من كتاب التوضيح في حل غوامض التنقيح للعلامة صدر الشريعة المحبوبي: "أعلم أن تخلف الحكم عن العلة المانع لا يقدح في العلية. أما عند القائلين بتخصيص العلة فلأن الشئ يمكن أن يكون علة والحكم يختلف عنه لمانع. وهذا التخلف لا يقدح في العلية. وأما عند من لا يقول بتخصيص العلة فإن العلة مجموع ذلك الوصف مع عدم المانع، فالوصف بكونه جزءاً للعلة. فمعنى قولنا أن التخلف لمانع لا يقدح فيها أن التخلف لمانع في كون الوصف جزءاً للعلة. ولا يشترط العدم عند العدم لأنه قد يوجد بعلة أخرى (البخاري، صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي، التوضيح في حل غوامض التنقيح، ورقة ٢٥٩).

(٢) - قال الشيخ سعد التفتازاني في التلويح على التوضيح في باب القياس: "الوجود عند الوجود والعدم عند العدم. كما أنه ليس بملزوم للعلية، فكذلك ليس بلازم لها لجواز أن لا يوجد الحكم عند وجود العلة الظاهرة بناء على مانع أو على عدم تمامها حقيقة وأن لا ينعدم عند عدمها بناء على ثبوته لعلة أخرى كالحديث يثبت بخروج النجاسة والنوم وغير ذلك. وقد يقال في تقريب هذا الكلام أن الوجود عند الوجود والعدم عند العدم لا يدل على صحة العلية. كما أن العدم عند الوجود والوجود عند العدم لا يدل على فسادها اعتباراً لحالة

ومنها أن الشيء إذا أقيم مقام غيره في حكم فإنه لا يقوم مقامه في جميع الأحكام، ذكره الفقيه أبو الليث في تأسيس الفقه و فرع عليه نظير مسئلتنا أو المشار إليها^(١).

الفصل الأول:

في ذكر المنقولات الصريحة في المسئلة المذكورة. قال الإمام حافظ الدين النسفي في الكثر : وإن جمع بين عبد ومدبر أو بين عبده وعبد غيره أو ملك ووقف صح في القن وعبده والملك^(٢). وقال في الوافي ولو جمع بين قن ومدبر ومكاتب وأم ولد وعبد وعبد غيه وملك ووقف صح في القن وعبده والملك^(٣). وقال في الكافي من جمع بين

الموافقة بحالة المخالفة في الصحة والفساد (الفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، التلويح إلى

كشف حقائق التنقيح، ورقة ١٥١) .

(١) - السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد، تأسيس الفقه، ورقة ٧٣.

(٢) - التدبير هو تعليق العتق بمطلق موته كإذا مت فأنت حر وأنت حر يوم أموت أو عن دبر مني

أو دبرتك . وجاء في ((البحر الرائق شرح كثر الدقائق)) في باب التدبير أن لو جمع بين مدبر وقن في البيع فإن بيع المدبر باطل لا يملك بالقبض وينبغي أن يسري الفساد إلى القن .

كما أشار جمال الدين النسفي في باب الوقف أن لو جمع بين وقف وملك وباعهما صفقة واحدة جاز بيع الملك . ولو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد

دل على أن القضاء بالوقف بمثلة القضاء بالملك، وفي الملك القضاء يقتصر على المقضى عليه وعلى من يتلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في الوقف (ابن نجيم، زين الدين

الحنفي، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ج ٤، ص ٢٦٦، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٠٧) .

(٣) - جاء في باب البيع الفاسد من الوافي أن لو جمع بين قن ومدبر ومكاتب وأم ولد وعبد وعبد

غيره وملك ووقف صح في القن وعبده والملك (النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد،

الوافي بعون الله الكافي، ورقة ٨٨) .

ملك ووقف وأطلق صح في الملك في الأصح^(١)، ونقله عنه في شرح الجمع لابن الضيا
المكي^(٢) ونقله أيضا البدر العيني والكمال ابن الهمام في شرحيهما على الهداية^(٣). وقال
في الوقاية وصح في قن ضم إلى مدبر أو قن غيره بحصته كملك ضم إلى وقف في
الصحيح^(٤). قال العلامة ابن فرشته في شرحها قيد به لأن بعضهم قال الوقف غير

(١) - ورد في باب البيع الفاسد : " وإن جمع بين قن ومدبر أو مكاتب أو أم ولد وبين عبده وعبد
غيره صح في القن وعبده بالحصة من الثمن خلافا لزفر رحمه الله ، له أن محل العقد المجموع
، ولا محلية للمجموع لانتهاء محلية البيع في المدبر والمكاتب وأم الولد لما لهم من حق العتق .
وقد جعل ذلك شرطا لقبول العقد في القن مفسد العقد كله كما لو جمع بين حر وعبد
... ومن جمع بين وقف وملك وأطلق صح في الملك في الأصح " (أبو البركات، عبد الله
بن أحمد حافظ الدين النسفي، الكافي شرح الوافي، ص ٥٨).

(٢) - جاء في الجزء الثالث بعنوان كتاب البيوع من شرح الجمع : " وفي الكافي لو جمع بين وقف
وملك وأطلق صح في الملك في الأصح . وقال الحلواني يفسد البيع فيهما ثم رجع وقال جاز
كما في العبد والمدبر " (أبو البقاء، بهاء الدين محمد بن أحمد بن الضياء محمد القرشب، شرح
مجمع البحرين، ورقة ٤٢).

(٣) - جاء في باب البيع الفاسد نقلا عن الكافي أنه لو جمع بين وقف وملك وأطلق صح في الملك
في الأصح (العيني، أبي محمد محمود بن أحمد، ١٤١١ هـ، البناية في شرح
الهداية، ج ٧، ص ٢٥٩)؛ كما جاء في فصل في أحكام البيع نقلا عن الكافي: من جمع بين
وقف وملك وأطلق صح في الملك في الأصح (ابن الهمام، كمال الدين محمد بن
عبد الواحد، شرح فتح القدير، ج ٦، ص ٤٥٩).

(٤) - جاء في ((شرح مختصر الوقاية)): " وصح البيع في قن ضم إلى مدبر، أو أم ولد أو مكاتب -
وقال زفر لا يصح - أو ضم إلى قن شخص غيره، أى غير البائع بحصته، أى حصة القن من
الثمن - وعند زفر لا يصح - كملك، أى كما صح بيع ملك ضم إلى وقف . وقيل لا يصح
في الملك . وهو عند مالك والشافعي في قول وأحمد في رواية، لأن الوقف محرر عن الملك
والتملك فصار كقن ضم إلى حر . وفي نوادر الفقيه أبي الليث والأصح أن البيع يجوز في

مملوك لأحد فصار ضم الملك إليه كضمة إلى الحر، لكن الصحيح أن الملك المضموم إلى الوقف يصير مملوكا لأن الوقف مال في نفسه^(١). وقال شيخ مشائخنا البرهان الطرابلسي في المواهب: أجزناه في المضموم إلى ناقص الرق وكذا في المضموم إلى وقف على الأصح^(٢). وقال في الدر والغرر وصح بيع قن ضم إلى مدير أو قن غيره وملك ضم إلى وقف^(٣). وقال في الفتاوى البرازية جمع بين وقف وملك يجوز في الملك^(٤). وقال في الخلاصة ولو ضم الوقف مع الملك فباعهما أجاب شمس

الملك لأن الوقف مال ولا هذا ينتفع به انتفاع الأموال، وإنما لا يباع لأجل حق تعلق به... بخلاف المسجد حيث يبطل العقد فيما ضم إليه لأنه ليس بمال ولهذا لا ينتفع به انتفاع الأموال فصار كالحر" (القاري، علي بن محمد سلطان الهروي، شرح مختصر الرواية، ج ٢، ص ٢٦). وجاء في وقاية الرواية: وصح في قن ضم إلى مدير أو قن غيره بحصته كملك ضم إلى وقف في الصحيح (برهان الشريعة، محمود بن عبد الله، وقاية الرواية من مسائل الهداية، ورقة ٩٠).

(١) - جاء في شرح مجمع البحرين قول محمد لا يجوز تملكه [الوقف] إلى تملك الموقوف بغير الموقوف إليه قيد بأنه ليكون الحكم اتفاقاً لأن الوقف إزالة الملك لا إلى مالك كالإعتاق (ابن فرشته، عز الدين بن عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين (ابن ملك)، شرح مجمع البحرين، ورقة ١٤٩).

(٢) - جاء في باب البيع الباطل والفساد والمكروه والتصرف في البدلين والزيادة فيهما من كتاب مواهب الرحمن قول برهان الدين الطرابلسي: "أجزناه في المضموم إلى ناقص الرق أو إلى وقف على الصحيح" (الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى، مواهب الرحمن في مذهب أبي حنيفة النعمان، ورقة ٩٤).

(٣) - جاء في باب البيع الفاسد: وصح بيع قن ضم إلى مدير أو قن غيره وملك ضم إلى وقف لأهل محل البيع عند البيع فبطلانها لا يسري إلى غيرها (قراومز، ملا خسرو، درر الأحكام في شرح غرر الأحكام، ورقة ٢٤٠).

(٤) - جاء في الفتاوى البرازية في فصل ما يجوز بيعه وما لا يجوز: جمع بين وقف وملك يجوز في

الأئمة الحلواني أنه لا يجوز كالمسجد . وقال ركن الإسلام علي السغدري يجوز في الملك ، ثم رجع شمس الأئمة إلى قول ركن الإسلام ومثله في شرح القُدوري للزاهدي^(١) ، والذخيرة^(٢) . وقال في فتاوى قاضي خان رجل باع أرضا فاستحق منها طائفة معلومة للطريق العام أو المقبرة لا يفسد البيع في الباقي لأن الوقف والطريق مال متقوم فلا يفسد فيما ضم إليه كما لو جمع بين قن ومدبر وباعهما صفقة جاز البيع في القن^(٣) . وقال في كتاب الوكالة رجل وكل رجلا ببيع ضيعة له فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فأراد المشتري أن يردها على الوكيل فأقر الوكيل بذلك له أن يردها على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على الموكل وإن رد على الوكيل بالبينة كان للوكيل أن يردها على الموكل وهو والرد بالعيب سواء . ثم هل يفسد البيع في الباقي ؟ قال بعضهم يفسد كما لو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة . وقال عامة المشائخ لا يفسد في الباقي وهو الصحيح لأن الوقف باق على ملكه بمثلة المدبر لا بمثلة الحر^(٤) .

الملك، أصله جمع بين قن وحر وباعهما يفسد سمي لكل منهما ثمنًا أم لا . هذا إذا باعهما معا، أما إذا باع أحدهما وقبل صح في القن تصحيحًا لتصرفه (ابن البراز، حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب الكردي الحنفي، ج ٣، ص ٣٧٤) .

(١) - جاء في باب البيع الفاسد من المجتبى وهو شرح مختصر القُدوري (الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ٢، ج ٨، ص ٧٢): "لو اشترى ضيعة فيها قطعة من الوقف، المبيع فاسد في الوقف والملك كحر وعبد . وقال ركن الإسلام السغدري جاز في الملك كعبد ومدبر، ثم رجع الحلواني إليه" (الزاهدي، مختار بن محمود بن محمد أبو الرجا نجم الدين، (ت ٦٥٨هـ)، المجتبى، ورقة ١٧٥) .

(٢) - البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز، ذخيرة الفتاوى، ج ٢، ورقة ٨١ .

(٣) - انظر هذه المسألة في باب البيع الفاسد (الأوزجندى، الحسن بن منصور أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، ١٤٠٠هـ، فتاوى قاضيخان، ط ٣، ج ٢، ص ١٤٨) .

(٤) - وردت هذه المسألة في فصل التوكيل بالبيع والشراء من كتاب الوكالة في فتاوى قاضيخان

وقال في تنمة الفتاوى وإذا جعل الولاية إلى رجل ومات ذلك الرجل في حال حياة الواقف فالأمر في نصب القيم إلى الواقف يقيم من أحب لأن العين في الصدقة الموقوفة وإن زال عن ملك الواقف حقيقة فهو باق على ملكه حكماً^(١). ألا ترى أنه جعل متصداً شرعاً بكل ما يحدث من الغلة كأنها حدثت في ملكه وتصدق بها، ولهذا سمى الشرع الصدقة الموقوفة الجارية إلى يوم القيامة. وإنما تكون جارية إلى يوم القيامة إذا اعتبرت الغلة الحادثة حادثة على ملكه وجعل هو متصداً بها صدقة جديدة. وهناك التدبير في التصرف وفي نصب القيم إليه لا إلى القاضي^(٢). كذا ههنا هكذا

(الأوزجندی، الحسن بن منصور أبي القاسم محمود بن عبدالعزيز، ١٤٠٠هـ، فتاوى قاضیخان، ط ٣، ج ٣، ص ٣٩).

(١) - البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد، تنمة الفتاوى، ورقة ٢٢٧.

(٢) - وجاء كذلك في الذخيرة: وإن مات القيم في حال حياة الذي حبس ولم يول أحداً من الحبس فإن القاضي يجعل القيم في ذلك من أحب، ولا يكون في ذلك شيء، كذا ذكر محمد رحمه الله هنا. وذكر الخصاف في كتابه أن للذي حبسه هو الذي يولي غيره. وهكذا ذكر هلال في كتابه. ووجه ما ذكر أن القيم لو ولي غيره ومات يجوز توليته. وإنما يملك القيم تولية غيره لولاية استفادها من جهة الذي حبسه، فلأنه يجوز للذي حبسه أن يولي غيره بولاية نفسه كان أولى. ووجه ما ذكر محمد رحمه الله أن الذي حبسه لما دفعه إلى قيم فقد خرج الحبس عن ملكه وعن يده وصار هو في حق الحبس بمنزلة سائر الأجانب. ألا ترى لو أراد أن يخرج من يد القيم ليس له ذلك وليس لسائر الأجانب يد. في هذا الأمر. فكذا لا يكون للذي حبسه فيه تدبير، فإن جعل حبساً وشرط أن يكون هذا القيم فيه فهو باطل على قول من يرى التسليم إلى المتولي شرطاً. وإن دفع ذلك إلى القيم لقوم. وشرط أنه إن مات القيم كان الأمر في نصب القيم إليه فذلك جائز على ما شرط. فإذا مات القيم قبل الذي حبسه كان الرأي في نصب القيم للذي حبسه اعتباراً لشرطه (البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين، الذخيرة، ورقة ١٩٧).

ذكرت المسألة في وقف الأصل وفي السير الكبير^(١). وقال في الفتاوى الظهيرية رجل ادعى على رجل أرضاً في يده أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملك فلان تقبل بينة المدعي لأن القضاء بالوقف بمثلة القضاء بالملك، وليس بمثلة القضاء بالحرية. ألا ترى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعهما صفقة واحدة جاز في الملك. ولو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل أن القضاء بالوقف بمثلة القضاء بالملك. وفي الملك القضاء يقتصر على المقضي عليه وعلى من يلقي المقضي عليه الملك من جهة، فلا يتعدى إلى الغير وكذا الواقف^(٢). وقال الإمام الزيلعي في شرح الكتر وفيما إذا جمع بين ملك ووقف روايتان

(١) - جاء في شرح السير الكبير فإن مات القيم في حياة الذي حبس ذلك أو بعد موته فالأمر فيه إلى مولاه القيم. فإن مات من غير تولية منه لأحد فإن القاضي يجعل القيم في ذلك من أحب وليس للذي حبسه من ذلك شيء. وإن دفع ذلك إلى قيم يقوم به واشترط أنه إن مات قبل الذي حبس ذلك كان الأمر إلى الذي حبس ذلك يجعل فيه من أحب جاز ما اشترط من ذلك لأنه إنما أخرج عن يده بهذا الشرط، فتراعى شرطه، كما لو شرط شرطاً آخر، لأن شروط الواقف تراعى، ثم هذا الشرط لا يمنع جوازه عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لما أخرجه من يده فقد تم الوقف والحبس، فصار هو كواحد من الناس، فكان العود إلى يده كالعود إلى يد غيره لا يبطل الحبس فالعود إلى يده مثله (السرخسي، محمد بن أحمد، ١٩٧٢ هـ، شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن حسن الشيباني، ج ٥، ص ٢١٠٩ - ٢١١١).

(٢) - وردت هذه المسألة في فصل بيان ما يقع به التناقض وتندفع به الدعوى من كتاب الدعوى والبيانات (ظهير الدين، محمد بن أحمد، الفتاوى الظهيرية، ورقة ٣٣١). كما وردت هذه المسألة أيضاً في فصل ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء أو بعده في فتاوى قاضيخان: أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملكة قالوا تقبل بينة المدعي لأن القضاء بالوقف عليه بمثلة استحقاق الملك وليس بتحريم. ألا ترى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعهما صفقة واحدة جاز بيع

• ففي رواية يفسد في الملك لأن البيع لا ينعقد على الوقف لأنه صار محرراً عن التملك والتملك فصار كما لو جمع بين حر وعبد^(١)، وذكر الفقيه أبو الليث في نوازله والأصح أنه يجوز في الملك لأن الوقف مال ولهذا ينتفع به انتفاع الأموال، غير أنه لا يباع لأجل حق تعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد فيما ضمَّ إليه كالمدير ونحوه بخلاف المسجد حيث يطل العقد فيما ضمَّ إليه لأنه ليس بمال ولهذا لا ينتفع به انتفاع الأموال فصار كالحر^(٢)، وتبعه العيني في شرحه على الكثر^(٣).

وقال في المحيط ولو باع الملك والوقف صفقة واحدة قيل فسد البيع في الملك لأن البيع لا ينعقد على الوقف لأنه صار محرراً عن التملك والتملك^(٤)، وهكذا ذكر

الملك. ولو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد، دل أن القضاء بالوقف بمثلة القضاء بالملك، وفي الملك القضاء يقتصر على المقضي عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك الوقف (الأوزجندی، فخر الدين حسن بن منصور، ط ٢، ج ٢، ص ٤٤١).

(١) - وبيع الحر لا يجوز كما جاء في صحيح البخاري: حدثني بشر بن مرحوم، حدثنا يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: «قال الله ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستولى منه ولم يعط أجره» (البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٧٠).

(٢) - ذكر الزيلعي هذه المسئلة في باب البيع الفاسد (الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٤، ص ٦١).

(٣) - العيني، أبي محمد محمود بن أحمد، البناية في شرح الهداية، ج ٧، ص ٢٥٩.

(٤) - جاء في المحيط البرهاني: وإذا اشترى ضيعة وفيها قطعة من الوقف كان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله يقول البيع فاسد في الوقف والملك كما لو جمع بين عبد وحر. وكان القاضي الإمام ركن الإسلام أبو الحسن علي السغدري يقول البيع جلتز في الملك كما

الفقيه أبو الليث في نوازل رجل اشترى قرية ولم يستثن المقبرة والمساجد ففسد البيع لأن بيع هذه الأشياء باطل لأن البيع إنما ينعقد لاحتمال النفاذ ، وبيع الوقف لا يتوهم نفاذه فصار كما لو باع حُرّاً وعبداً حتّى لو باع أرضاً فيها مسجد خراب لم يفسد البيع لأن في دخوله تحت البيع خلافاً لأن عند محمد لما خرب عاد إلى ملكيّهما للواقف أو لورثته، فيحتمل نفاذه بقضاء القاضي فصار كما لو باع عبداً ومُدَبِّراً. وقيل يصحُّ البيع في الملك وهو الأصح لأن البيع ينعقد على الوقف لأنه مالٌ مُتَقَوِّمٌ. ألا ترى لو أتلف انسان الوقف بأن هدم العقار أو أجرى الماء على الأرض حتّى صارت بحال لا يصلح للزراعة يغرّم قيمتها^(١). وهكذا ذكر هلال في وقفه. قال لو باع المتولي الوقف لا يجوز فإن هدم المشتري البناء فللوصي أن يضمن قيمة البناء البائع أو المشتري. فإن ضمنه البائع نفذ بيعه لأنه ملكه بالضمان فصار كأنه باع ملك نفسه. وإن ضمن المشتري لا ينفذ البيع ويملك أيضاً^(٢). فدل أن الوقف قابل للتملك والتملك فانهقد البيع عليه، وظهر فائدة انعقاده في حق صحة البيع على الملك كما لو باع قنّاً ومُدَبِّراً. انتهى.

لو جمع بين عبد ومُدَبِّر. ثم رجع ثمن الأئمة إلى قول ركن الإسلام (البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد، المحيط البرهاني، ورقة ٥٩-٦٠).

(١) - السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، النوازل من الفتاوى، ورقة ٧٣؛ البخاري، برهان الدين

محمود بن أحمد بن عبد العزيز، ذخيرة الفتاوى، ج ٢، ورقة ٨١.

(٢) - ذكر هلال الرأي أن لو خربت أرض موقوفة فليس للقيم بيع شيء من تربتها لإعمار ما بقي منه. وإذا ما ضرب المشتري النخل وهدم فينبغي للقاضي أن يخرج من هذه الصدقة والقاضي بالخيار إن شاء ضمن قيمة ذلك المشتري وإن شاء البائع الذي كان على الصدقة. فإن ضمن القاضي القائم بأمر هذه الصدقة جاز البيع فيما بين البائع والمشتري وينبغي للقاضي أن يعمر بقيمة ذلك الدار والأرض، وإن ضمن المشتري رجع على البائع بالثمن الذي أعطاه، ولا يجوز البيع بينهما (البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، كتاب أحكام الوقف، ص ٣١).

الفصل الثاني :

في اثبات المطلوب وتحريره واستنباطه من المنقولات المذكورة ونحوها . لا يخفى أن الكتب المذكورة معتمدة مشهورة وأصحابها ومن نقل عنهم أصحابها معروفون برفعة الشأن وعلو المقام . وقد نقلوا هذا الحكم أعني جواز بيع الملك المضموم إلى الوقف على وجه الإطلاق مع التصريح في عامتها بالتصحيح في عين المسألة . ويستحيل في العادة أن يتواطأ هؤلاء الأئمة الموصوفون بما ذكر على الخطأ في هذه المسألة بعدم ذكرهم لقيد واجب الذكر لأن تركه يقع في الوهم . إن الحكم المذكور جاز في غير ما فيه القيد المذكور بناء على الظاهر كما قدمنا ، والواقع خلافه على زعم القائل بالتقييد ، وهذا محذور وعظيم يجب تزيه هؤلاء الأئمة عنه مع أن الشارحين شأنهم تبين المشكل وتقييد المطلق وتفصيل المحمل . وكم شارح ذكر هذا الحكم خاليه عن قيد الخلو عن الحكم هذا فيما هو مطلق . ومن الألفاظ الصادرة منهم ما هو وارد بصيغة العموم كقول الكافي من جمع بين ملك ووقف صح في الملك لما عرف أن النكرة في سياق الشرط من صيغ العموم . وقد قدمنا أن الأصل إجراء المطلق على إطلاقه والعام على عمومه . بل أقول أن بعض العبارات السابقة نص على كَوْن الحكم في المسجل وغيره كالتعليل بكونه مالا مُتَقَوِّماً مُتَنَفِعاً به انتفاع الأموال إذ هذا شامل للمُسَجَّل وغيره لأن الحكم بالوقفية لا يخرج الوقف عن كونه مالا متقوما منتفعا به انتفاع الأموال ولا عن كونه يضمن بالاتلاف ولا عن كونه باقيا بما حكم ملك الواقف بدليل اتباع شرايطه فيه حتى لو شرط أن يعطى فلان دون فلان اعتبر شرطه حتى قالوا وهو أمر شايع شرط الواقف كنص الشارع بخلاف المسجد^(١) . فياليت شعري هل وجوب

(١) - ذكر هذه القاعدة ابن عربشاه في أرجوزته عن الوقف (انظر ص ١٠٢):

وشرط واقف أقول يتبع كنص شارع لهذا فاسمعوا

ومن شروط صيغة الوقف ألا تقترن بشرط ينافي حكم الوقف . فلو وقف أرضه على أن له أن

اتباع شرط الواقف فيما يجب اتباعه فيه مخصوص بغير المسجل أم شامل للمُسجل . هذا لا ينبغي للفقهاء أن يرتاب فيه وإذا كان مطلق الوقف الشامل للمسجل موصوفاً بالتقوم والمالية والملكية الحكومية^(١)، كفى ذلك في انعقاد العقد عليه في حق ما ضُم إليه . فإذا علمت ذلك ظهر لك فساد ما قيل . إن ما قلناه وعن تمة الفتاوى نقلناه كلام خال عن التحصيل وتعليه بأن جعل الشيء ملكاً حُكْمياً لا يفيد ملكية حقيقية بل يصير ملكاً مجازاً . ومقتضى التملك إنما هو الملكية الحقيقية لا الملكية المجازية خارج عن قانون البحث، إذ لم يقل بأن الوقف يملك حتى يرد أن التملك يقتضي كونه ملكاً حقيقياً بل إنه يتعقد بيعه في حق ما ضُم إليه فقط . ولا ينبغي أن يتوهم انعقاد العقد مستلزم لتعقب الملك إذ لنا عقود كثيرة لا يثبت الملك عقبها كالبيع بشرط الخيار والبياعات الموقوفة وما ذكره بعد ذلك من قوله فإن سمي الدم مثلاً ملك زيد مجاز لا

يبيعها ويتصدق بتمنيتها أو يهبها . . . كان الوقف باطلاً لأن حكم الوقف اللزوم، وهذا الشرط ينافيهِ (عشوب، عبد الجليل، كتاب الوقف، ص ٢٨) . مما دل على أن الأخذ بشروط الواقف مقيدة بعدم منافاة حكم الوقف . كما جاء في حاشية ابن عابدين بأن شرائط الوقف معتبرة إذا لم تخالف الشرع وهو مالك فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية . وله أن يخص صنفاً من الفقراء ولو كان الوضع في كلهم قرابة . ولا شك أن التصديق على أهل الذمة قرابة حتى جاز أن يدفع إليهم صدقة الفطر والكفارات عندنا فكيف لا يعتبر شرطه في صنف دون صنف من الفقراء (ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار: حاشية ابن عابدين، ج ٢، ص ٣٦١) . وأوضح المرغيناني أمثلة جيدة لذلك فقال: لو أن الواقف شرط ولايته لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي أن يترعها من يده نظراً للفقراء، كما له أن يخرج الوصي نظراً للصغار وكذا إذا شرط أن ليس لسلطان ولا لقاض أن يخرجها من يده ويوليها غيره لأنه شرط مخالف لحكم الشرع فبطل (المرغيناني، أبي الحسن لأبي بكر بن عبد الجليل، الهداية شرح بداية المبتدي، ج ٣، ص ١٩) .

(١) - أي كالمملك في الحكم . وهذا يعني أن هذه الصفات تجعل العقد في حق الحكم كالمعلق بالملكية الحقيقية .

يتصوّر التمليك به حقيقة المنازع مكابر لمقتضى بداهة العقل وكذا ما عطف عليه لا ينبغي للفاضل أن يلتفت إليه . فأى جامع بين تسميتك لشيء باسم ما وبين حُكم حَكَم به الشارع ثم إذا حققت المقام في معنى المطلق والعام ونظرت في العبارات التي نقلناها تحَقَّقَتْ أن بعضها عامٌ وبعضها مطلقٌ بلا كلام، كما أشرنا إليه . بل بعضها نص كما نبهناك عليه . وإن قول من قال الكلام في العين الموقوفة المضمومة إلى الملك وهي من الموجودات الخارجة التي يمتنع أيضاً فيها بالاطلاق والعموم لا في الألفاظ والعبارات ولا في المعاني العقلية والكمليات . على إنا نقول لا ينعقد بيع المطلق^(١) والمعنى الأعم لاتقاء المالية والملكية والتقويم عناداً ومكابرةً أو مغالطة ظاهرة . ومما يشهد لطلوبنا حكمهم بسماع دعوى الملكية في الوقف المحكوم به العام، افتي به السيد أبو شجاع^(٢) ومشى عليه قاضي خان . وقال في الفصول بعد ذكر قول س أنه لا يسمَعُ ويقولهما يفتي . فقول بعضهم ردّه الصدر الشهيد ليس بسديد لأن المنقول عنه

(١) - جاء في الحاوي الكبير: الشراء المطلق هو الشراء من غير اشتراط خيار، فيثبت فيه خيار المجلس بالعقد ولا يثبت فيه خيار الثلاث لفقد الشرط . وعكس الشراء المطلق الشراء المقيد بشرط خيار الثلاث، يثبت فيه خيار المجلس بالعقد وخيار الثلاث بالشرط . فإذا أراد البائع فسخ البيع في مدة الخيار، فذلك له على الأقاويل كلها، سواء كان في مدة خيار المجلس أو خيار الثلاث (البصري، أبي الحسن علي بن محمد، كتاب الحاوي الكبير، ج ٥، ص ٥٢) . وجاء عن ابن الهمام: البيع جائز وغير جائز، والجائز ثلاثة أنواع: بيع الدين بالعين وهو السلم، وبيع العين بالعين وهو المقايضة، وبيع العين بالدين وهو البيع المطلق (ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ١٨٤ - ١٨٥) .

(٢) - جاء في الجواهر المضية : أبو شجاع، ذكره الخاصي، في مسألة إذا شرع في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من التشهد ناسياً، ثم تذكر فقام إلى الثالثة . قال السيد الإمام أبو شجاع والقاضي الماتريدي: عليه سجود السهو كما هو جواب مشايخنا . وأبو شجاع هذا والقاضي الماتريدي كانا في زمن الإمام علي السغدّي، ومات السغدّي

وبقولهما يفتي . فقول بعضهم رده الصدر الشهيد ليس بسديد لأن المنقول عنه قوله لم نجد له رواية^(١) . قال في البرازية وفي الصغرى ادعى أن الأرض التي في يده وقف فلان بشرائط وأنه متوليه وبرهن وحكم بالوقفية، ثم جاء آخر يدعي أنها له بطريق الملك يسمع بخلاف ما إذا برهن العبد على رجل أنه اعتقه وبرهن وحكم له به ثم ادعى آخر أنه ملكه لا يسمع والقضاء بالعتق يكون قضاء على الكافة بخلاف الوقف . قال الصدر لم يجد له رواية، لكن أفتى السيد أبو شجاع بهذا . قال الحلواني والسعدي الوقف كالعتق في النفوذ على الناس كافة فلا يسمع لأنه إذا صح بشرائطه لا يطل إلا في مواضع مخصوصة^(٢) . وكذا في النوازل وفي الأجناس، إذ لا يخفى أن العبارة المذكورة

سنة إحدى وستين وأربعمائة (القرشي، محي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله ابن سالم بن أبي الوفاء، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ٤، ص ٥٣) . وهذا يعني أنه ليس للإمام أبو شجاع مصنفات مطبوعة أو مخطوطة، والله أعلم .

(١) - فمثلاً أشار ابن عريشاه في منظومته عن الوقف (ابن عريشاه، عبد الوهاب القرشي، إيضاح الوفاق والخلاف بين الأئمة في مسائل الأوقاف، مخطوطة رقم ٢/٨٠، مكتبة عارف حكمت، المدينة المنورة، ورقة ٢٤):

فايدة في الوقف حكم القاضي	عام على الناس أقول ماضي
.....
يعني إذا قضى القاضي أفهموا	أما أبو الليث الفقيه يحرم
بضديه الشهيد قال	ففهما حررت ذا المقالا

(٢) - ذكرت هذه المسألة في الفتاوى البرازية في كتاب الدعوى، ج ٥، ص ٣٤١ . كما جاء في البحر الرائق نقلاً عن قاضيخان: أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف بين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنه ملك قالوا تقبل بينة المدعي لأن القضاء بالوقف بمثلة استحقاق الملك وليس بتحريه . ألا ترى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعهما صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لا

لا تقتضي رده بل إنه لم يجد الرواية عن أبي حنيفة وأصحابه^(١). وكثير من المسائل لا رواية فيها عنهم وللمتأخرين فيها أقوال مخرجة على الأقوال المروية. وقد مر ترجيح السماع. ومما ينبهك على اختيار فتوى السيد أبي شجاع أن صاحب البزازية اقتصر عليه بعد ذلك في نوع الخصم. قال برهن على ذي يد بوقفية محدود وحكم به ثم جاء آخر وادعى الملك المطلق على المقضي له تقبل كما في الحكم بالملك المطلق بخلاف العتق لأنه حكم على الناس كافة^(٢). انتهى بفتوى السيد أبي شجاع وغيره على أن

يجوز بيع العبد، دل على أن القضاء بالوقف بمثلة القضاء بالملك. وفي الملك القضاء يقتصر على المقضي عليه وعلى من يتلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك الوقف. ثم قال بخلاف العبد إذا ادعى العتق على إنسان وقضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل أن هذا العبد ملكه لا تسمع دعواه لأن القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس بخلاف الوقف. قال الصدر الشهيد لم نر لهذا رواية ولكن سمعت أن فتوى السيد الإمام أبي شجاع على هذا. وفي فوائد شمس الأئمة الحلواني وركن الإسلام علي السغدي أن الوقف كالعتق في عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لأن الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يطل إلا في مواضع مخصوصة. وهكذا في النوازل (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٠٧).

(١) - قال السمرقندي: سئل أبو نصر عن رجل اشترى داراً فلم يقبضها حتى وقفها، قال لا يجوز الوقف لأن الوقف قد ينقض بعد صحته. ألا ترى أن الشفيع إذا جاء ينقض الوقف وليس كالعتق لأن العتق لا يحتمل النقض (السمرقندي، أبو الليث نصر ابن محمد، النوازل، مخطوطة ورقة ٧٥؛ الناطقي، أبو العباس أحمد، الأجناس، ورقة ١٠٨).

(٢) - نقل صاحب الفتاوى البزازية عن الفتاوى الصغرى أن لو ادعى رجل أن الأرض التي في يده وقف فلان بشرائطه وأنه متوليه وبرهن وحكم بالوقفية ثم جاء آخر يدعي بأنها له بطريق الملك يسمع بخلاف ما إذا برهن العبد على رجل أنه اعتقه وبرهن وحكم له به ثم ادعى آخر أنه ملكه لا يسمع والقضاء بالعتق يكون قضاء على الكافة بخلاف الوقف (البزاز، حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب، الفتاوى البزازية، ط ٣، ج ٥، ص ٣٤١) وأكد

عدم سماع الدعوى فيه لا يستلزم فساد بيع المضموم إليه . وقوله على تقدير الصحة فمدعي الصحة ناف بالحقيقة لتحقيق الوقفية لانتفاء ملك الواقف لا يبطلها بعد الصحة وال لزوم ولو سلم أنه يبطلها بناء على أن قضاء القاضي بالوقفية يوجب الصحة أو اللزوم . كما أن قضاء القاضي بشهادة الزور في الشراء مثلا توجب الملكية، فلا يقتضي ذلك وجود الملكية مع الوقفية لامتناع الجمع بينهما كما عرفت . فغاية ما لزم جواز عود الملكية الزائلة بسبب الوقف بناء على أن قضاء القاضي على هذا يحدث الملكية ويفني الوقفية على ما فيه التمحلات فيه تسليم للمطلوب على كل حال، إذ المطلوب هنا كون الوقف قابلا للتملك والتملك في الجملة . ولا حاجة إلى المعية حتى ينفيها ونعلله بامتناع الجمع بينهما . فإذا سلم بأن القضاء يزول الوقفية ويحدث الملكية، وقد كان وقفا مسجلا عامرا فقد حصل المطلوب ووجد الجامع بينه وبين المدير إذ كل منهما يملك بقضاء القاضي فصح قياسه عليه بلا شبهة . فقوله هذا القدر من الفرق بين الحر والوقف يعني عدم سماع دعوى الملك بعد القضاء بالعق وسماع دعوى الملك بعد القضاء بالوقف لا يجعل الوقف كالمدير، ولا يقتضي جواز بيعه قبل قضاء القاضي بالملكية . وبعد القضاء يصير ملكا لا وقفا إن أراد بذلك أنه يخلف المدير من تلك الحثية وأن المدير يجوز بيعه مع كونه مدبرا فليس الأمر كما زعم . قال مولانا قاضي خان في شرح الزيادات في باب العبد يشتريه واحد ثم يوجد حرا أو مدبرا، قال يرجع الباعة بعضهم على بعض^(١) . طعن القاضي أبو حازم^(١) وقال ينبغي أن يكون

صاحب البحر الرائق أن القضاء بالوقفية ليس قضاء على الكافة على المعتمد فتسمع الدعوى من غير المقضي عليه . وأما القضاء بالحرية فقضاء على الكافة فلا تسمع الدعوى بعده بالملك لأحد (ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ط ٢، ج ٥، ص ٢٠٨) .

(١) - الأوزجندی، فخرالدین حسن بن منصور، شرح الزيادات لمحمد بن الحسن الشيباني، ورقة ٧٤ . كما جاء في باب البيع الفاسد من فتاوى قاضي خان: رجل اشترى عبدين بألف

هذا بمنزلة استحقاق الملك لأن البيع ينعقد على المدير وأم الولد^(٢). ولهذا لو قضى القاضي بجواز بيع المدير ينفذ رواية واحدة، وفي أم الولد روايتان^(٣). والمدير يضمن

درهم لم يسم لكل واحد منهما ثمنا، فإذا كان أحدهما حرا فسد البيع عندهم جميعا وإن سمي لكل واحد ثمنا. فكذلك قول أبي حنيفة، وقال صاحبه رحمهما الله تعالى يجوز في القن وإن كان أحدهما مدبرا أو مكاتبا أو أم ولد وأجمل الثمن جاز في القن عندنا ويخير المشتري (الأوزجندی، فخرالدين حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ط ٢، ج ٢، ص ١٤١).

(١) - هو عبد الحميد بن عبدالعزيز القاضي، المعروف بأبي حازم. من أهل البصرة، توفي سنة ٢٩٢هـ. ولي القضاء بالشام والكوفة وكرخ وبغداد (الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ١٢، ج ٣، ص ٢٨٧).

(٢) أخرج البخاري في كتاب البيوع (حديث رقم ٢٠٩١): حدثنا ابن غنيم حدثنا وكيع حدثنا إسماعيل عن سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال باع النبي صلى الله عليه وسلم المدير، حدثنا قتيبة حدثنا سفيان عن عمرو سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول باعه رسول الله صلى الله عليه وسلم (البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري بشرح الكرمانلي، ط ٢، ج ٩، ص ٧٩). كما أخرج الترمذي في كتاب البيوع: حدثنا ابن عمر حدثنا سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلا من الأنصار دبر غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فاشتراه نعيم ابن عبد الله بن النحام. قال جابر عبدا قبطيا مات علم الأول في إمارة ابن الزبير (الترمذي، محمد بن عيسى، صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي، ج ٥، ص ٢٢٥).

- جاء في المبسوط: لا يجوز بيع المدير، وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجوز بيعه... والمعنى أن التدبير تعليق العتق بالشرط وذلك لا يمنع جواز البيع كما لو علقه بشرط آخر. والتدبير وصية حتى يعتبر من ثلث المال بعد الموت والوصية لا تمنع الموصي من التصرف بالبيع وغيره كما لو أوصى بربقته لإنسان. وهذا لأن الوصية إيجاب بعد الموت فتمنع الإضافة بثبوت حكم الوجوب في الحل، والحجة حديث نافع عن أبي عمر رحمه الله تعالى أن النبي صلى الله

بالعصب ويملك بذلك وكذا أم الولد عندهما. والصحيح ما ذكر في الكتاب لأفهما لا يدخلان في العقد ولا يملك ثمنهما ولا يجوز بيع المدبر بقضاء القاضي بل قضاء القاضي يوجب فسخ التدبير أولاً ثم ينفذ في القن فكان هو والحر سواء^(١). ومثله في شرح الزيادات لشمس الأئمة السرخسي^(٢). ففي كلام هذين الإمامين كما ترى التصريح

عليه وسلم قال: لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من الثلث. وتأويل حديث عطاء ما نقل عن أبي جعفر محمد بن علي رحمه الله تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنما بلع خدمة المدبر لا رقبته يعني به أنه أجرة والإحارة تسمى بيعاً بلغة أهل المدينة أو يحتمل أنه كان مدبراً مقيداً. وكان في وقت كان بيع الحر جائزاً ثم انتسخ (السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج ٧، ص ١٧٨). وفي النهاية في شرح الهداية: كالقاضي إذا قضى بجواز بيع المدبر قبل وجود الخصومة في ذلك فائدة لا يصير متفقاً عليه لأنه فتوى وليس بقضاء. وبعد وجود الخصومة إذا قضى القاضي صار متفقاً عليه (الصغاني، حسين بن علي بن حجاج، النهاية في شرح الهداية، ورقة ١٧٠).

(١) - جاء في شرح الزيادات للأوزجندی: لو قضى القاضي بجواز بيع المدبر ينفذ رواية واحدة وفي أم الولد روايتان. والمدبر يضمن كالعصب ويملك بدله. ولا يجوز بيع المدبر بقضاء القاضي بل قضاء القاضي يوجب فسخ التدبير أولاً ثم ينفذ في القن (الأوزجندی، حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، شرح الزيادات لمحمد بن الحسن الشيباني، ورقة ٧٥).

(٢) - لم يذكر فؤاد سزكين فيمن شرح الزيادات اسم السرخسي. ولكن للسرخسي كتاب ((النكت)) وهو شرح زيادات الزيادات للشيباني (سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، ص ٥٨-٥٩)، ولم ترد فيه هذه المسألة. ولكن جاء في باب الاختلاف في البيوع: لو وجد العبد حراً كان عتق البائع في الجارية باطلاً لأن بدل الحر لا يملك بالعقد. فإن الحر ليس بمال والبيع مبادلة مال بمال، فعند انعدام المالية في أحد البديلين لا ينعقد البيع أصلاً. وبدون انعقاد البيع لا يثبت الملك بالقبض كما في المشتراة بمئة أو دم (السرخسي، شمس الأئمة، المبسوط، ج ١٢، ص ٣٩).

بأن المدبر كالحرفلو دل تشبيهه به على عدم صحة بيع القن المضموم إليه لكان مخالف لما اتفقوا عليه فعلمنا أن التشبيه به إنما هو في عدم صحة بيعه نفسه . وكذا ما ورد من قولهم في بعض المواضع الوقف المسجل كالحرفليس مرادهم إلا هذا، أعني عدم جواز بيعه نفسه . وأما ما ضمه إليه فقد اتفقت نصوصهم على صحة بيعه كما مر . ويتعين حمل كلام شخص أو أشخاص على ما هو محتمل لفظهم احتمالاً قريباً لتوافق كلمات العامة المتواترة المتداولة عنهم، الظاهرة فيما أريد بها من العموم والاطلاق بخلاف حمل كلام العامة على ما هو احتمال بعيد مخالف للأصل ليوافق كلام بعض على احتمال بعيد كصاحب تنمة الفتاوى وصاحب الذخيرة ، بل ممتنع إذ كون المشبه مشاركا للمشبه به في جميع صفاته ممتنع كما اعترف به . وقد قدمت في المقدمة الأصل فتذكره . وتتعين^(١) الملك في حمل كلام من أطلق أن الوقف باق على ملك الواقف على الملك الحكمي كقول قاضي خان هل يفسد العقد في الباقي؟^(٢) . قال بعضهم

(١) - والأصح قول ويتعين الملك . . .

(٢) - جاء في باب البيع الفاسد: إذا وجد جميع ما اشترى فاسدا لا ينتفع به فإن كان قليلا يسترد كل الثمن وإن كان كثيرا . . . يرجع بالنقصان ولا يسترد الثمن لأن الكثير قد يصلح علما للدواب وله قيمة عند الناس فلا يسترد الثمن . فالقياس أن يبطل بيع الفاسد ويفسد العقد في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وفي الاستحسان إذا كان الفاسد قليلا يجعل عفوا ولا يسترد شيئا من الثمن . قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الواحد في المائة قليل يجعل عفوا . وأما البيض إذا وجد مذر لكنه لا يبلغ نصف المبيع قال بعضهم له أن يرد الفاسد ويمسك الباقي بخصته من الثمن . وإن كان الفاسد نصف ما اشترى جاز البيع فيما ليس بفاسد بخصته من الثمن كما في الجوز . وقال بعضهم يفسد العقد في الكل وإن كان الفاسد أكثر من النصف لا يجوز العقد أصلا عند الكل . وقال عامة المشائخ رحمه الله تعالى فسد البيع في الباقي وإن كانت الفاسد واحدة من الألف لأن الفاسد منها ليس بمال فيفسد العقد في الكل كما لو اشترى ألف جلد فوجدوا واحدا

تفسد^(١) كما لو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة . وقال عامة المشائخ لا تفسد في الباقي وهو الصحيح لأن الوقف باق على ملكه بمقتلة المدبر لا بمقتلة الحر . فيحمل على الحكمي لما قررنا ، ولأن التعليل المذكور بعينه ذكره غيره مقيدا بالحكمي بخلاف مسألة بيع الملك المضموم إلى وقف فإننا لم نر في كلام أحد تقييدها بغير المسجل . نعم وجد تقييدها في كلام بعضهم بغير المسجد فيحتمل أنه تصحف بالمسجل^(٢) . وسيجيء تحقيق الفرق بينهما وبهذا يندفع قول بعضهم قولهم بأن الوقف باق على ملكه تصريح بأن وضع المسألة إنما هو في الوقف غير المسجل لأن المسجل منه لا يكون باقيا على ملكه وكفي به شهيدا لتعيين المراد في التنازع فيه وأعجب من هذا أنه أجاب عن تمسكنا بكلام قاضي خان المذكور بقوله كلام البعض مبني على أنه يكون المراد بالوقف المسجل . وكلام عامة المشائخ مبني على أن يكون المراد غير المسجل . فياليت شعري هل قاضي خان ونظراؤه من العلماء الأكابر الذين لا يخالف كلامهم إلا مكابر كانوا غافلين عن التنبيه لهذا التوفيق وقاصرين عن ما وصل إليه من التدقيق حتى حرفوا بتصحيح أحد القولين ورجحو أحد الرأيين المختلفين . ولا خلاف في الحقيقة بين المشائخ ، هذا لا يجوز من له في العلم قدم راسخ . فظهر أنه لا فرق بين الثلاثة ، أعني الوقف والمدبر والحر في عدم صحة البيع أو عدم الملك بالقبض . فيصح تشبيه الوقف بالحر من جهة عدم صحة البيع أو عدم الملك بالقبض كما يصح تشبيه المدبر بالحر من الجهة المذكورة . ولا يصح تشبيه الوقف بالحر من حيث أنه لا

منها جلد ميتة أو ألف شاة فوجدوا واحدة منها ميتة لا يجوز البيع أصلا (الأوزجندی، فخرالدین حسن بن منصور، فتاوی قاضیخان ، ط ۲، ج ۲، ص ۱۴۱-

۱۴۲) .

(١) - والأصح قول : قال بعضهم يفسد . . .

(٢) - انظر ((شرح مختصر الوقاية))، ج ۲، ص ۲۶ .

يصح بيع القن المضموم إليه . كما لا يصح تشبيه المدبر من تلك الحيثية . ومن لم يميز
حيثيات الأشياء خبط خبط العشواء . ولو لا الحيثيات لاتحدت الحقائق . ومن هنا ظهر
أن جعل بيع المدبر فاسداً بالمعني الخاص فاسدٌ . ولعل هذه شُبُهته في الفرق بين بيع
المدبر وبيع الوقف المسجل فجعل هذا باطلاً وذاك فاسداً وقد تحققت^(١) بطلانه وأنه
كالحر من حيث بطلان بيعه . قال صاحب الهداية بعد نقل عبارة القدوري فاسد معناه
باطل^(٢) . ومن عجيب ما وقع لي مع القائل المذكور أي قلت له بيع المدبر - قال
صاحب الهداية - باطل . فقال معناه فاسد . فهل يتأتى مثل هذا بعد تفسير الفاسد
بالباطل أن يفسر الباطل به . قال الكمال بن الهمام - وقد استشكل حكم صاحب
الهداية - بأنه يوجب كونه كالحر^(٣) . ولو كان كالحر لبطل بيع المضموم إليه

(١) - والأصح قول: وقد تحققت بطلانه . . .

(٢) - جاء في باب البيع الفاسد: قوله (ولقب الباب الفاسد . . . الخ) أقول ولعل الأولى أن يقال في
وجه التلقب أراد بالفاسد المعنى الأعم للباطل (البايري، أكمل الدين محمد بن محمود، شرح
العناية على الهداية، ج ٥، ص ١٨٦) . وقال أكمل الدين أيضاً: وبيع أم الولد والمدبر
والمكاتب فاسد، أي باطل وإنما فسر به بذلك لئلا يتوهم أنه يفيد الملك باتصال القبض
والأمر بخلافه . والدليل على ذلك ما ذكره بقوله لأن استحقاق العتق قد ثبت . . . الخ .
وتحقيقه أن بين استحقاق وثبوت الملك بالبيع منفاة لأن استحقاقه عبارة عن جهة حرية لا
يدخل عليها الإبطال وثبوت الملك يبطلها، وأحد المتنافيين وهو الاستحقاق ثابت . . .
وكذلك المنفاة ثابتة بين انعقاد سبب الحرية في المدبر في الحال وبين ثبوت الملك بالبيع
لتنافي اللوازم لأن الملك مع الحرية لا يجتمعان فكذلك سبب الحرية والبيع، وأحد المتنافيين
وهو سبب الحرية ثابت في الحال (البايري، أكمل الدين محمد بن محمود، شرح العناية على
الهداية، ج ٥، ص ١٨٩) .

(٣) - جاء في باب البيع الفاسد: "قوله إذا كان أحد العوضين أو كلاهما محرماً فالبيع الفاسد
كالبيع بالميتة والدم والخمر وكذا إذا كان أحدهما غير مملوك كالحر . هذا لفظ

كالمضموم إلى الحر وهو متنفذ .

وأجيب بأن المراد من قولهم باطل أنه لا يملك بالقبض كما لا يملك بالحر فكان مثله . فلو قال فاسد ظن أنهم يملكون ، وإما يملك القن المضموم إليهم فلدخولهم في البيع لصلاحتهم لذلك بدليل جواز بيع المدير من نفسه . ولذا لو قضى قاض بجواز بيعه نفذ وكذا أم الولد في أصح الروايتين . وهذا الجواب ربما يوهم أنه فاسد ولكنه خص حكم الفاسد بعدم الملك بالقبض . والحق أنه لا حاجة إلى الحكم بتخصيص فهو باطل وحكمه حكمه . وجاز أن يختلف أفراد نوع شرعي في الحكم الشرعي لخصوصية . فإن قيل التخصيص لازم على كل حال فإنه إن كان فاسدا فلا يملك بالقبض فهو تخصيص . وإن كان باطلا فهو يدخل في البيع حتى ملك القن المضموم إليه . وهذا تخصيص للبطل فليكن فاسدا مخصوصا من حكم الفاسد . ولا حاجة إلى تأويله بالبطل . قلنا نحن لم نعط حكم البطل أنه لا يدخل في العقد بوجه ليلزم تخصيصه .

القدوري . وقد ذكرنا آنفا أن لفظ فاسد يراد به ما هو أعم من الباطل لأن أحد العوضين يصدق على كل من المبيع والتمن إما حقيقة أو تغليا . كما قيل بناء العوض خاص بالمبيع لأنه يراد به المعوض . ولا شك أن المبيع إذا كان محرما لا يصح . فإن كان مالا فالبيع باطل كالخمر . وكذا الثمن إذا كان محرما (ميتة) فهو باطل . فلذا قال المصنف رحمه الله (هذه فصول جمعها) أى في حكم واحد وهو الفساد (والواقع أن فيها تفصيلا) يعني ليس كلها فاسد فإن منها ما هو باطل . وهذا مما يبين لك أن المعروف في فقهاءنا التباين بين الباطل والفساد . فإن الأعم لا ينفي عن الأخص . قال: فتقول البيع بالميتة والدم باطل ، لا فاسد بإجماع علماء الأمصار . وكذا بالحر بأن يجعل الميتة والحر ثمنا لثوب مثلا وذلك لانعدام ركن البيع الذي هو مبادلة المل بالمال فإن هذه الأشياء لا تعد مالا عند أحد (يعني من له دين سماوي)، فلذا كان البيع بالحر باطلا وإن كان مالا عند بعض الناس . وأما البيع بالخمر والخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال ، فإنه كلا من الخمر والخنزير ملل عند البعض وهم أهل الذمة " (ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ١٨٦) .

ويتخذ اللازم على تقدير تأويل الفاسد بالباطل وعدمه، إنما قلنا حكمه أنه لا يملك بالقبض . غاية الأمر أنه اتفق أن ما هو مبيع باطل يدخل في العقد كالمدير، وبعضه لا يدخل كالحر . وأصل السؤال فاسد لأنه مغالطة لأن قوله في الكبرى لو كان كالحر لم يملك القن المضموم إليه ممنوع، وإنما يلزم لو كان مثله من كل الوجوه وهو منتف . فصار حاصل الصورة لو كان باطلا كان كالحر في بعض الوجوه . ولو كان مثله في بعض الوجوه لم يملك القن المضموم إليه وح فقدم الإستلزام ظاهر . انتهى كلام الكمال^(١) . وإنما نقلناه هنا بتمامه لاشتماله على الشهادة الواضحة لدعانا، وليعلم أي لا أقول بفساد بيع الوقف المحكوم به العامر لظهور أن لا ملازمة بين صحة بيع المضموم إلى شيء وفساد بيعه . ثم لو قلنا بفساده كما هو مقتضى عبارات بعضهم كثيرا في الأصول والفروع لا نقول أنه يملك بالقبض لما عرفت في المدير . فإن قلت كما أن الوقف قابل للتملك بطريق الخراب أو بطريق الاستبدال والمدير قابل له بقضاء القاضي . كذلك المسجد العامر قابل له بعروض الخراب له . والحر قابل له بطريق الرق عليه في الجملة كما لو ارتدت ولحقت وسبيت فاشترك الكل في قبول الملك . قلت نمنع قبول المسجد الملك بناء على ما هو الراجح من قول أبي يوسف رحمه الله^(٢) .

(١) - قال ابن الهمام: " المراد بالمدير (المدير المطلق) . . . واستشكل حكم المصنف [صاحب الهداية] بأن بيع المدير وأخويه باطل فإنه يوجب كونهم كالحر . ولو كانوا كالحر لبطل بيع القن إذا جمع مدير أو أم ولد أو مكاتب، كما إذا ضم إلى حر وهو منتف، بل يصح بيع القن ويلزم مشتريهما حصته من الثمن المسمى" . ثم وردت الإجابة المذكورة (ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ١٨٩-١٩٠) .

(٢) - جاء في الفتاوى التتارخانية في فضل المساجد نقلا عن الحاوي أن لو هدم رجل داره وجعلها مسجدا صلى فيه جماعة ثم أراد أن يهدمه ويصيره دارا، قال لم يكن له ذلك . ولو فعل ذلك قبل أن يصلي فيه أحد بالجماعة له ذلك، وكذا لو صلى الناس فيه ولكن بلا جماعة (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التتارخانية، ج ٥، ص ٨٤١) . كما جاء في الفتاوى

ولئن سلمنا فهنا فرق جامع وهو أن المالية والتقوم والملكية الحكمية ثابتة في المدبر والوقف حالا ومالا. وفي المسجد والحر من يقول به إنما يثبت مالا. وثم فرق آخر مختص بالحر وهو أن الآدمي لم يخلق في الأصل للتمليك والتملك وإنما عرض له ذلك بواسطة الرق الذي هو أثر الكفر. فإذا سقط بالاعتاق عاد إلى الأصل من كونه ليس بمال بخلاف الوقف غير المسجد فإنه مال منتفع به انتفاع الأموال والمالك باق فيه من وجه ولو مسجلا. كما أن المدبر وأم الولد مال. وقد ثبتت الحرية لهما من وجه فصح الجامع بين المدبر والوقف ولو مسجلا. ووضح الفرق بينه وبين الحر والمسجد بعدم المالية فيهما. فلا يصح قياسه عليه من تلك الحيثية. وقد قدمنا أنه إذا قام الشيء مقام غيره في حكم فإنه لا يقوم مقامه في جميع الأحكام كما ذكره الفقيه أبو الليث^(١). ومما يتضح به ما قلناه أن أم الولد لا تقوم لها عند الامام حتى لو هلك عند المشتري لا تضمن^(٢). ونقل في الكف الكبير عن فصول الأستروشي لا ينفذ بيعها

التارخانية أنه إذا جعل رجل أرضه مسجدا فخرّب ما حول المسجد من المحلة واستغنى أهل المحلة عن ذلك المسجد، عاد إلى ملك بانيه إن كان حيا وإلى ملك وارثه إن كان ميتا عند محمد. وفي الخانية: والفتوى على قول أبي يوسف أنه لا يعود إلى ملكه أبدا. وفي السير الكبير: إذا خربت القرية التي فيها المسجد وجعلت مزارع وخرب المسجد فلا يصلح فيه أحد، فلا بأس بأن يأخذه صاحبه ويبيعه ممن يجعله مزرعة لنفسه، وهو قول محمد. وقال أبو يوسف لا يعود إلى ملك الباني إن كان حيا ولا إلى ورثته إن كان ميتا وهو مسجد أبدا على حاله (الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التارخانية، ج ٥، ص ٨٤٦).

(١) - السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، تأسيس الفقه، ورقة: الأستروشي، أبو الفتح محمد الدين محمد بن محمود، الفصول، ورقة ٧٦.

(٢) - جاء عن ابن الهمام: "وإن ماتت أم الولد أو المدبر في يد المشتري فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة. وقالوا عليه قيمتهما. وهو رواية عنه لهما أنه مقبوض بالبيع فيكون مضمونا عليه كسائر الأموال وهذا لأن المدبر وأم الولد خلان تحت البيع يملك ما يضم إليهما في البيع.

بقضاء القاضي في أظهر الروايات^(١). ومع ذلك صح بيع القن المضموم إليها رواية واحدة. فالوقف المسجل الذي هو مال متقوم مضمون بالإتلاف قابل للتملك منتفع به انتفاع الأموال يصح بيع ملك ضم إليه بالطريق الأولى. ولا يضرنا موته لا يصح القضاء ببيعه حينئذ بعد ما بيناه من كونه مالا متقوما، وقضاء القاضي لا يبتنى عليه صحة البيع، إنما هو فرع كون المحل قابلا. ألا ترى أن قضاء القاضي بحل متروك التسمية لم يعتبر في صحة بيع ما ضم إليه من ذبيحة لعدم القابلية فعلم أن يعود قضاء القاضي دليل على كون المحل قابلا لا مؤثر فيه القابلية^(٢).

كما جاء في شرح العناية على الهداية أن الروايتين عن المدبر. أما أم الولد فباتفاق الروايات عنه لا يضمن المشتري ولا الغاصب قيمتها إذ لا تقوم لأم الولد عنده (ابن الهمام، كمال الدين، شرح فتح القدير؛ البابري، أكمل الدين، شرح العناية على الهداية، ج ٥، ص ١٩٠).

(١) - الأستروشنى، أبو الفتح نجد الدين محمد بن محمود، الفصول، ورقة ٧٦. وجاء في المحيط البرهاني: قضاء القاضي بجواز بيع أم الولد يتوقف على إمضاء قاضي آخر وهو الأصح. والوجه في ذلك أن العلماء على أن بيع أم الولد هل بقي مختلفا فيه؟ قال أصحابنا لم يبق مختلفا فيه كما ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن الإجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم. ومن العلماء من قال لا يرفع فبقي مختلفا فكان في كونه مختلفا فيه اختلاف فيتوقف على قضاء قاض آخر، فإن أمضاه قاض آخر بعده لا يكون لأحد بعد ذلك إبطاله. وإن أبطله قاض آخر بطل ولا يكون لأحد بعد ذلك إمضاؤه (البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ورقة ٧٨).

(٢) - جاء في كتاب الذبائح في شرح العناية على الهداية: إذا ترك الذابح التسمية عند الذبح اختياريا كان أو اضطراريا عامدا أو ناسيا، قال الشافعي بشمول الجواز ومالك بشمول العدم، ... وعلمائنا فصلوا في هذا، فإن تركها عامدا فالذبيحة ميتة لا تؤكل وإن تركها ناسيا أكل. كما جاء في باب البيع الفاسد: أن متروك التسمية عامدا كالميتة والمكسب وأم الولد كالمدبر ... مما يوجب انتفاء محلية البيع بالإضافة إلى المجموع إذ يصدق أن الكل حيث هو كل ليس بمال ولهما في الأول أن الفساد لا يتعدى محل المفسد وبعد تفصيل الثمن

كما أن الضمان بالإتلاف دليل على التقوم فالمالية وكون المحل قابلا فإن عدم ذلك الدليل فقد وجد دليل غيره . ولا يلزم من عدم دليل على شيء عدم ذلك الشيء . ولقد قال الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح الزيادات فيما إذا اشترى مكاتب ابنه لم يستطع رده بالعيب ولا الرجوع بحصته من الثمن بمثالة الحر لو اشترى عبد أو كاتبه ثم وجد به عيبا لم يستطع رده ولا الرجوع بحصة العيب إلى أن قال وهذا بخلاف ما لو دبره لأن التدبير لازم لا يحتمل الفسخ فيتحقق به البأس عن رده^(١) . ولا يقال يحتمل الفسخ بقضاء القاضي لأن ما يظهر بقضائه عن اجتهاد في المجتهادات لا

يقتصر المفسد وهو عدم المحلية على الحر ونحوه فلا يتعدى إلى غيره لأنه حينئذ بلا موجب لأن كلا منهما قد انفصل عن الآخر بتفصيل الثمن (البارقي، أكمل الدين، شرح العناية على الهداية، ج ٥، ص ٥٤، ٢٢٥) .

(١) - لاحظ الهامش رقم ٢ في ص ١١ . وقد جاء عن الأوزجندی أن : مكاتب اشترى أباه أو ابنه يصير مكاتبا معه لما قلناه . فإن وجد به عيبا لا يرده بالعيب لما قلنا أن الكتابة مانعة من الرد . ولا يرجع بنقصان العيب لأنه لما صار مكاتبا ودخل في كتابته بأن كان المولى كاتبه قصدا . ولو فعل ذلك لا يرجع لنقصان لأنه بدل عن الرد بالعيب حتى لا يرجع بالنقصان إلا عند العجز عن الرد بما لم يقع الناس عن الأصل ألا يصار إلى البدل ولم يقع الناس لأن الكتابة قابلة للفسخ بمثالة البيع بخلاف التدبير . فإن عجز المكاتب ورد في الرق فللمولى أن يرد ابنه على بايغته بالعيب لأن الموجب للرد قائم وهو العيب . وإنما لمتنع المانع وهو الكتابة . وقد بطلت . والذي يلي الرد هو المكاتب لأنه هو العاقد وحقوق العقد ترجع إلى العاقد (الأوزجندی، حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، شرح الزيادات لمحمد بن الحسن الشيباني، ورقة ١١٠-١١١) . وفي المبسوط: لأن من دخل في كتابة المكاتب فحال كحال المكاتب، ومن لم يدخل في كتابته فهو محجور عليه فلا تصح كفائه ولا عتقه ولا التصرف بالمبيع وإن كان بإذن المكاتب لأن إذنه إنما يعتبر فيما يملك مباشرة بنفسه، والمكاتب ليس من أهل التنجيز (السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ط ٢، ج ٨، ص ٢٠، ٦٠) .

ينبغي عليه الفروع . انتهى . وأقول يجب أن يقيد الحكم المذكور في المتون والشروح .
 يكون الوقف مسجلاً لوجهين أحدهما أن يطلق بحيث يشمل ما قدمنا أن المطلق
 ينصرف إلى الكامل، والمحكوم به هو الكامل في الوقفية . الثاني أنه يلزم على تقدير
 تقييده بغير المسجل اشتغال كلام هؤلاء الكمل على نوع من الفساد، وذلك لأن
 الحكم المذكور منقول على وجه الاتفاق بين الإمام وصاحبيه . وقد علم أن الوقف لا
 يكون وفقاً لازماً ويثبت له حكم جديد عند الإمام إلا بعد القضاء^(١) . وأما قبله فهو
 باق على ملكه حقيقة حتى يجوز له ما شاء من التصرفات من بيع وهبة وغيرهما . قلل
 الشيخ قاسم الحنفي لا موجب للوقف عند الإمام إذا لم يجعل الشارع هذا الإنشاء سبباً
 لحصول أثر شرعي لم يكن قبل صدوره . فإن حبس العين على ملكه كان ثابتاً قبل
 قوله وقفتُ ومشيئه التصديق بالمنفعة . كذلك كما شرح لذلك شرح الهداية^(٢) ، فننبه

(١) - جاء عن الشيخ محمد الأنباري أن الوقف عند الإمام أبي حنيفة لا يصير لازماً إلا بواحد من
 أمرين: أحدهما أن يحكم به القاضي بدعوى صحيحة وبينة بعد إنكار المدعي عليه فحينئذ
 يلزم لكونه مجتهداً فيه (الأنباري، نحمد زيد، كتاب مباحث الوقف، ط ٢، ص ٤) .

(٢) - جاء في فتح القدير : وقال أبو يوسف (يزول ملكه بمجرد القول، وقال محمد لا يزول حتى
 يجعل للوقف ولياً ويسلمه إليه) . قال رضي الله عنه الوقف لغة هو الحبس تقول وقفت
 الدابة أوقفقتها بمعنى واحد، وهو في الشرع عند أبي حنيفة حبس العين على ملك الواقف
 والتصدق بالمنفعة بمثالة العارية، ثم قيل المنفعة معدومة فالتصدق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز
 الوقف أصلاً عنده وهو الملفوظ في الأصل . والأصح أنه جائز عنده إلا أنه غير لازم بمثالة
 العارية، وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه إلى الله
 تعالى على وجه تعود منفعه إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث . وجاء في
 شرح سعدي جلبي على شرح العناية على الهداية: وما عرفه أن أبو حنيفة رحمه الله يقتضي
 أن لا يصح الوقف لأنه قال والتصدق بالمنفعة والتصدق بالمعدوم لا يصح . وقوله (وهو
 راجع) إلى قوله (فلا يجوز الوقف أصلاً عنده وهو الملفوظ في الأصل) يعني المبسوط، ولكنه

لهذا فقد غلط فيه جماعة لهم صيت كاذب . انتهى .

قلت وأراد بقوله كما شرح قول الكمال ابن الهمام وإذا لم يزل عند أبي حنيفة قبل الحكم يكون موجب القول المذكور حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة، وحقيقته ليس إلا التصديق بالمنفعة . ولفظ حبس إلى آخره لا معنى له لأن له بيعه متى شاء، وله أن يترك ذلك متى شاء . وهذا القدر كان ثابتاً له قبل الوقف بلا ذكر لفظ الوقف . فلم يفد لفظ الوقف شيئاً^(١) . فإذا تقرر هذا ظهر أن معنى الكلام

نقله بالمعنى لا بعين لفظه، فإن لفظ المبسوط: "فأما أبو حنيفة فكان لا يميز ذلك"، ثم قال فمراده أنه لا يجعله لازماً . فأما أصل الجواز فثابت عنده كالعارية تصرف المنفعة إلى جهة الوقف وتبقى العين إلى ملك الواقف فله أن يرجع ويجوز بيعه ويورث عنده . ولا يلزم إلا بطريقتين: قضاء القاضي بلزومه لكونه مجتهداً فيه، وإخراجه مخرج الوصية بأن يقول أوصيت بغلة داري فحينئذ يلزم وعندهما هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف إلى الله تعالى على وجه تعود المنفعة إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يورث (ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ٤٠؛ سعدي جلي، سعد الله بن عيسى، حاشية شرح العناية على الهداية، ج ٥، ص ٤٠) .

(١) - ذكر الباربتي في شرحه على الهداية: قال أبو يوسف (يزول بمجرد القول) مما يعني صحة الوقف . وقال محمد (لا يزول حتى يجعل للوقف متولياً ويسلمه إليه) بعد ذلك القول وبه أخذ مشايخ بخارى . وإذا لم يزل عند أبي حنيفة قبل الحكم يكون موجب القول المذكور حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة . وحقيقته ليس إلا التصديق بالمنفعة ولفظ حبس إلى آخره لا معنى له لأنه له بيعه متى شاء وملكه مستمر فيه كما لو لم يتصدق بمنفعته فلم يحدث الواقف إلا مشيئة التصديق بمنفعته . وله أن يترك ذلك متى شاء، وهذا القدر كان ثابتاً له قبل الوقف بلا ذكر لفظ الوقف، فلم يفد لفظ الوقف شيئاً . وهذا معنى ما ذكر في المبسوط من قوله كان أبو حنيفة لا يميز الوقف وهو ما أراد المصنف بقوله (وهو اللفظ في الأصل) يعني المبسوط . وحينئذ فقول من أخذ بظاهر هذا اللفظ فقال الوقف عند أبي حنيفة لا يجوز صحيح لأنه ظهر أنه لم يثبت به قبل الحكم حكم لم يكن،

على تقدير التقييد بغير المسجل يصير من جمع بين ملك وملك صح في الملك . ومثل هذا لا يصدر عن فاضل فضلاً عن هؤلاء الأمثال . فلو كان كما زعم القائل بالتقييد لكان الواجب أن يعلل الحكم المذكور بكونه ملكاً حقيقة لظهوره ولا يعدل إلى التعليل بالمالية والتقوم ثم الاستدلال عليه بضمانه عند الاتلاف وبالملكية الحكمية ثم الاستدلال عليها باتباع الشرايط الذين كل منهما شامل لها .

الفصل الثالث:

في رد بعض ما تمسك به القائل بالفساد في الملك . ومنه يعلم أن الباقي منتظمٌ مندرجٌ في هذا السلك، فمنها أنه غير مملوك . وغير المملوك لا ينعقد عليه . فلا يصح بيع المضموم إليه . هذا محصل ما صدر به كلامه وبني عليه مرامه واستدل على الأول بعبادات المشائخ في أول كتاب الوقف وغيره . ومحصلها أن الوقف يخرج عن ملك الواقف وهي كثيرة شهيرة .

والجواب أن مرادهم الملك الحقيقي لا الملك الحكمي كما مر توفيقاً بين الكلامين . واستدل على الثاني بقول صاحب البدائع : وفيها أى الشرايط أن يكون مملوكاً لأن البيع تمليك فلا ينعقد فيما ليس مملوك . ويقول الكمال ابن الهمام محل البيع المال المملوك للبايع أو غيره . فإن كان له فنافذ وإن كان لغيره فموقوف^(١) . والجواب:

وإذا لم يكن له أثر زائد على ما كان قبله كان كالمعدوم والجواز والنفاذ والصحة فرع اعتبار الوجود ومعلوم أن قوله لا يجوز ولا يجوز ليس المراد التلفظ بلفظ الوقف بلا يجوز الأحكام التي ذكر غيره أنها أحكام ذكر الوقف، فلا خلاف إذن فأبو حنيفة لا يجوز الوقف أي لا تثبت الأحكام التي ذكرت له إلا أن يحكم بها حاكم (البايزي، أكمل الدين محمد بن محمود، شرح العناية على الهداية، ج ٥، ص ٤٠) .

(١) - قال الكمال بن الهمام: وقد قالوا شرطه [البيع] منها شرط الانعقاد وهو التمييز والولاية وكون المبيع متقوماً، ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية حتى إذا باع ملك غيره توقف

أما كلام البدائع مخصوص بالشرايط التي تقود إلى نفس المعقود عليه بل هو مصرح بذلك . وذكر قبل الشرايط التي تعود للانعقاد ونفى أن يكون الملك منها . قال والملك أو الولاية ليس بشرط لانعقاد البيع عندنا بل هو شرط النفاذ حتى يتوقف بيع الفضولي^(١) . فمن لم يعرف حقيقة مرامه حمله على التناقض في كلامه .

وأما الإمام ابن الهمام فهذا نص عبارته في أول كتاب البيع: " وفي المبيع كونه مالاً متقوماً شرعاً مقدور التسليم في الحال وفي ثاني الحال فيدخل السلم . وقد قالوا شروطه منها شرط الانعقاد التمييز والولاية وكون المبيع متقوماً"^(٢) . فهذا كلامه في محل ييلن البيع أركاناً وشروطاً ومحلية وأهلية لم يذكر فيه الملك . وما نقله عنه إنما ذكره في غير محل البيان . فتسامح في التعبير اعتماداً على ما سبق في محله من التحرير . وبهذا التقرير ظهر أن الملك المطلق ليس بشرط لانعقاد العقد . ولئن سلمنا أنه شرط فإنما هو شرط لانعقاد العقد في حق المبيع نفسه وليس بشرط لانعقاد العقد في حق غيره . قال في المحتبى في حق المدبر وأم الولد ودخولهما فيه ليثبت حكم البيع فيما ضُمَّ إليه^(٣) . فحسب كمال المشتري لا يدخل في حكم عقده بانفراده وإنما يثبت حكم الدخول في

النفاذ على الإجازة ممن له الولاية (ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ٧٤) .

(١) - جاء عن الكسائي: الملك أو الولاية ليس بشرط لانعقاد البيع عندنا بل هو شرط النفاذ حتى يتوقف بيع الفضولي (الكسائي، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٦، ص ٢٩٨٧) .

(٢) - ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي، ج ٥، ص ٧٤ .

(٣) - جاء في باب البيع الفاسد : وإن ماتت أم الولد والمدبر في يد المشتري لا ضمان عليه عند أبي حنيفة . وقالوا عليه قيمتهما، وهو رواية عنه لأنه مقبوض بجهة البيع فيضمن كسائر الأموال ولأنهما يدخلان تحت البيع حتى يملك ما يضم إليه في البيع (الرازي، مختار بن محمود بن محمد، المحتبى، ورقة ١٧٠) .

ما ضم إليه^(١)، ومثله في المحيط قال في الكشف^(٢)، فإن قيل ما الفائدة في دخولهم ثم

(١) - جاء عن الكمال ابن الهمام في كتاب البيوع: أن البيع من الأضداد، يقال باعه إذا أخرج العين عن ملكه إليه وباعه أى اشتراه ويتعدى بنفسه. وقال البيع ينعقد بالإيجاب والقبول، والإيجاب لغة الإثبات لأى شيء كان والمراد هنا إثبات الفعل الخاص الدال على الرضا الواقع أولاً سواء وقع من البائع كبعت أو من المشتري كأن يبتدئ المشتري فيقول اشتريت منك هذا بألف، والقبول الفعل الثاني. وإلا فكل منهما إيجاب أى إثبات فسمي الإثبات الثاني بالقبول تمييزاً له عن الإثبات الأول ولأنه يقع قبولاً ورضاً بفعل الأول وحيث لم تصح إرادة اللفظين بالبيع بل حكمهما وهو الملك في البدلين وجب أن يراد بقوله ينعقد يثبت أى الحكم فإن الإنعقاد إنما هو للفظين لا للملك أى انضمام أحدهما إلى الآخر على وجه يثبت أثره الشرعي (ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، ج ٥، ص ٧٣، ٧٤).

(٢) - جاء في المحيط البرهاني: الجمع بين حر وعبد يفسد العقد لأن سبب الفساد هناك وجد في جميع العقد في حصة العبد والحر جميعاً (البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ج ٣، ورقة ٥٣، ٥٩). كما جاء في كشف الأسرار: إذا جمع بين حر وعبد أو بين عبد حي وميت أو بين ميتة وذكية أو بين حمر وخل وباعهما بثمن واحد لم يجز البيع أصلاً لأن أحدهما وهو الحر أو الميت أو الميتة أو الخمر لم يدخل تحت العقد لأن دخول الشيء في العقد بصفة المالية والتقوم. وذلك لا يوجد في هذه الأشياء. فلو جاز العقد في العبد أو الحي أو الذكية أو الحل إنما يجوز بحصته من الثمن بأن قسم الثمن على قيمته، وقيمة الآخر أن لو كان متقوماً. والبيع بالحصصة لا يجوز ابتداء لمعنى الجهالة، كما لو قال بعت منك هذا العبد بما يخصه من الألف إذا قسم على قيمته وقيمة هذا العبد الآخر . . . وعند تسمية الثمن لكل واحد منهما عدمت العلة المفسدة في ما هو مال متقوم منهما لأن أحدهما منفصل عن الآخر في البيع ابتداء وبقاء. فوجود المفسد في أحدهما لا يؤثر في العقد على الآخر لأن تأثيره في العقد على الآخر إما باعتبار التبعية وأحدهما ليس بتبع الآخر، أو باعتبار أنهما كشيء واحد، وليس كذلك. . . إذا باع عبدين فمات أحدهما قبل التسليم أم استحق أو وجد أحدهما مديراً أو مكاتباً أو باع جارينتين فوجدت

خروجهم؟. قلنا الفائدة تصحيح كلام القائل وانعقاد العقد في حق الآخر. وقال في النهاية وأما صحة بيع المضموم إليهم من القن في البيع فلكون هؤلاء محل البيع في الجملة على ما يجي فكان القن داخلا في البيع لدخول هؤلاء في البيع باعتبار الصلاحية في الجملة^(١). وأنت خبير بأنه إن تمسك بمجرد كون الوقف خرج عن ملك الواقف كما هو ظاهر استدلالاً له بهذه الظواهر تنتقص بغير المسجل لشمول عبارتهم له فيلزم بطلان بيع ما ضم إليه لكونه غير مملوك. ولا ينعقد العقد فيه ولا يمكنه القول به أصلاً.

ومنها استدلال المشائخ على انعقاد البيع على الوقف بكونه مملوكاً حيث قالوا أن بيع الملك المضموم إلى الوقف جائز لأن الوقف باق على ملكه. قال فيه تصريح بأن الملك من شرائط الانعقاد، وإلا لما تم الاستدلال إذ ليس هو من الأسباب والعجل بالنسبة إلى الانعقاد. وهو ظاهر فلو لم يكن من شرائطه لما بقي للاستدلال وجه صحة أصلاً. فمن حكم بصحة البيع فقد غفل هذا الشرط. أقول ليس مرادهم بالملك المذكور إلا الملك الحكمي وذلك كاف بصحة البيع فيما ضم إليه كما مر وإلا لناقض

أحديهما أم ولد صح البيع في الباقي سواء سمي لكل واحد منهما ثمناً أو لم يسم عندنا، خلافاً لزفر رحمه الله فيما إذا وجد مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد، قال لأن الإيجاب فيهم فاسد لما ثبت لهم من حق العتق. وقد جعل ذلك شرطاً لقبول العقد في القن منهما فيفسد العقد كله كما في مسألي الحر (البخاري، علاء الدين بن عبد العزيز أحمد، كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوي، ج ١، ص ٣١٤-٣١٥). وذكر هذه المسألة النسفي في مسائل العام في كتاب شرح المنار الذي أشار صاحب تاج التراجم إلى تسميته بالكشف (النسفي، حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد، شرح المنار وحواشيه من علم الأصول، ص ٣٠٢-٣٠٩؛ ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم السودوتي، تاج التراجم، ص ١٧٥).

(١) - ابن الشحنة، محمد بن محمد الحنفب، نهاية النهاية في تحرير تقرير الهداية، ورقة ٢١٧.

ذلك قولهم يخرج عن ملك الواقف كما نقله عنهم . فيتعين حمله على ما ذكرنا لما قدمنا لمقامهم عن الوقوع في مثله وح . نقول إن أراد الاستدلال به على أن الحقيقي شرط للإنعقاد مطلقا فهو ليس بمرادهم لما ذكرنا . وإن أراد أن الملك مطلقا ولو حكما شرط للإنعقاد ولو في حق الغير فمسلم . وهو المراد بقولهم باق فظهر أن قوله من حكم بصحة البيع المذكور فقد غفل عن الشرط مشتمل على نوع من الخلط .

ومنها قوله أن الوقف المعمور إذا صح وزال ملك الواقف عنه عند الحنفية لا يعود إلى ملك الواقف ولا إلى ورثته . وهذا مما لا نزاع لأحد منهم فيه أصلا كالمسجد المعمور وإنما التزاع فيما إذا خرب الوقف . فعند محمد يعود وعند أبي يوسف لا يعود لأنه إسقاط للملك فلا يعود إلى ملكه كالاتاق . ومن ههنا تسمعه يقولون الوقف محرر عن التملك والتملك كما نقله الزيلعي وغيره^(١) ، ثم نقل فروعا في بعضها الحكم بمنع بيع الوقف العام وفي بعضها الحكم ببيع الخراب . وختمها بكلام نقله عن جامع الفتاوى وهو : قال بعضهم لا يجوز بيع الوقف لو مسجلا محكوما وألا يصح . واستبدال الوقف لا يصح إلا في رواية عن أبي يوسف . وقيل يجوز استبدال الوقف ما لم يكن مسجلا والأصح أنه لا يجوز استبدال الوقف ولا يبعه بعد صحته لأنه لا يقبل الملك كالحرق لا يقبل الرق^(٢) ، وهذا غاية ما يتشبه به في هذا المقام .

وأقول أنت خير بأن مرادهم من عدم العودة إلى ملك الواقف عدم العود إلى الملك

(١) - جاء عن الزيلعي عن أبي يوسف أن حكم الوقف زوال الملك بغير التملك وأنه بالتأبيد كالتقيد ولهذا كان التوقيت مبطلا له كالتوقيت في البيع . ونقل عن الشافعي : ولا يملك الوقف ولا يقسم وإن وقف على أولاده (الزيلعي) ، فخرالدين عثمان بن علي ، ط ٢ ، ج ٣ ، ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٢) - عبارة وألا يصح زائدة حيث يمكن للمعنى أن يستقيم دون ذكرها . الحميدي ، قرق أمير (ت ٨٦٠ هـ) ، جامع الفتاوى ، مخطوطة مصورة على ميكروفيلم ، رقم س ٦٤ ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

الحقيقي الذي يترتب عليه تصرفه بالبيع الصحيح الجابر ونحوه بدليل أن مقابله وهو الخراب عند من يقول بعوده يعود إلى الملك الحقيقي حتى يجوز بيعه وأكل ثمنه ونحو ذلك. ولأن الملك الحكمي مستمر فلا يتصور العود إليه حتى ينفي ولا يخفى أنه كلام لنا في عدم جواز بيعه نفسه، إنما الكلام في بيع ملك ضم إليه. وأين هذا من ذاك. وما ذكر من تحرير الوقف عن التملك فالتملك ذكره في وجه القول المخالف للصحيح وأجابوا عنه بما ذكرنا مراراً مع تصحيح خلافه. على أننا نقول يجب أن يتقيد بالتملك بالقصد لما نقلنا عن المحيط من ضمان الوقف بالاتلاف وغيره كما مر. ثم غاية ما وصل إليه من نقل صريح يقيد الوقف بغير المسجل هو المذكور عن جامع الفتاوى، لكنه تقيد لجواز بيعه نفسه لا لصحة بيع ما ضم إليه. ولا يخفى عليك أن الوقف العامر المسجل إذا خرب أو تعطل وصار بصفة مَسْوَغة للاستبدال أو العود إلى الملك على من يقول به هو بعينه الوقف العامر المسجل. غير أنه تغيرت صفته فيصدق أن الوقف العامر المسجل قابل للتمليك والتملك في الجملة. وذلك كاف في دخوله تحت العقد في حق ما ضم إليه كما سبقت الإشارة إليه غير مرة. وقد صحح الإمام الأجل قاضي خان قول أبي يوسف وهلال في الاستبدال حيث قال: رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على أن أبيعها وأشتري بثمنها أرضاً أخرى فتكون وفقاً على شروط الأولى. قال هلال الوقف والشرط جائزان، وقال يوسف بن خالد الوقف صحيح والشرط باطل. وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال وأبي يوسف لأن هذا الشرط لا يبطل حكم الوقف لأن الوقف يحتمل الانتقال من أرض إلى أرض وتكون الثانية قائمة مقام الأولى. وذكر فروعاً كثيرة مصرحاً فيها بالبيع^(١)

(١) - جاءت هذه المسئلة في فصل في مسائل الشرط في الوقف من فتاوى قاضي خان

(الأوزجندی، فخرالدين حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ط ٢، ج ٣، ص ٣٠٥ -

• وقد تقرر أن الأصل في الاطلاق الحقيقة . فظهر أن دعوى عدم جواز الاستبدال وعدم جواز البيع أصلاً وتأويل البيع في تلك المواضع الكثيرة تأويل فاسد وضرب في حديد بارد . ولا يقال أنهم صرحوا بأن الوقف لا يباع ولا يحتمل البيع لأننا نقول يجب أن يكون مرادهم بنفي البيع ونحوه ما دام على صفة غير مسوغة للاستبدال لما صرحوا به من جواز بيعه إذا صار بصفة تسوغ الاستبدال لما مر أن الأصل الحقيقة ولا داعي إلى الجاز، أو يكون مرادهم بالبيع المنفي البيع الذي لا يؤل الوقف معه إلى الوقفية وأما الذي يؤول معه إليه فصريح كلامهم يدل عليه . وبالجملة إذا كان الوقف بحال يصلح للاستبدال لا يصح نفي جواز البيع الحقيقي عنه لأنه إما أن يستبدل بأرض أخرى مثلاً وهو بيع مقايضة أو يباع بنقد ويشتري به أرض أخرى فتوقف ويصير هو ملكاً طلقاً لمشتريه يتصرف فيه ما شاء من التصرفات . فيألت شعري هل ثبوت الملك المذكور إلا حكم البيع الشرعي الحقيقي المعروف في الكتب . فكيف يصح نفيه والاستدلال عليه بأن حكم البيع ثبوت الملك في المبيع للمشتري وثبوت الملك في الثمن للبائع غير صحيح لأنه إن أراد أن كل بيع لم يثبت فيه الحكم المذكور ليس ببيع حقيقة فهو ممنوع، فإن الولي والوكيل يصدر البيع منهما ولا يملكان الثمن وكذا يشترى ولا يملكان المبيع، وإن أراد أن بعض أفراد البيع كذلك فليكن هذا من البعض الآخر وحكمه بأن قاضي خان صرح بأن الاستبدال نقل وتحويل لا بيع فرية بلا مرية^(١)، إذ لم ينف البيع أصلاً بل سماه نقلاً وتحويلاً باعتبار كونه كذلك في المعنى ولا يخفى على الممارس بكتب الفقه أن الفقهاء يراعون المعاني ويتركون الألفاظ جانباً . ومما اشتهر في ذلك حديث الكفالة والحوالة فيكفيها عليه الإحالة .

ومنها قوله أن فساد الصفقة إذا كان بسبب مختلف فيه لا يتعدى إلى الباقي عند أبي حنيفة وإنما يتعدى إلى الباقي عنده إذا كان بسبب مجمع عليه نص عليه في يسوع

(١) - الأوزجندی، فخر الدین حسن بن منصور، فتاوی قاضی خان، ط ۲، ج ۳، ص ۳۰۶ .

الجامع^(١)، ولا يخفى على العارف بأساليب الكلام أن المفهوم من هذا حصر التعدي على ما إذا كان الفساد بسبب مجمع عليه^(٢)، وبهذا لا يثبت مطلوبه ولا حصر في

(١) - يظهر عدم دقة هذا النقل عن أبي حنيفة مما يؤيد نقد صاحب المخطوطة، فقد ورد في المبسوط: إذا كانت الزيادة في المبيع مجهولة فيصير الباقي مجهولا وفي مثله لا يجوز البيع مع الجهالة. وعند أبي حنيفة العقد فاسد كله لأنه فسد بعضه بفساد قوي إذ لا سبب لبطلان البيع أقوى من عدم المعقود عليه، واستدلوا عليه بما ذكر في الزيادات: ولو اشترى ثوبين على أنهما هرويان كل واحد منهما بثمن مسمى فوجد أحدهما مرويا فالعقد كله فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله. كما ذكرت مسألة إذا اشترى الرجل من الرجل عبدين صفقة واحدة بألف درهم فإذا أحدهما حر فالبيع فاسد فيهما فكذا إذا لم يسم لكل واحد منهما ثمنا فظاهر لأن الحر لا يدخل في العقد لأن دخول الشيء في العقد بصفة المالية والتقوم وذلك لا يوجد في الحر فلو جاز العقد في العبد إنما يجوز بالحصصة والبيع بالحصصة لا ينعقد ابتداء على الصحة لمعنى الجهالة كما لو قد اشترت منك هذا العبد بما يخصه من الألف إذا قسم على قيمته وقيمة هذا العبد الآخر لجهالة الثمن كذلك هنا فإن كان سمي لكل واحد منهما ثمنا بأن قال اشترتنيهما بألف لكل واحد منهما خمسمائة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله العقد جائز في العبد بما سمي بمقابلته من الثمن (السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج ١٣، ص ٢ - ٣). ووردت هذه المسائل أيضا في باب البيوع وباب اختلاف البائع والمشتري من جامع الصدر الشهيد (البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبدالعزيز، جامع الصدر الشهيد، ورقة ٤٢ - ٥٣).

(٢) - جاء في المبسوط: لو قضى القاضي بجواز البيع نفذ قضاؤه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ولم ينفذ عند محمد لأن عنده اجماع التابعين رحمهما الله على فساد البيع يرفع الخلاف الذي كان في عهد الصحابة رضوان الله عليهم. وتساءل صاحب المبسوط: هل إجماع المتأخرين يرفع الاختلاف المتقدم. فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يرفع، وعند محمد يرفع وقضاء القاضي بخلاف الإجماع لا ينفذ. وعندهما ليس لإجماع التابعين رحمهم الله من القوة ما يرفع الخلاف الذي كان بين الصحابة رضوان الله عليهم (السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج ١٣، ص ٥).

الكلام الأول . وقال الإمام أبو زيد الدبوسي في الأسرار بعد أن ذكر وجه قول الإمام
والصاحب في مسألة بيع العبدین فإذا أحدهما حر وليس ما يقوله الناس أن الفساد في
أحدهما أقوى لأنه مجمع عليه بشيء^(١) . والله أعلم .

وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك
يوم الخميس ثامن ربيع الثاني سنة اثنين وتسعين
وتسعمائة على يد الفقير الحقير إلى الله
سبحانه وتعالى عبد الله
الدلبشاني الأزهري
غفر الله له
ولواليه
آمين

(١) - انظر فصل الاختلاف لمعنى في العاقد عند الدبوسي، أبو زيد عبد الله بن عمر، الأسرار، ورقة
٣٢٤٠ كما وردت هذه المسألة في: البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز،
المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ورقة ٥٩؛ وفي البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن
عبد العزيز، ذخيرة الفتاوى، ج ٢، ورقة ٨٠ .

المراجع:

- ابن البزاز، حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب الكردي الحنفي (ت ٨٢٧هـ)، ١٤٠٠هـ، الفتاوى البزازية، هامش الفتاوى الهندية، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن الشحنة، محمد بن محمد الحنفي، نهاية النهاية في تحرير تقرير الهداية، مخطوطة مصورة على ميكروفيلم، رقم ٣٩٨/٤ ف، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- ابن الضياء، أبو البقاء بهاء الدين محمد بن أحمد محمد القرشي العمري الحنفي المكي (ت ٨٥٤هـ)، شرح مجمع البحرين، مخطوطة مصورة، رقم ٩٩٥٣، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت ٨٦١هـ)، ١٣١٦هـ، شرح فتح القدير على الهداية، ط ١، شركة مكتبة مصطفى البلي الحلبي وأولاده، القاهرة.
- ابن عابدين، محمد أمين، دون تاريخ، رد المختار على الدر المختار: حاشية ابن عابدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن فرشته، عز الدين بن عبد اللطيف بن عبدالعزيز أمين الدين (ابن ملك) (ت ٨٠١هـ)، شرح مجمع البحرين، مخطوطة مصورة، رقم ٢٩٠٠، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم السودوي (ت ٨٧٩هـ)، ١٤١٣هـ، تاج التراجم، دار القلم، دمشق (تحقيق وتقديم محمد خير رمضان يوسف).
- ابن نجيم، زين الدين الحنفي، دون تاريخ، البحار الرائق شرح كتر

الدقائق، ط ٢، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة.

- الأستروشنى، أبو الفتح مجد الدين محمد بن محمود بن حسين، **الفصول**، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٤/٩١٣٠، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

- الأنبانى، محمد زيد، ١٣٢٩هـ، **كتاب مباحث الوقف**، مطبعة علي سكر أحمد، القاهرة.

- الأندرينى، عالم بن العلاء الأنصارى، (ت ٧٨٦هـ)، ١٤١١هـ، **الفتاوى التتارخانية**، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشى، (تحقيق القاضي سجاد حسين).

- الأوزجندى، حسن بن منصور بن أبى القاسم محمود بن عبدالعزيز (٩٢٦هـ)، ١٤٠٣هـ، **فتاوى قاضى خان**، ط ٢، مكتبة ماجدية، عيد كاه: باكستان.

- الأوزجندى، حسن بن منصور بن أبى القاسم محمود بن عبدالعزيز (ت ٩٢٦هـ)، **فتاوى قاضى خان**، ط ٣، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

- الأوزجندى، فخر الدين حسن بن منصور بن أبى القاسم محمود بن عبد العزيز (ت ٩٢٦هـ)، **شرح الزيادات لمحمد بن الحسن الشيبانى**، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ١٠٢٣ ص/أ، جامعة الملك سعود، الرياض.

- البابرقى، أكمل الدين محمد بن محمود (ت ٧٨٦هـ)، **شرح العناية على الهداية**، ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق: مصر.

- البخارى، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، **صحيح البخارى**، عالم الكتب، بيروت.

- البخاري، أبي عبدالله محمد بن إسماعيل (١٩٤-٢٥٦هـ)، ١٤٠١هـ، صحيح البخاري بشرح الكرمانلي، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين، تنمة الفتاوى، مخطوطة أصلية، مكتبة السليمانية (بني جامع)، رقم ٥٩٧، إستانبول.
- البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة (ت ٦١٦هـ)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٤٣٩٩/٢ق، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة (ت ٦١٦هـ)، ذخيرة الفتاوى، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٦٢٠-٦٢٤، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- البخاري، صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود المحبوبي الحنفي (ت ٧٤٧هـ—)، التوضيح على غوامض التنقيح، مخطوطة مصورة، رقم ٤٥٠، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز (ت ٥٣٦هـ)، الذخيرة، مخطوطة مصورة، رقم ٧٦١٧/ف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- البخاري، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز (ت ٥٣٦هـ)، جامع الصدر الشهيد، مخطوطة مصورة، رقم ٧٣٦٩، قسم المخطوطات، جامعة الملك سعود، الرياض.
- البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد (ت ٧٣٠هـ)، ١٣٩٤هـ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- البصري، أبي الحسن علي بن محمد الماوردي، ١٤١٤هـ، كتاب الحاوي

الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه (شرح مختصر المزني)،
دار الكتب العلمية، بيروت، (تحقيق علي محمد عوض، عادل أحمد
عبدالموجود).

• البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي (ت ٢٤٥هـ)، ١٣٥٥هـ، كتاب
أحكام الوقف، ط ١، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

• الترمذي، محمد بن عيسى (٢٠٩-٢٧٩هـ)، دون تاريخ، صحيح الترمذي
بشرح الامام العربي المالكي، دار الكتاب العربي، بيروت.

• التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، ٧٧٤هـ، التلويح إلى كشف حقائق
التنقيح، مخطوطة مصورة، رقم ٧٤٣٧، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات
الإسلامية، الرياض، (تعرف هذه المخطوطة أيضاً باسم : التلويح على
التوضيح).

• الدبوسي، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى، الأسرار، مخطوطة مصورة على
ميكروفلم، رقم ١٢٧٠، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

• الزاهدي، أبو الرعاء نجم الدين مختار بن محمود بن محمد (ت ٦٥٨هـ)،
المجتبى، مخطوطة مصورة، رقم ٥٢٤، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات
الإسلامية، الرياض.

• الزركلي، خير الدين، دون تاريخ، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال
والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط ٢، ط ١٢، دار العلم
للملايين، بيروت.

• الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الحنفي، دون تاريخ، تبين الحقائق شرح
كتر الدقائق، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

• السرخسي، شمس الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت

- ٤٩٠هـ)، ١٣٧٢هـ، أصول السرخسي، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة (تحقيق أبو الوفاء الأفغاني).
- السرخسي، شمس الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ)، ١٩٧٢، شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن حسن الشيباني، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، (تحقيق عبدالعزيز أحمد).
 - السرخسي، شمس الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٥٠هـ)، دون تاريخ، كتاب المبسوط، ط ٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
 - السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد، تأسيس الفقه، مخطوطة مصورة، رقم ١٧٩٢، بلدية الاسكندرية، الاسكندرية.
 - السمرقندي، أبي الليث نصر بن محمد، النوازل من الفتاوى، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ١١٥٥/١٤، جامعة الملك سعود، الرياض.
 - الصغناقي، حسين بن علي بن حجاج (ت ٧١٠هـ)، النهاية في شرح الهداية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٢٣٠ ف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
 - الطرابلسي، برهان الدين (ت ٩٢٢هـ)، مواهب الرحمن في مذهب أبي حنيفة النعمان، مخطوطة مصورة، رقم ١١٤٩٧، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
 - العيني، أبي محمد بن أحمد، ١٤٠١هـ، البناية في شرح الهداية، ط ٢، دار الفكر، بيروت.
 - الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التيمي (ت ١٠٠٥هـ)، ١٤٠٦هـ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، دار الرفاعي، الرياض، (تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو).

- القاري، علي بن محمد سلطان الهروي، ١٣٢٢هـ، شرح مختصر الوقاية لصدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود بن محمود الحنفي، مكتبة الشركة، قزان.
- الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود (ت ٥٨٧هـ)، دون تاريخ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة الإمام، القاهرة.
- الكرخي، أبو الحسن عبد الله بن الحسين (ت ٣٤٠هـ)، دون تاريخ، رسالة الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية، المطبعة الأدبية، القاهرة.
- المرغيناني، أبي الحسن أبي بكر بن عبد الجليل (ت ٥٩٣هـ)، الهداية شرح بداية المبتدي، المكتبة الإسلامية، القاهرة.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين (ت ٧١٠هـ)، ١٣١٥هـ، شرح المنار وحواشيه من علم الأصول، مطبعة عثمانية، استانبول.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين (ت ٧١٠هـ)، الوافي بعون الملك الكافي، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٢٤٧٩، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين (ت ٧١٠هـ)، الكافي شرح الوافي، مخطوطة مصورة، رقم ٥٦٧٣، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- النشمي، عجيل جاسم، ١٤٠٠هـ، الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص : الأصولي الفقيه المفسر المتوفى سنة ٣٧٠هـ، دار القرآن الكريم، الكويت.
- برهان الشريعة، محمود بن عبد الله (٦٧٣هـ)، وقاية الرواية من مسائل الهداية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٣٦٥٦، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، ١٩٥٧، كشف الظنون عن أسام الكتب

- والفنون، ط ٢، المكتبة الإسلامية والجعفري نيريزي، طهران.
- سزكين، فؤاد، ١٤٠٣ هـ، تاريخ التراث العربي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض (تعريب محمود فهمي حجازي).
- سعدي جلي، سعد الله بن عيسى المفي، ١٣١٦ هـ، حاشية شرح العناية على الهداية، ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق: مصر.
- ظهير الدين، محمد بن أحمد، الفتاوى الظهيرية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ١١٥١/١، جامعة الملك سعود، الرياض.
- قراموز، ملا خسرو، درر الحكام في شرح غرر الأحكام، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٦٨٨٣، جامعة الملك سعود، الرياض.
- كحالة، محمد رضا، ١٣٧٦ هـ، معجم المؤلفين: تراجم مصنفی الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المخطوطة السادسة

تحقيق السؤدد باشتراط الريع أو السكنى
في الوقف للولد

بسم الله الرحمن الرحيم فوالله انما علم
 حقد الممنوعين لذي رعايته قد اسعد وشكر له
 تعالى لمتهم بمعرفة احكام الوقوف واشهدوا فاطلعم
 على قايق اشرار البصير واوجده والصلاة والسلام على
 الواحد الاحد على السيد السند الاحمد عليا الانبياء
 وملا الاصفياء اذ يقصد الجيب المصطفى خير خلق الله
 احده وعلى الله واصحابه والتابعين على الابد ولعل
 نقول العبد المذنب الى مولاه العبد حسن الشربلاي
 وقد استمد بيان حادثة من واقع المدة تتعلق باشرط
 استحقاق الربح وتكون الولد هل يمكن كلا باشرط الاحد
 او يقتصر على ما بين له كاورده وتسميتها تحقيق المستوة
 باشرط الربح او السكنى في الوقف للولد وهو امر قد
 ورد في السؤال فمن شرط الربح هل يمكن السكنى لونه
 شرطه السكنى هل يمكن احقره الوقوف واغارته اولين
 له الا القرار وما حكم الباعين بينوا الجواب باوضح عيان
 وكلم الثواب من الكريم الوفاء وهذا الجواب
 بالنصوص المعصية بالحكم ويان ما فيها من الاضطراب
 وتحريره ليعلم ما لو الاكبات طمحا في القبول وتيسير
 المساب يوم المآب في است الشيخ الامام المحقق كلك
 الدين بن الهمام رحمه الله في شرح الهداية فتح القدير
 وليس للوقوف عليهم الدار سكنها بل الاستغلاك كما

ليس للوقوف عليهم السكنى الاستغلاك انتي ومثله فوالله
 الامام ملال والجنس والمزيد لكن اقصر الامام ملال
 فواقفه على سبعة من له السكنى ومنعه من احقره فليذكر
 حكم من له الطلبة اذا اراد السكنى واقصره في الجنس
 قلبه لعله فذكر سبعة من له الغلة ومنعه من السكنى فحق
 الامام ملال رحمه الله اشرط من صار له في سكنى هذه
 الدار حق له ان يؤجره قال لا قلت ولم قال لا
 يؤجره المستاجر فيها حق الاجارة فلا يجوز له ذلك الا ترى
 ان باخيفه رحمه الله كان يقول لو ان رجلا اوصي رجل
 بسكنى دار لم يكن له ان يؤجرها فكذلك الذي جعل
 له سكنى هذه الوقف ليس له ان يؤجره ثم ذكر انه يمكن
 من حب بغير احقره كالمستعير بغير السكنى انتي وقاب
 في الجنس والمزيد يجعل وقف من على ولديه واولادها
 ابدانها تسلاوا فوالله السكنى ليس حق في السكنى لان
 حقها في الغلة لا غيرها انتي فقد نص الامام ملال على شرط
 ما قاله الكال ونص صاحب الجنس في المذهب وهو مؤلف
 الهداية رحمه الله على الشطر الثاني وجعله ذلك مؤلف
 المتصاف في واقفه رحمه الله في الباب الثاني الذي رحمه
 باب الرجل يجعل ارضه موقوفة فيكونها قوما عيانهم ومن
 يعينهم يكون فليتها للمساكين بقوله فوالله ليس له ولاده
 واجد قال سكنها له قال امارة هذا الواجدان بكرهها

ليس الصفحة الاولى من المخطوطة

الغداغ برقا الفير قبيل الفجيلة عرفه تاسع
 الحجة الحرام سنة تسع وخمسين والالف
 غفر الله لولعها ولوالديه ولشاهجها واخوانه
 وستره وذريته وبلغه بفضيلة وصل الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وعلى خيرة
 الانبياء والمرسلين والحمد لله
 رب العالمين
 امين
 ان
 في سنة تسع وخمسين
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني

ملغ متبادله

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

وصف المخطوطة:

تقع المخطوطة في ثمانية ورقات من القطع المتوسط (٥, ١٣ X ٥, ١٩ سم)، وفي كل ورقة صفحتان، بالإضافة إلى صفحة العنوان. وفي كل صفحة ٢١ سطرا. انتهى من تأليفها المؤلف في سنة ١٠٥٩ هـ. وتوجد نسخة من هذه المخطوطة في مكتبة عارف حكمت ضمن مصنفات المجاميع، وتحمل الرقم ٨/٩، وهي الرسالة رقم ١٦ في هذه المجاميع. وقد نسخت هذه النسخة بقلم الشيخ علام في سنة ١٠٦٣ هـ بخط نسخ جيد.

التعريف بالمؤلف:

هو أبو الإخلاص حسن بن عمار الشرنبلالي الوفائي الحنفي. عاش بين ٩٩٤-١٠٦٩ هـ/١٥٨٥-١٦٥٩ م. بلده شيرابلولة، وهي بلدة تجاه منوف العليا بإقليم المنوفية بمصر. وهو فقيه شارك في بعض العلوم. تفقه على عبد الله النحريري ومحمد المحيي وعلي بن غانم المقدسي. ودرس بالأزهر، وتقدم عند أرباب الدولة. وأخذ عنه كثير من رجالات مصر والشام. وتوفي في شهر رمضان. من تصانيفه: ((نور الإيضاح))، و ((حاشية على كتاب الدرر والغرر لمن لا خسرو)) - وكلاهما في فروع الفقه الحنفي، و ((السعادات)) - في علمي التوحيد والعبادات، و ((فتح الألفاظ بجدول طبقات مستحقي الأوقاف))، و ((إتحاف ذوي الإتيان بحكم الرهان))، و ((الاستفادة من كتب الشهادة)) (كحالة عمر رضا، معجم المؤلفين، ج ٣، ص ٢٦٥-٢٦٦).

المخطوطة:

تأليف العبد الفقير إلى مولاه الغني الصمد

حسن الشرنبلالي ستر الله ذريته

على الأبد والمسلمين

آمين آمين

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله الإعانة حمداً لمن بعنايته لذوي رعايته قد أسعد،
وشكراً له تعالى لمنه عليهم بمعرفة أحكام الوقوف وأشهد، فأطلعهم على دقائق أسرار
النصوص وأوجد، والصلاة والسلام من الله الواحد الأحد على السيد الأجد، ملجأ
الأنبياء وملاذ الأصفياء إذ يقصد، الحبيب المصطفى خير خلق الله أحمد وعلى آله
وأصحابه والتابعين على الأبد، وبعد. فيقول العبد الملتجئ إلى مولاه الصمد حسن
الشرنبلالي، وقد استمد لبيان حادثة من وافر المدد، تتعلق باشتراط استحقاق الربيع
وسكنى الولد. هل يملك كلا باشتراط الأحد، أو يقتصر على ما بين له كما ورد؟
وسميتها تحقيق السؤدد باشتراط الربيع أو السكنى في الوقف للولد. وهو أنه قد ورد
سؤال فيمن شرط له الربيع هل يملك السكنى أو شرط له السكنى هل يملك إجارة
الموقوف وإعارته، أو ليس له إلا القرار؟ وما حكم العماره؟، بينوا الجواب بأوضح
عبارة ولكم الثواب من الكريم الوهاب.

وهذا الجواب بالنصوص المصرحة بالحكم وبيان ما فيها من الاضطراب وتحريره
ليعلمها أولو الألباب طمعا في القبول وتيسير الحساب يوم المآب. قال الشيخ الإمام
الحقق كمال الدين الهمام رحمه الله في شرحه الهداية فتح القدير: وليس للموقوف
عليهم الدار سكنها بل الاستغلال، كما ليس للموقوف عليهم السكنى للاستغلال^(١)،

(١) - جاء ذلك في الفصل الثاني من كتاب الوقف المسمى: في الموقوف عليهم (ابن الهمام، كمال

انتهى . ومثله في أوقاف الإمام هلال والتجنيس والمزيد . لكن اقتصر الإمام هلال في أوقافه على مسألة من له السكنى ومنعه من الإجارة، فلم يذكر حكم من له الغلة إذا أراد السكنى . واقتصر في التجنيس على قلب المسألة فذكر مسألة من له الغلة ومنعه من السكنى .

فقال الإمام هلال رحمه الله أرأيت من صار له في سكنى هذه الدار حق أله أن يؤاجر ، قال لا . قلت ولم قال لأنه يوجب للمستأجر فيها حق الإجارة فلا يجوز له ذلك . ألا ترى أن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لو أن رجلاً أوصى لرجل بسكنى دار لم يكن له أن يؤاجرها، فكذلك الذي يجعل له سكنى هذا الوقف ليس له أن يؤاجره . ثم ذكر أنه يُسكن من أحب بغير إجارة كالمستعير يعير للسكنى^(١)، انتهى .

وقال في التجنيس والمزيد رجل وقف متراً على ولديه وأولادهما أبداً ما تناسلوا فأرادوا السكنى ليس لهم حق في السكنى لأن حقهما في الغلة لا غير^(٢)، انتهى . فقد نص الإمام هلال على شطر ما قاله الكمال . ونص صاحب التجنيس والمزيد، وهو مؤلف الهداية رحمه الله، على الشطر الثاني . وجملة ذلك هو نص الخصاف في أوقافه رحمه الله في الباب الثامن، الذي ترجمته باب الرجل يجعل داره موقوفة يسكنها قوم بأعيانهم ومن بعدهم تكون غلتها للمساكين بقوله: فإذا بقي من أولاده واحد قال سكنها له . فإن أراد هذا الواحد أن يكرها ويأخذ كراها، قال ليس له أن يكرها إنما له أن يسكنها . قلت وإن كان فيها فضل عن سكنها، قال ليس له ذلك، أي كراها .

الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير على الهدية شرح بداية
المبتدي، ج ٥، ص ٤٥٣ .

(١) - البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي، كتاب أحكام الوقف، ص ٢٧ .

(٢) - جاء ذلك في باب الوقف على الأولاد من كتاب الوقف (المرغيناني، علي بن أبي بكر،
التجنيس والمزيد، ورقة ١٧٤) .

ليس لمن جعل له سكنى دار أن يستغلها ، ولا لمن جعل له غلة دار أن يسكنها^(١)، انتهى .

ثم إن الإمام الخصاص رحمه الله تعالى خالف صنيعة هذا من حيثية أن الموصى له بالغلة والموقوف عليه الغلة له أن يسكن، ووجه المخالفة ما سنذكره عن المحيط أنه لاختلاف المشايخ لعدم الرواية . فذكر الخصاص رحمه الله في كل باب قولاً مشى هنـا على ما قال به بعضهم . ثم في الثاني على الآخر، فقال في الباب الرابع والثلاثين الذي ترجمته: باب الرجل يقف الدار على قوم يسكنونها أو يستغلونها . قلت فهل لهذا الموصى له بالسكنى أن يستغل هذه الدار، قال لا ليس له ذلك من قبل استغلاله إياها . إنما هو بأن يؤجرها ويأخذ غلتها وليس له أن يؤجرها من قبل أنه إذا أجرها وجب للمستأجر فيها حق بإجارتها منه . قلت فما تقول إن أوصى له بغلة الدار أيام حياته أو سنين معلومة . قال الوصية جائزة . قلت فهل لهذا الموصى له بالغلة أن يسكن هذه الدار؟ . قال نعم له أن يسكنها من قبل أن سكنها وسكنى غيره فيها سواء . وليس يُوجبُ بذلك فيها حقاً . وهذا لا يشبه الموصى له بالسكنى أن يؤجرها لأن سكنى الموصى له بالغلة هو مثل سكنى المستأجر لها . قلت فالوقف بالسكنى والغلة هو مثل الوصية . قال نعم، الحكم في ذلك سواء . قلت فإذا وقف الرجل داراً له على قوم بأعيانهم على أن يسكنوها فليس لهم أن يستغلوها لأنهم يوجبون بإجارتها حقاً للمستأجر . قال نعم . قلت فإن وقف الدار على قوم يأخذون غلتها، هل لهم أن يسكنوها؟ . قال إن اتفقوا على ذلك كان لهم أن يسكنوها . قلت فإن اختلفوا، فقلل بعضهم نسكن وقال بعضهم نستغل . قال يأمرهم الحاكم بالمهاياة، فإذا تمايقوا عليها كان لمن أراد أن يسكن فيها سكن ومن أراد أن يستغل استغل^(٢)، انتهى كلام

(١) - الخصاص، أبي بكر أحمد بن عمر، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٦٤ .

(٢) - الخصاص، أبي بكر أحمد بن عمر، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٧١ .

الخصاف رحمه الله . فقد جوز السكنى للموقوف عليه الدار لأخذ غلتها وللموصى له بالغلة في هذا الباب ومنعه في الباب السابق . والاختلاف في البابين لاختلاف المشايخ رحمهم الله لعدم الرواية كما سنذكره عن المحيط .

وبَيَّن هنا وجه الجواز بأنه لا يوجب بإجارتها حقاً للمستأجر لم يكن شرعياً بل كان مشروعاً لأخذ الغلة لمستحقها . فسكنى الموقوف المستحق للغلة والموصى له بها مثل سكنى المستأجر سواء لا توجب بذلك حقاً لغيره ممتنعاً، فجاز له السكنى وأنه لا يشبه الموصى له بالسكنى والموقوف عليه للسكنى من قبل أن لا يؤجرها لأنه إذا أجرها المستحق للسكنى وجب للمستأجر فيها حق بإجارتها منه وهو ليس بمستحق له . وأما مستحق الغلة فالإجارة مُوجبة للمستأجر حقاً فيها لأخذ الغلة منه لمستحقها . فسكنى مستحق الغلة لا توجب لأحد غيره حقاً فجازت له السكنى . وهذا الفرق جلي . وفي التترخانية كان أبو بكر الاسكاف يقول المشروط له الغلة والموصى له به أنه أن يسكن^(١)، انتهى . وسنذكره عن الظهيرية^(٢)، فهو موافق لما قاله الخصاف في هذا الباب . ويوافق ما قاله الخصاف في هذا الباب ما ذكره في البزازية عن النوازل بقوله في النوازل وقف عليه [غلة] دار [ليس]^(٣) له السكنى، فإن وقف عليه للسكنى لم يكن له الاستغلال^(٤) .

ولكن قال في البزازية قبل هذا ولا يملك المصرف السكنى في دار أو حانوت وقفت عليهم بدليل ما ذكر أبو جعفر أن إجارته من المصرف تجوز . ومعلوم أن استئجار دار له حق السكنى لا يجوز، فجوازها دل على ما ذكر^(٥)، انتهى . أي من أن

(١) - الأندريني، عالم بن العلاء، الفتاوى التترخانية، ج ٥، ص ٧٤٨ .

(٢) - ظهير الدين، محمد بن أحمد، الفتاوى الظهيرية، ورقة ٢٢٣، ٣٣٩ .

(٣) - الكلمات بين أقواس معقوفة سقطت من المخطوطة مقارنة بما ورد في البزازية .

(٤) - البزاز، حافظ الدين محمد بن محمد، الفتاوى البزازية، ج ٣، ص ٢٧٦، ٢٨٥ .

(٥) - البزاز، حافظ الدين محمد بن محمد، الفتاوى البزازية، ج ٣، ص ٢٨٥ .

له الغلة لا يملك السكنى . ثم عقبه بكلام النوازل فكان على جهة إظهار ما يخالفه ، فتكون الواو في قوله وفي النوازل للحال . فالتقدير أن إفادة كلام أبي جعفر يخالفها نص النوازل على استحقاق السكنى كالغلة للموقوف عليه . والمفهوم لا يعارض المنطوق . وأقول أيضاً لقائل أن يقول لبيان ترجيح القول بجواز سكنى مستحق الغلة بالوقف ما ذكره في المحيط أن الوقف مقيس على الوصية^(١) . ولا نص عن المتقدمين في حكم سكنى الموصى له بالغلة . واختلف المتأخرون في جواز سكنى الدار للموصى له بغلتها وجعلوا الاختلاف في الوصية اختلافاً في الوقف دلالة ، والحال أنه لا مساواة كما نبينه . فالقائل بمنع سكنائه جعل وجه منعه احتمال ظهور دين على الموصي ولا يستوفي حال سكنى الموصى له بالغلة بسكنائه . وإذا أحرث الدار الموصى له بغلتها أمكن قضاء دين الموصي بأجرها ، وهذا الوجه لا يتصور في الدار الموقوفة ، فإنها خرجت عن ملك الواقف فلا سبيل إلى أخذ شيء من غلتها لدينه . فأفترق الحال بين الوصية والوقف وامتنع قياس الوقف على الوصية لهذا الفارق .

على أنه قد يقال أن النظر لتوهم دين على الموصى لما جعل مانعاً من سكنى الموصى له بالغلة . كذلك يلزم أن يمنع من سكنى الموصى له بالسكنى لهذه العلة ، فتعدم صورة الوصية بالسكنى لهذا ، وهي لازمة وقد نص عليها أبو حنيفة رحمه الله تعالى . فظهر صحة قول مجوز سكنى مستحق الغلة بالوقف . وظهر توجيه الخصاف لجواز سكنائه بأن سكنى مستحق الغلة وسكنى غيره في الوقف سواء لأنه لا يوجب حقاً لغيره . وكذا ظهر توجيه قول القائل بجواز سكنى الموصى له بغلتها فيها لأنه لما ملك أن يسكن غيره لأخذ الغلة الموصى له بها فلان يملك أن يسكنها بنفسه أولى كما

(١) - البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، المحيط البرهاني،

في المحيط^(١) . ولم ينظر مجوز السكنى إلى احتمال ظهور دين على الموصى لأنه أمرٌ موهوم . فكأنه يقول نمنع القول بعدم جواز سكنى الموصى له بالغلة إذ لا وجه له إلا توهم ظهور دين على الموصى . والحال أنه لا دين ظاهر حال إرادته السكنى مع قدرته على إسكان غيره فيسكن، فإن الأصل براءة الذمة حتى يتبين خلافه . وكذا يقول مجوز سكنى الموصى له بالغلة راداً على مانع سكناه متمسكاً بذلك المانع لمنعه بصحة إجارة الدار له . لنا أن نمنع صحة إجارة الدار للموصى له بغلتها .

فلا يستنتج من صحة إجارته عدم استحقاقه سكناها لأن المستحق للغلة إذا استأجر على ما ذكره مجوز إجابته يُرد عليه ما أخذ منه من الغلة، أو أنه لا تؤخذ منه إذ لا فائدة في الأخذ ثم الرد عليه كالخربي إذا جاءنا بأمان وهم يأخذون جميع ما بيد من دخل منا إليهم بأمان، لا نأخذ الجميع بل نبقى له قدر ما يوصله لمأمنه، لأنه يجب أن يدفع إليه قدر ذلك . لو أخذنا الكل فلا فائدة في أخذه ثم رده عليه، كما ذكره الزيلعي^(٢) . كذلك الحكم هنا في الغلة لا فائدة في استئجار الدار المستحق غلتها، فلا نجوزها له واستحق السكنى . وكلبس الرجل اليمنى قبل غسل اليسرى وإدخالها في الخف لا حاجة إلى نزع اليمين ثم لبسها لأنه اشتغال بما لا يفيد كما ذكره الزيلعي^(٣) . وكذا إجارة الدار ممن له غلتها اشتغال بما لا يفيد لأن ما يجب عليه من الأجرة على ما ذكر القائل بصحة إجارة المستأجر هو المستحق لما يؤخذ منه . فلا فائدة في الأخذ منه ثم رد المأخوذ عليه . وله أن يمتنع من الإعطاء بمثالة من ظفر بجنس ما له على غريمه لا يترع منه . وكمن وجب عليه شيء لمن له عليه مثله فلزم أن هذه الإجارة اشتغال بما

(١) - رواية عن أبي ييكر الاسكاف: البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، المحيط البرهاني، ورقة ٩ .

(٢) - الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، ط ٢، ج ٣، ص ٣٢٨ .

(٣) - ذكره الزيلعي في باب المسح على الخفين (الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق

شرح كثر الدقائق، ط ٢، ج ١، ص ٤٧-٤٨) .

لا يفيد فمنعت . وكذا يلزم لو صحت الإجارة لمستحق الغلة أن يكون مُطالباً ومُطالباً بجهة واحدة وهو ممتنع كالوكيل بالبيع أو الإجارة لا يصح كفالاته بالثمن والأجرة لأنه يصير مُطالباً ومُطالباً بجهة، وهو لا يجوز . فلهذا لا يسلم القول بصحة إجارة الدار لمستحق غلتها لأنه لا دليل عليه ظاهر لتنتج الصحة عدم استحقاق السُكنى لمن شرط له الريع . وظهر أن الاشتغال بهذه الإجارة اشتغال بما لا يفيد، فانتفت وثبت استحقاق السُكنى لمن له الغلة .

وظهر صحة كلام النوازل المجوز لها وإشارة قاضي خان بقوله دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه أن يسكن الدار إلى آخر ما نقل من كلام أبي جعفر الذي تقدم^(١)، لأن قوله قال بعضهم يفيد أنه يخالفه ويقول بضده . وهو كنص الخصاص في الباب الأخير فيكون هو الراجع على المنع من استحقاق السُكنى خصوصاً إذا شرطت له النظارة^(٢) . كيف يتصور أن يؤجر لنفسه ما يستحق غلته؟ . وقد جعل الخلاف في استحقاق سكنى الموصى له بالغلة اختلافاً في الوقف دلالة لعدم الرواية عن المتقدمين . وعلمت عدم المساواة لأن العلة المانعة في الوصية على أحد القولين، وهي خشية ظهور دين على الموصي لا تكون في الوقف كما تقدم . فلا دلالة على الخلاف في الوقف . وإن جعل العلة لمنع الموقوف عليه للغلة احتياج الوقف للعمارة فهي ممنوعة كما سذكره . فظهر أنه لا وجه لمنع مستحق ريع الوقف من سُكنائه وترجح كلام الخصاص الأخير المجوز له السُكنى . ولا يعارض هذا بما قد رأيت على هامش أوقاف الخصاص في الباب الثامن وصورته وما ذكره الخصاص رحمه الله هنا من أن من جعل

(١) - الأوزجندی، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، ط٢، ج٣، ص٣٢٩ .

(٢) - يقصد ما سبق ذكره في باب الرجل يقف الدار على قوم يسكنونها أو يستغلونها (الخصاص،

أبي بكر أحمد بن عمرو، كتاب أحكام الأوقاف، ص١٧١) .

له الغلة ليس له السكنى هو المذهب^(١) .

وأما ما ذكره بعد ذلك أي في الباب الرابع والثلاثين من أنه يملك السكنى أيضاً فلعله اختياره^(٢)، انتهى . لأن الذي يظهر أنه أخذه من شرح منظومة ابن وهبان، حيث قال^(٣):

ومن وقفت دارٌ عليه فما لـه سوى الأجر والسكنى فما تَنَقَّرُ

قال والمسألة من التجنيس والخاصي^(٤)، ثم قال وفي الظهيرية الموصى له بغلة الدار إذا أراد سكنها بنفسه قال أبو بكر الاسكاف له ذلك . وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى . والوصية أخت الوقف، فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف، على هذا بل أولى لأنه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ^(٥)، انتهى .

وأقول ليس ذلك مسلماً والتحرير خلافه لما ذكرنا ولما سنده . ثم إن ابن وهبان جعل منع الموقوف عليه من سكنه احتياج الدار للعمارة ولا تعمّر بسكنه^(٦) . وقال ابن الشحنة العلامة عبد البر: وهذا لا ينهض لأن القاضي يأمره بالعمارة، فإن

(١) - الخصاص، أبي بكر أحمد بن عمرو، كتاب أحكام الأوقاف، ص ٦٤ .

(٢) - الخصاص، أبي بكر أحمد بن عمرو، كتاب أحكام الأوقاف، ص ١٧١ .

(٣) - ذكرت في فصل من كتاب الوقف، وتعني أن له الأجر لا السكنى (ابن وهبان، عبد الوهاب بن أحمد، قيد الشرائد ونظم الفرائد، ورقة رقم ٢٣) .

(٤) - ما جاء في التجنيس والمزيد سبق ذكره، أما ما جاء عن الخاصي فقد ذكر في: الخاصي، الموفق بن محمد بن الحسن بن سعيد، الفصول في علم الأصول، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٢٥١٦/٢، جامعة الملك سعود، الرياض .

(٥) - ذكرت في الفصل الثاني من كتاب الوصايا (ظهير الدين، محمد بن أحمد، الفتاوى الظهيرية، ورقة ٣٣٩) .

(٦) - لم يرد هذا التعليل في منظومة ابن وهبان ولعله استنتاج من صاحب المخطوطة . ويبدو أنه نقلها عن ابن الشحنة في تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد .

امتنع أو عجز أجزأها فتعمر، أي ثم ترد إليه بعد^(١)، انتهى . فالشارح ابن الشحنة رحمه الله يجنح إلى القول بجواز سكنه وهو التحقيق كما علمته . ثم إني أقول لإيضاح ذلك أن اختيار الخصاص جواز سكنى الموقوف عليه في الباب الأخير إنما كان اختياره لأنه لا مخالف له في نص الرواية لأنه لا نص عن المتقدمين في المسألة المقيس عليها وهي استحقاق السكنى أو عدم الاستحقاق في صورة الوصية بالغلة فضلاً عن المقيس وهو الوقف ليكون النص هو المذهب أو يكون عليه الفتوى . فالقول بأن الفتوى عليه لا وجه له وهو القول المقابل لما اختاره الخصاف ومشى عليه سابقاً وهو قول لبعض المتأخرين .

وقد بين في المحيط وجهه في حق الموصى له بالغلة بأنه إنما لا يملك الموصى له بالغلة سكنى الدار خشية ظهور دين على الميت الموصى فيقضى من الغلة ولا يقضى من سكنى الموصى له فمنع عنها^(٢) . وليست الموقوفة كالوصى بسكنائها لخروج الموقوفة عن ملك الواقف بالمرة، فلم توجد المساواة بين الموقوف والموصى بغلته من هذا القبيل ليمنع المستحق لغلة الوقف من السكنى خشية ظهور دين على الواقف لعدم تصور أخذه من الموقوف على هذه الحالة . ولمنع وجه منعه باحتياج العمارة كما

(١) - ذكر ابن الشحنة: من حيث الرواية فمسلم بها، أما من جهة الوقف فيظهر الفرق بما ذكره المصنف بأن الوصية إنما هي في الغلة والسكنى مقدمة جهة فيفوت مقصود الموصى بخلاف ما لو وقف عليه فإنه أعم من كون الانتفاع بالسكنى أو بالغلة، فينبغي أن يجري الخلاف في الوقف من باب أولى . والمصنف قال إى أنا جوزنا له السكنى، ربما لا يعمر الدار فتتهدم فإذا قصرنا حقه على الغلة كانت العمارة مقدمة، وهذا لا ينهض لما قدمناه من أن القاضي يلزمه بالعمارة ويؤجر ويعمر فتأمله والله أعلم (ابن الشحنة، عبد البر بن محمد (ت ٩٢١هـ)، تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد، ورقة ١٦٨) .

(٢) - البخاري ، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ورقة ٩ .

بيناه . وقد بينا أرجحية القول بجواز سكنى مستحق الربع . وذكرنا اقتصار النـوازل عليه ، وإشارة قاضي خان إلى رجحانه . وقد استفدنا أنه لا نص في الرواية على ذلك مما قاله في المحيط الرضوي ، وإن شرط الواقف أن غلتها له أي للموقوف عليه فلا رواية فيه أي في استحقاقه السكنى عن المتقدمين . واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار إذا أراد أن يسكنها قيل ليس له ذلك وله أن يؤجرها لأنه لو جاز أن يسكنها فرمما يظهر ديون على الموصي ولا يمكن أن تُقضى ديونه من سكنى مستحق الأجرة . ولو أجزها أمكن أن تقضى ديونه من الأجرة . وقيل له ذلك لأنه لما ملك أن يسكن غيره فلأن يملك أن يسكنها بنفسه أولى . فالاختلاف في الوصية بالغلة يكون اختلافاً في الوقف دلالة^(١) ، انتهى . وأقول لا شك على هذا أنك ترى أن منع المستحق للربع من السكنى في الوقف على ما قال به بعضهم وذكره الخصاص في الباب الثامن إنما هو بالقياس من حيث الدلالة على أن اختلاف المتأخرين في جواز سكنى الموصى له بالغلة يكون اختلافاً في الوقف دلالة .

وعلمت عدم المساواة في وجه المنع لأنه في جانب الموصي خشية ظهور دين عليه فيمكن قضاؤه من الغلة لا من سكنى الموصى له ، فمنع من السكنى لهذا وليس ذلك بممكن في الوقف . فالدلالة ليست مسلّمة ، كيف والحال أنه لا نص في الوصية بالغلة أيضاً عن المتقدمين لإجارة سكنى الموصى له بالغلة ولا لمنعه عنها . ونص المتأخرين المحققين على سكنى الموقوف للموقوف عليه المستحق غلته كالخصاص في الباب الرابع والثلاثين لا معارض له بوجه صحيح كما علمته فاعتمد عليه لظهور وجهه جواز سكنى المستحق للربع .

الحمد لله الملهم الصواب الحافظ من الزيغ . تنبيه حاصل ما تقدم وهو جواب الحادثة ملخصاً أنه لا خلاف في أنه لا يملك الاستغلال مستحق السكنى حتى لو كانت

(١) - السرخسي، رضي الدين محمد بن محمد ، المحيط الرضوي، ورقة ٨٩ .

منازل موقوفة لسكن الإمام . ليس له أن يؤجرها كما في التارخانية . واختلف في جواز السكنى لمستحق الغلة . والراجح بما تقدم جوازها له . والمانع من جوازها له متمسك إما بصحة إجارة الدار له وإما بخشية ظهور دين على الموصي . وعلمت اندفاع كل من الوجهين بغير مين^(١) . وعلمت اندفاع منع الموقوف عليه منها بالاحتياج للعمارة .

تنبيه مهم لمن يريد عموم نفع الموقوف عليهم يجعل نفعهم عاماً لهذا سَكناً وإسكاناً وغلة واستغلالاً . ولا يقتصر على السكنى فقط ولا على الاستغلال فقط لدفع هذا الاختلاف والله سبحانه الموفق بمنه وكرمه .

تتمة لأحكام السكنى: لو زاد المكان الموقوف للسكنى على حاجة مستحقها لا يؤجره وله أن يعيره . قال في الإسعاف لو لم يبق من أولاد الواقف المشروط لهم السكنى غير واحد ، وأراد أن يؤجر الدار أو ما فضل عنه منها ليس له ذلك ، وإنما له السكنى فقط . ولو كثرت أولاد الواقف وضائق الدار عليهم ليس لهم أن يؤجروها وإنما تقسط سكنها على عددهم . ومن مات منهم بطل ما كان له من سكنها ، ويكون لمن بقي منهم . فلو كانوا ذكوراً وإناثاً وأراد كل من الرجال والنساء أن يسكنوا معهم نساؤهم وأزواجهن وحشمتهم جاز ذلك لهم إن كانت الدار ذات مقاصير وحجر ويغلق على كل واحدة باب . وإن كانت داراً واحدة لا يمكن أن تقسم بينهم لا يسكنها إلا من جعل لهم الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء . ولو جعل سكنى داره لبناته دون الذكور كانت لبناته لصلبه فقط . ولو كان لمن أزواج كان الحكم فيهم كالمتقدمة . ولو شرط أن من تزوج منهن فلا سكنى لها سقط حق من تزوجت ، ثم لا يعود حقها بموته أو طلاقها إلا أن يشترط أن من مات

(١) - المئين: بالفتح وجمعه ميون = الكذب أو الشك (البستاني، عبد الله، البستان، ج ٢،

زوجها أو طلقها عاد حقها في السكنى^(١).

تتمة في العمارة: إن كان الموقوف عليهم سكنى الدار جماعة فطلب بعضهم مرمتها وامتنع الآخرون تقسم سكنى الدار بينهم فيدفع لكل ما أصابه فيرمه ويسكنه. ومن أبا ينبغي للقاضي أن يزعه^(٢) منه ويؤجر حصته، فيرمها بأجرها ثم ترد عليه بعد الاستغناء عن المزمة. وجاز للقاضي إيجارها للعمارة لأن في تركها خرابها. وليس كإيجارها من له السكنى لا العمارة. يعني حتى تكون ممتنة فيؤجرها القاضي ويرم المستحق بما يمنع الدار من التغير عن حالها التي وقفت عليه، وليست عليه الزيادة. وإن صارت السكنى للمساكين ينفق عليها من غلتها لعمارها واصلاحها وما بقي فهو للمساكين والفقراء.

وإذا مات الذي له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثاً لورثته دون أهل الوقف، وتؤمر الورثة برفعه. فإن أراد المستحق للسكنى أخذ البناء بقيمته ليس له ذلك إلا برضى الورثة واصطلاحهم على شيء. فإن كان الميت عمر بالأجر حيطانها وجصصها وأدخل فيها الجذوع، ولا تخلص إلا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولو رضي به المستحق الآن للسكنى لما فيه من الضرر على المستحق بعده. وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعد العمارة، فإن له تحمل الضرر لاختصاصه به. ويقال للذي صار له السكنى الآن إن شئت فأعط الورثة قيمة مرمتهم الساعة فتكون له. فإن أبا أجزت فأعطي الورثة قيمة مرمتها من أجرها ثم ترد بعد المدة للمستحق. فإن كانت المزمة التي رمها الميت ليست قائمة بعينها ولكنها مستهلكة لا ترى ولا تظهر مثل

(١) - الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ص ١٢٣ -

١٢٤.

(٢) - يزعه = أزعه = زعه = أقلقه وقلعه من مكانه فقلق وانقلع. أي استأصله من موضعه

وطرده (البستاني، عبد الله، البستان، ج ١، ٩٩٣).

غسل الحيطان بالحص ومثل الإنارة في الأرض وسقي النخل ليس لورثة هذا الميت من مرمة ذلك قليل ولا كثير . وإن كان قد أنفق الميت فيه نفقة عظيمة لأن هذا ليس بشيء قائم بعينه يرى ويظهر كمن غصب ثوباً فقصره لم يستحق أجره ويأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شيئاً، وكمن أنار أرض غيره ليس له على صاحبها شيء، انتهى .
والله سبحانه الموفق بمنه وكرمه . وكان انتهاء الفراغ من تأليفها قبيل الفجر ليلة عرفة تاسع الحجة الحرام سنة تسع وخمسين وألف . غفر الله لمؤلفها ولوالديه ولمشايخه وإخوانه، وستره وذريته وبلغه بغيته . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وعلى سائر الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين، آمين .

المراجع:

- ابن الشحنة، عبد البر بن محمد (ت ٩٢١هـ)، تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ٣/١١٦١، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ابن البزاز، حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب الكردي (٨٢٧هـ)، ١٤٠٠هـ، الفتاوى البزازية، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت.
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري الحنفي (ت ٦٨١هـ)، شرح فتح القدير على الهداية: شرح بداية المبتدي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
- ابن وهبان، عبد الوهاب بن أحمد (ت ٧٦٨هـ)، قيد الشرائد ونظم الفرائد (وتسمى الوهبانية، ومنظومة ابن وهبان)، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٦٣١٣، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الأندريني، عالم بن العلاء الأنصاري (ت ٧٨٦هـ)، ١٤١١ هـ، الفتاوى التارخانية، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي (تحقيق القاضي سجاد حسين).
- الأوزجندی، حسن بن منصور (ت ٥٩٢هـ)، دون تاريخ، فتاوى قاضي خان، ط ٢، مكتبة ماجدية، عيدكاه (باكستان).
- البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة (ت ٦١٦هـ)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٤٣٩٩/٢ق، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

- البستاني، عبد الله، ١٩٢٧م، البستان، المطبعة الأميركانية، بيروت.
- البصري، هلال بن يحيى بن مسلم الرأي (ت ٢٤٥هـ)، ١٣٥٥هـ، كتاب أحكام الوقف، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.
- الخاصي، أبو المؤيد، صدر الدين الموفق بن الحسن بن سعيد الخوارزمي (ت ٦٣٤هـ)، الفصول في علم الأصول، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٢/٢٥١٦، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الخصاف، أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني (ت ٢٦١هـ)، ١٣٢٢هـ، كتاب أحكام الأوقاف، مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية، القاهرة.
- الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الحنفي، دون تاريخ، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- السرخسي، رضي الدين محمد بن محمد، المحيط الرضوي، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ٤١٦٢١، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر ابن علي الحنفي، ١٤٠١هـ، الإسعاف في أحكام الأوقاف، دار الرائد العربي، بيروت.
- المرغيناني، برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (ت ٥٩٣هـ)، التجنيس والمزيد، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ٢/١١٣٠، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ظهير الدين، محمد بن أحمد (ت ٦١٩هـ)، الفتاوى الظهيرية، مخطوطة مصورة على ميكروفلم، رقم ف ١/١١٥١، جامعة الملك سعود، الرياض.
- كحالة، عمر رضا، ١٣٧٦هـ، معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.